سر صناعة الإعراب

تأليف

إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جني

المتوفى سنة ٣٩٢ هـ

قدم له

الدكتور/ فتحي عبد الرحمن حجازي

جامعة الأزهر

حققه وعلق عليه

أحمد فريد أحمد

جامعة الأزهر

الجزء الأول

المكتبة التوفيقية

أمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الدكتور/ فتحى عبد الرحمن حجازى

الحمد لله رب العالمين، حمدًا يوافى نعمه، ويكافئ مزيد فضله.

والصلاة على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله الأطهار، وصحابته الأبرار وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

فإن لغة القرآن أشرف اللغات حيث نزل بها القرآن، وجعلها رب العالمين محتوى لمقاصد الشريعة الغراء، وتاريخ الإنسانية منذ خلقها رب الأرض والسماء، وما سيكون فى عالم الآخرة فى دار البقاء، فهذه لغة إلهية تكفى ما حوته الأولى والآخرة.

فإذا كانت العربية بهذا الشأن العظيم، وهذا المدد المنقطع النظير، فهل ينتهى الباحثون من البحث فيها؟ وهل تنقطع فنونها وثمراتها؟، والجواب التام ما جاء فى قول المولى - جلت قدرته -: **﴿ولو أنما فى الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله إن الله عزيز حكيم﴾**.

كما يقول - سبحانه -:

﴿قل لو كان البحر مدادًا لكلمات ربى لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربى ولو جئنا بمثله مددًا﴾.

ولهذا الأمر وسواه قام أهل الإيمان بخدمة هذه اللغة ليـنالوا شرف العيش مع القرآن، وسنة خير الأنام، ولكل وجهة هو موليها، فمنهم من قام على ضبط كلمات هذه اللغـة فى حركاتهـا وسكناتها إلى ما قبل الحرف الأخير، وهذا ما عرف فى نهاية المطاف «بعلم اللغة» ، وقد تناولوا فيـه اللهجات العربية المتنوعة، وما يتفرع عن هذه اللهجات من معان متآلفة أو متنافرة، وشغل العلماء بهذا الفن إلى يوم الناس هذا، وإلى يوم الدين - إن شاء الله-.

ومنهم من قـام بضـبط أواخـر الكلمـات إعـرابًا وبناء وهذا يعـرف بعلم «النحو».

ومنهم من نظر فى تصرف الكلمات واشتقـاقاتها وما يدور منها فى الأزمنة والأمكنة والمعانى وغير ذلك، وهذا ما عرف بعلم «التصريف».

ومنهم من درس الأساليب الجميلة: نثـرًا وشعرًا، وتاريخ هذه الأساليب، وما حوت من مـقاصد وما فـيها من سمـات وعرف هذا بعلم «الأدب» وللأدب مدارسه، ومـذاهبه، ومناهجه فى المشارق والمغـارب، وما زالت دراساته ثرة إلى يومنا هذا، وإلى يوم الدين، وذلك كله فـى محيط هذه اللـغة القرآنيـة، فكيف يكون الأمر مع أرقع الأساليب؟.

ولا أطيل فى هذه الألوان من الدراسات وأعود إلى ما نحن فيه، وهو دراسة «فقه اللغة» والتى منها هذا الكتاب الذى أقدمه اليوم وهو:

«سر صناعة الإعراب»

للعلامة الموفق، والأستاذ الكبير صاحب الخصائص:

«أبو الفتح عثمان بن جنى» الموصلى «م ٣٩٢»

وهذا الإمام فى كل الفنون - كما سمعت من شيوخى - عقلية حباها الله - تعالى - بالوعى الأصيل والتدقيق التام، والغوص وراء المعانى الدقيقة حتى يصل إلى لآلئها، ولهذا ترى كتابه «الخصائص» من أشهر الكتب فى أيدى الباحثين فى فقه اللغة العربية، ولا يخلو بحث علمى من الرجوع إليه، كالبحر يغترف منه الناس أجمعون، وهذا دليل واضح على ألمعية هذا الإمام.

وكتاب «سر صناعة الإعراب» بحوث فى حروف الكلمات، وخصائص هذه الحروف، وأحوالها، بحيث إذا ضمت فى الكلمة شعَّت أسرارها متماوجة من معانى الكلمة الواحدة، حتى إذا انتظمت الكلمات فى جملة رأيت معنى كافيًا شافيًا تقف عنده، وتتأمله طويلاً، وربما ظلت العبارة دهرًا يقف عندها الباحثون، كما فى كلام رسول الله ﷺ، ولهذا قال - صلوات الله وسلامه عليه - «**أوتيت جوامع الكلم**»، فكيف تكون الكلمات جامعة للمعانى بدون هذا الإشعاع؟.

وإذا كان هذا في كلام رسول الله ﷺ فكيف يكون الحال مع آيات الله المنزلة؟. فإذا ما رأيت قطعة أدبية من هذا الكلام المنتقى فإنك ستقف أمامها محللاً دارسًا، وتقطف من ثمراتها الدائمة بلا انقطاع إلى زمان لا ينتهي، ومن هنا ترى عظمة هذه اللغة التي تتناول الموضوع الواحد أقلام متعددة، ليظهر كل باحث كفاءته، ووجهة له، ثم تقرأ القرآن فترى المعنى الذي تناوله رب العالمين بهذه اللغة السامية لا ينقطع أبدًا، لأن القرآن كلام الله، وكلام صفته، وما كان صفة لله فهي دائمة بدوام الله.

فيأيها القارئ الباحث دونك كتابٌ في فقه اللغة عز نظيره، وانقطع مثيله، جاء بتوفيق الله متكاملاً في بابه، وهو ذروة سنام أترابه، تدخل في صدور العلماء المحل الأرفع، وفي قلوب الباحثين المقام الأسمى.

وقد قام المحقق أحمد فريد أحمد بتحقيقه، وإخراجه، معلقًا عليه- شكر الله له - ليكون في ميزان حسناته يوم لا ينفع مال ولا بنون.

كما أنني قدمت الكتاب بهذه الكلمة الموجزة عن لغة القرآن لأُنَبِّه أبناء هذا الزمان إلى أن الله - تعالى - كرمهم فقال: ﴿**وإنه لذكر لك ولقومك**﴾ حتى يعودوا إلى لغتهم وتراثهم ويعيشوا عليه أعزة مكرمين، والله من وراء القصد، وهو الهادي سواء السبيل.

الدكتور/ فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي
عضو هيئة التدريس - كلية اللغة العربية
جامعة الأزهر الشريف

ترجمة المصنف

اسمه ونسبه وكنيته:

هو أبو الفتح عثمان بن جنى[1]، الموصلى النحوى اللغوى. وأبو «جنّى» كان عبدًا روميًا يونانيًا، مملوكًا لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدى الموصلى.

فإن أباه ينسب بالولاء إلى الأزد، وهو رومىُّ الأصل ومما يؤكد ذلك قول ابن جنى:

فإن أصبح بلا نسب	فعلمى فى الورى نسبى
على أنه أؤول إلى	قُروم سادة نُجُب
قياصرة إذا نطقوا	أرمَّ الدّهر ذو الخطب
أولادكّ دعا النبىّ لهم	كفى شرفًا دعاءُ نَبِى

وجنى علم رومىّ، ويقال: إنه معرب «كنىّ»، وذكر ابن ماكولا فى الإكمال: «وحكى لى إسماعيل بن المؤمل أن أبا الفتح كان يذكر أن أباه كان فاضلاً، بالرومية».

مولده ونشأته:

ولد ابن جنى بالموصل، قبل الثلاثين والثلاث مائة، ولم يعرف تعيين تاريخ مولده.

---

(١) جن: بكسر الجيم وتشديد النون وبعدها ياء، وهو معرب: كنى.

فقد قال البعض إنه ولد سنة ٣٢٠ ، وقيل ٣٢٢ ، وقيل: ٣٠٠هـ.

وقد نشأ ابن جنى بالموصل، بَدَأَ حياته بطلب العلم، والاجتهاد فى الأخذ من العلماء الكبار، حيث كانت بغداد وقتها، بلد العلم والمعرفة، وعاصمة الخلافة الإسلامية آنذاك.

حياته العلمية:

قرأ ابن جنى الأدب فى صباه على العلامة الزاهد، أبى على الفارسى، وأخذ النحو عن الشيخ الحبر اللغوى الكبير أحمد بن محمد الموصلى الشافعى المعروف بـ «الأخفش»، وقرأ «مجالس ثعلب» على الشيخ: أبى بكر محمد بن الحسن بن مقسم.

وقرأ على الأديب الكبير والعالم النحرير: أبى الفرج على بن الحسين الأصبهانى، صاحب «الأغانى»، فقد حفلت حياته بالعلم والتعلم والتحصيل، وأكثر من أخذ عنه شيخه أبو على الفارسى النحوى، فقد صحبه أربعين سنة، وقرأ عليه الكثير، مثل كتاب «الكتاب» لسيبويه، والنوادر لأبى زيد، وكذا الهمز، وكتاب الإبدال لابن السكيت، والأوسط، والتصريف للأخفش، وكذا التصريف لأبى عثمان المازنى، وغيرها من الكتب عليه وعلى غيره من مشايخه.

وقد كان ابن جنى يروى عن أبى على الفارسى، وينقل عن سيبويه.

وقد حظى ابن جنى بمعاشرة أبى الطيب المتنبى فترة طويلة بحلب، عند سيف الدولة الحمدانى، وكذلك فى شيراز عند عضد الدولة، وكان المتنبى يكثر من الثناء على ابن جنى.

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

قال ياقوت الحموي: «فهو من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وصنف في ذلك كتبًا بَزَّ بها على المتقدمين، وأعجز بها المتأخرين».

وقال ابن خلكان: «كان إمامًا في العربية، وكان شاعرًا مجيدًا خليعًا وكان بعينٍ واحدة».

وقال المتنبي: «عليكم بالشيخ الأعور ابن جني فسلوه فإنه يقول ما أردت وما لم أرد».

وقال العماد في حديثه عن الحسن بن صافر المعروف بملك النحاة: «هل من سيبويه إلا من رعيتي، ولو عاش ابن جني لم يسعه الأحمل غاشيتي».

وقال ابن ماكولا: «وكان نحويًا حاذقًا مجوّدًا».

وقال الثعالبي: «هو القطب في لسان العرب، وإليه انتهت الرياسة في الأدب».

فقد كان ابن جني واسع الرواية والدراية في اللغة، وكان حقًا إمام العربية.

عقيدته ، منهجه ، مذهبه:

ذكر السيوطي في المزهر: أن ابن جني كان معتزليًا، كشيخه أبي علي الفارسي.

فإن آراءه في كتبه تدل على ذلك، حيث نفيه للمجاز وقوله بخلق العبد للفعل.

وأخذه يقول: «المنزلة بين المنزلتين».

وكان ابن جنى متشيعًا، يصنع صنائع الشيعة فى عصره، حيث عصر الظلم والظلام، فى عهد معزّ الدولة، كان يأمر الناس بسب معاوية رضى الله عنه، وسب السّلف على المساجد، وعدم ذكر فضائل الصحابة رضوان الله عليهم، والمغالاة وفساد الموالاة لآل بيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

وكان ابن جنى حنفى المذهب، وهذا واضح من كلامه فى كتبه، ونصرته لمذهب الحنفية على الشافعية وغيرها من المذاهب.

وكان بصرى المذهب فى النحو على مذهب شيخه.

حياته وصفاته:

كان ابن جنى أعور العين، وقال أهل التراجم: وكان ممتّعًا بإحدى عينيه فى الكتابة عن عَوَرِه.

وكان ابن جنى رجل جدّ وامرأ صدق فى أقواله وأفعاله، فلم يعرف عنه ما عُرف عن أمثاله من رجال الأدب فى عصره من اللهو والشرب والمجون وما جرى فى زمانه على كثير من أهل اللغة والأدب.

فقد كان عفّ اللسان، طيب الجنان، ليس ممن همه إرضاء الملوك وذوى السلطان.

وكان له من الولد ثلاثة: علىّ، وعالٍ، وعلاء.

ويقول فيهم ياقوت الحموى: «وكلهم أدباء فضلاء، قد خرّجهم والدهم، وحسّن خطوطهم، فهم معدودون فى الصحيحى الضبط، وحسنّ الخط».

مصنفاته :

١- الخصائص.
٢- التمام.
٣- سر صناعة الإعراب، «وهو كتابنا هذا».
٤- تفسير تصريف المازني «المنصف».
٥- المحتسب.
٦- المقتضب.
٧- اللمع في العربية.
٨- شرح ديوان أبي الطيب المتنبي.
٩- الألفاظ المهموزة.
١٠- شرح المقصور والممدود.
١١- تفسير المذكر والمؤنث ليعقوب.
١٢- شرح مستغلق أبيات الحماسة واشتقاق أسماء شعرائها.
١٣- تعاقب العربية.
١٤- تفسير معاني ديوان المتنبي.
١٥- المحاسن في العربية.
١٦- المحتسب في شواذ القراءات.
١٧- تفسير أرجوزة أبي نواس.
١٨- تفسير العلويات.
١٩- الخاطريات.
٢٠- النوادر الممتعة.
٢١- كتاب البشرى والظفر.
٢٢- كتاب المذكر والمؤنث.
٢٣- كتاب مقدّمات أبواب التصريف.
٢٤- رسالة في مدّ الأصوات ومقادير المدّات.
٢٥- كتاب الوقف والابتداء.
٢٦- كتاب المعاني المحرّرة.
٢٧- كتاب الفائق.
٢٨- كتاب الفصل بين الكلام الخاص والكلام العام.
٢٩- كتاب الفرق.
٣٠- كتاب الخطيب.
٣١- كتاب الأراجيز.
٣٢- كتاب ذي القد.
٣٣- كتاب شرح الكافي في القوافي.
٣٤- التذكرة الأصبهانية.
٣٥- التهذيب.
٣٦- شرح الفصيح.
٣٧- المهذب.
٣٨- التبصرة.
٣٩- الرجز.
٤٠- المسائل الواسطية.
٤١- علل التثنية.
٤٢- كتاب شرح الإبدال ليعقوب.

موضوع الكتاب

موضوع الكتـاب قائم على ما يسمى بحروف المبـانى دون حروف المعانى، وقد تعرض لذكرها أيضًا.

فالكتاب يبحث بحثًا شاملاً فى الدراسة التصريفية لحروف المعجم.

سبب تصنيف الكتاب:

ذكر ابن جنى فى مقدمته للكتاب:

أن رجلاً ذا منزلة عالية فى عصره هو الذى طلب منه ذلك، ولم يشر إلى اسم الرجل - ولكن هناك مـا يقرب لـذلك - وهو ما خط على غـلاف نسخـة شهيد على باشا: «كتاب سر صناعـة الإعراب» صنعة الشيخ أبى الفتح عثمان بن جنى النحـوى رحمـه الله، إلى أبى بكر الواحـد بن عُـرْس بن فهـد بن أحمـد الأزدى».

فكتاب سر صناعة الإعراب يمتاز بالأسلوب الواضح السهل، والمادة العلمية الغزيرة، والشمول والاستقصاء لدى الأحرف العربية.

وفاته:

قال ابن النديم فى «الفـهرست»: «توفى ببغـداد ليلة الجمعة من صـفر» ، وتولى الصلاة عليه الشريف الرضى وكان بينهما صداقة وكيدة».

وقد رثاه صديقه الشريف الرضي:

ألا ياللقوم للخطوب الطـــــوارق ... وللعظم يُرمى كل يوم بعـــــارق
وللنفس قد صارت شعاعًا من الجـوى ... لفقد الصفايا وانقطاع العـــلائق
لها كلّ يوم موقف من مـــــودّع ... وملتفت في عُقْب ماضي مفـــارق
نجوم من الإخوان يرمى بهـــا الردى ... مغاربها فوتَ العيون الروامـــق

ويقول بعد توجع كثير:

لتبك أبا الفتح العيونُ بدمعهــا ... وألسنتها من بعدها بالمناطـــق
أذهب من تلك الغليل بدامـــع ... تسرَّع من هذى الغرام بناطـــق
شقيق إذا التاث الشقيق وأعرضت ... خلائق قومي حانيًا عن خلائقـي

وصف الشيخ

تم تحقيق الكتاب اعتمـادًا على أربع نسخ خطية، وكذلك بالنظر في الجزء المطبوع سنة ١٩٥٤م ، ١٣٧٤هـ بمطبعة الحلبي، وكـذلك بالنسخة المطبوعة لدى دار القلم - بيروت.

أولاً: النسخة العراقية، وهي المحفوظة لدى مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، وتقع تحت رقم (٦٠٢١)، وهي مصورة لدى معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، تحت رقم (٦٠٢).

ثانيًا: النسخة التركية، المحفوظة بمكتبة على باشا في استانبول تحت رقم (٢٣٩٤)، ومنهـا صورة بمعهـد المخطوطات بجـامعة الدول العربية - القاهرة ورقمها (٥١) نحو.

ثالثًا: النسخة الإيرالندية، بمكتبة ليدن تحت رقم (٤٣١)، ومنها صورة فى المعهد بالقاهرة رقم (٥٥) نحو.

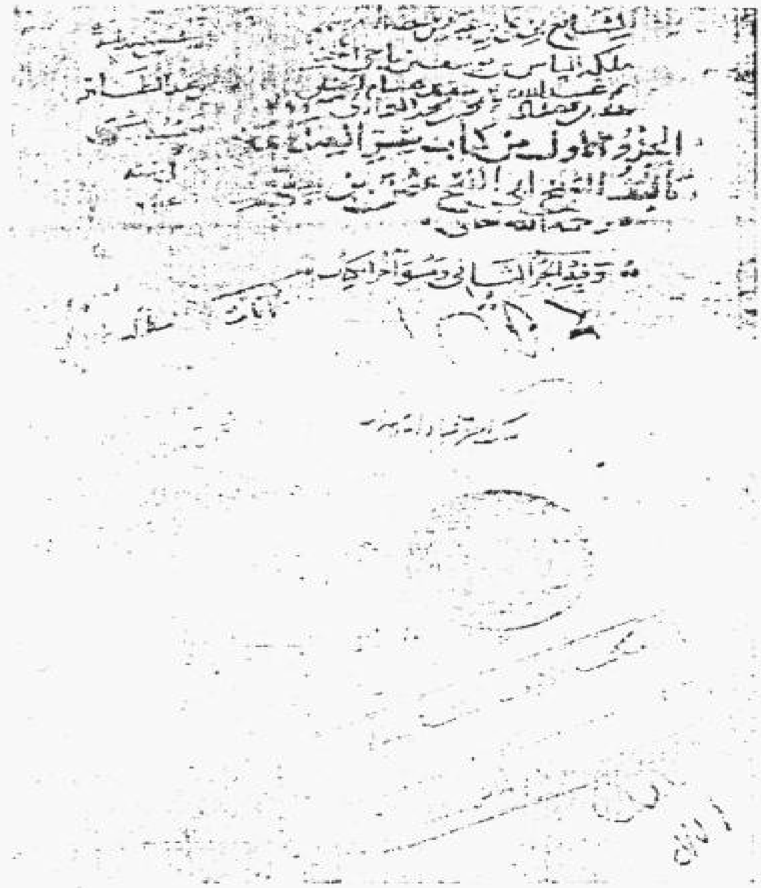
رابعًا: النسخة الفرنسية، بمكتبة باريس، تقع تحت رقم (٣٩٨٨)، وعدد أوراقها ٢٢٩ ورقة ذات وجهين، فى كل صفحة ٢١ سطرًا تقريبًا.

منهج التحقيق

١- مقابلة النسخ مع المطبوع، واكتفيت بضبط النص ضبطًا علميًا صحيحًا، مع عدم الإشارة إلى النسخ إلا فى بعض المواضع.
٢- عزو الآيات القرآنية إلى سورها.
٣- تخريج الأحاديث الواردة فى الكتاب من مصادرها من كتب السنة النبوية، مع ذكر درجتها من حيث الصحة والضعف.
٤- خرجت الشواهد الشعرية من مصادرها كالدواوين، وكتب اللغة والأدب والمعاجم وغير ذلك.
٥- خرجت الأمثال وأقوال العرب ومذاهب النحويين من مصادرها الأصلية.
٦- شرحت المفردات الغريبة الواردة فى نص الكتاب.
٧- عمل فهارس عامة للكتاب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وسلم تسليمًا كثيرًا.

حقق وعلق عليه
أحمد فريد أحمد
جامعة الأزهر



صفحة العنوان للجزء الأول من المخطوطة


بسم الله الرحمن الرحيم

أول الجزء الأول من المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

رسمتَ - أطال الله بقاءك، وأحسنَ إمتاعَ العلم وأهلِه بك، فإنك بحمد الله مازلتَ جَمالاً له ولهم، وقفاً عليه وعليهم، إن أظلم شِقٌّ منه كنتَ لهم فيه سراجاً، أو طَمَس مَنارٌ له وُجدتَ إليه منهاجاً، أو قعد غيرُك عنه قمتَ بأعبائه، مُراميا عن حوزته من أمامه ووارئه، مُتَقَيِّلاً آثار أسلافك الغُرّ الأطايب الذينَ خصّهم الله - تعالى - وإياك بأرفع المراتب، وانتضادهم من سلالة النُّجَباء والنجائب - أن أضع كتاباً يشتمل على جميع أحكام حروف المعجم، وأحوال كل حرف منها، وكيف مواقعه في كلام العرب، وأن أتقصّى القول في ذلك وأشبعه وأوكّده، فاتبعتُ ما رسمتَه، وانتهيت إلى ما مثّلتَه، ولم أجد مع ما أنا بسبيله - وأنت، أدام الله عزّك، أعدل شاهد لي بما لي من الغَرَض والمَذَل بهذه الصناعة الكثير منتحلُها والقانع بالتمويه فيها، القليل محصّلها والمطالب نفسَه بأداء فروضها لا مقيماً عذراً لي في الوقوف دون أمرك، ولا مُسَهِّلاً عليّ الإخلالَ بموجَب حقك، لِما يصلني بك من مرعيّ الذّمم، ويضمّني إليك من وَكيد العِصَم.

وأنا بإذن الله تعالى ومعونته، وطَوْلِه ومشيئته، أبلُغ من ذلك فوق قدر الكفاية، وأحرز فيه بتوفيق الله قَصَبَ السَّبْقَ إلى الغاية، وأجتنب مع ذلك الإسهابَ والإطالة، إلا فيما تضمّن نُكَتاً، أو أثار دفيناً، وأُتبع كل حرف منها مما

رويته عن حُذّاق أصحابنا وجِلَّتهم، وحذوته على مقاييسهم وأمثلتهم، ما أقدّرُ فيه بلوغاً لأمَدك، وإصابة لغَرَضك. وأذكر أحوال هذه الحروف في مخارجها ومَدارجها، وانقسام أصنافها، وأحكام مجهورها ومهموسها، وشديدها وَرخوهَا، وصحيحها ومعتلّها، ومطبقها ومنفَتِحها، وساكنها ومتحركها، ومضغوطها ومَهْتُوتها، ومُنْحَرِفها ومُشْرَبها، ومُسْتَويها ومُكَرَّرها، ومُسْتَعْلِيها ومُنْخَفِضها، إلى غير ذلك من أحكامها وأجناسها. وأذكر فَرْقَ ما بين الحرف والحركة، وأين محل الحركة من الحرف، هل هي قبله، أو معه، أو بعده؟ وأذكر أيضاً الحروف التي هي فروع مستحسَنة، والحروف التي هي فروع مستَقْبَحة، والحركات التي هي فروع متولدة عن الحركات، كتفرع الحرف عن الحرف. وأذكر أيضاً ما كان من الحروف في حال سكونه له مخرجٌ ما، فإذا حُرِّك أقلقتْه الحركة، وأزالته عن محله في حال سكونه. وأذكر أيضاً أحوال هذه الحروف في أشكالها، والغرض في وضع واضعها، وكيف ألفاظها ما دامت أصواتاً مقطّعة، ثم كيف ألفاظها إذا صارت أسماء معربة، وما الذي يتوالى فيه إعلالان بعد نقله، مما يبقى بعد ذلك من الصحة على قديم حاله، وما يمكن تركّبُه ومجاورته من هذه الحروف مما لا يمكن ذلك فيه، وما يحسن وما يقبح فيه ما ذكرنا. ثم أُفرد فيما بعد لكل حرف منها باباً أغْترق فيه ذكر أحواله وتصرفه في الكلام، من أصليته وزيادته، وصحته وعلته، وقلبه إلى غيره، وقلب غيره إليه.

وليس غرضنا في هذا الكتاب ذكر هذه الحروف مؤلفة؛ لأن ذلك كان يقود إلى استيعاب جميع اللغة، وهذا مما يطول جداً، وليس عليه عقدنا هذا الكتاب، وإنما الغرض فيه ذكر أحوال الحروف مفردة، أو منتزعة من أبنية الكلم التي هي مصوغة فيها لما يخصها من القول في أنفسها، وأقْرُو ذلك شيئاً فشيئاً على تأليف

حروف المعجم دون مدارج الحروف، كما آثرتَ بل أمرتَ. وسأتجشّم لطاعتك المَضَض، بانكشاف أسرار هذا العلم، وبُدُوّها لمن يتدرّعه وهو عارٍ منه، ويقرُب إليه وهو ناءٍ عنه، ويُظهر اللُّطفَ له والحفاوة، وهو الغاية في الجهل به والغَباوة، ومَنْ إذا قامت سُوقُه بين الرَّعاع والهَمَج، فقد علا عند نفسه أرفعَ الدّرَج، وأُنسي ما عليه في عقوقه العلم ومُروقه من جُملة حَمَلَته، وأشياعه وحَفَدَته، ولولا مكانك لَما مكّنته من اكتلاء غُرَره وعُيونه، واجتلاء أبكاره وعُونه. على أن ما أُخذ من هذا الوجه خِداعاً وحيلة، ومُواربَةً وغِيلةً، فأَحْرِ به ألا يكون عند الله زاكياً، ولا من داء الجهل شافياً. جعلنا الله ممن إذا أُنعم عليه شكر، وإذا وُعظ اعتبر، وجعل ما عَلَّمناه خالصاً لوجهه، مُدْنياً من رِضاه، مُبْعداً عن غضبه، فإنما نحن له وبه، والحمد لله، وصلواته التامة الزاكية، الطيبة المباركة، على محمد المرتضى وآله وهو حسبنا وكفى.

* اعلم أن الصوت عَرَض يخرج مع النفس مستطيلاً متصلاً، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفًا. وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها، وإذا تفطنت لذلك وجدته على ماذكرته لك؛ ألا ترى أنك تبتدئ الصوت من أقصى حلقك. ثم تبلغ به أي المقاطع شئت، فتجد له جَرْساً ما، فإن انتقلت منه راجعاً عنه، أو متجاوزاً له، ثم قطعت، أحسست عند ذلك صَدًى غير الصدى الأول، وذلك نحو الكاف، فإنك إذا قطعتَ بها سمعت هناك صدى ما، فإن رجعت إلى القاف سمعت غيره وإن جُزت إلى الجيم سمعت غير ذَيْنك الأولين.

وسبيلك إذا أردت اعتبار صدى الحرف أن تأتي به ساكناً لا متحركاً؛ لأن الحركة تُقلق الحرف عن موضعه ومستقرّه، وتجتذبه إلى جهة الحرف الذي هي بعضه، ثم تدخل عليه همزة الوصل مكسورة من قَبْله؛ لأن الساكن لا يمكن

الابتداء به، فتقول: اِكْ. اِقْ. اِجْ، وكذلك سائر الحروف، إلا أن بعض الحروف أشد حصراً للصوت من بعضها؛ ألا تراك تقول في الدال والطاء واللام: اِدْ اِطْ. اِلْ، فلا تجد للصوت منفذاً هناك، ثم تقول: اِسْ. اِصْ. آزْ. اِذْ. اِثْ. اِفْ، فتجد الصوت يتبع الحرف. وإنما يعرض هذا الصويت التابع لهذه الحروف ونحوها ما وقفت عليها لأنك لا تنوى الأخذ فى حرف غيرها، فيتمكن الصويت فيظهر، فأما إذا وصلت هذه الحروف ونحوها مماستبيّنه فى أماكنه إن شاء الله، فإنك لا تحس معها شيئاً من الصوت كما تجده معها إذا وقفت عليها، وذلك نحو: يَصْبِرُ، ويَسْلَم، ويَزْلَقُ، ويَثْرُدُ، ويفتح. وإنما كان ذلك كذلك من قبل أن أخذك فى حرف آخر وتأهبك له، قد حالا بينك وبين التلبُّث والاستراحة التى يوجد معها ذلك الصويت، وسترى ذلك مُلَخَّصاً بمعونة الله تعالى.

فإن اتسع مخرج الحرف حتى لايَقْتطع الصوتَ عن امتداده واستطالته، استمر الصوت ممتداً حتى ينفَد، فيفضى حَسِيراً إلى مخرج الهمزة، فينقطع بالضرورة عندها إذ لم يجد منقطعاً فيما فوقها.

والحروف التى اتسعت مخارجها ثلاثة: الألف، ثم الياء، ثم الواو وأوسعها وألينها الألف، إلا أن الصوت الذى يجرى فى الألف مخالف للصوت الذى يجرى فى الياء والواو، والصوت الذى يجرى فى الياء مخالف للصوت الذى يجرى فى الألف والواو. والعلة فى ذلك أنك تجد الفم والحلق فى ثلاث الأحوال مختلف الأشكال، أما الألف فتجد الحلق والفم معها منفتحين غير معترضين على الصوت بضغط أو حصر، وأما الياء فتجد معها الأضراس سُفْلاً وعُلْواً قد اكتنفت جَنْبَتى اللسان وضغطته، وتفَاجّ الحنك عن ظهر اللسان، فجرى الصوت متصعداً هناك، فلأجل تلك الفجوة ما استطال. وأما الواو فتضم لها مَعظم

الشفتين، وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج فيه النفَس، ويتصل الصوت. فلما اختلفت أشكال الحلق والفم والشفتين مع هذه الأحرف الثلاثة اختلف الصدى المنبعث من الصدر، وذلك قولك في الألف «أاْ» وفي الياء «إيْ» وفي الواو «أوْ».

ولأجل ماذكرنا من اختلاف الأجراس في حروف المعجم باختلاف مقاطعها، التي هي أسبابُ تبايُن أصدائها، ما شبَّه بعضهم الحلق والفم بالناي، فإن الصوت يخرج فيه مستطيلاً أملس ساذَجاً، كما يجري الصوت في الألف غُفْلاً بغير صنعة، فإذا وضع الزامر أنامله على خروق الناي المنسوقة، وراوَح بين عَمَله، اختلفت الأصوات، وسُمع لكل خَرْق منها صوت لا يشبه صاحبه، فكذلك إذا قُطع الصوت في الحلق والفم باعتماد على جهات مختلفة كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة.

ونظير ذلك أيضاً وَتَر العُود، فإن الضارب إذا ضربه وهو مُرْسَل سمعتَ له صوتاً، فإن حَصَرَ آخر الوتر ببعض أصابع يسراه أدّى صوتاً آخر، فإن أدناها قليلاً سمعتَ غير الاثنين، ثم كذلك كلما أدنى أصبعه من أول الوتر تشكلت لك أصداء مختلفة، إلا أن الصوت الذي يؤديه الوتر غُفْلاً غير محصور تجده بالإضافة إلى ما أداه وهو مضغوط محصور أملسَ مهتزاً، ويختلف ذلك بقدر قوة الوتر وصلابته، وضَعفه ورَخاوته، فالوتر في هذا التمثيل كالحلق، والخَفْقة بالمِضْراب عليه كأول الصوت من أقصى الحلق، وجريان الصوت فيه غُفْلاً غير محصور كجريان الصوت في الألف الساكنة، وما يعترضه من الضغط والحَصْر بالأصابع كالذي يعرض للصوت في مخارج الحروف من المقاطع، واختلاف الأصوات هناك كاختلافها هنا. وإنما أردنا بهذا التمثيل الإصابة والتقريب، وإن لم يكن هذا الفن مما لنا ولا لهذا الكتاب به تعلُّق، ولكن هذا القبيل من هذا العلم، أعني علم الأصوت والحروف، له تعلُّق ومشاركة للموسيقى، لِما فيه من صنعة الأصوات والنغَم.

فقد ثبت بما قدمناه معرفةُ الصوت من الحرف، وكشفْنا عنهما بما هو متجاوز للإقناع في بابهما، ووضَحَت حقيقتهما لمتأمّلهما.

فأما القول على لفظهما، فإن الصوت مصدر صاتَ الشيءُ يصُوت صَوْتاً، فهو صائت، وصَوَّتَ تصويتاً فهو مُصَوِّت، وهو عام غير مختص، يقال: سمعتُ صوتَ الرجل، وصوتَ الحمار، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَنكَرَ الأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الحَمِيرِ﴾(١).

وقال الشاعر(٢):

كأنما أصواتُها في الوادي ... أصواتُ حجٍّ من عُمانَ غادي

وقال ذو الرمة، وهو من أبيات الكتاب(٣):

كأنّ أصْواتَ، مِنْ إيغالهنّ بنا، ... أواخرِ المَيْس، أصواتُ الفَراريج

يريد: كأنّ أصواتَ أواخرِ المَيْس من إيغالهن بنا أصواتُ الفراريج، فَفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر لضرورة الشعر، ومثله كثير، إلا أنّا ندعه لشُهرته، ولأن هذا الكتاب ليس موضوعاً له. والمَيْس: خشب الرَّحْل.

---

(١) سورة لقمان: الآية (١٩).

(٢) ذكر ابن دريد البيت في جمهرة العرب (١/ ٤٩) كما ذكره ابن منظور في اللسان في مادة (حجج) ولم ينسبه لقائله. والحجُّ: الحجاج.

(٣) إيغالهن: من وَغَل إذا ذهب فأبْعَدَ، المَيْس: يقصد به الرحال وهو في الحقيقة شجر عظام شبيه في نباته وورقه بالغَرَب إذا تقادم اسودّ وصار كالأبنوس ويغلظ حتى تتخذ منه الرحال. الفراريج: جمع فَرّوج وهو الفَتِيُّ من ولد الدجاج، وفَرّوجة الدجاجة وتجمع فراريج ويريد الشاعر كأن أصوات الرحال من بُعدها عنا كأصوات الفراريج. وقد ذكر البيت في ديوان ذي الرمة (٩٩٦).

ومن مسائل الكتاب: «له صَوْتٌ صوتَ حمارٍ». ويقال: رجلٌ صاتٌ أي: شديد الصوت، وحمارٌ صاتٌ، كما يقال: رجلٌ مالٌ: كثير المال، ورجلٌ نالٌ: كثير النَّوال، وكَبْش صافٌ: كثيرالصوف، وبئرٌ ماهةٌ: كثيرة الماء، ورجل هاعٌ لاعٌ، وامرأةٌ هاعةٌ لاعةٌ، ورجلٌ خافٌ، ويومٌ طانٌ وراحٌ: كثير الطين والريح. وتقدير هذه الأوصاف كلها عندنا «فَعِلٌ» مكسورة العين، قال النَّظَّار الفَقْعَسي[1]:

كأنني فوقَ أقبَّ سَهْـــــوقِ   جأْبٍ إذا عَشَّرَ صاتِ الإرْنانْ

فأما قولهم: لفلان صيتٌ، إذا انتشر ذكره في الناس، فمن هذا اللفظ، إلا أن واوه انقلبت ياء لانكسار الصاد قبلها، وكونها ساكنة، كما قالوا «رِيْحٌ» من الرَّوْح، و«قِيْلٌ» من القَوْل، وكأنهم بنوه على «فِعْلٍ» للفرق بين الصوت المسموع وبين الذكر المتعالم المشهور. على أنهم قد قالوا أيضاً: قد انتشر صوته في الناس، يعنون به الصِّيْت الذي هو الذكر، ولايستعمل الصيت إلا في الجميل من الذكر دون القبيح.

والصيت في هذا المعنى أعم وأكثر استعمالا من الصوت.

والصَّوْت مذكر؛ لأنه مصدر بمنزلة الضَّرْب والقَتْل والغَدْر والفَقْر. فأما قول رُوَيْشد بن كَثير الطائي[2].

يا أيها الراكبُ المُزْجـــي مَطيَّتَهُ   سائلْ بني أسَدٍ ما هذه الصَّوْتُ

---

(١) البيت ذكره ابن منظور في اللسان (صوت) ونسبه إلى النَّظار الفقعسي ولكن في مادة (سمق) نسبه إلى المرار الأسَدِيّ. أقب: ضامر وجمعه قُبٌّ، السموق: الطويل الرجلين، عشَّرَ: تابع النهيق عَشْر نَهقَاتٍ، جأبٍ: الحمار الغليظ من حُمُرِ الوَحْشِ. صات: حمار شديد الصوت.

(٢) ذكر البيت في اللسان مادة (صوت)، وشرح المفصل للزمخشري (٥/ ٩٥) وقوله هذه الصوت: حيث أنثه؛ لأنه أراد به الضوضاء والجَلَبة على معنى الصيحة والإستغاثة. المزجي: من زجَّ، وزجيّ الشئ: ساقه ودفعه.

فإنما أنثه لأنه أراد الاستغاثة. وهذا من قبيح الضرورة، أعنى تأنيث المذكر؛ لأنه خروج عن أصل إلى فرع، وإنما المستجاز من ذلك ردُّ التأنيث إلى التذكير؛ لأن التذكير هو الأصل، بدلالة أن الشئ مذكر، وهو يقع على المذكر والمؤنث. فعلمت بهذا عموم التذكير، وأنه هو الأصل الذى لا ينكسر.

ونظير هذا فى الشذوذ قوله، وهو من أبيات الكتاب(١):

إذا بعضُ السِّنينَ تَعَرَّقَتْنـا كَفَى الأيتامَ فقدَ أبى اليتيمِ

وهذا أسهل من تأنيث الصوت قليلاً، لأن بعض السنين سنة، وهى مؤنثة، وهى من لفظ السنين، وليس الصوت بعض الاستغاثة ولا من لفظها. ونظائر هذا كثيرة.

وفيه وجه آخر، وهو أنه أراد الأصوات، أخرجه مخرج الجنس لأنه مصدر، والمصادر قلما تجمع، كما تقول: قوم صَوْمٌ وزَوْرٌ وضَيْف.

ومنها ما حكاه الأصمعى عن أبى عمرو بن العلاء أنه سمع بعض العرب يقول، وذكر إنساناً، فقال: فلانٌ لَغُوب، جاءته كتابى، فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابى؟ فقال: نعم أليس بصحيفة؟ فقلت له: ما اللَّغوب؟ فقال: الأحمق.

ومثله قولُ لبيد(٢):

---

(١) ذكر هذا البيت فى الكتاب (١/ ٥٢) ونسبه إلى جرير وهو يقول البيت ويعنى به هشام بن عبدالملك، كما ذكر ابن منظور البيت فى اللسان فى مادة (عرق). والسنين: جمع سَنة وإذا قيلت مطلقة قصد بها السنة المُجْدِبَة، وتَعَرَّقَا أكل ما عليه ويقصد أن سنوات الجدب اجهدتهم وأخذت قوتهم وأموالهم.

(٢) لبيد هو ابو عقيل، لبيد بن ابى ربيعة بن مالك بن جعفر وينتهى نسبه إلى مَعَدّ بن عدنان وقد قال هذا البيت فى معلقته فى وصف الناقة، فمضى: أى جرى الحمار، وقدمها فجعل الانسان -

فمضى وقَدَّمها، وكانت عادةً ... منه إذا هى عَرَّدتْ إقدامُهـــا

قالوا: أنّث «الإقدام» لأنه ذهب بها إلى التقدمة. قالوا: ونحوه قولُ الآخر.

. . . . غَفَرْنا، وكانت من سَجِيّتنا الغَفْرُ(٢)

أنّث «الغَفْر» لأنه أراد المغـفرة. ونحو هذا قـوله عز اسـمه ﴿تلْتَقِطْهُ بعضُ السَّيَّارة﴾(١) لأن بعضها سيّارة. وقال الآخر(٣):

أتهجرُ بيتاً بالحجاز تلفّعــــــتْ ... به الخوفُ والأعداءُ، أم أنت زائرُهْ

أراد المخافة، فأنث لذلك. وحكى سيبـويه: «ذهبتْ بعضُ أصابعه» فأنث البعض لأنه إصبع فى المعنى، وهذا كثير، إلا أنا ندع اغترافه كراهية لطول الكتاب.

وأما الحرف فالقول فيه وفـيما كان من لفظه: أن «ح ر ف» أينما وقعت فى الكلام يراد بها حَدّ الشئ وحِدَتُّه، من ذلك حـرف الشئ، إنما هو حدُّه وناحيـته، وطعام حِرّيف: يراد به حدّته. ورَجُل مُحارَف، أى مـحدود عن الكسب والخير، ويقال أيضاً فـيه: مُجارَف بالجيم، ومـثله مفجَرّف ومُجَلَّف، كأن الخـير قد جُرّف عنه وجُلّف، كـما يُجَلَّف القلم ونحـوه. وقـولهم: انحرفَ فـلان عنى، من هذا أيضاً، كـأنه جعل بينى وبينه حـداً بالبعـد والإنعدال. وقال أبو عـبيـدة فى قوله

= تجرى أمـامه لكى لا تعند عليه، عرّدت: تركـت الطريق وعدلت عنه. ويقصد الشـاعر: أن الحمار يـقدم الأتان أمامه عـادة إذا عردت أى حاولت أن تترك الطريق وتعـدل عنه وتغر وأصل التعريد: الفرار. وقد ذكر البيت فى شرح المعلقات السبع للدكتور على الجندى (١/ ١٣٨).

(١) سورة يوسف : الآية (١٠).

(٢) ذكر عَجُز البيت فى اللسان مادة (غفر)، وذكر البيت فى شرح القصائد العشر (٢٢٤) والبيت :

أزَيْدَ بنَ مَصْبُوحٍ فلو غَيْرُكُمْ جنى ... غَفَرْنَا، وكَانَت من سَجِيَّتنَا الغَفْـرُ

(٣) ذكر البيت فى اللسان فى مادة (خوف). تلفت به الخوف : أى أحاطت به وشملته.

تعالى: ﴿ومن الناسِ مَنْ يعبدُ الله على حَرْف﴾[١] أي: «لايدوم. وتقول: إنما أنت على حَرْف، أي: لا أثق بك». وهذا راجع إلى ما قدّمناه؛ لأن تأويله أنه قَلِق في دينه، على غير ثبات ولاطمـأنينة ولا استحكام بصيرة، فكأنه معـتمد على حرف دينه غيرُ واسِطٍ فيه، كالذي هو على حـرف الجبل ونحوه. وقال أحمد بن يحيى: أي على شك. وهذا هو المعنى الأول. ومن هنا سُمّيت حـروف المعجم حـروفاً، وذلك أن الحرف حدٌّ مُنقطَع الصوت وغايته وطرفه، كحرف الجبل ونحوه. ويجوز أن تكون سُمّيت حروفاً لأنها جهات للكـلم ونواحٍ كحرف الشئ وجهاته المحدّقة به. ومن هذا قـيل: فلان يقـرأ بحرف أبي عـمرو وغيـره من القُرّاء، وذلك لأن الحرف حدٌّ ما بين القراءتين وجهته وناحـيته. ويجوز أيضاً أن يكون قولهم «حرف فلان» يراد به حروفه التي يقرأ بها، أي: القـارئ يؤديها بأعيانها من غير زيادة ولا نقص فيها، فيكون الحرف في هذا، وهو واحدٌ واقعاً موقع الحروف وهي جماعة، كقوله تعالى: ﴿والمَلَكُ على أرجائها﴾[٢] أي: والملائكة، وقوله سبحانه: ﴿وجاء ربُّك والمَلَكُ صَفّاً صَفّاً﴾[٣] أي: والملائكة، وكـقـولنا: «أهلكَ النـاسَ الدينارُ والدرهم» أي الدنانير والدراهم، وكقولنا «الأسَدُ أشدُّ من الذئب» أي: الأسْد أشدّ من الذئاب، وهذا واسع في كـلامهم. ونحـوه أيضاً «المَلَكُ أفضلُ مـن الإنسان» أي: الملائكة أفضل من الناس. ومن هذا سمّى أهل العربية أدوات المعاني حروفاً، نحو: مِنْ، وقَدْ، وفي، وهَلْ، وبَلْ، وذلك لأنهـا تأتي في أوائل الكلام وأواخره في غالب الأمـر، فصارت كالحـروف والحدود له. ومنه قولهم لهذه البـقلة الحادّة «الحُرْف» سُمّي بذلك لحِدّته، والعـرب أيضاً تسـميه «الثُّفّاء». ومنه قـولهم «ناقة حَرْف» أي: ضامر، وتأويله أنها قد تحددت أعطافها بالضُّمْر والهزال، وليس هناك

---

(١) سورة الحج: الآية (١١).
(٢) سورة الحاقة: الآية (١٧).
(٣) سورة الفجر: الآية (٢٢).

سِمَنٌ يكون معه رَهَل واسترخاء. وقال بعضهم: الحرف: التى انتقلت من هُزال إلى سِمَن. وتأويله هذا القول أنها قد انحرفت من حال إلى حال. وقال بعضهم: الحرف: التى كأنها حرف جبل فى شدتها وصلابتها، وهذا واضح جليّ. وقال بعضهم: الحرف: التى كأنها حرف السيف فى مضائها وحِدّتها، وهذا أيضاً مفهوم غير خفى. وقال بعضهم: شُبّهت لضُمْرها بحرف من حروف المعجم، قالوا: وهو الهاء[1] لدقتها وتقويسها. وقال أحمد بن يحيى: سُمّيت حرفاً لأنها انحرفت عن السِّمَن. وهذه كلها معانٍ متقاربة. ومن هذا قولهم لمَكْسَب الرجل وطُعمته: «الحِرْفة»، كأنها الجهة التى انحرف إليها عما سواها من المكاسب. والمِحْراف: المِيل، سُمى بذلك لحِدّته، أو لأنه يُعرف به حدُّ الجِراحة وقدرُها، أى: يُسْبَرُ به. قال القُطامى يصف جِراحة[2].

إذا الطبيبُ بمِحْرافيه عَنَّ لَها ... زادتْ على النَّقْر أو تحريكها ضَجَما

الضَّجَم: الميل والإختلاف. والتحريف فى الكلام: تغييره عن معناه، كأنه ميل به إلى غيره، وانحُرِف به نحوه، كما قال الله عز اسمه فى صفة اليهود ﴿يُحرِّفون الكَلِمَ عن مَواضعه﴾[3] أى: يغيّرون معانى التوراة بالتمويهات والتشبيهات. ويقال: انحرفَ الإنسانُ وغيرُه عن الشئ، وتحرَّف، واحْرَوْرَفَ، قال[4]:

---

(١) اختلف اللسان فى الحرف المُشَبَّه به وهو الألف لدق الناقة، وتُشَبَّهُ بحرف الجبل إذا وُصِفَتْ بالعظم [(اللسان مادة (حرف)].

(٢) ذكر البيت فى اللسان فى مادة [حرف] وفى رواية أخرى (على النَّفْر) وهو الوَرَمُ وفى مادة [ضجم] من اللسان، كما ذكر البيت فى ديوان القطامى(١٠٢).

(٣) سورة النساء : الآية (٤٦).

(٤) ذكره ابن منظور فى اللسان مادة [حرف] ونسبه إلى العَجّاجُ فى صفة ثور حفر كِناساً، أى إن أصاب موانع، وعُدَواء الشئ: موانعه، كما ذكر فى مادة [ظلف]، والظلف للبقر والغنم كالحافر للفرس والبغل، والظلوف، الظُّلُف: أى شداد.

وإن أصابَ عُدَواءَ احْرَوْرَفـا عنها، وولاّها الظُّلوفَ الظُّلَّفا

يصف ثوراً يحتفر كناساً. وأنشد أبو زيد:

مَشْيَ الجُمَعْلِيلة بالحَرْفِ النَّقِل[1]

وقال: الحرف: مسيل الماء، وتأويله أنه انحرف فسال الماء عنه، ولم يستقم، فيثبت عليه، فهذا كله يشهد لمعنى الحرف. وهذه الطريقة من الاشتقاق إنما يحذق حقيقتها من كان سَبْطاً[2] مرتاضاً، لا كَزّا رَبِّضاً. فقدأتينا على ذكر معنى الصوت والحرف، ونُتلى ذلك الحركة.

* اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو. وقد كان متقدمو النحويين يُسمّون الفتحةَ الألفَ الصغيرة، والكسرةَ الياءَ الصغيرة، والضمةَ الواوَ الصغيرة. وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة؛ ألا ترى أن الألف والياء والواو اللواتي هن حروف تَوامّ كَوامل، قد تجدهن في بعض الأحوال أطول وأتمّ منهن في بعض، وذلك قولك: يخاف وينام، ويسير ويطير، ويقوم ويسوم، فتجد فيهن امتداداً واستطالة ما، فإذا أوقعت بعدهن الهمزة أو الحرف المدغم ازددْنَ طولاً وامتداداً، وذلك نحو: يَشاءُ ويَداءُ، ويَسُوء ويَهُوء، ويجيء ويفيء. وتقول مع الإدغام: شابّة، ودابّة، ويطيب بَكْر، ويسير رّاشد، وتُمُودَّ الثوبُ، وقد قُوصَّ زيد بما عليه؛ أفلا ترى إلى زيادة الامتداد فيهن بوقوع الهمزة

(١) ذكر البيت في اللسان في مادة [نقل] الجمعليلة: الناقة الهَرِمَة، النقل الأرض الكثيرة الحصى. وذكر البيت ياقوت الحموي في معجم الأدباء (٦/ ١٣١).

(٢) سَبْطا: أي سَهْلاً.

والمدغم بعدهن، وهنّ في كلا موضعيهنّ يُسَمَّيْن حروفاً كوامل، فإذا جاز ذلك فليست تسمية الحركات حروفاً صغاراً بأبعد في القياس منه.

ويدلك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف، أنك متى أشبعتَ واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذى هي بعضه، وذلك نحو فتحة عين «عَمَر» فإنك إن أشبعتها حدثت بعدها ألف، فقلت: عامر. وكذلك كسرة عين «عِنَب» إن أشبعتها نشأت بعدها ياء ساكنة، وذلك قولك: عِيْنَب. وكذلك ضمة عين «عُمَر» لو أشبعتها لأنشأت بعدها واواً ساكنة، وذلك قولك: عُوْمَر. فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها لما نشأت عنها، ولا كانت تابعة لها.

ويزيد ذلك وضوحاً لك أن جميع حروف المعجم غير هؤلاء الثلاثة الأحرف لك أن تأتى بكل حرف منها بعد أى الحركات شئت، ولا تجد مع ذلك نبوّاً في اللفظ ولا استكراهاً، سواكن كنّ الحروف أو متحركات، وذلك نحو اللام من سَلْم وسِلْم وسُلْمَى، وكذلك العين من سَعْد وسُعْد وسِعْلاة وسِعاد وسَعِيد وسُعُود. فأما استكراههم الخروج من كسر إلى ضم بناء لازماً، فليس ذلك شيئاً راجعاً إلى الحروف، إنما هو استثقال منهم للخروج من ثقيل إلى ما هو أثقل منه. وأنت لو رُمْتَ أن تأتى بكسرة أو ضمة قبل الألف لم تستطع ذلك البتة، وكذلك لو تكلفت الكسرةَ قبل الواو الساكنة المفردة، أو الضمة قبل الياء الساكنة المفردة، لتجشّمت فيه مشقة وكُلْفة لا تجدها مع الحروف الصحاح، وذلك نحو «فِعْل» من القَوْل والطَّوْل، أصله أن تقول: قِوْل وطِوْل، ثم نستثقل ذلك، فتقلب الواو للكسرة قبلها ياء، فتقول: قِيل وطِيل، وقد قالتهما العرب مقلوبين هكذا. ونحوهما: ميزان وميقات وميعاد، كل هذه من الواو في: وزن ووقت ووعد. وكذلك قالوا: مُوسِر ومُوقِن، وأصلهما: مُيْسِر ومُيْقِن، فكرهوا الياء بعد الضمة،

فأبدلوها واواً. وكذلك إن انكسر ما قبل الألف أو انضم قلبت للكسرة ياء وللضمة واواً، وذلك الياء فى قَراطِيس، إنما هى بدل من الألف فى قِرْطاس، والواو فى ضُوَيرب إنما هى بدل من الألف فى ضارب.

وإنما قلبت هذه الحروف بعد هذه الحركات لأنك إذا بَدأتَ بالكسرة فقد جئت ببعض الياء، وآذنت بتمامها، فإذا تراجعت عنها إلى الواو فقد نقضت أول قولك بآخره، وخالفتَ بين طرفيه. وكذلك إذا بدأت بالضمة ثم جئت بعدها بالياء فقد جئت بأمر غيرُه المتوقع؛ لأنك لما جئت بالضمة تُوُقِّعت الواو، فإذا عدلتَ إلى الياء فقد نقضت بآخر لفظك أوّله، إلا أن ذلك وإن كان مستثقلاً، فليس بمستحيل فى الطاقة والطَّوْع كاستحالة مجئ الألف بعد الكسرة أو الضمة.

فإن قلت: فما بالك تقول: الغُيُّر، والعُيَبَة، والطُّوَل، والعِوَض، فتأتى بالياء بعد الضمة، وبالواو بعد الكسرة.

فالجواب: أنه إنما جاز ذلك من قبل أن الياء والواو لما تحركتا قويتا بالحركة، فلحقتا بالحروف الصحاح، فجازت مخالفة ما قبلهما من الحركات إياهما. وكذلك قولهم: اجْلَوَّذَ اجْلِوّاذاً، اخْرَوَّط واخْرِوّاطاً، فتصح الواو الأولى فى اجْلِوّاذ واخْرِوّاط من قبل أنها لما أُدغمت فى التى بعدها قويت، وضارعت الحروفَ الصحاح، فجاز ثباتها مع انكسار ما قبلها. وكذلك قالوا: قَرْنٌ أَلْوَى، وقُرون لُيّ، فصححوا الياء الأولى وإن كانت ساكنة مضموماً ما قبلها، من قبل أنها قويت بالإدغام، فحصّنها عن القلب.

فإن قلت: فما بالك تقول: سَوْط وحَوْض وثَوْب وبَيْت وقَيْد وشَيْخ، فتصح الواو والياء وهما ساكنتان وقبلهما حركة تخالفهما؟ وهلا قلبتهما ألفاً

لانفتاح ما قبلهما، كما تُقلب الواوُ ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فى نحو: ميزان ومِيقات وميلاد، والياءُ واواً لسكونها وانضمام ما قبلها فى نحو الكُوْسَى والطُّوبى؟

فالجواب فى ذلك: أن بين الياء وبين الواو قُرْباً ونسباً ليس بينهما وبين الألف؛ ألا تراهما تثبت فى الوقف فى المكان الذى تُحذفان فيه وذلك قولك: هذا زيدْ، ومررت بزيدْ، ثم تقول: ضربت زيدًا، وتراهما تجتمعان فى القصيدة الواحدة رِدْفَيْن نحو قول امرئ القيس.

قد أشهدُ الغارة الشّعواءَ(١) تحملُنى … جَرْداء معروقة اللّحْيين سُرْحُوبُ

ثم قال فيها:

كالدَّلْو بُتّتْ عُراها وهى مُثْقَلةٌ … وخانَها وَذَمٌ منها وتكْريبُ(٢)

ولا يجوز معهما ألف فى مكانهما. فلما كان بين الواو والياء هذا التقارب، وتباعدتا من الألف هذا التباعد وغيره مما سنذكره فى أماكنه إن شاء الله، جذبت كل واحدة منهما صاحبتها إليها؛ لأنهما صارتا بما ذكرناه من أمرهما بمنزلة الحرفين يتقارب مخرجاهما، نحو الدال والطاء، والذال والظاء، فقُلبت الواو للكسرة قبلها، والياءُ للضمة قبلها، ولما تباعدت الألف منهما تباعدت الفتحة أيضاً من الكسرة والضمة، فلم تَقْوَ الفتحةُ فى نحو سَوْط وحَوْض وبَيْت وقَيْد على قلب

(١) الشعواء: فاشية متفرقة، معروقة اللحيين: إذا عرى لحياها من اللحم السرحوب: من الخيل العتيق الخفيف، وقد ذكر البيت فى اللسان مادة [عرف]. وذكر البيت فى ديوان امرئ القيس (٢٢٥).

(٢) وذكر البيت فى اللسان فى مادة [الكرب] والتكريب: ذات كَرَب، وكل شديد العقد من حبل، أو بناء أو مَفْصِل: مُكْرَبٌ.

الواو والياء ألفاً، واحتمل لما ذكرناه من التفاوت الذى بينهما، ولخفة الفتحة، مجئ الواو والياء ساكنتين بعد الفتحة.

فإن قلت: فقد نرى الفتحة تقلب الواو والياء المتحركتين ألفاً فى نحو: قامَ، وباعَ، وخافَ، وطالَ، وقد قدّمتَ من قولك أن الحركة فى الحرف تقوّيه وتحصّنه، فإذا جاز للفتحة أن تقلب الحرف المتحرك القوى، وهما الواو والياء، فى نحو قامَ وسارَ، فهلا قلبت الحرفَ الساكن الضعيف فى نحو: بَيْت وشَيْخ وحَوْض وسَوْط؟

فالجواب: أن هذه مغالطة من السائل، ودعوى فى سؤاله، وذلك أن الواو والياء فى نحو قامَ وباعَ لم تقلبا ألفين؛ لأن الفتحة قويت عليهما متحركتين، فقبلتهما، ولو كان ذلك كذلك لوجب قلب الواو ياء فى نحو عِوَض وحِوَل، وقلب الياء واواً فى نحو عُيَبة وسُيَرة، بل كان ذلك مع الضمة والكسرة أوجب لثقلهما وقوة تأثيرهما.

وإنما كان الأصل فى قامَ: قَوَمَ، وفى خافَ: خَوِفَ، وفى طالَ: طَوُلَ، وفى باعَ: بَيَعَ، وفى هابَ: هَيِبَ، فلما اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة، وهى الفتحة، والواو أو الياء، وحركة الواو والياء، كُره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة، فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة، وهو الألف، وسوّغها أيضاً انفتاح ما قبلها. فهذا هو العلة فى قلب الواو والياء فى نحو قامَ وباعَ، لا ما ادّعاه السائل من أن الفتحة قويت على قلب الحرف المتحرك. وسندل فيما نستقبل بإذن الله عز وجل على مضارعة حروف اللين للحركات.

فأما الكسرة فى نحو عِوَض وطِوَل، فلو قُلبت لها الواو المتحركة، كما قلبت الواو المتحركة فى قام ألفاً للفتحة واستثقال حركتها، لوجب أن تقول:

عيَض وطيَل، فلا تصير إلى حرف تأمن فيه الحركة، إنما صرت إلى الياء، والياء قد يمكن تحريكها، وليس كذلك الألف في قام؛ لأنك قد صرت من الواو إلى حرف تؤمن حركته. والياء في عُيَبة كالواو في عِوَض، لأنه ليس قبلهما فتحة تَجتلبُ الألف التي تؤمن حركتها، فلذلك لم تُقلبا، فافهم!.

على أن من العرب من يقلب في بعض الأحوال الواو والياء الساكنتين ألفين للفتحة قبلهما، وذلك نحو قولهم في الحِيرة: حاريّ، وفي طَيِّئ: طائيّ. وأجاز غيرُ الخليل في «آية» أن يكون أصلها «أيّة» فقلبت الياء الأولى ألفاً لانفتاح ما قبلها. وقالوا: أرض داوِيّة، منسوبة إلى «الدَّوّ»، وأصلها «دَوِّيّة»، فقلبت الواو الأولى الساكنة ألفاً لانفتاح ما قبلها، إلا أن ذلك قليل غير مقيس عليه غيره، ومع ذلك فشُبْهتُه ما ذكرت لك.

فقد ثبت بما وصفناه من حال هذه الأحرف أنهن توابع للحركات ومُتَنَشِّئة عنها، وأن الحركات أوائل لها وأجزاء منها، وأن الألف فتحة مُشْبَعة، والياء كسرة مشبعة، والواو ضمة مشبعة. يؤكد ذلك عندك أيضاً أن العرب ربما احتاجت في إقامة الوزن إلى حرف مجتلب ليس من لفظ الحرف، فتشبع الفتحة، فيتولد بعدها ألف، وتُشبع الكسرة، فتتولد بعدها ياء، وتُشبع الضمة فتتولد بعدها واو، وأنشد سيبويه :

فَبَيْنَا نحن نرقُبُه أتانـــا ... مُعَلِّقَ وَفْضةٍ وزِنادَ راعي[1]

أراد «بينَ نحن نرقبه أتانا» فأشبع الفتحة، فحدثت بعدها ألف.

---

(١) ذكر البيت في كتاب سيبويه (١/ ١٧١) ونسبه إلى رجل من قيس عيلان وذكر للبيت في شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٩٧)، وذكر في لسان ابن منظور بلا نسبة في مادة (بين) وتقدير الكلام (بين أوقات نحن نرقبه أتانا) أي أتانا بين أوقات رَقْبَتنا إياه. والوفضة: خريطة يحْمل فيها الراعي أداته وزاده، وهي أيضا جعبة السهام إذا كانت من أدم لاخشب فيها.

فإن قيل: فإلامَ أضاف الظرف الذى هو «بَيْنَ» وقد علمنا أن هذا الظرف لا يضاف من الأسماء إلا إلى ما يدل على أكثر من الواحد، أو ما عُطف عليه غيره بالواو دون سائر حروف العطف، نحو: المالُ بين القومِ، والمال بينَ زيدٍ وعمرٍو، وقوله «نحن نرقبه» جملة، والجملة لا مذهب لها بعد هذا الظرف.

فالجواب: أن ههنا واسطة محذوفاً، وتقدير الكلام: «بين أوقاتِ نحن نرقبه أتانا» أى: أتانا بين أوقاتِ رِقْبتنا إياه، والجمل مما يضاف إليها أسماء الزمان، نحو: أتيتك زمنَ الحجاجُ أميرٌ، وأوانَ الخليفةُ عبدُ الملك، ثم إنه حذف المضاف الذى هو «أوقات» وأولى الظرف الذى كان مضافاً إلى المحذوف الجملةَ التى أقيمت مقام المضاف إليها، كقوله تعالى ذكره: ﴿**واسْأَلِ القريةَ**﴾[1] أى: أهلها. هكذا علّقتُ على أبى على فى تفسير هذه اللفظة وقت القراءة عليه، وقلَّ من يضبط ذلك، إلا من كان مُتْقناً أصيلاً فى هذه الصناعة.

ومثل البيت الذى مضى بيت آخر من أبيات الكتاب، وهو قول الفرزدق[2]:

تَنْفِى يداها الحَصَى فى كل هاجرةٍ   نَفْىَ الدَّراهيمِ تَنْقَادُ الصَّياريفِ

أراد «الصيارف» فأشبع الكسرة، فتولّدت عنها ياء. فأما «الدَّراهيم» فلا حجة فيه؛ لأنه يجوز أن يكون جمع «دِرْهام» وقد نطقت به العرب، قال:

---

(١) سورة يوسف آية رقم (٨٢).

(٢) ذكر فى ديوان الفرزدق (٥٧٠) وفى كتاب سيبويه (١/ ٢٨) يصف سرعة الناقة فى سير الهواجر. والهاجرة: وقت اشتداد الحر فى الظهر. فيراها لشدة وقعها فى الحصى تنفيانه فيقرع بعضه بعضا ويسمع له صليل كالدنانير إذا انتقدها الصيرفى لينقد رديئها عن جيدها. وذكر فى اللسان فى مادة درهم. وذكر عجز البيت فى الخصائص (٢/ ٣١٥).

لو أنّ عندي مائتي دِرْهــام ... لجـازَ في آفاقي خاتامــي(١)

ومثل البيت الأول قولُ أبي ذؤيب(٢):

بَيْنا تَعَنُّقِه الكُماةَ ورَوْغِــه ... يوماً أُتيحَ له جريّ سَلْفَــعُ

يريد «بينَ تعنُّقه» إلا أن هذه الألف وإن كانت إشباعا(٣) للفتحة، فإنها في هذا الموضع زيادة لازمة. وأنشدنا أبو علي لابن هرمة يرثي ابنه(٤).

وأنتَ في الغَوائل حين تُرْمَى ... ومن ذمّ الرجال بمُنْتَــزاحِ

أراد: بمنتزَح، فأشبع فتحة الزاي. وأنشدني أيضا(٥):

---

(١) ذكر البيت في مادة (درهم) في كل من الصحاح واللسان وتاج العروس.

(٢) ذكر البيت في شرح أشعار الهذليين(٣٧).

تعنقه: إلتزمه فأدنى عنقَه من عنقِه، الكماة: جمع لكميّ وهو اللابس السلاح وقيل هو الشجاع. كما أنه تجمع أيضا على أكماء: وروغه: أي حاد من يراوغ إذا كان يحيد عمّا يُديره عليه ويُحايصهُ والمراد تفاديه للضربات. أتيح: هُيّء له، سلفع: الشجاع الجرئ الجسور أو هي الناقة الشديدة.

والمراد: عند إلتحام الجيش والمقاتلين يحاول الشجاع تفادي الضربات وقد أتيح له وهُيّأت له ناقة شديدة جريئة لا تهاب القتال.

(٣) إشباع الفتحة: الإشباع في اللغة هو التزين بأكثر مما عنده، وفي الاصطلاح العروضي هو مد الحرف المتحرك فينشأ عن هذا الحرف حرف ساكن من جنس حركة الحرف المتحرك وهذا لا يكون إلا في نهاية الشطر الأول، ونهاية الشطر الثاني أو في حرف الهاء إذا لم يتل، بساكن. (دراسة عروضية في الأبحر ذات التفعيلة الواحدة)[للاستاذ أمين السيد(٧٦)].

(٤) البيت في شعر ابن هرمة (٩٢) وفي كتاب الخصائص لابن جني (٢/٣١٦) وذكر في اللسان لابن منظور في مادة [نزح]، الغوائل: جمع غائلة وهي المهالك، منتزاح: أي بعيد منه.

(٥) البيتان نسبا إلى ابن هرمة وذكر البيت الأول في المسائل الحلبيات (ق٢٤/ب) وشرح المعلقات السبع للزوزني (٢٨٥) ولم ينسب في اللسان في مادة (شرى) والخصائص (٢/٣١٦).

الله يعلمُ أنّا في تَلَفُّتنـــــا يومَ الفراقَ إلى أحبابنا صُـــورُ
وأنني حَوْثُما يُشْرِي الهوى بَصَري من حيثما سَلَكوا أَدْنو فأنظُـــور

يريد: «أنظُرُ» فأشبع ضمة الظاء، فنشأت عنها واو.

وقد أجرت العرب أيضاً الحرف مجرى الحركة في نحو قولهم: لم يَخْشَ، ولم يَسْعَ، ولم يرم، ولم يغزُ، فحذفوا هذه الحروف للجزم، كما تحذف له الحركات في نحو لم يقُم، ولم يقعدْ.

وكذلك أيضا أجروا الحركة مجرى الحرف، فأجازوا صرف «هِنْد» اسم امرأة معرفةً، فإذا تحرك الأوسط منعوه الصرف معرفة البتة، وذلك نحو «قَدَم»، فصارت الحركة في منع الصرف بمنزلة الياء في «زَيْنَب» والألف في «عَناق» ونحوهما في منع الصرف، ولهذا نظائر سنذكرها في أماكنها إن شاء الله تعالى. أفلا ترى إلى هذه الحروف كيف تتبع الحركات التي قبلها وهي أبعاض لها، فقد صح ما قدّمناه.

وإنما سميت هذه الأصوات الناقصة حركات لأنها تقْلقُ الحرف الذي تقترن به، وتجتذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها، فالفتحة تجتذب الحرفَ نحو الألف، والكسرة تجتذبه نحو الياء، والضمة تجتذبه نحو الواو، ولا يبلغ الناطق بها مدى الحروف التي هي أبعاضها، فإن بلغ بها مداها تكمّلت الحركاتُ حروفاً، أعني ألفاً وياءً وواواً.

* واعلم أن الحروف في الحركة والسكون على ضربين: ساكن، ومتحرك. فالساكن: ما أمكن تحميلهُ الحركات الثلاث نحو كاف «بَكْر»، وميم «عَمْرو»؛ ألا تراك تقول: بَكَر وعَمَرو، وبكِر وعَمِرو، وبكُر وعَمُرو، فلما جاز أن تحمّله الحركات الثلاث علمت أنه قد كان قبلها ساكناً.

والمتحرك : هو الذى لا يمكن تحميلُه أكثر من حركتين؛ لأن الحركة التى هى فيه قد استُغني بكونهـا فيه عن اجتلابها له، وذلك نحـو ميم «عُمَر»، يمكن أن تحمّلها الكسـرة والضمة، فتـقول: عُمِر وعُمُر، ولا يمكنك أن تجتلب لها فـتحة، لأنها قد كانت فى أول اعتبارك إياها مفتوحة، والحرف الواحد لا يتحمل حركتين، لا متفـقتين ولا مختلفـتين. وإذا كانت الركات ثلاثاً: فـتحة، وكسـرة، وضمة، فالمتحرك إذن على ثلاثة أضرب: مفتوح، ومكسور، ومضموم. فالمفتوح: هو الذى إذا أشبعتَ حـركته حدثت عنهـا ألف، نحو ضاد «ضَرَب»، لك أن تُشبع الفـتحة فتقول: «ضَارَب». والمكسـور: هو الذى إذا أشبعتَ حركته حـدثت عنها ياء نحو ضاد «ضِراب»، لك أن تُشبع الكسرة فتقول: «ضِيراب». والمضموم: هو الذى إذا أشبعت حركته حدثت عنها واو، نحو ضاد «ضُرِبَ»، لك أن تُشبع الضمة فتقول: «ضُورِبَ»، إلا أن هذه الحـروف اللائى يحـدثْنَ لإشـبـاع الحـركـات لا يكُنَّ إلا سواكِن؛ لأنهن مدّات، والمدّات لا يتحرّكن أبداً.

* واعلم أن الحـركة التى يتـحملهـا الحرف لا تخلو أن تكون فى المرتـبة قبله، أو معه، أو بعده.

فمـحال أن تكون الحركة فى المرتـبة قبل الحرف، وذلك أن الحـرف كالمحل للحركة، وهى كـالعَرَض فيه، فهي لذلك محـتاجة إليه، فلا يجـوز وجودها قبل وجوده. وأيضـاً لو كانت الحـركة قبل الحـرف لما جاز الإدغـام فى الكلام أصلاً؛ ألاترى أنك تقول «قَطَّعَ»، فتدغم الطاءَ الأولى فى الثـانية، ولو كانت حركة الطاء الثانية فى الرتبة قبلها، لكانت حاجزة بين الطاء الأولى وبين الطاء الثانية، ولو كان الأمر كـذلك لما جاز إدغام الأولى فى الثانـية؛ لأن الحركة - على هذه المقـدمة - مرتبـتُها أن تكون قـبل الطاء الثانيـة، بينها وبين الأولى، وإذا حَجـز بين الحرفين

حركـة بطل الإدغام، فجواز الإدغـام في الكلام دلالةٌ على أن الحركة ليـست قبل الحرف المتحرك بها.

فقد بطل بما ذكـرناه أن تكون حركة الحرف في الرتبـة قبله، وبقي أن تكون معه أو بعده، وفي الفرق بينهما بعض الإشكال.

فالذي يدل على أن حـركة الحرف في المرتـبة بعده، أنك تجـدها فاصلة بين المثلين أو المتقـاربين إذا كان الأول منهما متـحركاً، فالمثـلان نحو قولك: قَصَص، ومَضَض، وطَلَل، وسُرُر، وحُضُض، ومِرَر، وقِدَد. فلولا أن حركة الحرف الأول من هذين المثلين بعـده لما فـصلت بينه وبين الذي هو مـثله بعده، ولو لم تفـصل لوجب الإدغام؛ لأنه لا حاجز بين المثلين، فإن ظهر هذان المثلان ولم يدغم الأول منهما في الآخـر فظهورهما دلالة على فصل واقع بينهما، وليس ههنـا فصل البتة غير حركة الحرف الأول.

فإن قيل: ما تنكر أن يكون الفـاصل بين المثلين في نحو: طَلَل، وسُرُر إنما هو حركة الحرف الآخر، دون ما ذهبتَ إليه من حركة الحرف الأول.

قيل: قد تقدم من القول ما فيه دلالة على أن الحركة لا يجوز أن تكون قبل الحـرف. ويدل على فسـاد قول من قـال إن الحـاجز بين المثلين في نحـو: جُدَد، وعُدَد، إنما هو حركة الثاني أنه لو فُصل هنا بالحـركة لوجب الفصل بها في نحو: شَدّ، ومَدّ، وقَدّ؛ لأن الثاني من الحرفين متحرك، فوجودك الإدغام في نحو شدّ، ومدّ مع حركة الثاني منهما، دلالة على أن الحركة في الحرف الثاني لم تفصل بينه وبين الأول، ولو كانت فـي الرتبة قبله لوجب الـفصل بها بينهـما. وأيضـاً فإنك تقول: شَدَدْتُ وحَلَلْتَ، فيظهـر الثاني من المثلين ساكناً. فهذا أمـر - كما تراه - واضح في المثلين.

وأما المتقاربان فنحـو قولك فى «وَتِد» إذا سكنت التاء لإرادة الإدغام: «وَدٌّ» فكانت الحـركة فى الـتاء قـبل إسكانهـا فاصلة بينهـا وبين الدال، فـوجب لذلك الإظهار، فلما سلبت التاء كسرتهـا، وزالت الحركة أن تكون حاجزة بينها وبين ما بعدها، وسكنت التاء، واجـتمع المتقاربان، أبدلت التاء دالاً، وأدغمـتها فى الدال بعـدها، كـما تـقول فى انْعَتْ داودَ: انْعَدّاودَ، فظهـور التـاء فى «وَتِد» مـادامت مكسورة، وإدغامها إذا سكنت، دلالة على أن الحركة قد كانت بينهما، وإذا كانت بينهما فهي بعد التاء لا محالة. فهذه دلالة من القوة على ما ترى.

ودلالة أخـرى تدل على أن حـركـة الحرف بعـده، وهى أنك إذا أشـبـعتَ الحركة، تمتـها حرف مدّ، كما تقدم من قـولنا فى نحو ضَرَبَ وقَتَلَ، إذا أشبعت حـركـة الفاء قـلت: ضارَبَ وقـاتَلَ. وضُرِب وقُتِلَ إذا أشـبـعتَ قلت: ضُورِبَ وقُوتِلَ. وكـذلك ضِراب وقِتال، إذا أشـبعتَ قلـت: ضِيراب وقِيـتال. فكمـا أن الألف والياء والواو بعد الضاد والقاف، فكذلك الفتحة والكسرة والضمة فى الرتبة بعد القاف؛ لأن الحركة إذا كانت بعضاً للحرف، فالحرف كلٌّ لها، وحكم البعض فى هذا تابع لحكم الكل، فكما أن الحـروف التى نشأت عن إشباع الحـركات بعد الحروف المتحركة بها، فكذلك الحركـات التى هي أبعاضها وأوائل لها وأجزاء منها فى الرتبة بعد الحروف المتحركة، وهذا واضح مفهوم لمتأمله.

فإن قلت: ما تنكر أن تكون الحركة تحدث مع الحرف المتحرك البتة، ثم تأتي بقية حرف اللين التى هي مكملة للـحركة حرفاً، مستأنفه بعـد الحركة التى حدثت مع الحرف البتة، كما قد نشاهد بيننا من الأشـياء ما يصحبه بعض لغيره، ثم يأتى تمام ذلك البعض فيـما بعد، فلا يلزم من هذا أن يكون ذلك الـبعض الذى شوهد أولاً مصاحبـاً لغيره، فى حكم البقية التى جـاءت من بعده بل يكون الجزء الأول

مصاحباً لما وُجد معه، والجزء الثانى آتياً من بعده. ونظير هذا: رجل له عشرون غلاماً، فقدِم ومعه منهم عشرة، ثم وافى بعد استقراره بمن وافى فى جملته من غلمانه بقيتُهم، فليس من تأخَّر منهم بموجب تأخر من تقدم منهم، فما أنكرت مع ما مثّلنا أن تكون الحركة حادثة مع الحرف، وتكون المدة التى تحدث لإشباع الحركة مستقبلة فيما بعد؟.

فالجواب: أن هذا التمثيل إنما يصح فيما أمكن تقطعه وتجزؤه؛ لأنه قد يمكن أن يحضر بعض الغلمان مع مالكهم، ويغيب بعض. فأما ما اتصلت أجزاؤه وتتابعت وتوالت شيئاً فشيئاً، ولم يمكن قطعها ثم العود إلى تمامها، فقد جرى لذلك مجرى الجزءالواحد الذى لا يسوغ تجزؤه، فمحال أن يكون له حكم إلا وهو مشتمل عليه، وذلك حكم حرف المد الذى يحدث عن تمكين الحركة ومَطْلها واستطالتها، هو من هذا الوجه فى حكم الحركة، والحركة فى حكمه، لأنه لا يمكن فصل الحركة منه والعود إلى استتمامه؛ لأن هذه المدة المستطيلة إنما تسمى حرفاً ليناً مادامت متصلة، فمتى عُقْتَها عن الاستطالة بفصل ما فقد أخرجتها عن اللين والإمتداد الذى فى شرطها. وإذا كانت الحركة لاتصالها بالحرف فى حكمه، كما أن الألف بعد الضاد فى ضارب، فكذلك الفتحة فى الرتبة بعد الضاد.

وقول النحويين إن الحركة تَحُل الحرف مجاز لا حقيقة تحته، وذلك أن الحرف عَرَض. والحركة عَرَضٍ أيضاً، وقد قامت الدلالة من طريق صحة النظر على أن الأعراض لا تحلّ الأعراض، ولكنه لما كان الحرف أقوى من الحركة، وكان الحرف قد يوجد ولا حركة معه، وكانت الحركة لا توجد إلا عند وجود الحرف، صارت كأنها قد حَلَّته، وصار هو كأنه قد تضمنها، تجوّزاً لاحقيقة.

واستدل أبو علي على أن الحركة تحدث مع الحرف بأن النون الساكنة إذا تحركت زالت عن الخياشيم إلى الفم، وكذلك الألف إذا تحركت انقلبت همزة، فدل على ذلك عنده على أن الحركة تحدث مع الحرف، وهو لعمري استدلال قوي. وقد ذكرتُ في كتاب الخصائص فساد هذا القول من أبي علي.

قد فرغنا من ذكر مائية الأصوات والحروف والحركات، وأين محل الحركات من الحروف. ونحن نُتبع هذا القول على معنى قولهم: حروف المعجم، وعددها، وأجناسها، وأصنافها، ثم نستأنف بعد ذلك القولَ على حرف حرفٍ منها بحسب ما شرطناه على أنفسنا، وجعلناه في ضَمان كتابنا، بإذن الله عز وجل وقدرته.

إن سأل سائل فقال: ما معنى قولنا «حروف المُعْجَم»؟ هل المعجَم صفة لحروف هذه أو غير وصف لها.

فالجواب: أن «المُعْجَم» من قولنا «حروف المُعْجَم» لا يجوز أن تكون صفة لحروف هذه من وجهين:

أحدهما: أن «حروفاً» هذه لو كانت غير مضافة إلى المعجم لكانت نكرة، و«المعجم» معرفة كما ترى، ومحال وصف النكرة بالمعرفة.

والآخر: أن الحروف مضافة إلى «المعجم»، ومحال أيضاً إضافة الموصوف إلى صفته. والعلة في امتناع ذلك أن الصفة هي الموصوف، على قول النحويين، في المعنى، وإضافة الشيء إلى نفسه غير جائزة؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ضربتُ أخاك الظريف، فالأخ هو الموصوف، والظريف هو الصفة، والأخ هو الظريف في المعنى. وليس يريد النحويون بالصفة ما يريد المتكلمون بها من نحو القُدْرة، والعِلْم، والسُّكون، والحركة؛ لأن هذه الصفات غير الموصوفين بها؛ ألا ترى أن

السَّواد غير الأسْوَد، والعِلْم غيـر العالم، والحركة غير المتـحرّك. وإنما الصفة عند النحويين هي النعت، والنعت هو اسم الفاعل أو المفعـول، أو ما يرجع إليهما من طريق المعنى مما يوجد فيه معنى الفـعل نحو «ضارب» و«مضروب» ومِثْلٍ» و«شِبْهٍ» و«نَحْوٍ» ومايجري مجرى ذلك. وإذا كـانت الصفة هي الموصوف عندنا في المعنى لم يجز إضافة «الحروف» إلى «المعجم»، لأنه غير مستقيم إضافة الشيء إلى نفسه، وإنما امتنع ذلك من قـبل أن الغرض في الإضافـة إنما هو التخصيص والتـعريف، والشيءُ لا تُعرِّفـه نفسه؛ لأنه لو كـان معرفـة بنفسه لما احـتيج إلى إضافـته، وإنما يضاف إلى غـيره ليـعرِّفه؛ ألا ترى أنك تضـيف المصدر إلى الفـاعل تارة، نحو: عجبت من قيـام زيد، وإلى المفعول أخرى، نحو : عجـبت من أكل الخبز، وإنما جازت إضافة المصدر إليهما لأنه في المعنى غيرهما. وتجوز أيضاً إضافة الفاعل إلى المفعول، نحو: عجبت من ضارب زيد، و﴿**هَدْياً بالغَ الكعبة**﴾[1] و﴿**هذا عارضٌ مُمْطِرُنا**﴾[2]. وإنما جاز ذلك لأن الفـاعل غير المفـعول، ولانجيـز: سُرِرتُ بطالعة الشمس، كما تقول: سُرِرت بطلوع الشـمس؛ لأن طلوعها غيرها، فجازت إضافته إليها، والطالعة هي الشمس، فلا تضيفها إلى نفسها.

فكذلك لو كان «المُعْجَم» صفـة لـ«حروف» لما جازت إضافتهـا إليه، وأيضاً فلو كان «المعجم» صـفة لـ«حروف» لقلت «المُعْجَمة» كمـا تقول: تعلمت الحروف المعجمة. فقد صح بما ذكرناه أن «المُعْجَم» ليس وصفاً لـ«حروف».

والصواب في ذلك عـندنا ما ذهب إليه أبو الـعباس مـحمد بن يـزيد المبرد رحمه الله، من أن «المُعْجَم» مـصدر بمنزلة «الإعجام» كمـا تقول: أدخلته مُدْخَلاً، وأخرجـته مُخْرَجاً، أي: إدخالاً وإخـراجاً. وحكى أبو الحسن سـعيد بن مسـعدة

---

(١) سورة المائدة : الآية (٩٥). (٢) سورة الأحقاف: الآية (٢٤).

الأخفش أن بعضهم قرأ ﴿ومَنْ يُهِنِ اللهُ فما له من مُكْرَمٍ﴾[1] بفتح الراء، أي: من إكرام، فكأنهم قالوا: هذه حروف الإعجام. فهذا أسدّ وأصوب من أن يُذْهَب إلى أن قولهم «حروف المُعْجَم» بمنزلة قوله: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، لأن معنى ذلك: صلاة الساعة الأولى أو الفريضة الأولى، ومسجد اليوم الجامع فالأولى غير الصلاة في المعنى، والجامع غير المسجد في المعنى أيضاً، وإنما هما صفتان حُذف موصوفاهما، وأُقيمتا مقامهما، وليس كذلك «حروف المعجم» لأنه ليس معناه: حروف الكلام المعجم، ولا حروف اللفظ المعجم، إنما المعنى أن الحروف هي المعجمة، فصار قولنا «حروف المعجم» من باب إضافة المفعول إلى المصدر، كقولهم: هذه مطيةُ رُكوبٍ، أي: من شأنها أن تُركب، وهذا سَهْمُ نِضالٍ، أي: من شأنه أن يُناضَل به. وكذلك «حروف المعجم» أي: من شأنها أن تُعْجَم، فاعرف ذلك.

وقد اعترض فصلنا هذا أمرٌ لابد من شرحه وإبانته بالاشتقاق. اعلم أن (ع ج م) إنما وقعت في كلام العرب للإبهام والإخفاء، وضد البيان والإفصاح. من ذلك قولهم: رجل أعْجَم، وامرأة عَجْماء، إذا كانا لا يُفصحان ولا يُبينان كلامهما. وكذلك العجْمُ والعَجَم، ومن ذلك قولهم عَجَمُ الزبيب وغيره، وإنما سُمّي عَجَماً لاستتاره وخفائه بما هو عَجَم له. ومن ذلك قوله ﷺ[2] «جُرْحُ

---

(١) سورة الحج: الآية (١٨).
الآية في القرآن ﴿وَمَن يُهِنِّ اللهُ فَمَا لَهُ مِن مُّكْرِمٍ﴾.

(٢) (جرح العجماء جبار)
صحيح: رواه البخاري في صحيحه :ك/ الزكاة (ح/ ١٤٩٩) ب/ في الركاز الخمس (٣/ ٣٦٤) ومسلم في صحيحه ك/ الحدود (ح/ ١٧١٠) ب/ جرح العجماء والمعدن والبئر جبار(١١/ ٢٢٥) وأبو داود في سننه ك/ الإمارة (ح/ ٣٠٨٥) ب/ ما جاء في الركاز (٣/ ١٧٨)، والترمذي في سننه :ك / الأحكام (ح/ ١٣٧٧)ب/ ماجاء في العجماء وجرحها =

العَجْماء جُبار» يراد به البهيمة لأنها لا توضّح عما فى نفسها. ومن ذلك تسميتهم صلاتى الظهـر والعصر «العَجْماوين» لـمـا كانتا لا يُفصَح فـيهما بالقـراءة. قال أبو على: ومن ذلك قولهم: عَجَمت العُودَ ونحوه، إذا عَضِضْتَه، قـال: وهو يحتمل أمرين كل واحـد منهمـا راجع إلى ماقـدمناه، أحدهما: أنه قـيل عَجَمْتُه لأنك لما أدخلته فاك لتعَضّه فـقد أخفيته فى فيك. والآخـر: أنك قد ضغطت بعض أجزائه بالعَجْم، فأدخلت بـعضهـا فى بعض، فأخفـيتهـا. وربماسمّت العـرب الأخرسَ «أعْجَم» من هذا. فأما قول ذى الرُّمّة[1]:

حتى إذا جَعَلْتهُ بين أظْهُرِهـــا   من عُجْمة الرمل أنقاءٌ لهاجِبُ

فالعُجْمة: مُعْظم الرمل وأشدّه تراكماً، سمـى بذلك لتداخله واستبهام أمره على سالكه. ومنه قولهم: استعـجمت الدارُ: إذا صَمّت، فلم تجب سائلها، قال امرؤ القيس:

صَمّ صَدَاها وعَفَا رسمُهـــا   واستَعجمتْ عن مَنْطق السائل[2]

فإن قال قائل فيما بعد: إن جـميع ما قدمته يدل على أن تصريف (ع ج م) فى كلامهم موضوع للإبهام وخلاف الإيضاح، وأنت إذا قلت: أعْجمتُ الكتاب،

= جبار (٣/ ٦٥٢) والنسائى فى سننه ك/ الزكاة ب/ المعدن (٥/ ٤٥)، وابن مـاجه فى سننه ك/ الديات (ح/ ٢٦٧٣) ب/ الجبـار (٢/ ٨٩) وأحمـد فى مسنده (٢/ ٢٣٩، ٢٥٤، ٢٧٤، ٢٨٥، ٣١٩، ٤٩٥، ٥٠١) وعبدالرزاق فى مـصنفه (١٨٣٧٣)، والدارمـى فى سننه ك / الزكاة ب/ فى الركاز (١/ ٣٩٣) وأبو داود الطيـالسي فى مسنده (٢٣٠٥)، والبيهـقى فى السنن ك/ الزكاة ب/ زكاة الركاز (٤/ ١٥٥) وابن خزيمة فى صحيحة (٢٣٢٦) والحميدى فى مسنده (١٠٧٩). والطبرانى فى الكبير (ح/ ١٠٠٣٩) كلهم من طرق عن أبى هريرة رضى الله عنه مرفوعا.

(١) ذكر البيت فى ديوان ذى الرمة (٧٩)، الأنقاء: جمع النقاء وهو الكَثِيبُ من الرمل.

(٢) ذكر البيت فى ديوان امرؤ القيس (١١٩) صم صداها: أى لا صدى لأصوات أهلها فهى خاوية لا أنيس فيها.

فإنما معناه: أوضحتـه وبيّنته، فقد ترى هذا الفصل مخالفاً لجميع مـا قدمته، فمن أين لك الجمع بينه وبين ما ذكرته؟

فالجواب: ان قـولهم «أعْجَمْتُ» وزنه «أفْعَلْتُ» و«أفْعَلْتُ» هذه وإن كـانت في غالب أمرها إنما تأتي للإثبات والإيجاب، نحو: أكرمت زيداً، أي: أوجبت له الكرامة، وأحسنت إليه: أثبت الإحسان إليه، وكذلك أعطيته وأدنيته وأنقذته، فقد أوجبتَ جميع هذه الأشيـاء له - فقد تأتي «أفْعَلْتُ» أيضاً يراد بها السَّلْب والنفي، وذلك نحو : أشكيتُ زيداً: إذا زُلْتَ له عما يشـكوه، أنشدنا أبو علي قال: أنشد أبو زيد[1]:

تَمُـدُّ بالأعناق أو تَلْويهــا وتَشْتكي لو أننا نُشْكيهــا

أي : لو أننا نزول لها عما تشكوه

ومنه قوله عز وجل: ﴿إنّ الساعةَ آتيةٌ أكاد أُخْفيها﴾[2] تأويله - والله أعلم - عند أهل النظر: أكاد أُظهرها. وتلخـيص حال هذه اللفظة: أي أكاد أُزيل عنها خفاءهـا، وخِفاء كل شيء: غطاؤه، ومن ذلك خـفاءالقِرْبة، للكسـاء الذي يكون عليها، وجمعه: أخْفِية، أنشدنا أبو علي[3]:

لقد عَلِمَ الأيقاظُ أخْفِيةَ الكَرَى تَزَجُّجَها من حالك واكتحالَهـا

فـقولـه أخْفِية الكَرى: جـمع خِفـاء، والكَرى: النوم، وجـعل الأعين في

---

(١) ذكر البيتـان في اللسان في مـادة [جفا] ولم تنسـب لقائلها ولهـا ثالث وهو (مَسَّ حَوَايَانا فَلَمْ نُجْفِيهَا) أي فلمّا نرفع الحوية عن ظهرها كما ذكر في الخصائص (٣/ ٧٧).

(٢) سورة طه : الآية ١٥.

(٣) ذكر البيت في اللسـان في مادة (خفا) ولم ينسب لقائله، ولقد نسب العيني البيت إلى الكميت (٣/ ٦١٢) وليس في ديوانه، وهو في شـرح المفصل للزمخـشري (٥/ ٢٧). وأخفـية الكرى: الأعين وكل من ستر شيء فهو له خِفاء.

اشتمالها على النوم بمنزلة الخفاء في اشتماله على ما سُتر به. ونصب «أخفيةَ الكرى» على التمييز، كما تقول: لقد علم الأيقاظُ عُيوناً تَرَجُّجَها. فأخفيها في أنه «أُزيلُ خفاءها» بمنزلة قوله «لو أننا نُشكيها» أي: نزول لها عما تشكوه. فكذلك أيضاً يكون قولنا «أعجمت الكتاب» أي: أزلت عنه استعجامه، كما كان أخفيها: أزيل خِفاءها، و«نشكيها»: بمنزلة ننزع لها ما تشكوه.

ونظيره أيضاً «أشكلت الكتاب» أي: أزلت عنه إشكاله. وقد قالوا أيضاً: عَجَّمْتُ الكتاب، فجاءت «فَعَّلْتُ» للسَّلب أيضاً، كماجاءت «أَفْعَلْت».

ونظير «عَجَّمت» في النفي والسلب قولُهم «مَرَّضْتُ الرجلَ» أي: داويته ليزول مرضه، و«قَذَّيت عينه» أي: أزلت عنها القَذَى. ومنه «رجُل مُبَطَّن» إذا كان خَميص البطن، كأن بطنه أخذ منه، فجاءت «فَعَّلْت» للسلب أيضاً، وإن كانت في أكثر الأمر للإيجاب، نحو: علَّمْته، وقَدَّمْته، وأخَّرْته، وبَخَّرْته، أي: أوصلت هذه الأشياء إليه. وكذلك «عَجَّمْتُ الكتابَ» أيضاً مثل «مرَّضته» و«قَذَّيت عينَه».

ونظير «فَعَّلْت» و«أَفْعلت» في السَّلْب أيضاً «تَفَعَّلْتُ»، قالوا: تَحَوَّبْتُ، وتَأَثَّمْتُ، أي: تركت الحُوبَ والإثم، وإن كانت «تَفَعَّلْت» في أكثر الأحوال تأتي للإثبات، نحو تَقَدَّمْت، وتأخرت، وتعجلت، وتأجلت. وكذلك أيضاً أعْجَمْتُ الكتابَ وعَجَّمْته، أي: أزلت استعجامه.

فإن قيل: إن جميع هذه الحروف ليس مُعْجَماً، إنما المعجم بعضها؛ ألا ترى أن الألف، والحاء، والدال، ونحوها ليس معجماً، فكيف استجازوا تسمية جميع هذه الحروف حروفَ المعجَم؟.

قيل : إنما سميت بذلك لأن الشكل الواحد إذا اختلفت أصواته، فأعجمت بعضها، وتركت بعضها، فقد عُلم أن هذا المتروك بغير إعجام هو غير ذلك الذى من عادته أن يُعْجَم. فقد ارتفع إذن بما فعلوه الإشكال والاستبهام عنهما جميعاً، ولا فرق بين أن يزول الاستبهام عن الحرف بإعجام عليه، أو بمايقوم مقام الإعجام فى الإيضاح والبيان؛ ألا ترى أنك إذا أعجمت الجيم بواحدة من أسفل، والخاء بواحدة من فوق، وتركت الحاء غُفْلاً، فقد عُلم بإغفالها أنها ليست واحداً من الحرفين الآخرين، أعنى الجيم والخاء. وكذلك الدال والذال، والصاد والضاد، وسائر الحروف نحوها. فلما استمر البيان فى جميعها جازت تسميته بحروف المعجَم. وهذا كله رأى أبى علي، وعنه أخذته، وقد أتيت فى هذا الفصل من الاشتقاق وغيره بما هو معانى قوله، وإن خالفتُ لفظه، وهو الصواب الذى لا يُذهب عنه إلى غيره.

* واعلم أن العرب قد سَمَّت هذا الخط المؤلف من هذه الحروف «الجَزْمَ»، قال أبو حاتم: إنما سُمى جَزْماً لأنه جُزِم من «المُسْنَد» أى: أخذ منه، قال: والمُسْنَد: خطّ حِمْيَر فى أيام مُلْكهم، وهو فى أيديهم إلى اليوم باليمن. ومعنى جُزِمَ: أى قُطع منه وولّد عنه. ومنه جَزْم الإعراب، لأنه اقتطاع الحرف عن الحركة ومدّ الصوت بها للإعراب.

***

باب أسماء الحروف
وأجناسها، ومخارجها، ومدارجها،
وفروعها المستحسنة وفروعها المستقبحة،
وذكر خلاف العلماء فيها مُستقصًى مشروحاً

* اعلم أن أصول حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفاً، فأولها الألف، وآخرها الياء، على المشهور من ترتيب حروف المعجم، إلا أبا العباس فإنه كان يعدّها ثمانية وعشرين حرفاً، ويجعل أولها الباء، ويدع الألف من أولها، ويقول: هي همزة لا تثبت على صورة واحدة، وليست لها صورة مستقرة، فلا أعتدها مع الحروف التي أشكالها محفوظة معروفة.

وهذا الذى ذهب إليه أبو العباس غير مرضي منه عندنا، وسأوضح القول فيه بإذن الله عز وجل.

* اعلم أن الألف التي في أول حروف المعجم هي صورة الهمزة في الحقيقة، وإنما كُتبت الهمزة واواً مرة وياء أخرى على مذهب أهل الحجاز في التخفيف، ولو أريد تحقيقها البتة لوجب أن تكتب ألفاً على كل حال. يدل على صحة ذلك أنك إذا أوقعتها موقعاً لا يمكن فيه تخفيفها، ولا تكون فيه إلا محققة،

لم يجز أن تكتب إلا ألفاً، مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة، وذلك إذا وقعت أولاً نحو: أَخَذَ، وأُخِذ، وإبراهيم، فلما وقعت موقعاً لا بدّ فيه من تحقيقها اجتُمع على كتبها ألفاً البتة. وعلى هذا وُجدت في بعض المصاحف ﴿يَسْتَهْزِأُون﴾[١] بالألف قبل الواو. ووُجد فيها أيضاً ﴿وإنْ من شَيْأ إلا يُسَبِّحُ بحَمْده﴾[٢] بالألف بعد الياء. وإنما ذلك لتوكيد التحقيق.

وهذه علة في الهمزة كنت قديماً أنا رأيتها، ثم غَبَرْت زماناً، فرأيت بعض كلام أبي بكر محمد بن السَّرِيّ - رحمه الله - وقد أوردها فيه غير مُسندة إلى غيره. ثم إني رأيتها بعد ذلك في بعض كلام الفراء، فلا أدري أأصاب أبا بكر مع الفراء ما أصابني أنا من المُواردة له، أم هو شيء سمعه، فحكاه واعتقد؟ وهي دلالة قاطعة قوية. وفيها دلالة أخرى، وهي أن كل حرف سميته ففي أول حروف تسميته لفظه بعينه؛ ألا ترى أنك إذا قلت «جيم» فأول حروف الحرف «جيم»، وإذا قلت «دال» فأول حروف الحرف «دال»، وإذا قلت «حاء» فأول ما لفظت به حاء. وكذلك إذا قلت «ألف» فأول الحروف التي نطقت بها همزة. فهذه دلالة أخرى غريبة، على كون صورة الهمزة مع التحقيق ألفاً.

فأما الألف المدة التي في نحو سارَ وقامَ وكتاب وحمار، فصورتها أيضا صورة الهمزة المحققة التي في أحمد وإبراهيم وأُتْرُجّة، إلا أن هذه الألف لا تكون إلا ساكنة، فصورتها وصورة الهمزة المتحركة واحدة وإن اختلف مخرجاهما، كما أن النون الساكنة في نحو «مِنْ» و«عَنْ»، والنون المتحركة في نحو «نَعَم» و«نَفَر» تسمى كل واحدة منهما نوناً، وتكتبان شكلاً واحداً، ومخرج الساكنة من الخياشيم، ومخرج المتحركة من الفم، كما أن مخرج الألف المتحركة التي هي همزة من الصدر، ومخرج الألف فوقها من أول الحلق، فهاتان ههنا كَتَيْنك هناك.

---

(١) سورة الأنعام: الآية (٥). (٢) سورة الإسراء: الآية (٤٤).

فأما إخراج أبي العباس الهمزة من جملة الحروف، واحتجاجه في ذلك بأنها لا تثبت صورتها، فليس بشيء؛ وذلك أن جميع هذه الحروف إنما وجب إثباتها واعتدادها لما كانت موجودة في اللفظ الذي هو قبيل الخطّ، والهمزة أيضاً موجودة في اللفظ، كالهاء والقاف وغيرهما، فسبيلها أن تُعتَد حرفاً كغيرها، فأما انقلابها في بعض أحوالها لعارض يعرض لها من تخفيف أو بدل، فلا يخرجها من كونها حرفاً، وانقلابها دل دليل على كونها حرفاً؛ ألا ترى أن الألف والياء والواو والتاء والهاء والنون وغيرهن قد يقلبن في بعض الأحوال، ولا يخرجهن ذلك من أن يُعتَددن حروفاً، وهذا أمر واضح غير مشكل.

* واعلم أن واضع حروف الهجاء لما لم يمكنه أن ينطق بالألف التي هي مدة ساكنة، لأن الساكن لا يمكن الابتداء به، دَعَمها باللام قبلها متحركة ليمكن الابتداد بها، فقال: هـ، و ، لا، ي. فقوله «لا» بزنة ما، ويا، ولا تقل كما يقول المعلمون: «لام ألف»؛ وذلك أن واضع الخط لم يُرِدْ أن يُرينا كيف أحوال هذه الحروف إذا تركّب بعضها مع بعض، ولو أراد ذلك لعَرَّفنا أيضاً كيف تتركب الطاء مع الجيم، والسين مع الدال، والقاف مع الطاء، وغير ذلك مما يطول تعداده، وإنما مراده ما ذكرت لك من أنه لما لم يمكنه الابتداء بالمدة الساكنة ابتدأ باللام، ثم جاء بالألف بعدها ساكنة ليصح لك النطق بها، كما صحّ لك النطق بسائر الحروف غيرها، وهذا واضح.

فإن قال قائل: فَلِمَ اختيرت لها اللام دون سائر الحروف؟ وهلا جيء لها بهمزة الوصل، كما فعلت العرب ذلك بالساكن لما لم يمكن ابتداؤه، نحو: اِضْرِبْ، اِذهبْ، اِنطلقْ، وغير ذلك؟

فالجواب: أن همزة الوصل لو جيء بها قبل الألف توصلاً إلى النطق بالألف الساكنة لما أمكن ذلك، ولأدَّتْهم الحال إلى نقض الغرض الذي قصدوا له، وذلك أن همزة الوصل كانت تأتي مكسورة، كماجرت العادة فيها، ولو كُسرت قبلها لانقلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها، فكنت تقول «اِيْ»، فلاتصل إلى الألف التي اعتَمَدْتَها. فلما لم يجز ذلك عدلوا إلى اللام من بين سائر الحروف لما أذكره لك إن شاء الله. وذلك أن واضع الخط أجراه في هذا على اللفظ لأنه أصل للخط، والخط فرع على اللفظ، فلما رآهم قد توصَّلوا إلى النطق بلام التعريف، بأن قدَّموا قبلها ألفاً، نحو الغلام والجارية، لمَّا لم يكن الابتداء باللام الساكنة كذلك أيضاً، قدَّم قبل الألف في «لا» لاماً توصلاً إلى النطق بالألف الساكنة، فكان في ذلك ضرب من المعاوضة بين الحرفين، وهذا بإذن الله غير مُشكل.

وإذا كنا قد أجمعنا إيراد حروف المعجم على ما في أيدي الناس من التأليف المشهور، أعني على غير ترتيب المخارج، وذكرها حرفاً حرفاً، فليس ذلك بمانع لنا من سوقها على ترتيب المخارج، فإنه أوضح في البيان، ثم نعود فيما بعد إلى استقرائها على تأليف: ا ب ت ث، إلى أن نأتي بإذن الله على جميعها.

* * *

ذكر الحروف على مراتبها فى الاطراد

وهى : الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاد، والغين، والخاء، والقاف، والكاف، والجيم، والشين، والياد، والضاد، واللام، والراء والنون، والطاء، والدال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والظاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو.

فهذا هو ترتيب الحروف على مذاقها وتصعّدها، وهو الصحيح، فأمرترتيبها فى كتاب العين[1] ففيه خطل واضطراب ومخالفة لما قدمناه آنفاً مما رتبه سيبويه،[2]، وتلاه أصحابه عليه، وهو الصواب الذى يشهد التأمل له بصحته.

* واعلم أن هذه الحروف التسعة والعشرين قد تلحقها ستة أحرف تتفرع عنها، حتى تكون خمسة وثلاثين حرفاً. وهذه الستة حسنة يؤخذ بها فى القرآن وفصيح الكلام، وهى: النون الخفيفة، ويقال الخفية، والهمزة المخففة، وألف التفخيم، وألف الإمالة، والشين التي كالجيم، والصاد التى كالزاي.

(١) اتبع الخليل نظاما خاصا ابتدعه فلم يتبع النظام الأبجدى ولم يتبع نظام الألف باء الهجائى والأصوات اللغوية عند الخليل على النحو الآتى:
(ع ح هـ خ غ ، ق ك، ج ش ض، ص س ز، ط د ت، ظ ث ذ ، ر ل ن، ف ب م، واى همزة).
ولقد حفل كتاب سيبويه بمادة مهمة فى هذا الموضوع، وأكبر الظن أن سيبويه قد أفاد من الخليل كثيراً ذلك أنه فى (الكتاب) اعتمد على الخليل فهو ينقل عنه ويثبت أقواله وآرائه). [كتاب العين (١/ ٩) طبعة بيروت تحقيق مهدى المخزومى - إبراهيم السامرائى).

(٢) قال سيبويه فى كتابه (٤/ ٤٣١) : فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا: « الهمزة ، ا هـ ع، ح غ خ، ك ق، ض ج ش، ى ل ر، ن ط د ت، ص ز س، ظ ذ ث، ف ب م ، و»

وقد تلحق بعد ذلك ثمانية أحرف، وهي فروع غير مستحسنة ولا يؤخذ بها في القرآن ولا في الشعر، ولا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مرذولة غير متقبلة، وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالميم، ولا يصح أمر هذه الحروف الأربعة عشر اللاحقة للتسعة والعشرين، حتى كمّلتها ثلاثة وأربعين، إلا بالسمع والمشافهة. وسنفصّل ذلك إن شاء الله.

* واعلم[١] أن مخارج هذه الحروف ستة عشر: ثلاثة منها في الحلق:

(١) قال السيوطي في كتابه (الإتقان في علوم القرآن) كلاما نافعا بهذا الشأن (الإتقان في علوم القرآن(٢/ ٣٣٨).

وأما مخارج الحروف، فالصحيح عند القراء ومتقدمي النحاة، كالخليل أنها سبعة عشر، وقال كثير من الفريقين ستة عشر، فأسقطوا مخرج الحروف الجوفية وهي حروف المد واللين وجعلوا مخرج الألف من أقصى الحلق، والواو من مخرج المتحركة، وكذا الياء.

وقال قوم: أربعة عشر: فاسقطوا مخرج النون واللام والراء وجعلوها من مخرج واحد، قال ابن الحاجب: «وكل ذلك تقريب وإلا فلكل حرف مخرج على حدة». قال القراء: واختيار مخرج الحرف محققا أن تلفظ بهمزة الوصل وتأتي بالحرف بعدها ساكنا أو مشددا وهو أبين ملاحظا فيه صفات ذلك الحرف.

المخرج الأول: (الجوف) للألف والواو، والياء الساكنين بعد حركة تجانسهما.

الثاني: (أقصى الحلق) للهمزة والهاء.

الثالث: (وسطه) للعين والحاء.

الرابع: (أدناه للفم) الغين والخاء.

الخامس: (أقصى اللسان مما يلي الحلق وما فوقه من الحنك) الكاف.

السادس: (أقصاه من أسفل مخرج القاف قليلا وما يليه من الحنك للكاف.

السابع: (وسطه بينه وبين وسط الحنك) للجيم والشين والياء.

الثامن: الضاد المعجمة (من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس من الجانب الأيسر وقيل الأيمن)

التاسع: اللام (من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه وما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى).

العاشر: للنون (من طرفه أسفل اللام قليلا).

=

فأولها من أسفله وأقصاه مخرجُ الهمزة والألف والهاء، هكذا يقول سيبويه. وزعم أبو الحسن أن ترتيبها: الهمزة، وذهب إلى أن الهاء مع الألف، لا قبلها ولا بعدها. والذى يدل على فساد ذلك وصحة قول سيبويه أنك متى حركت الألف اعتمدت بها على أقرب الحروف منها إلى أسفل؛ فقلبتها همزة، ولو كانت الهاء معها لقلبتها هاء، وهذاواضح غير خفى.

= الحادي عشر : للراء (من مخرج النون لكنها أدْخَل فى ظهر اللسان)
الثاني عشر : للطاءوالدال والتاء من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مصعدا إلى جهة الحنك.
الثالث عشر : الحرف الصفير، والصاد والسين والزاي (من بين طرف اللسان وفُوَيْق الثنايا السفلى).
الرابع عشر : للظاء والثاء والذال (من بين طرفه وأطراف الثنايا العليا).
الخامس عشر : للفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا.
السادس عشر: للباء والميم والواو (غير المدّيّة بين الشَّفَتَيْن).
السابع عشر : (الخيشوم) للغنة فى الإدغام والنون أو الميم الساكنة.
قال فى النشر: فالهمزة والهاء اشتركا مخرجا وانفتاحا واستفالا وانفردت الهمزة بالجهر والشدة، والعين والحاء اشتركا كذلك وانفردت الحاء بالهمس والرخاوة الخالصة، والغين والخاء اشتركا مخرجا ورخاوة واستعلاء وانفتاحا. وانفردت الغين بالجهر والجيم والشين والياء اشتركت مخرجًا وانفتاحًا واستفالاً وانفردت الجيم بالشدة واشتركت مع الياء فى الجهر وانفردت الشين بالهمس والتَّفَشّى واشتركت مع الياء فى الرخاوة ، والضاد والظاء اشتركا صفة جهرا ورخاوة واستعلاء ، واطباقا، وافترقا مخرجا وانفردت الضاد بالاستطالة، والطاء والدال والتاء اشتركت مخرجا وشدة، وانفردت الطاء بالإطباق والاستعلاء، واشتركت مع الدال فى الجهر، وانفردت التاء بالهمس، واشتركت مع الدال فى الانفتاح والاستفال، والظاء والذال والثاء اشتركت مخرجا ورخاوة، وانفردت الظاء بالاستعلاء والإطباق، واشتركت مع الذال فى الجهر، وانفردت مع الثاء بالهمس، واشتركت مع الذال انفتاحاً واستفالاً، والصاد والزاى والسين اشتركت مخرجا ورخاوة وصفيراً، وانفردت الصاد بالإطباق والاستعلاء واشتركت مع السين فى الهمس وانفردت الزاى بالجهر، واشتركت مع السين فى الإنفتاح والاستفال فإذا أحكم القارئ النطق بكل حرف على حدته مُوَفّىً، فليعمل نفسه بإحكامه حالة التركيب لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالة الإفراد بحسب ما يجاورها من مجانس ومقارب، وقوىّ وضعيف، ومُفَخَّم ومُرَقّق، فيجذب القوى الضعيف، ويغلب المفخم المرقق، ويصعب على اللسان النطق بذلك على حقه إلا بالرياضة الشديدة، فمن أحكم صحة التلفظ حالة التركيب حصل حقيقة التجويد.

ومن وسط الحلق مخرج العين والحاء.

ومما فوق ذلك مع أول الفم مخرج الغين والخاء.

ومما فوق ذلك من أقصى اللسان مخرج القاف.

ومن أسفل من ذلك وأدنى إلى مقدّم الفم مخرج الكاف.

ومن وسط اللسان، بينه وبين وسط الحنك الأعلى، مخرج الجيم والشين والياء.

ومن أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد، إلا أنك إن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن، وإن شئت من الجانب الأيسر.

ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان، من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، مما فويق الضاحك والناب والرَّباعيَة والثَّنيَّة، مخرج اللام.

ومن طرف اللسان بينه وبين ما فُويق الثنايا مخرج النون.

ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام مخرج الراء.

ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والدال والتاء.

ومما بين الثنايا وطرف اللسان مخرج الصاد والزاي والسين.

ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والثاء.

ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العُلا مخرج الفاء.

ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو.

ومن الخياشيم مخرج النون الخفية، ويقال الخفيفة، أي الساكنة.

فذلك ستة عشر مخرجاً.

ويدلك على أن النون الساكنة إنما هي من الأنف والخياشيم، أنك لو أمسكت بأنفك، ثم نطقت بها، لوجدتها مختلة. وأما النون المتحركة فمن حروف الفهم كما قدمنا، إلا أن فيها بعض الغنة من الأنف[١].

وأما الهمزة المخففة فهي التي تسمى همزة بَيْنَ بَيْنَ - ومعنى قول سيبويه «بَيْنَ بَيْنَ» أي هي بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها - إن كانت مفتوحة فهي بين الهمزة والألف، وإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو، إلا أنها ليس لها تمكن الهمزة المحققة، وهي مع ما ذكرنا من أمرها في ضعفها وقلة تمكنها بزنة المحققة، ولا تقع الهمزة المخففة أولاً أبداً لقربها بالضعف من الساكن، فالمفتوحة نحو قولك في سأل: سَاَل، والمكسورة نحو قولك في سَئِمَ: سَيِم، والمضمومة نحو قولك في لَؤُمَ: لَوْمَ.

ويدلك على أنها وإن كانت قد قرُبت من الساكن فإنها في الحقيقة متحركة، أنك تعتدّها في وزن العروض حرفاً متحركاً، وذلك نحو قول كثيّر[١]:

أَأَنْ زُمَّ أَجْمالٌ وفارَقَ جيــــرةٌ وصاحَ غُراب البَيْن أنتَ حزينُ؟

ألا ترى أن وزن قولك «أأَنْ زُمْ»: «فَعُولُنْ»، فالهمزة إذن مقابلة لعين «فَعُولن»، وهي متحركة كما ترى.

وحدثنا أبو علي، قال: أخذ أبو نُواس لفظَ سيبويه ومعناه، يعني قوله «بَيْنَ بَيْنَ»، فقال[٢]:

---

(١) ذكر البيت في ديوان كُثَيِّر عزة.

(٢) ذكر البيت في ديوان أبي نواس (٦٩٣).

والمراد: يصف الشاعر ساقية ترتدي زي غلام لكنها لم تستطع أن تخفي أنوثتها ولا دلالها ولا حتى طريقة كلامها أو هيأتها العامة.

وخُذْ من كَفّ جاريةٍ وَصِيــفٍ مَليحِ الدَّلّ مَلْثُوغِ الكَـــلامِ
له شكلُ الإناثِ وبَيْنَ بَيْــنٍ ترى فيه تَكاديةَ الغُـــلامِ

وأخبرنى أيضاً قال: سألنى سائل قديماً، فقال: هل يجوز الخَرْم فى أول أجزاء «متفاعلن» من الكامل؟ قال: ولم أكن حينئذ أعرف مذهب العروضيين فيه، فعدلت به إلى طريق الإعراب، فقلت: لايجوز، فقال: لِمَ لا يجوز؟ فقلت: لأن التاء التى بعد الميم قد يدركها السكون فى بعض الأحوال، فيُكره الابتداء بحرف قد يكون فى بعض أحواله ساكناً فى ذلك المثال بعينه، كما كرهت العرب الابتداء بالهمزة المخففة لأنها قد قربت من الساكن، أفلا ترى إلى تناسب هذا العلم واشتراك أجزائه، حتى إنه ليُجاب عن بعضه بجواب غيره.

ومعنى قول سيبويه «بينَ بينَ» أى: هى ضعيفة ليس لها تمكن المحققة ولا خُلوص الحرف الذى منه حركتها. قال عَبيد بن الأبرص[1]:

نحمى حقيقتَنا وبَعْـــ ـــضُ القومِ يسقُطُ بينَ بَيْنا

أى: يتساقط ضعيفاً غير معتدّ به.

وأما ألف الإمالة التى تجدها بين الألف والياء نحو قولك فى عالِم وخاتِم: عالِم وخاتِم.

وأما ألف التفخيم فهى التى تجدها بين الألف وبين الواو، نحو قولهم: سُلامٌ عليك، وقُام زيد. وعلى هذا كتبوا: الصلوة الزكوة والحيوة بالواو؛ لأن الألف مالت نحو الواو، كما كتبوا: إحديهما وسَوّيهُنّ بالياء لمكان إمالة الفتحة قبل الألف إلى الكسرة.

(١) ذكر البيت فى ديوان عبيد بن الأبرص (١٣٦).

وأما الشين التى كالجيم فهى الشين التى يقل تفشيها واستطالتها، وتتراجع قليلاً متصعدة نحو الجيم.

وأما الصاد التى كالزاى فـهى التى يقل همسها قليلاً، ويحدث فـيها ضرب من الجهر لمضارعتها الزاي، وذلك قولك فى يَصْدُرُ: يصْدر، وفى قَصْد: قَصْد. ومن العرب من يخلصها زاياً، فـيقول: يَزْدُرُ، وقَزْدٌ. وقالـوا فى مثل لهم: «لم يُحْرَمْ من فُزْدَ لَهُ» أى: مَنْ فُصِدَ له. وتأويل هذا أن الرجل كان يُضيف الرجل فى شدة الزمان، فلا يكون عنده ما يَقْريه، ويَشِحّ أن ينحر راحلته له، فيفصدها، فإذا خرج الدم سـخّنه للضيف إلى أن يجمُد ويقـوى، فيطعمه إياه، فـجرى المثل فى هذا، فقيل: «لم يُحْرَم من فُزْدَ لَهُ» أى: لم يُحـرم القِرى من فُصدت له الراحلة، فحظى بدمها يسـتعمل ذلك فيمن طلب أمراً، فنال بعضـه. وتفسير «فُزْدَ لَهُ» أى: فُصِدَ له، إلا أنه أُسكنت الصادُ تخـفيفاً، كمـا يقال فى ضُرِبَ زيدٌ: ضُرْبَ، وفى قُتِلَ: قُتْلَ، فلما سكنت الصاد ضارعوا بهـا الدال التى بعدها بأن قلبوها إلى أشبه الحروف بالدال من مـخرج الصـاد، وهى الزاى، لأنها مجـهورة، كـما أن الدال مجهورة، فقالوا: «فُزْدَ». فإن تحركت الصاد لم يجز فيها البدل، وذلك نحو صَدَرَ وصَدَفَ لا تقول فيه زدر ولا زدف وذلك أن الحركة قَوَّتْ الحرفَ وحصَّنته، فأبعدته من الانقلاب، بل يجوز فيـها إذا تحركت إشمامهـا رائحة الزاى، فأما أن تُخلص وهى متـحركة زايا كـما تُخلص وهى ساكنة فـلا. وإنما تقلب الصاد زاياً أو تُشَمّ رائحتها إذا وقعت قبل الدال، فإن وقعت قبل غيرها لم يجز ذلك فيها.

فهذه أحوال الحروف الستة التى هى فروع مستحسنة.

فأما الثمانية اللاحقة بهذه فهي مستقبحة، وفي شرح أحوالها طوال، فتركناه لذلك، لا سيما وليست الحاجة إليها كهذه، إلا أن المشافهة تأتي عليها، وتوضح لك حالها.

* واعلم أنك كما قد تجد هذه المضارعة وهذا التقارب بين الحروف، فقد تجده أيضاً بين الحركات، حتى إنك تجد الفتحة مشوبة بشئ من الكسرة أو الضمة مَنْحُوّاً بها إليهما، وتجد الكسرة أيضاً مشوبة بشيء من الضمة، والضمة مشوبة بَطرَف من الكسرة، ولا تجد الكسرة ولا الضمة مشوبة بشئ من الفتحة. وسنذكر لِمَ كان ذلك كذلك عَقِيبَ هذا الفصل إن شاء الله.

أما الفتحة المشوبة بالكسرة فالفتحة التي قبلها لإمالة نحو فتحة عين عابد وعارف، وذلك أن الإمالة إنما هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، فُتميل الألف التي بعدها نحو الياء لضرب من تجانس الصوت، فكما أن الحركة ليست فتحة محضة، فكذلك الألف التي بعدها ليست ألفاً محضة، وهذا هو القياس؛ لأن الألف تابعة للفتحة، فكما أن الفتحة مشوبة، فكذلك الألف اللاحقة لها. وقد أمالوا أيضاً هذه الفتحة وإن لم تكن بعدها ألف فقالوا: مِنْ عَمروٌ، ورأيت خَبَطَ رِياح، وقرأ بعضهم: ﴿فـإنهم لا يُكَذِّبُونك﴾[1] وقرئ أيضاً: ﴿وإنّا إليه راجعون﴾[2] و﴿رأى القمر﴾[3].

وأما الفتحة المُمالة نحو الضمة فالتي تكون قبل ألف التفخيم، وذلك نحو: الصَّلاة، والزَّكاة، ودَعا، وغَزا، وقَام، وصَاغ. وكما أن الحركة أيضاً هنا قبل الألف ليست فتحة محضة، بل هي مشوبة بشئ من الضمة. فكذلك الألف التي بعدها ليست ألفاً محضة لأنها تابعة لحركة هذه صفتها، فجرى عليها حكمها.

(١) سورة الأنعام: الآية (٣٣).
(٢) سورة البقرة: الآية (١٥٦).
(٣) سورة الأنعام: الآية (٧٧).

وأما الكسرة المشوبة بالضـمة فنحو: قِيل، وبِيع، وغِيض، وسِيق. وكما أن الحركة قبل هذه اليـاء مشوبة بالضمة، فالياء بعـدها مشوبة بروائح الواو، على ما تقدم في الألف.

وأما الضمة المشوبة بالكسـرة فنحو قولك في الإمالة: مررت بمذعُور، وهذا ابن بُور، نَحوتَ بضمة العين والباء نحو كسرة الراء، فأشممتها شيئاً من الكسـرة. وكمـا أن هذه الحركة قـبل هذه الواو ليست ضـمة محـضة، ولا كسـرة مرسلة، فكذلك الواو أيضـاً بعدها هي مشـوبة بروائح الياء، وهذامـذهب سيـبويه، وهو الصواب؛ لأن هذه الحـروف تتبع الحركـات قبلهـا، فكما أن الحركـة مشوبة غـير مُخَلّصة، فـالحرف الـلاحق بها أيضـاً في حكمه. وأمـا أبو الحسن فكان يـقول: مررت بِمذعِور، وهذا ابن بِور، فـيُشمّ الضمة قبل الواو رائحـة الكسرة، ويخلّص الواو واواً محضـة البتة. وهذا تكلف فيه شـدة في النطق، وهو مع ذلك ضعيف في القـياس. فهـذا ونحوه مما لا بـد في أدائه وتصحـيحـه للسمع من مـشافـهة توضحه، وتكشف عن خاص سرّه.

فإن قيل: فلم جاز فـي الفتحـة أن يُنْحَى بها نحـو الكسرة والضـمة، وفي الكسرة أن يُنْحَى بها نحو الضمة، وفي الضمة أن يُنْحَى بها نحو الكسرة، على ما قدّمت ومـثّلت، ولم يجز في واحـدة من الكسرة ولا الضـمة أن يُنحى بهـا نحو الفتحة؟.

فالجواب في ذلك: أن الفتـحة أول الحركات وأدخلهـا في الحلق، والكسرة بعدها، والضـمة بعد الكسرة، فـإذا بدأت بالفتحة، وتصـعّدت تطلب صدر الفم والشفـتين، اجتازت في مرورها بمخـرج الياء والواو، فجاز أن تشـمها شيـئاً من الكسرة أو الضمة لتطرقها إياهما، ولو تكلفت أن تُشِمّ الكسرة أو الضمة رائحة من

الفتحة لا حتجت إلى الرجوع إلى أول الحلق، فكان في ذلك انتقاض عادةالصوت بتراجعه إلى ورائه، وتركه التقدم إلى صدر الفم. والنفوذ بين الشفتين، فلما كان فى إشمام الكسرة أو الضمة رائحة الفتحة هذا الانقلابُ والنقض ترك ذلك، فلم يُتكلَّف البتة.

فإن قيل: فقد نراهم نحوا بالضمة نحو الكسرة فى مذعُور ومَنْقُور ونحوهما، والضمة كما تعلم فوق الكسرة، فكما جاز لهم التراجع فى هذا، فهلا جاز أيضاً فى الكسرة والضمة أن يُنْحَى بهما نحو الفتحة؟

فالجواب: أن بين الضمة والكسرة من القرب والتناسب ما ليس بينهما وبين الفتحة، فجاز أن يُتَكَلَّف نحو ذلك بين الضمة والكسرة لما بينهما من التجانس فيما تقدم ذكره فى صدر هذا الكتاب، وفيما سنذكره أيضاً فى أماكنه إن شاء الله، وهو مع ذلك قليل مستكره؛ ألا ترى إلى كثرة قُيِل وبُيِع وغُيِض، وقلة نحو مَذْعُور وابن بُور. ولعل أبا الحسن أيضا إلى هذا نظر فى امتناعه من إعلال الواو فى مذعُور، وتركها واواً محضة؛ لأن له أن يقول إن الحركة التى قبل الواو لم تتمكن فى الإعلال والإشمام تمكن الفتحة فى الإشمام نحو عِالم وقِام، ولا تمكن الكسرة فى قُيِل وبُيِع، فلما كان الإشمام فى مذعُور ونحوه عنده والعمل خَلْساً خفياً، لم يقو على إعلال الواو بعده، كما أُعِلَت الالف فى نحو عِالم وقِامَ، والكسرة فى نحو قِيل وغِيض، فلذلك لم تعتل عنده الواو فى مذعور وابن بور، وأخلصها واواً محضة.

فهذا قول من القوة على ما تراه. وإن شئت فقل إن الضمة وإن نُحِى بها نحو الكسرة فلقربها منها، وبَعُدت الفتحة منها فلم يجز فيها ما جاز فى الكسرة القريبة. فلما بطل ذلك فى الضمة حُملت الكسرة عليها لأنها أختها وداخلة فى

أكثر أحكامها. ويشهد لهذا القول أنهم أدغموا النون في الميم لاشتراكهما في الغنة والهُوِيّ في الفم، ثم إنهم حملوا الواو في هذا على الميم، فأدغموا فيها النون لأن الواو ضارعت الميم بأنهما من الشفة. ثم إنهم أيضاً حملوا الياء على الواو في هذا لأنها ضارعتها في المد، وإن لم تكن معها من الشفة، فأجازوا إدغام النون في الياء. فالميم نحو قولهم: مَن مَّعك؟ والواو نحو قولهم: مَن وَّعدت؟ والياء نحو قوله عز اسمه ﴿**ومِنَ النـاس مَن يَّقُول**﴾[1] فكما جاز حمل الواو على الميم، ثم حمل الياء على الواو فيما ذكرنا، كذلك أيضاً جاز أن تحمل الكسرة على الضمة في امتناع إشمامها شيئاً من الفتحة. ولهذا نظائر كثيرة في كلامهم، أتركها خوف الإطالة.

وقد كان يجب على أصحابنا إذ ذكروا فروع الحروف، نحو الف الإمالة، وألف التفخيم، وهمزة بين بينَ، وأن يذكروا أيضاً الياء في نحو قِيل وبِيع، والواو في نحو مذعُور وابن بُور.

على أنه قد يمكن الفصل بين الياء والواو، وبين الألف، بأنها لا بد من أن تكون تابعة، وأنهما قد لا تتبعان ما قبلهما.

وما علمت أن أحداً من أصحابنا خاض في هذا الفنّ هذا الخوض، ولا أشبعه هذا الإشباع، ومن وجد قولاً قاله، والله عز وجل يعين على الصواب بقدرته.

فأما النون إذا أدغمت بغنة، والطاء والصاد والظاء إذا أدغمن بإطباق، فقد قُلبن إلى لفظ ما أدْغمن فيه البتة، وما بقي من رائحة الإطباق لا يخرج الحرف من أن يكون قد قُلب إلى لفظ ما بعده؛ لأن شرط الإدغام أن يتماثل فيه الحرفان، فجرى الإطباق والغنة بعد الإدغام وفي قلة الاعتداد بهما مجرى الإشمام الذي لا

(١) سورة البقرة : الآية (٨).

حكم له، حتى صار الحرف الذى هو فيه فى حكم الساكن البتة، وسترى القول فيه، والدلالة عليه إن شاء الله.

فأما الحركة الضعيفة المختلسة كحركة همزة بَيْنَ بَيْنَ وغيرها من الحروف التى يراد اختلاس حركاتها تخفيفاً، فليست حركة مُشَمَّة شيئاً من غيرها من الحركتين، وإنما أضعف اعتمادُها، وأُخفيت لضرب من التخفيف، وهى بِزِنَتِها إذا وُفِّيَت ولم تُختلس. وقد تقدمت الدلالة على أن همزة بينَ بينَ كغيرها من سائر المتحركات فى ميزان العروض الذى هو حاكم وعيار على الساكن والمتحرك، وكذلك غير هذه الهمزة من الحروف المخفاة الحركات نحو قوله تعالى: ﴿ما لَكَ لا تأمَنَّا﴾[1] وغير ذلك كله محرَّك وإن كان مختلساً. يدل على حركته قوله تعالى ذكره ﴿شَهْرُ رَمَضانَ﴾[2] فيمن أخفى، فلو كانت الراء الأولى ساكنة، والهاء قبلها ساكنة، لاجتمع ساكنان فى الوصل ليس الأول منهما حرف لين والثانى مدغماً نحو دابّة وشابّة.

وكذلك قوله عز وجل: ﴿أم مَّنْ لا يَهِدِّى﴾[3] لا يخلوا من أحد أمرين: إما أن تكون الهاء مسكّنة البتة، فتكون التاء من (يهتدى) مختلسة الحركة. وإما أن تكون الدال مشددة، فتكون الهاء مفتوحة بحركة التاء المنقولة إليها، أو مكسورة لسكونها وسكون الدال الأولى. وكذلك ﴿يَخِصِّمُون﴾[4] الحكم فيهما واحد.

ومثل ﴿شَهْرُ رَمَضانَ﴾[2]: ﴿إنّا نحنُ نَزَّلنا الذِّكْرَ﴾[5] و﴿إنّا نحنُ نُحيى ونُميتُ﴾[6]، ولابد من أن تكون النون الأولى مختلسة الضمة تخفيفاً، وهى بزنة

---

(١) سورة يوسف: الآية (١١).
(٢) سورة البقرة: الآية (١٨٥)
(٣) سورة يونس: الآية (٣٥).
(٤) سورة ياسين: الآية (٤٩).
(٥) سورة الحجر: الآية (٩).
(٦) سورة ق: الآية (٤٣).

المتحـركة، فأما أن تكون سـاكنة والحاء قبلهـا ساكنة فخطأ، وقـول القراء إن هذا ونحوه مدغمٌ سهوٌ منهم، وقصور عن إدراك حقيقة هذا الأمر.

ومن الإخفاء أيضاً قوله تعالى: ﴿ويحيـا من حَيَّ عن بيِّنة﴾[1]. وقالوا في جمع حَياء[2] وعَياء[3]: أحْيِية وأعْيِية، مـختلَسين. وكذلك ما أنشده سـيبويه من قول الراجز[4]:

وغيرُ سُفْعٍ مُثَّلٍ يَحامِمِ

باختلاس حركة الميم الأولى. فأمّا ما أنشده أيضاً من قوله﴾[5]:

كأنها بعد كَلالِ الزاجـــــــرِ ومَسْحِهِ مَرُّ عُقابٍ كاسِـــــــرِ

فقال سـيبويه كلاماً يُظَنُّ به في ظاهره أنه أدغم الحـاء في الهاء بعد أن قلب الهاء حـاء، فصـار في ظاهر قوله: «ومَسْحٌ». واسـتدرك أبو الحسن ذلـك عليه، وقال: إن هذا لايجـوز إدغامه لأن السين سـاكنة، ولا يجمع بين ساكنين. فـهذا -لعمري- تعلق بظاهر لفظه، فأما حقيقة معناه فلم يُرد محض الإدغام، وإنما أراد الإخفاء، فـتجوّز بذكر الإدغام، وليس ينبـغي لمن قد نظر في هذا العلم أدنى نظر

---

(١) سورة الأنفال: الآية (٤٢). (٢) الحياء: فرج ذوات الخف والظلف.

(٣) العياء: الفحل الذي لا يقوى على الضراب.

(٤) ذكره سيبويه في الكتاب (٤/٤٣٩) ونسبه إلى غَيْلان بن حُرَيْث وذكر في اللسان في مادة (صمم)، السـفع: جمع أسفع وسفعاء، وهو الأسود وأراد بها أثافي القدور، والمثل: جمع ماثلة وهي المنتصبة القائمة، واليحامم جمع يحموم، وهو الأسود؛ فحذفت الياء للضرورة.

(٥) في نسخة أخرى تسب البيت إلى رؤبة ولم ينسب في الكتاب (٤/ ٤٥٠) وفي اللسان مادة (كسر). ويقصد الشاعر بذكر الناقة فيقول: كأنها بعد طول السير وكلال الزاجر لها ليستحثها على السير، عقاب كسرت جناحيها وقبضتها عند انقضاضها. والمسح هنا عبارة عن ذرع الأرض بالسير.

أن يظن بسيبويه أنه ممن يتوجه عليه هذا الغلط الفاحش حتى خرج فيه من خطأ الإعراب إلى كسر الوزن لأن هذا الشعر من مشطور الرجز، وتقطيع الجزء الذى فيه السين والحاء «وَمَسْ حَهِي» : «مَفَاعِلُنْ»، فالحاء بإزاء عين مَفَاعِلُنْ، فهل يليق بسيبويه أن يكسر شعراً وهو من ينبوع العروض وبُحبوحة وزن التفعيل، وفى كتابه أماكن كثيرة تشهد بمعرفته بهذا العلم واشتماله عليه، فكيف يجوز عليه الخطأ فيما يظهر ويبدو لمن يتساند إلى طبعه، فضلاً عن سيبويه فى جلالة قدره! ولعل أبا الحسن أراد بذلك التشنيع عليه، وإلا فهو كان أعرف الناس بحاله. وقد تلا أبا الحسن فى تعقب ما أورده سيبويه فى كتابه جِلّةُ أصحابنا، كأبى عُمَر، وأبى عثمان، وأبى العباس، وغيرهم، فقلّما ضره الله بذلك، إلا فى الشئ النَّزْر القليل من قوله، وأمّا ما أنشده أيضاً من قوله الراجز.

متى أنامُ لا يُؤَرِّقْنى الكَــــرِىْ ليلاً، ولا أسمع أجراسَ المَطِى[1]

فزعم أن العرب تُشِمُّ القاف شيئاً من الضم. وهذا يدلك، من مذهب العرب، على أن الإشمام يقرب من السكون، وأنه دون رَوْم الحركة، وذلك أن هذا الشعر من الرجز، ووزنه:

مَتَى أنا	مُلا يُؤَرْ	رِقْ نِلْ كَرِىْ
مَفَاعِلُنْ	مَفَاعِلُنْ	مُسْتَفْعِلُنْ

فالقاف من «يُؤَرِّقْنى» بإزاء سين مُسْتَفْعِلُنْ، والسين كما ترى ساكنة، ولو اعتددت بما فى القاف من الإشمام حركة لصار الجزء إلى «مُتَفَاعِلُنْ»، وكان يكون كسراً، لأن الرجز لايجوز فيه «مُتَفَاعِلُن»، وإنما يأتى فى الكامل.

(١) ذكر البيت فى الكتاب (٣/ ٩٥) ولم ينسب لصاحبه وفى الخصائص (١/ ٧٣) الكرى: المكارى، وهو الذى يكريك دابته، والكراء: الأجر، والأجراس : جمع جرس بالفتح، وهو الصوت، وهو الجلجل الذى يعلق فى عنق الدابة.

فهذه دلالة قاطعة على أن حركة الإشمام لضعفها غير معتدّ بها، والحرف الذى هى فيه ساكن أو كالساكن، وأنها أقلّ فى النسبة والزنة من الحركة المُخفاة فى همزة بَيْنَ بَيْنَ وغيرها مما قَرَوْناه الآن آنفاً.

فهذه عدة الحروف والحركات، وما لحق بهما من الفروع بأحوط ما يمكن فى معناه. ونحن نُتبع هذا ذكرَ أجناس الحروف، فإذا فرغنا منها بدأنا بالقول على حرفٍ حرفٍ، كما شرطنا بمشيئة الله عز وجل.

اعلم أن للحروف فى اختلاف أجناسها انقسامات نحن نذكرها:

فمن ذلك انقسامها فى الجَهْر والهَمْس، وهى على ضربين: مَجْهُور، ومَهْمُوس. فالمهموسة عشرة أحرف، وهى: الهاء، والحاء، والخاء، والكاف، والشين، والصاد، والتاء، والسين، والثاء، والفاء. ويجمعها فى اللفظ قولك «سَتَشْحَثُكَ خَصَفَة». وباقى الحروف - وهى تسعة عشر حرفاً - مجهور.

فمعنى المجهور: أنه حرف أشبع الاعتمادُ فى موضعه، ومنع النَّفَس أن يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد ويجرى الصوت، غير أن الميم والنون من جملة المجهورة قد يُعتمد لهما فى الفم والخياشيم، فتصير فيهما غنة، فهذه صفة المجهور.

وأما المهموس فحرف أُضعف الاعتمادُ فى موضعه حتى جرى معه النَّفَس، وأنت تعتبر ذلك بأنه قد يمكنك تكرير الحرف مع جرى الصوت نحو: سَسَسَسَ كَكَكَكَ هَهَهَهَ، ولو تكلفت مثل ذلك فى المجهور لما أمكنك.

وللحروف انقسام آخر إلى الشدة والرِّخاوة وما بينهما. فالشديدة ثمانية أحرف، وهى: الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والدال، والتاء، والباء، ويجمعها فى اللفظ: «أجَدْتَ طَبَقَك» و«أجدك طَبَقت». والحروف التى بين

الشديدة والرِّخْوة ثمـانية أيضاً، وهى: الألف، والـعين، والياء، واللام، والنون، والراء، والميم، والواو، ويجمعها فى اللفظ: «لم يَرْوِ عنّا»، وإن شئت قلت: «لم يُرَوِّعْنا»، وإن شئت قـلت: لم يَرْعَوْنا». وماسوى هـذه الحروف والتى قبلـها هى الرّخوة.

ومعنى الشـديد: أنه الحرف الذى يمنع الصوت من أن يجرى فـيه؛ ألا ترى أنك لو قلت: الحقّ، والشّطّ، ثم رمت مـدّ صوتك فى القـاف والطاء لكان ذلك ممتنعاً.

والرِّخْو: هو الذى يجرى فيه الصوت؛ ألا ترى أنك تقول: المَسّ، والرّشّ، والشحّ، ونحو ذلك، فتمدّ الصوت جارياً مع الـسين والشين والحاء.

وللحروف انـقسام آخـر إلى الإطباق والانفـتاح. فـالمطبقة أربـعة، وهى: الضاد، والطاء، والصاد، والظاء، وما سوى ذلك فمفتوح غير مُطْبَق.

والإطباق: أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مُطْبِقاً له، ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، والصاد سيناً، والظاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام؛ لأنه ليس من موضعها شئ غيرها تزول الضاد إذا عدمت الإطباق إليه.

وللحروف انقسام آخر إلى الاستعلاء والانخفاض. فالمستعلية سبعة، وهى: الخاء، والغين والقـاف، والضاد، والطاء، الصـاد، والظاء وما عـدا هذه الحروف فمنخفض.

ومعنـى الاستعـلاء: أن تَتَصَعَّد فى الحنك الأعلى، فـأربعة منهـا فيـها مع استـعلائها إطباق، وقـد ذكرناها، وأما الخاء والغين والقـاف فلا إطباق فيـها مع استعلائها.

وللحروف قسمة أخرى إلى الصحة والاعتلال. فجميع الحروف صحيح إلا الألف والياء والواو واللواتي هن حروف المد والاستطالة، وقد ذكرناهن قبل، إلا أن الألف أشد امتداداً وأوسع مخرجاً، وهو الحرف الهاوي.

وللحروف قسمة أخرى إلى السكون والحركة، وقد شرحنا أحكام ذلك.

وللحروف قسمة أخرى إلى الأصل والزيادة. وحروف الزيادة عشرة، وهي: الهمزة، والألف والياء، والواو، والميم، والنون، والسين، والتاء، واللام، والهاء، ويجمعها في اللفظ قولك: «اليومَ تنساه»، وإن شئت قلت: «هَوِيتُ السِّمان»، وإن شئت قلت: «سألتمونيها». وقد أخرج أبو العباس الهاء من حروف الزيادة، وقال: إنما تأتي منفصلة لبيان الحركة والتأنيث.

وإن أخرجتَ من هذه الحروف السين واللام، وضممتَ إليها الطاء والدال والجيم، وصارت أحد عشر حرفاً تسمى حروف البدل، وسيأتيك ذلك مفصلاً إن شاء الله. ولسنا نريد البدل الذي يحدث مع الإدغام، وإنما نريد البدل في غير إدغام.

ومن الحروف حرف منحرف؛ لأن اللسان ينحرف فيه مع الصوت، وتتجافى ناحيتا مُسْتَدَقّ اللسان عن اعتراضهما على الصوت، فيخرج الصوت من تينك الناحيتين ومما فويقهما، وهو اللام.

ومنها المكرّر، وهو الراء، وذلك أنك إذا وقفت عليه رأيت طرف اللسان يتعثر بما فيه من التكرير، ولذلك احتُسب في الإمالة بحرفين.

واعلم أن في الحروف حروفاً مُشْرَبَة تُحْفَزُ في الوقف، وتُضْغَط عن مواضعها، وهي حروف القلقلة، وهي: القاف، والجيم، والطاء، والدال، والباء؛ لأنك لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت، وذلك لشدة الحَفْز والضغط، وذلك

نحو : الحقّ واذهبْ واخلِطْ واخرجْ، وبعض العرب أشد تصويتاً.

ومن المُشْرَبَة حروف يخـرج معهـا عند الوقف عليها نحـو النفخ إلا أنها لم تُضـغط ضغط الأول، وهى: الزاى، والظـاء، والذال، والضاد، وبعض العـرب أشد تصويتاً.

فأمـا حروف الهـمس فإن الصـوت الذى يخرج مـعهـا نَفَسٌ، وليس من صوت الصدر، وإنما يخرج منسلاً، وليس كنفخ الزاي، والظاء، والذال، والضاد. والراءُ شبيهة بالضاد.

ومن الحروف مـا لاتسمع بعـده شيئـاً مماذكرناه لأنه لم يضـغط، ولم يجد منفذاً، وهى : الهـمزة، والعين ، والغين، واللام، والنون، والميم. وجـميع هذه الحروف التى تسـمع معـها فى الوقف صـوتاً، متى أدرجتـها ووصلتـها زال ذلك الصوت، لأن أخذك فى صوت آخر وحـرف سوى الأول يَشغلك عن إتباع الحرف الأول صوتاً، وذلك نحو قولك: خُذْها، وحُزه، واخْفِضْه، واحفظه، إلا أنك مع ذلك لا تحصرُ الصـوت عندها حَصرَك إياه مع الهمـزة، والعين، والغين، واللام، والنون، والميم.

ومن الحروف المهتوت، وهو الهاء، وذلك لما فيها من الضعف والخفاء.

ومنها حروف الذّلاقة، وهى سـتة: اللام، والراء، والنون، والفاء، والباء، والميم؛ لأنه يعتمد عليها بذَلَق اللسان، وهو صدره وطَرَفه.

ومنها الحروف المُصْمَتـة، وهى باقى الحروف. وفى هذه الحروف السـتة سرّ طريف يُنتفع به فى اللغة، وذلك أنك متى رأيت اسماً رباعـياً أو خماسياً غير ذى زوائد، فلا بد فيه من حرف من هذه الستة أو حرفين، وربما كان فيه ثلاثة، وذلك

نحو جَعْفَر: ففيه الفاء والراء، وقَعْضَب[١]: فيه الباء، وسَلْهَب[٢]: فيه اللام والباء وسَفَرْجَل: فيه الفاء والراء واللام، وفَرَزْدَق: فيه الفاء والراء، وهَمَرْجَل[٣]: فيه الميم والراء واللام، وقِرْطَعْب[٤]: فيه الراء والباء، فهكذا عامة هذا الباب.

فمتى وجدت كلمة رباعية أو خماسية مُعَرّاة من بعض هذه الأحرف الستة، فاقض بأنه دخيل فى كلام العرب، وليس منه. ولذلك سُمّيت الحروف غير هذه الستة «مُصْمَتة»، أى: صُمت عنها أن تُبْنَى منها كلمة رباعية أو خماسية مُعَرّاة من حروف الذّلاقة. وربما جاء بعض ذوات الأربعة مُعَرّىً من بعض هذه الستة، وهو قليل جداً، منه: العَسْجَد[٥]، والعَسَطُوس[٦]، والدَّهْدَقة[٧]، والزَّهزَقة. على أن العين والقاف قد حَسَّنتا الحال لنصاعة العين ولذاذة مُسْتَمَعها، وقوة القاف وصحة جرسها، ولا سيما وهناك الدال والسين، وذلك أن الدال لانت عن صلابة الطاء، وارتفعت عن خفوت التاء. والسين أيضاً لانت عن استعلاء الصاد، ورقّتْ عن جهر الزاي، فعذُبت وانسلّتْ.

واعلم أن هذه الحروف كلما تباعدت فى التأليف كانت أحسن، وإذا تقارب الحرفان فى مخرجيهما قُبح اجتماعهما، ولا سيما حروف الحلق؛ ألا ترى إلى قلتها بحيث يكثر غيرها، وذلك نحو الضّغيغة، والمَهَه، والفَهَه، وليس هذا ونحوه فى كثرة: حَدِيد، وجَدِيد، وسَدِيد، وشَدِيد، وصَدِيد، وعَدِيد، وفَدِيد[٨]، وقَدِيد[٩]،

---

(١) قَعْضَب : الجرئ الضخم.
(٢) سلهب : الطويل من الناس وللخيل.
(٣) الهمرجل : الجواد السريع.
(٤) القرطعب : القطعة من الخرقة.
(٥) العسجد : الذهب.
(٦) العسطوس : شجر كالخيزران.
(٧) الدهدقة : شدة الضحك مثل الزهزقة.
(٨) الفديد : الصوت والجلبة.
(٩) القديد: من اللحم ما قطع طولا ومُلّح وجُفّفَ فى الهواء والشمس.

وكَديد(١)، ولَديد(٢)، ومَديد، ونَديد(٣)، ولا في كثرة الألَل(٤)، والبَلَل، والثَّلَل(٥)، والجَلَل، والحَلَل، والخَلَل، والزَّلَل، والشَّلَل، والطَّلَل، والعَلَل(٦)، والغَلَل(٧)، والمَلَل، واليَلَل، ولهذا ونحوه ما كانت الهاء التي في آخر «هَناه» من قول امرئ القيس:

وقد رابنى قولُها ياهَنَــــاهُ ويحَكَ ألحقتَ شراً بشَــرّ

بدلاً من الواو في هَنوات وهَنُوك؛ لأن الهاء إذا قلّت في باب «شَدَدْتُ» و«قَصَصْتُ» فهي في باب «سَلِسَ» و«قَلِقَ» أجدر بالقلة، فانضاف هذا إلى قولهم من معناه: هَنُوك، وهَنَوات، فقضينا بأنها بدل من واو.

واستقصاء أحكام حُسْن تركب هذه الحروف وقُبْحه مما يطول الكتاب بذكره، على أنا سنفرد لذلك في آخر الكتاب فصلاً يشتمل على جُمَل القول عليها بإذن الله.

قد أتى القول على آخر الوَطاءة والمُقَدّمة التي احتجنا إليها قبل ذكر الحروف مفصلة، وهذا أوان الابتداء بذكرها، ومهما تركناه من بعض أحكام هذه الحروف، فلأنا قد قدّمنا القول عليه، فلذلك لم نُعِدْه، ونحن نوردها على ترتيب: ألف، با، تا، ثا، إن شاء الله تعالى.

★ ★ ★

(١) كديد: ما غلظ من الأرض.
(٢) اللديد: ظاهر الرقبة، واللديدان: جانبا الوادي.
(٣) النديد: الند والمثل والنظير.
(٤) الألل: قصر الأسنان والتزاقها وإقبالها إلى داخل الفم.
(٥) الثلل: الهلاك.
(٦) العلل: الشرب الثاني.
(٧) الغلل: شدة العطش وحرارته.

بَــابُ الهَمْــزَة

اعلم أن الهمزة حرف مـجهور، وهو فى الكلام على ثلاثة أضرب: أصل، وبدل، وزائد.

ومعنى قولنا أصل: أن يكون الحرف فـاء الفعل، أو عينه، أو لامه. ومعنى قولنا زائد: أن يكون الحرف لا فاء الفـعل، ولا عينه، ولا لامه. والبدل: أن يقام حرف مقام حرف، إما ضرورة، وإما استحساناً وصَنْعة.

فإذا كانت أصــلاً وقعت فاء، وعيناً، ولاماً. فـالفاء نحو أنْف وأُذُن وإبرة، وأخذ وأمَرَ. والعين نحو فأس ورأس وجُؤْنة[1] وذئب وسأل وجأر[2]. واللام نحو قُرْء وخَطَأ ونَبَأ، وقرأ وهَدَأ، واستبرأ واستدفأ.

وليس فى الكلام كلمة فـاؤها وعينها همزتان، ولاعينهـا ولامها أيضاً همزتان، بل قد جاءت أسماء محصورة وقعت الهمزة فيها فاء ولاماً، وهى: آءة وأجَأ.

وأخبـرنى أبو على أن محـمد بن حبـيبَ حكي فى اسم علم مخـصوص: «أَئَأَة». وذهب سيبويه فى قولهم: ألاءة وأشاءة إلـى أنهما «فَعالة» مما لامه همزة. فأما «أباءة» فذهب أبو بكر محمد بن السـرى فيما حدثنى به أبو على عنه إلى أنها

(١) جؤنة : سلسلة مستديرة مغشاة أدما، يجعل فيها الطيب والثياب.

(٢) جأر : رفع صوته.

من ذوات الياء من «أَبَيْتُ»، فأصلها عنده «أباية»، ثم عُمل فيها ما عمل في عَبَاية، وصَلاية، وعَظَاية حتى صِرْنَ: عباءَة، وصَلاءة، وعَظاءة، في قول من هَمز، ومن لم يهمز أخرجهن على أصولهن، وهو القياس القوى. وإنما حمل أبا بكر على هذا الاعتقاد في «أباءة» أنها من الياء، وأن أصلها «أباية» المعنى الذى وجده في «أباءة» من «أَبَيْت»، وذلك أن الأباءة هى الأجمة، وقيل: القَصَبة، والجمع بينها وبين أَبَيْتُ: أن الأجمة ممتنعة بما ينبُت فيها من القصب وغيره، من السلوك والتصرف، وخالفتْ بذلك حكم البَراح والبَراز النقيّ من الأرض، فكأنها أَبَتْ وامتنعت على سالكها، فمن هنا حملها عندى على معنى أَبَيْتُ، قال الشاعر[1]:

مَنْ سَرَّهُ ضَرْبٌ يُرَعْبِلُ بعضُه بعضاً كمَعْمَعة الأباءِ المُحْرَقِ

وأما ماذهب إليه سيبويه من أن «ألاءة» و«أشاءَة» مما لامه همزة، فالقول فيه عندى أنه إنما عدل بهما عن أن تكونا من الياء كعَبَاءة وصَلاءة وعَظَاءة؛ لأنه وجدهم يقولون: عَباءة وعَباية، وصَلاءة وصَلاية، وعَظاءة وعَظاية، فحمل الهمزة فيهن على أنها بدل من الياء التى ظهرت فيهن لاماً، ولمّا لم يسمعهم يقولون أشاية ولا ألاية، ورفضوا فيهما الياء البتة، دلّه ذلك على أن الهمزة فيهما لام أصلية غير منقلبة عن ياء ولا واو، ولو كانت الهمزة فيهما بدلاً لكانوا خُلَقاء أن يُظهروا ما هى بدل منه ليستدلوا به عليها، كما فعلوا ذلك فى «عباءة» وأختيها وليس في «ألاءة» و«أشاءة» من الاشتقاق من الياء ما في «أباءة» من كونها من معنى أَبَيْتُ. فلهذا جاز لأبى بكر أن يزعم أن همزتها من الياء وإن لم ينطقوا فيها بالياء.

وإنما لم تجتمع الفاء والعين ولا العين واللام همزتين لثقل الهمزة الواحدة؛ لأنها حرف سَفَل فى الحلق، وبَعُدَ عن الحروف، وحَصَل طَرَفاً، فكان النطق به

---

(١) ذكر البيت في ديوان كعب بن مالك (٢٤٤)، والسيرة النبوية لابن هشام (٣/ ٢٦١) واللسان مادة (أبى) وفى مادة (رعبل) (لابن أبى الحقيق)، يرعبل: يمزق، المعمعة: صوت إلتهاب النار.

تكلفاً، فإذا كُرهت الهمزة الواحدة فهم باستكراه الثِّنْتَيْن ورفضهما - لا سيما إذا كانتا مسطحبتين غير مفترقتين، فاءً وعيناً، أو عيناً ولاماً - أحرى، فلهذا لم تأت في الكلام لفظة توالت فيها همزتان أصلان البتة. فأمّا ما حكاه أبو زيد من قولهم: دَرِيئة ودَرائئ وخَطِيئة وخَطائئ فشاذ لا يقاس عليه، لا سيما وليست الهمزتان أصلين، بل الأولى منهما زائدة. وكذلك قراءة أهل الكوفة ﴿أئمّة﴾[1] شاذة عندنا، والهمزة الأولى أيضاً زائدة، وإنما شرطنا أنهما لا يلتقيان أصلين. فهذا حكم الهمزة الأصلية.

★ ★ ★

تعريف الأبـــدال

وأما البدل[2]: فقد أُبدلت الهمزة من خمسة أحرف، وهي: الألف، والياء، والواو، والهاء، والعين.

---

(١) سورة التوبة: الآية (١٢).

(٢) ولقد ذكر السيوطي في كتابه المزهر عن الإبدال، قول أبي الطيب اللغوي «ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف ، وإنما هي لغات مختلفة لمعان مُتّفِقَة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد، حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد.

قال : والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طورا مهموزا، وطورا غير مهموز ولا بالصاد مرة ولا بالسين أخرى، وكذلك إبدال لام التعريف ميما، والهمزة المصورة عينا كقولهم في نحو (أن، عن)؛ لا تشترك العرب في شيء من ذلك، إنما يقول هذا قومٌ وذاك آخرون. (١/ ٤٦٠).

وقال ابن السكيت: حضرني أعرابيان من بني كلاب فقال أحدهما : أنفحة وقال الآخر: مِنْفَحَة، ثم افترقا على أن يسألا جماعة من أشياخ بني كلاب، فاتفق جماعة على قول ذا وجماعة على قول ذا، وهما لغتان.

وفي شرح التسهيل لأبي حيان: قال أبو حاتم: قلت لأم الهيثم - واسمها غنيمة . هل تبدل العرب من الجيم ياء في شيء من الكلام؟ فقالت: نعم، ثم أنشدتني :

إذا لم يكن فيكن ظلٌّ ولاجَنَى ... فأبعدكنّ الله شَيَـــــــرات

شيرات: شجرات. (١/ ٤٧٥)

فأما إبدالهـا من الألف فنحو ما حُكى عن أيوب السَّختـيانى أنه قرأ: ﴿ولا الضألّين﴾(١) فـهـمز الألف، وذلـك أنه كره اجـتـمـاع السـاكنين: الألف واللام الأولى، فحرك الألف لالتقائهمـا، فانقلبت همزة لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج، لايتحمل الحركة كما قدمنا من وصفه، فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه، وهو الهـمزة. وعلى هذا ماحكاه أبوزيد فيـما قرأته على أبى على فى كتاب الهمز عنه، من قولهم: شأَبّة، ومأَدّة، وأنشدت الكافة(٢):

يا عَجَبًا لقد رأيتُ عَجَبَـــا — حِمارَ قَبَّانَ يسُوقُ أرْنَبَـــا

خاطِمهَا زَأَمَّها أن تَذْهَبا

يريد : زامَّها.

وحكى أبو العباس عن أبى عثمان، عن أبى زيد، قال : سمعت عمرو بن عبَيد يقرأ: ﴿فـيومـئـذ لا يُسْأَلُ عن ذنبه إنْسٌ ولا جـأَنّ﴾(٣) فظننته قـد لحن حتى سمعتُ العرب تقول: شأَبّة، ودأَبّة. قال أبو العبـاس: فقلتُ لأبى عثمان: أتقيس ذلك؟ قال: لا، ولا أقبله.

---

(١) سورة الفاتحة : الآية (٧).

(٢) هذا للرجز من كلام الضب للضفدع فيـما تزعم العرب وهو فى الخصائص (٣/١٤٨)، وشرح المفصل (٩/ ١٣٠) واللسان مادة (زمم) و(قبن) حـمار قبان: دويبة مسـتديرة تتولد من الأماكن الندية وهى صغيـرة لازقة بالأرض ذات قوائم كثـيرة. خاطمها: خـاطما إياها وهى من الخطام وهو الزمام وأراد زامَّها: فحرك الهمزة ضرورة لاجتماع الساكنين.

وكذلك ذكر فى الصحاح والبيت الرابع : فَقُلْتُ أرْدِفْنى فَقَال مَرْحَبًا.

(٣) سورة الرحمن : الآية (٣٩).

وقال آخر(١):

وبعدَ انتهاض الشيب من كل جانبٍ   على لِمَّتى حتى اشْعَأَلَّ بهيمُهـا

يريد: «اشْعالَّ» من قوله تعالى: ﴿واشْتَعَلَ الرأسُ شيبا﴾(٢)، فهذا لا همز فيه.

وقال دُكَيْن(٣):

راكدةٌ مِخْلاتُهُ ومَحْلَبُـهْ   وجُلُّه حتى ابْيَأضَّ مَلْبَبُـهْ

يريد: «ابْياضّ» فهمز.

وقرأت على أبي الفرج على بن الحسين، عن أبي عبدالله محمد بن العباس اليزيدى، عن محمد بن حبيبَ لكثيِّر(٤):

ولِلأرضِ: أما سُودُها فَتجَلَّلَتْ   بَياضاً، وأما بِيضُها فادْهَأَمَّـتِ

يريد: ادْهامّت. وقد كاد يتسع هذا عنهم.

وحكى سيبويه(٥) عنـهم فـى الوقف «هـذه حُبْلأ» يريـد: حُبْلَى، و«رأيت رَجُلأ» يريد: رَجُلا. فالهمـزة فى «رَجُلأ» إنما هى بدل من الألف التى هى عوض من التنوين فى الوقف، ولا ينبـغى أن تُحمل على أنها بدل من النون؛ لقـرب ما

---

(١) شرح المفصل (٩/ ١٣٠) وفى اللسان فى مادة (شعل).

(٢) سورة مريم: الآية (٤).

(٣) ورد البيت فى اللسان فى مادة (جنن) والأول فى الخصائص (٣/ ١٤٨) والمخلاة: التى يوضع فيها الخلى، الخلى: الرطب من الحشيش، والملبب: موضع اللبة. والشاعر يصف إكرامه لفرسه.

(٤) ذكرالبيت فى ديوانه (٣٢٣) والقصيدة فى رثاء عبد العزيز بن مروان:
وادهامت: اسوادت الأرض، وإذا أجدبت الأرض يقال: ابياضت.

(٥) كتاب سيبويه (٢/ ٢٨٥)

بين الهمزة والألف، وبُعْد ما بينها وبين النون، ولأن «حُبْلَى» لاتنوين فيها، وإنما الهمزة بدل من الألف البتة، فكذلك ألف «رأيت رَجُلأْ». وحكى أيضاً: «هو يضربُهأْ». وهذا كله فى الوقف، فإذا وصلت قلت: هو يضربُها ياهذا. ورأيت حُبْلَى أمس.

فأما قول الراجز(١):

مِنْ أيِّ يومَيَّ من الموت أفِرّ   أيومَ لم يُقْدَرَ أمْ يومَ قُدِرْ

فذهبوا فيه إلى أنه أراد النون الخفيفة، ثم حذفها ضرورة، فبقّى الراء مفتوحة، كأنه أراد «يُقْدَرَنْ». وأنكر بعض أصحابنا هذا، وقال: هذه النون لاتحذف إلا لسكون مابعدها، ولا سكون ههنا بعدها.

والذى أراه أنا فى هذا - وما علمت أحداً من أصحابنا ولا غيرهم ذكره، ويُشبه أن يكونوا لم يذكروه للطفه - هو أن أصله «أيومَ لم يُقْدَرْ أم» بسكون الراء للجزم، ثم إنها جاورت الهمزة المفتوحة، والراء ساكنة، قد أجرت العرب الحرف الساكن إذاجاور الحرفَ المتحرك مجرى المتحرك، وذلك قولهم فيما حكاه سيبويه(٢): «المَرَاة» و«الكَمَاة» يريدون: المَرْأة، والكَمْأة، ولكن الميم والراء لما كانتا ساكنتين، والهمزتان بعدهما مفتوحتان، صارت الفتحتان اللتان فى الهمزتين

---

(١) ذكره العينى (٤/ ٤٤٧) وقال بأن البحترى نسبه إلى الإمام على بن أبى طالب فى (حماسة البحترى)، ونقل أن ابن الأعرابى نسبه إلى الحارث بن المنذر الجرمى وأن الإمام على تمثل به، وهو بغير نسبة فى الخصائص (٣/ ٩٤)، وفى النوادر (١٦٤)، وفى العقد الفريد لابن عبدربه (١/ ٥٠١) وذكر أن الإمام على بن أبى طالب كان يقوله كل يوم بصفين، أو إذا أراد المبارزة فى الحرب.

(٢) الكتاب لسيبويه (٢/ ١٦٥)

كأنهما فى الراء والميم، وصارت الراء والميم كأنهما مفتوحتان، وصارت الهمزتان لمّا قُدّرت حركتاهما فى غيرهما كأنهما ساكنتان، فصار التقدير فيهما: مَرْأَة وكَمْأَة، ثم خُفِّفتا، فأبدلت الهمزتان ألفين لسكونهما وانفتاح ما قبلهما، فقالوا: مَرَاة وكَمَاة، كما قالوا فى رَأْس وفَأْس لمّا خُفِّفتا: راس وفاس. وعلى هذا حمل أبو على قول عبد يغوث[١]:

وتضحك منى شَيْخةٌ عَبْشَمِيّةٌ ... كأن لم تَرَا قبلى أسيراً يمانيا

قال: جاء به على أن تقديره محققاً «كأن لم تَرْأَ»، ثم إن الراء لما جاورت – وهى ساكنةٌ – الهمزةَ متحركة، صارت الحركة كأنها فى التقدير قبل الهمزة، واللفظ بها: كأن لم تَرَأْ، ثم أبدل الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها، فصارت «ترا». فالألف على هذا التقدير بدل من الهمزة التى هى عين الفعل، واللام محذوفة للجزم، على مذهب التحقيق وقول من قال: رَأَى يَرْأَى، قال سُراقة البارقى[٢]:

أُرِي عينىَّ ما لم تَرْأَيَاهُ ... كِلانا عالمٌ بالتُّرَّهاتِ

وقد رواه أبو الحسن «مالم ترياه» علي التخفيف الشائع عنهم فى هذا الحرف.

وقرأت على أبى على فى نوادر أبى زيد[٣]:

---

(١) شرح اختيارات المفضل (٧٧١) المفضلية (٣٠). عبشمية: من بنى عبدشمس.

(٢) ذكر البيت فى اللسان مادة (رأى) ورواه الأخفش: ما لم ترياه على التخفيف الشائع عن العرب فى هذا الحرف. وفى طبقات فحول الشعراء (٤٤٠) والخصائص (٣/١٥٣) الترهات: الأباطيل، واحدتها: ترهة. وكان سراقة قد وقع فى أسر المختار الثقفى، فزعم له أنه رأى ملائكة على خيل بلق تحارب فى جيش المختار، فأطلق سراحه.

(٣) نسب البيت فى النوادر (٤٩٧) للأعلم بن جرادة السعدى واللسان (رأى)

أَلَمْ تَرَ ما لاقيتُ، والدهرُ أعصُرٌ　　وَمَنْ يَتَملَّ العيشَ يَرأَ ويَسْمَعُ

كذا قرأته عليه «تَرَ» مخففاً، ورواه غيره «تَرأَ ما لاقيتُ». وقرأت عليه أيضاً فيه[١]:

ثُمَّ استمرَّ بها شيحان مُبْتَجِحٌ　　بالبين عنكَ بما يَرْآكَ شَنْآنا

بوزن يَرْعاك. ووزن يَرْأ: يَرْعَ، كما أن وزن تَرْأياه: تَرْعَياه. وهذا كله على التحقيق المرفوض فى هذه الكلمة فى غالب الأمر وشائع الاستعمال. وعلى هذا ما أنشدوه من قول الآخر[٢].

إذا اجتمعوا عليّ، وأشْقَذُوني　　فَصِرْتُ كأنني فَرَأٌ مُتارُ

أراد: «مُتْأَر»، فنقل الفتحة إلى التاء، وأبدل الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها، كما ترى، فصارت: مُتَار.

فهذا أحد وجهى ما حَمل أبو على قولَ عبد يغوث «كأن لم ترا» عليه.

والوجه الآخر: أنه على التخفيف الشائع، إلا أنه أثبت الألف فى موضع الجزم تشبيهاً بالياء فى قول الآخر[٣]:

---

(١) أنشده المُفَضَّل فى اللسان (شيح) وفى (بجح) وفى النوادر (٤٩٤) الشائع: الغيور، وكذلك الشيحان، الحذِر على حُرَمِه، والمبتجح: فرح.

(٢) نسب البيت فى اللسان مادة (شقذ) إلى عامر بن كثير المحاربى.

وفى مادة (نور) وفى جمهرة اللغة (٣/ ٢١٤) نسب إلى عامر بن كثير وفى الصحاح وشرح القاموس الكبير. وفى الخصائص (٢/ ١٧٦) والبيت له بيت سابق وهو:

فَإنى لَسْتُ مِنْ غَطَفَانَ أَصْلِى　　ولاَ بَيْنِى وبَيْنَهُم اعتشارُ

أشقذونى: طردونى - الفرأ: الحمار الوحشى، المتار: الذى يرمى تارة بعد تارة، ومُتار: مُفْزَع.

(٣) ذكر البيت فى الكتاب (٣/ ٣١٥) ونسب إلى قيس بن زهير وكذلك (١/ ٣٢) وذكر فى =

أَلَمْ يأتيكَ، والأنباء تنمـــــى   بما لاقتْ لَبُونُ بنى زيــــادِ

ورواه بعض أصحـابنا: «ألم يأتك» على ظاهر الجـزم، وأنشده أبو العـباس عن أبي عثمان، عن الأصمعي:

«ألا هَلْ أتاكَ والأنباء تنمي»

وأنشدنا أبو على قال: أنشد أبو زيد[(١)]:

إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّـــقِ   ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّــــقِ

فأثبت الألف أيـضاً فى موضع الجـزم تشبيهاً باليـاء فى «يأتيك»، على أن بعضهم قد رواه على الوجه الأعرف: «ولا تَرَضَّها ولا تَمَلَّقِ».

وقد قدّر سيبويه[(٢)] هذا الذى ذهبنا إليـه من أن الحـركـة المجاورة للحـرف الساكن كـأنها فـيه، فى قـولهم: «مِصْبَاح» و«مِقْلات»[(٣)]، فأجـاز فيهمـا الإمالة والفتح جميعاً : أما الفتح فلأن الصاد والقاف قد جاورتا الفتحة التى بعدهما وهما ساكنتان، فكانتـا كأنهما مفتـوحتان، فصارا كأنهـما «صَبَاح» و«قَلات»، وهذا مما

الخصـائص (١/ ٣٣٣) وشرح شواهد الشافـية (٨ - ٤) والأشمونى (١/ ٨٧) واللبـون من الشاء والإبل: ذات اللبن. وبنو زيادهـم الكملة: (الربيع، وعـمـارة، وقـيس، وأنس، وبنوزياد بن سفـيـان العبسى) وأمهم فـاطمة بنت الخرشب. والمراد لبـون الربيع بن زياد وكانت أم الربيع بن زياد على راحلتها فأخذ قيس بن زهير بزمامـها وذهب بها مرتهنا لها بدرع، كان قيس بن زهير قد أعارها الربيع فمطله بها. فى قصة من أيام العرب.

(١) ذكر البيتان فى ملحقـات ديوان رؤبة بن العجاج (١٧٩) وفى العينى (١/ ٢٣٦) وفى الخصائص (١/ ٣٠٧) وشرح المفصل (١٠/ ١٠٦).

(٢) كتاب سيبويه (٢/ ٢٦٥)

(٣) ناقة مِقْلاتٌ : تضع واحدا ثم لا تحمل.

لاتجوز إمالته. وأما الإمالة فلأنهما قـد جاورتا الميم وهى مكسورة، فصارتا كأنهما «صِباح» و«قِلات»، فجازت إمـالتهما كما جـازت إمالة صِفاف وقِفاف[(١)]. وعلى هذا ما أنشدَنَاه أبو على[(٢)]:

أَحَبُّ المُؤْقِدَيْنِ إليَّ مُؤْسَى . . . .

بهـمـز الواو فى «المـؤقـدَيْنِ» و«مُؤْسَى». وروى قُنْبُل عن ابـن كـثـيـر ﴿بالسُّؤْقِ﴾[(٣)] مهـموز الواو. ووجـه ذلك أن الواو وإن كانت سـاكنة، فإنهـا قد جاورت ضمة الميم، فصارت الضمة كأنهـا فيها، فمن حيث هُمزت الواو فى نحو ﴿أُقِّتَتْ﴾[(٤)] و«أُجُوه» و«أُعِدَ» لانضمامـهـا، كذلك جاز هـمـز الواو فى «المؤقدين» و«مُوسى»، على ماقـدمناه من أن السـاكن إذا جاور المتحـرك صارت حركتـه كأنها فـيه. ويزيد ذلك عندك وضـوحاً أن مـن العرب من يقـول فى الوقف: هذا عَمُرْ وبكُرْ، ومررت بعَمِرْ وبكِرْ، فينـقل حركة الراء إلى ما قبلهـا. وإنما جاز ذلك لأنه إذا حُرِّك ما قبل الراء فكأن الراء متحركة. وقال حسان[(٥)]:

فارسَىْ خَيْلٍ إذا ما أمسكـــتْ رَبَّةُ الخِدْرِ بأطراف السِّتِـــرْ

يريد: السِّتْرَ.

---

(١) قفاف: جمع قُف، وهو آكام ومخارق وبراق.

(٢) ذكر البيت فى ديوان جرير ونسب إليه (٢٨٨):

أحب المؤقدين إلى مؤسـى وَجَعْدَةُ إذ أضاءَهُما الوقـود

وموسى وجعدة ولدا جرير، وقيل موسى ابنه وجعدة ابنته، الوقود ما يوقد به من الحطب

وروى ابن الانبارى فى الزاهر:

لحب المؤقدان إليّ موسـى وحزره لو أضاء لى الوقـود

(٣) سورة ص: الآية (٣٣).

(٤) سورة المرسلات: الآية (١١).

(٥) ذكر البيت فى ديوانه (١٩٣). فارسى خيل: يعنى عمرا وجُحرا، وهما من غسان.

وقال الأعشى(١):

أذاقتْهُمُ الحربُ أنفاسَهــــــا وقد تُكْرَهُ الحربُ بعد السِّلْــمْ

فهذا كله يشهد بأن الحركة إذاجاورت الساكن صارت كأنها قد حلّته، وإذا كان ذلك كذلك فغير منكر أيضاً أن يُعتقد فى فتحة الهمزة من قوله «أيوم لم يُقدرَ أم يوم قُدِرْ» كأنها فى الراء الساكنة قبلها للجزم، لأنها قد جاورتها، فيصير التقدير كأنه «أيومَ لم يُقْدَرَ أمْ» ، فتسكن الهمزة وقبلها الراء مفتوحة، فتُقلب الهمزة ألفاً للتخفيف، فيصير التقدير «يُقْدَرَ أمْ»، فتأتى الألف ساكنة، وبعدها الميم ساكنة، فيلتقى ساكنان، فتُحرَّك الألف لالتقائهما، فتنقلب همزة على ما ذكرنا، وتفتحها لالتقائهما، وكان الفتح هنا حسناً إتباعاً لفتحة الراء، كما تقول: عَضَّ، ومَصَّ يافتى، فتفتح الحرف الآخر لسكونه وسكون الأول، ويحسن الفتح فيه إتباعاً لفتحة ما قبله، وكما فتحوا «الآنَ» إتباعاً للألف التى قبله . وعلى هذا حملوا قول الآخر(٢):

ويهاً فداءً لكَ يا فَضالَــــــهْ أجِرَّهُ الرُّمْحَ ولا تُهالَـــــهْ

قالوا: فتح اللام لسكونها وسكون الألف قبلها، واختار الفتحة لأنها من جنس الألف التى قبلها، فلماتحركت اللام لم يلتقَ ساكنان، فتُحذف الألف لالتقائهما . على أن أبا على قد ذهب فى «تُهالَهْ» إلى شئ غير هذا الذى ذهب إليه أبو العباس، وفيه طول وفضل شرح، فنتركه لأن فيما أوردناه مَقْنَعاً بإذن الله .

---

(١) ذكرالبيت فى ديوان الأعشى(٨٩).

(٢) النوادر (١٦٣) والمقتضب (٣/ ١٦٨) وفى اللسان مادة (هول) ، و(ويه) و(فدى) . اجره الرمح: طعنه وتركه فيه.

فإن قيل: فَلِمَ سلبتَ الهمزة من «أم» فتحتها؟ هلاّ تركتها همزة، ثم حركتها لالتقاء الساكنين؟ وما الذى دعاك إلى قلبها بعد تسكيتها ألفاً، حتى احتجت إلى أن تقلب الألف همزة؟

فالجواب: أن العرب لم تسلُب هذه الهمزة حركتها إلا للتخفيف؛ ألا تراهم قالوا: مَراة وكَماة، ولم يقولوا مَرْأة وكَمْأة.

فعلى هذا ينبغى أن يُحمل عندى قوله: «أيومَ لم يُقْدَرَ أمْ يومَ قُدر» ويكون ارتكابك هذا الذى قد شاعت أمثاله عندهم وإن كان فيه بعض اللطف والغمو أسهلَ وأسوغ من حذفك نون التوكيد لأمرين:

أحدهما : أن ذلك لم يأت عنهم فى بيت غير هذا، فيحمل هذا عليه، فأما ما أنشدوه من قول الآخر[1]:

اضربَ عنك الهُموم طارِقَها ضَرْبَكَ بالسَّوْط قَوْنَسَ الفَرَس

فمدفوع مصنوع عند عامة أصحابنا، ولا رواية تثبت به.

والآخر : ضعفه وسقوطه فى القياس، وذلك أن التوكيد من مواضع الإطناب والإسهاب، ولا يليق به الحذف والاختصار، فإذا كان السماع والقياس جميعاً يدفعان هذا التأويل وجب إلغاؤه واطّراحه والعدول عنه إلى غيره مما قد كثر استعماله، ووضح قياسه.

---

(١) ذكر البيت فى اللسان مادة (قنس) ولم ينسب لقائله ولكنه نسب إلى طرفة فى ملحقات ديوانه (١٥٥)، وذكر فى الخصائص (١/ ١٢٦) وشرح المفصل (٩/ ٤٤) قَوْنَسُ الفرس: ما بين أذنيه، وقيل عَظْمٌ ناتىء بين أذنيه، وقيل مُقَدَّم رأسه.

ولقد علّق على البيت فى اللسان = ابن برى وقال: البيت لطرفة، ويقال : إنه مصنوع عليه.

فهذه أيضاً همزة قُلبت عن ألف، أعنى همزة «أم»، وهى بدل من ألفٍ بدلٍ من همزة، فهذا وإن لطُف وطالت صنعته، أولى من أن تُحمل الكلمة على حذف نون التوكيد لما فيه من قلة النظر وضعف القياس.

وأنشدنا أبو على[١]:

بالخيرِ خَيراتٍ وإن شَرّاً فَآا ولا أُريد الشَّرَّ إلا أنْ تَــآا

والقــول فى ذلك أنــه يريد: «فــا» و«تا»، ثم زاد على الألــف ألفــاًآخــرى توكيدا، كما تشبع الفتحة، فتصير ألفاً كما تقدم، فلما التقت ألفان حرّك الأولى، فانقــلبت همزة. وقــد أنشدنا أيضاً «فــا» و«تا» بألف واحدة، إلا أن الــغرض فى الرواية الأخرى.

وقد اطرد عنهم قلب ألف التــأنيث همزة، وذلك نحو: حمــراء، وصفراء، وصحراء، وأرْبِعاد، وعُشَراء[٢]، ورُحَضاء[٣]، وقاصِعاء[٤]، وما أشبه ذلك.

والقــول فى ذلك : إن الهــمزة فى صـــحــراء وبابهـــا إنما هى بدل من ألف التــأنيث كــالــتى فى نحــو حُبْلَى، وسكْرَى، وبُشْرَى، وجُمــادَى، وحُبــارَى[٥]، وقَرْقَرى[٦]، وخَيْزلى[٧]، إلا أنها فى حمراء، وصحراء، وصَلْفاء[٨]، وخَبْراء[٩]،

(١) البيتان للقِيم بن أوس كما فى النوادر (٨٦) وفى اللسان فى مادة (تا).

(٢) عشراء : من النوق التى مضى لحملها عشرة أشهر.

(٣) رحضاء : العرق إثر الحمى.

(٤) القاصعاء : جحر يحضره اليربوع فإذا دخل فيه سد فمه لئلا يدخل عليه حية أو دابة.

(٥) الحبارى : طائر طويل العنق رمادى اللون على شكل الأوزة فى منقاره طول.

(٦) قرقرى : موضع مخصب باليمامة. (٧) الخيزلى : مشية فيها تثاقل وتبختر.

(٨) صلفاء: صلقاة قد استوت من الأرض. (٩) الخبراء: القاع ينبت السدر والأراك.

وقعـت الألف بعد ألف قـبلها زائدة، فـالتقى هناك ألفـان زائدتان الأولى منهـما الزائدة، والثانية هي ألف التأنيث، فلم تخل من حذف إحـداهما أو حركتها، فلم يجز في واحدة منهما الحذف، أما الأولى فلو حـذفتها لانفردت الآخرة، وهم قد بنوا الكلمة على اجتماع ألفين فيها، وأما الآخرة فلو حذفتها لزالت علامة التأنيث التي وُسمت الكلمة بها، وهذا أفحش من الأول، فقد بطل حذف شئ منهما.

وأما الحركة فقال سيبويه: إنه لما انجزم الحرفان حُرّكت الثانية منهما، فانقلبت همزة، فصارت حمراء وصفراء وصَحْراء وصَلْفاء، كما ترى.

فإن قيل: ولِمَ زعمت أن الهـمزة منقلبة، وهلاّ زعمت أنهـا زيدت للتأنيث همزة في أول أحوالها؟

فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أنا لم نرهم في غيـر هذا الموضع أنّثوا بالهمزة، إنما يؤنثـون بالتاء أو الألف، نحـو حَمْدة وقـائمـة وقاعـدة، وحُبْلَى وسكْرَى، فكان حـمل همـزة التأنيث في نحو صحراء وبابها على أنها بدل من ألف تأنيث، لما ذكرناه، أحرى.

والوجه الآخر: أنّا قد رأيناهم لماجمعوا بعض مـا فيه همزة التأنيث أبدلوها في الجمع، ولم يحققوها البتـة، وذلك قولهم في جمع صحراء وصَلْفاء وخَبْراء: صَحـارىّ وصَلافىّ وخَبارىّ، ولم تـسـمعـهم أظهـروا الهمـزة في شئ من ذلك، فقـالوا: صحارئّ، وصَلافئ، وخَبـارئ، ولو كانت الهـمزة فيـهن غير مـنقلبة لجـاءت في الجـمع؛ ألا تراهم قـالوا: كـوكب دُرّئ، وكـواكب دَرارئ، وقُرّاء وقَرارِئ، ووُضّاء ووَضاضئ، فجاءوا بالهمزة في الجمع لما كانت غير منقلبة، بل موجودة في قَرأت، ودَرَأت، ووَضُؤت، فهذه دلالة قاطعة.

فإن قيل: فما الذى دعاهم إلى قلبها فى الجمع ياء؟ وهلاّ تركوها فى الجمع ملفوظاً بها كما كانت فى الواحدة، فقالوا: صَحاريْء، وصلافيْء؟

فالجواب: أنهـا إنما كانت انـقلبت فى الواحدة هـمزة، وأصلهـا الألف، لاجتماع الألفين، وهذه صورتهـا: «صَحْرَاا» و«صَلْفَاا» و«خَبْرَاا» فلما التقت ألفان اضطروا إلى تحريك إحـداهما، فجـعلوها الثانية لأنهـا حرف الإعراب، فـصارت صحـراء وصَلْفاء، كما ترى. وحـال الجمع ما أذكـره، وذلك أنك إذا صرت إلى الجمع لزمك أن تقـلب الأولى ياء لانكسار الراء فى صَحارِيّ قـبلها، كـما تقلب ألف قِرْطاس وحِمْلاق[1] ياء لانكسـار ما قـبلها إذا قلت: قـراطيس وحمـاليق، فكذلك تنقلب ألف صـحراء الأولى ياء، وهذه صورتهـا، فتـصير فى التـقدير: «صـحارِيْ أا» و«صَلافِيْ أا» و«خَبـارِيْ أا» فتـقع اليـاء السـاكنة قبل الألف الآخـرة الراجعة عن الهمزة لزوال الألف من قبلهـا، فتنقلب الألف ياء لوقوع الياء ساكنة قبلهـا، وتدغم الأولى المنقلبة عن الألف الزائدة فى الياء الآخـرة المنقلبة عن ألف التأنيث، فتصير «صَحارِيّ». أنشد أبو العباس للوليد بن يزيد[2]:

لقد أغدو علـــى أشقَـــ ـــرَ يُغْتالُ الصَّحارِيّـــا

وقال آخر[3]:

إذاجاشت حوالبُه تَرامـــتْ ومَدَّتْهُ البَطاحيّ الرِّغـــابُ

---

(١) حملاق العين: ما يسوده الكحل من باطن أجفانها.

(٢) ذكر البيت فى شرح المفصل (٥/ ٥٨)

يغتال: يهلك، يعنى: يقطع المسافة بسرعة شديدة، والأشقر هنا أريد به فرسا.

(٣) البيت فى شرح المفصل (٥/ ٥٨) والرغاب: الواسعات. الحوالب: العروق.

جمع بَطْحاء. وكذلك ما حكاه الأصمعي من قولهم: صَلافِيّ وخَبارِيّ، فبهذا استدللنا على أن الهمزة في صحراء وبابها بدل من ألف التأنيث. فإذا كان ذلك كذلك فقد علمت أن الهمزة في: صَنْعاء، وهَيْجاء، ودَهْناء، فيمن مدّ، هي الألف المفردة في صَنْعا، وهَيْجا، ودَهْنا، فيمن قصر، قُلبت همزة لوقوعها بعد الألف التي زيدت للمدّ. فأما حُبْلَى وسَكْرَى فإنما صحت فيهما وفيما يجري مجراهما الألف لأنها مفردة، فلم يلتق ساكنان، فتجب الحركة، ويلزم الهمز. فأما قول الآخر[1]:

أسقَى الإلهُ دارَها فَرَوَّى   نجم الثُّرَيَّا بعد نجم العَوَّى

فالعَوَّى: أحد منازل القمر، وهو اسم مقصور، والألف في آخره للتأنيث، بمنزلة ألف حُبْلَى وبُشْرَى، وعينها ولامها واوان في اللفظ كما ترى، إلا أن الواو الآخرة التي هي لام بدل من ياء، وأصلها: عَوْيا، وهي «فَعْلَى» من عَوَيْتُ. قال لي أبو علي: إنما قيل لها «العَوَّى» لأنها كواكب ملتوية، قال: وهي من عَوَيْتُ يده، أي: لَوَيْتُها.

فإن قيل: فإذا كان أصلها «عَوْيا» فقد اجتمعت الواو والياء، وسَبَقت الأولى بالسكون، وهذه حال توجب قلب الواو ياء، وليست تقتضي قلب الياء واواً، ألا تراهم قالوا: طَوَيْتُ طَيّاً، وشَوَيْتُ شَيّاً، وأصلهما: طَوْياً، وشَوْياً، فقلبت الواو ياء، كما قلبوها في: طويت طَيّاً وشويت شَيّاً؟.

فالجواب: أنهم إنما قلبوا ياء «عَوْيا» واواً لعلة مشروحة عند أصحاب التصريف، وذلك أن فَعْلَى» إذا كانت اسماً لا وصفاً، وكانت لامها ياء، قلبت ياؤها واواً، وذلك نحو «التَّقْوَى» أصلها «وَقْيا» لأنها فَعْلَى من وَقَيْتُ، والثَّنْوَى، وهي فَعْلَى من ثَنَيْتُ، والبَقْوَى، وهي فَعْلَى من بَقَيْتُ، والرَّعْوَى. وهي فَعْلَى من

(١) ذكر البيتان في مجالس العلماء (١٩٤)

رَعَيْتُ، فكذلك أيضاً «العَوّيا»: «فَعْلَى» من عَوَيْتُ، وهى مع ذلك اسم لا صفة، بمنزلة التَّقْوَى والبَقْوَى والفَتْوى، فقُلبت الياء التى هى لام واواً، وقبلها العين التى هى واو، فالتقت واوان، الأولى ساكنة، فأدغمت فى الآخرة، فصارت «عَوَّى» كما ترى. ولو كانت فَعْلَى صفة لما قلبت ياؤها واواً، ولبقيت بحالها نحو الخَزْيا والصَّدْيا، ولو كانت قبل هذه الياء واو لقُلبت الواو ياء، كما يجب فى الواو والياء إذا التقتا وسكن الأول منهما، وذلك نحو قولهم: امرأة طَيّا وريّا، وأصلهما: طَوْيا ورَوْيا؛ لأنهما من طَوِيت ورَوِيتُ، قلبت الواو منهما ياء، وأدغمت فى الياء بعدها، فصارت طَيّا وريّا. ولو كانت ريّا اسماً لوجب أن يقال فيها «رَوَّى»، وحال كحال «العَوَّى».

فإن قيل: فَلِمَ قَلبت العربُ لام فَعْلى - إذا كانت اسمًا، وكانت لامها ياء - واوا، حتى قالوا: العَوَّى والتَّقْوى والبَقْوَى؟

فالجواب : أنهم إنما فعلوا ذلك فعلوا ذلك فى فَعْلَى لأنهم قد قلبوا لام «الفُعْلَى» - إذا كانت اسماً، وكانت لامها واواً - ياء طلباً للخفة، وذلك نحو الدُّنْيا والعُلْيا والقُصْيا، وهى من : دَنَوْت وعَلَوت وقَصَوت، فلما قلبوا الواو ياء فى هذا وفى غير مايطول تعداده، عوّضوا الواو من غلبة الياء عليها فى أكثر المواضع بأن قلبوها فى نحو التَّقْوَى والثَّنْوَى واواً ليكون ذلك ضرباً من التعويض والتكافؤ بينهما، فاعرفه؛ فإن أصحابنا استطرفوا هذا الفصل من التصريف، وعجبوا منه . ثم إنه قد حكى عنهم «العَوّاء» بالمد فى هذا المنزل.

والقول عندى فى ذلك: إنه زاد للمدّ ألفاً قبل ألف التأنيث التى فى «العَوّى»، فصار التقدير «العَوّاا» بألفين كما ترى ساكنتين، فقلب الأخرة التى هى علم التأنيث همزة لما تحركت لالتقاء الساكنين. والقولُ فيها القولُ فى حمراء وصحراء، وصَلْفاء، وخَبْراء.

فإن قيل: فلمّا نُقلت من فَعْلَى إلى فَعْلاء، فزال القصر عنها، هلا رُدّت إلى القياس، فقُلبت الواو ياء لزوال وزن «فَعْلَى» المقصورة، كما يقال: رجُل ألْوَى وامرأة لَيّاء، فعلا قالوا على هذا: «العَيّاء»؟

فالجواب: أنهم لم يبنوا الكلمة على أنها ممدودة البتة، ولو أرادوا ذلك لقالوا «العَيّاء» وأصلها «العَوْياء» كما قالوا «لَيّاء» وأصلها «لَوْياء»، ولكنهم إنما أرادوا القصر الذى فى «العَوَّى»، ثم إنهم اضطروا إلى المد فى بعض المواضع ضرورة، فبقّوا الكلمة بحالها الأولى من قلب الياء التى هى لام واواً، وكان تركهم القلب بحاله أدلّ شيء على أنهم لم يعتزموا المدّ البتة، وأنهم إنما اضطروا إليه، فركبوه وهم بالقصر معنيّون، وله ناوون.

فهذه جُمْلة من القول على همزةالتأنيث وصحة الدلالة على كونها منقلبة عن الألف، فاعرفه؛ فقلما أفصح أصحابنا هذا الإفصاح عنه.

وأما قول العجاج(١):

يا دارَ سَلْمَى يا اسْلَمي ثم اسْلَمي

ثم قال:

فخِنْدِفٌ هامةُ هذا العَأْلَمِ

فقد روى أن العجاج كان يهمز العالَ والخاتَم، وقد روى عنه فى هذا البيت «العَأْلَم»، فهمزه العألم والخأتم مما قدمناه من قلب الألف همزة.

وحكى اللحياني عنهم «بَأْز» بالهمز، وهذا أيضاً من ذلك الباب.

---

(١) ذكرالبيت فى ديوان العجاج (٢٨٩)

وحكى بعضهم : قوقأت الدَّجاجةُ، وحَلأتُ السويقَ، ورَثأت المرأةُ زوجَها، ولبّأ الرجلُ بالحج، وهذا كله شاذ غير مطرد فى القياس. ونحوه قول ابن كَثْوة[1]:

وَلَّى نَعامُ بني صَفْـــوانَ زَوْزأةً   لمّا رأى أسَداً فى الغاب قد وَثَبا

أراد «زَوْزاةً» غير مهموز.

وحُكى عنهم: تَأَبَّلْتُ القِدْرَ، فـهـذا أيضا من قلـب الألف همزة. وأنشـد الفراء[2]:

يا دارَ مَيٍّ بدَكاديكِ البُـــــرَقْ   صَبْراً فقد هَيَّجْتِ شَوْقَ المُشْتَئِقْ

فالقول فيه عندى: إنه اضطر إلى حركة الألف التى قبل القاف من «المُشْتاق» لأنها تقابل لام «مُسْتَفْعِلُنْ»، فلما حركها انقلبت همـزة كما قدمنا، إلا أنه حركها بالكسـر لأنه أراد الكسـرة التى كـانت فى الواو المنقلبـةِ الألفُ عنهـا، وذلك أنه «مُفْتَعِل» من الشَّوْق، وأصله «مُشْتَوِق» ثم قُلبت الواو ألفـاً لتحـركهـا وانفتـاح ما قبلها، فلما احتاج إلى حركـة الألف حرّكها بمثل الكسرة التى كانت فى الواو التى هى أصل الألف.

---

(١) البيت منسوب إلى ابن كَثْوَة فى الخصائص (٣/ ١٤٥)، واللسان فى مادة (زوى) إلى ابن كَثْوَة، وزَوْزَى: أى نصب وقارب خطوه فى سرعة وهى من صفات النعام.

(٢) البيتان فى الخصائص (٣/ ١٤٥) وفى لسان العرب فى مادة (شوق) وفى شرح شواهد شافية ابن الحاجب للبغدادى (٤/ ١٧٥)

وبرواية أخرى فى اللسان فى مادة (دكك)

يَادَارَ سَلْمَى بِـــدَكَادِيكِ البُرَقْ   سَقْياً فَقَدْ هَيَّجْتِ شَوْقَ المُشْتَئِقْ

والدكاديك جمع دَكداك، والدكداك من الرمل هو ما تكبّس واستوى، وقيل هو بطن من الأرض مـستـو وقال أبو حـنيفـة : هو رمل ذو تراب يَتَلَبَّد، بُرَق: جـمع برقة وهى غلظ فى الحجارة.

ونحو هذا ما حكاه الفراء أيضاً عنهم من قولهم: رجل مَئِل إذا كان كثير المال، وأصلها «مَوِل» بوزن فَرِق وحَذِر، ويقال: مالَ الرجلُ يَمالُ: إذا كثرُ ماله، وأصلها: مَوِلَ يَمْوَلُ، مثل خافَ يخاف من الواو، وقالوا: رجُل خافٌ، كقولهم: رَجُل مالٌ، وأصلهما: خَوِفٌ ومَوِلٌ، ثم انقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت خافٌ ومالٌ، ثم إنهم أتوا بالكسرة التي كانت في واو «مَوِل» ، فحركوا بها الألف في «مال»، فانقلبت همزة، فقالوا: مَئِلٌ.

فهذه جُمْلة من القول على انقلاب الألف همزة، وقد تقصَّيت جميع ما جاء منه مطرداً وشاذاً، وقلّما تجد شيئاً يخرج عن هذا من الشواذ.

وأما إبدال الهمزة عن الياء والواو فعلى ضربين: تبدل الهمزة منهما وهما أصلان، وتبدل منهماوهما زائدتان.

الأول: نحو قولك في وَجوه: أُجُوه، وفي وُعِدَ: أُعِدَ، وفي وُقِّتَتْ: أُقِّتَتْ. وكذلك كل واو انضمت ضماً لازماً فهمزها جائز. وقالوا: قطعَ الله أَدَيَهُ، يريدون: يَدَهُ، فردّوا اللام، وأبدلوا الفاء همزة.

وأبدلوا أيضاً الواو المكسورة، فقالوا إسادة في وسادة، وإعاء في وعاء.

وأبدلوا المفتوحة أيضاً، فقالوا: أناة في وَناة[١]، وأَحَد في وَحَد، وأَجَمَ في وَجَمَ، وأَسماء في وَسْماء، وقالوا: قائم وبائع، فأبدلوها من الواو والياء. وقالوا: في أسنانه أَلَلٌ[٢] يريدون: يَلَل، فأبدلوا الياء همزة. وقالوا: رِئْبال[٣]، فأبدولها من الياء. وهمزة بعضهم «الشِّئْمة» وهي الخليقة.

(١) وناة: الوناة من النساء هي التي فيها فتور عند القيام لنعمتها وترفها.
(٢) الألل: وهو أن تقبل الأسنان على باطن الفم، وأيضاً فسدت.
(٣) الرئبال: الليث.

وقالوا: قَضاء، وسِقاء، وشِفاء، وكِساء، وشَقاء، وعَلاء، وكذلك كل ما وقعت لامه ياء أو واواً طرفاً بعد ألف زائدة، وأصل هذا كله: قَضاي، وسِقاي، وشِفاي، وكِساو، وشَقاو، وعَلاو؛ لأنها من: قضيت، وسقَيت، وشفيت، وكسوت، والشّقْوة، وعَلَوت، فلما وقعت الياء والواو طرفين بعد ألف زائدة ضعُفتا لتطرّفهما ووقوعهما بعد الألف الزائدة المشبهة للفتحة في زيادتها. فكما قُلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما ووقوعهما بعد الفتحة في نحو عَصاً ورَحَىً، كذلك قُلبتا ألفاً أيضاً لتطرفهما وضعفهما وكون الألف زائدة قبلهما في نحو كِساء ورداء، فصار التقدير: قضاا، وسِقاا، وشِفاا، وكِساا، وشقاا، وعَلاا، فلما التقى ساكنان كرهوا حذف أحدهما، فيعود الممدود مقصوراً، فحركوا الألف الآخرة لالتقائهما، فانقلبت همزة، فصارت: قَضاء، وسِقاء، وشِفاء، وكساء، وشَقاء، وعَلاء، فالهمزة في الحقيقة إنما هي بدل من الألف، والألف التي أبدلت الهمزة عنها بدل من الياء والواو، إلا أن النحويين إنما اعتادوا هنا أن يقولوا إن الهمزة منقلبة من ياء أو واو، ولم يقولوا : من ألف؛ لأنهم تجوزوا في ذلك، ولأن تلك الألف التي انقلبت عنها الهمزة هي بدل من الياء أو الواو، فلما كانت بدلاً منهما جاز أن يقال إن الهمزة منقلبة عنهما، فأما الحقيقة فإن الهمزة بدل من الألف المبدلة عن الياء أو الواو. وهذا مذهب أهل النظر الصحيح في هذه الصناعة، وعليه حُذّاق أصحابنا، فاعرفه.

فأما قولهم: عَباءة، وصَلاءة، وعَظاءة فقد كان ينبغي لمّا لحقت الهاء آخراً، وجرى الإعراب عليها، وقَويت الياء ببعدها عن الطرف، ألاّ يُهْمَز، وألاّ يقال إلا عَباية، وصَلاية، وعَظايَة، فيُقتصر على التصحيح دون الإعلال؛ وألاّ يجوز فيه الأمران، كما اقتُصر في نهاية، وغَباوة، وشَقاوة، وسِعاية، ورماية على التصحيح

دون الإعلال، إلا أن الخليل - رحـمه الله - قد علَّل ذلك، فـقال: إنهم إنما بَنَوا الواحـد على الجمع، فـلما كـانوا فى الجـمع يقولون: عَظَاء، وعَبَـاء، وصَلاء، فيلزمهم إعلال الياء لوقوعها طرفـاً، أدخلوا الهاء وقد انقلبت اللام همزة، فبقيت اللام معتلة بعد الهاء كما كانت معتلة قبلها.

فإن قيل: أو لستَ تعلم أن الواحد أقدم من الرتبـة من الجمع ، وأن الجمع فرع على الواحـد، فكيف جاز للأصل - وعو عَظَـاءة - أن يُبنى على الفرع وهو عَظاء؟ وهل هذا إلا كما عابه أصحابك على الفراء من قوله: إن الفعل الماضى إنما بُنى على الفتح لأنه حُمل على ألف التثنية، فـقيل «ضَرَبَ» لقولهم «ضَرَبا»؟ فمن أين جاز للخليل أن يحمل الواحد على الجـمع، ولم يجز للفراء أن يحمل الواحد على التثنية؟.

فالجواب: أن الانفصال من هذه الزيادة يكون من وجهين:

أحدهما: أن بين الواحد والجمع من المضارعة مـا ليس بين الواحد والتثنية، ألا تراك تقول: قَصْرٌ وقُصـورٌ، وقَصْراً وقُصوراً، وقَصْرٍ وقُصورٍ، فتعـرب الجمع إعراب الواحد، وتجـد حرف إعراب الجمع حرف إعـراب الواحد، ولست تجد فى التثنيـة شيئـاً من ذلك، إنما هو قَصْرانِ وقَصْرين، فهـذا مذهب غيـرمذهب قَصْرٍ وقصورٍ؛ أو لا ترى أن الواحد تختلف معانيه كاختلاف معاني الجمع لأنه قد يكون جمع أكثر من جمع، كما يكون الواحد مـخالفاً للواحد فى أشياء كثيرة، وأنت لا تجد هذا إذا ثنيت، إنما تنتظم التـثنية ما فى الواحد البتـة، وهى لضرب واحد من العدد البتة، لا يكون اثنان أكثر من اثنين، كما تكون جماعة أكثر من جماعة. هذا هو الأمر الغالب، وإن كان التثنيـة قد يراد بها فى بعض المواضع أكثر من الاثنين،

فإن ذلك قليل لايبلغ اختلاف أحوال الجـمع فى الكثرة والقلة، بل يا يقاربه، فلما كانت بين الواحد والجـمع هذه النسبة وهذه المقاربة جاز للـخليل أن يحمل الواحد على الجمع، ولما بـعد الواحد عن التـثنية فى معـانيه ومواقـعه لم يجـز للفراء أن يحمل الواحد على التثنية، كما حمل الخليل الواحد على الجماعة.

ويزيد فى وضـوح ذلك أنهـم قالـوا: «هذا» ، فـبنوه، ثم قـالوا: «هذان» فأعربوا، ثم لما صاروا إلى الجمع عادوا إلى البناء، فـقالوا: «هؤلاءِ». فهذا وغيره مما يشهد بمضارعة الواحد للجماعة وبعده عن التثنية، فهذا وجه.

والوجه الآخر: الذى جوّز للخليل حمل الواحد على الجماعة، هو أنه وإن كان قـد حمل الواحد على الجـمع فى نحو عَطاءة وعَظاء، فقـد عَدَّلَ هذا الأمر الذى فى ظاهره بعض التناقض؛ بأنه حـمل لفظ «العَظاءة» - وهى مؤنـثة - على لفظ «العَظاء» - وهو مـذكر - فـهذا يُعـادل به حَمْل الواحد على الجـماعـة، ثم ينضاف إليه ماذكرنا من مضارعة الواحد للجماعة.

وليس للفراء فى قوله إن «ضَرَبَ» بُنى على «ضَرَبا» واحد من هذين الأمرين اللذين سَوَّغْنا بهما مذاهب الخليل، فلهذا صح قول الخليل وسقط قول الفراء.

وبعد، فليس «العَظاء» فى الحقيقـة جمعاً، وإنما هو واحد وقع على الجمع، بمنزلة تَمْر وبُسْر ودَجاج وحَمام، وهذا واضح.

وقـد استـقـصيت هذا وغـيـره من لطائف التـصريف فى كـتـابى المصنَّف لتفـسـيرتصـريف أبى عثمـان - رحمه الله - وأتيت بالقـول هناك على أسرار هذا العلم ودفائنه.

فإن قيل: فإذا كانت الألف عندك في شِفاء وشَقاء بمنزلة الفتحة في إيجابها قلب ما بعدها ألفاً، فهلاّ لم يَجُزْ إلا القلب، وأن تقول: عَباءة وعَظاءة وصَلاءة البتة بالهمز، وألاّ تجيز نهاية ولا غباوة، كما لم تجز إلا إعلال نحو قَناة وقَطاة وحَصاة، وإن كانت بعدها الهاء، فما بالك اعتبرت الهاء في نحو عَباية، وعَظاية، وصَلاية، وشَقاوة، ونهاية، حتى صحّحت لها الواو والياء، ولم تعتبر الهاء في نحو قَناة، وقَطاة، وحصاة، وفَتاة؟ وهلاّ قلت: قَنَوَة، وقَطَوَة، وحَصَيَة، وفَتَيَة، فصححت الواو والياء للهاء، كما صححتها في نحو الشقاوة والنهاية لأجل الهاء؟.

فالجواب: أنهم إنما أجروا الألف في نحو كساء ورداء مجرى الفتحة في أن قلبوا لها ما بعدها من الياء والواو، كما قلبوا للفتحة نحو عَصاً، ورَحَىً مادامت الياء والواو طرفين ضعيفين، وإلا فقد كان ينبغي أن تصح الياء والواو بعد الألف؛ لأنهما إذا وقعتا بعد الحرف الساكن صحتا، وذلك نحو ظَبْي ودَلْو، ولكنهم لما رأوهما بعد ألف زائدة كزيادة الفتحة، وكانت الفتحة بعض الألف، جوّزوا إعلالهما وقلبهما مادامتا طرفاً ضعيفتين، فإذا تحصنتا وقويتا بوقوع الهاء بعدهما، لم تبلغ الألف من إيجاب قلبهما مبلغ الفتحة الصريحة. فأما قَناة وفَتاة فإن واوهما وياءهما وقعتا بعد الفتحة المحضة الموجبة للقلب، فلم تبلغ من قوة الهاء معهما أن تحصّن الواو والياء من إعلال الفتحة المحضة لهما. وهذا ما خرج لي بعد التفتيش والمباحثة عن أبي علي وقت قرأتُ كتاب أبي عثمان عليه، فاعرفه؛ فإنه موضع يلطُف جداً، وقلّ من يضبطه.

وقد أُبدلت الواو همزة بدلاً مطرداً إذا انضمت ضماً لازماً، وذلك نحو: أُقّتَتْ، وأُجُوه، وأَدْؤُر، وأَثْؤُب.

وقد أبدلها قوم من المكسورة، وذلك نحو وسادة وإسادة، ووفادة وإفادة.

وإذا التقت واوان في أول الكلمة لم يكن من همز الأولى بُدّ، وذلك نحو «الأُولَى» أصلها «وُوْلَى». وسنستقصي هذاكله في حرف الواو إن شاء الله.

وقال[1]:

ما كنتُ أخشى أن يَبِيتُوا أُشْكَ ذا

أي: وُشْكَ ذا، من الوَشِيك.

فهذا إبدال الهمزة عن الياء والواو وهما أصلان.

وأما إبدالها منهما وهما زائدتان فنحو قولهم: عِلْباء[2]، وحِرْباء[3] وجاء عنهم: رجل عِزْهاء. وأصل هذا كله: عِلْباي، وحِرْباي، وعِزْهاي، ثم وقعت الياء طرفاً بعد ألف زائدة، فقلبت ألفاً، ثم قلبت الألف همزة، كما تقدم من قولنا في كِساء ورِداء.

فإن قيل: ما الدليل على أن الأصل حرباي وعلباي بالياء، دون أن يكون علباو وحرباو بالواو؟

فالجواب: أن العرب لمّا أنّثت هذا الضرب بالهاء، فأظهرت الحرف المنقلب لم تظهره إلا ياء، وذلك نحو دِرْحاية، ودِعْكاية[4]، فظهور الياء في المؤنث بالهاء دلالة على أن الهمزة إنما قُلبت في حِرْباء، وعِلْباء عن ياء لا محالة.

---

(١) ذكر البيت في اللسان في مادة (وشك) ولكن باختلاف في (يبيتوا) «ماكنت أخشى أن يبيتوا أُشْكَ ذا».

(٢) علباء: عصب في العنق يأخذ إلى الكاهل.

(٣) الحِرباء: دويبة ذات قوائم أربع، دقيقة الرأس، مخططة الظهر، تستقبل الشمس نهارها وتدور معها كيف دارت، وتتكون ألوانا.

(٤) الدعكاية: الكثير اللحم طال أو قصر.

وأما الواو الزائدة التى قلبت عنها همزة فلم تأت مسموعة عنهم إلا أن النحويين قاسوا ذلك على الياء لأنها أختها، وذلك أنك لو نسبت إلى مثل صحراء وخُنْفَساء لقلت: صحراويّ وخُنْفَساويّ، فإن سميت بهما رجلا، ثم رخّمته على قولهم «يا حارُ» وجب بعد حذف ياء النسب أن تقلب الواو ألفاً لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، فتصير: صحراا وخُنْفَساا، ثم تبدل الألف الآخرة همزة؛ لأنك حركتها لالتقاء الساكنين كما فعلت ذلك فى كِساء، فتقول على هذا: ياصحراءُ وياخُنْفَساءُ أقبلْ. وقياس هذا إذا سميت به بعد الترخيم أن تصرفه فى النكرة بلا خلاف، وفى المعرفة على الخلاف، فتقول: جاءنى صحراءُ ومررت بخُنْفَساءٍ؛ لأن هذه الهمزة التى فيهما الآن ليست للتأنيث، إنما هى بدل من ألف بدلٍ من واوٍ بدلٍ من همزة التأنيث المنقلبة عن الألف المقدرة بعد الألف الأولى، على ما بيّناه فى حمراء وصفراء.

فهذا إبدال الهمزة عن الياء والواو أصلين وزائدتين.

[1] وأما إبدال الهمزة عن الهاء فقولهم «ماءٌ» وأصله «مَوَهٌ» لقولهم «أمْواه»، فقلبت الواو ألفاً، وقلبت الهاء همزة، فصار «ماء» كما ترى،

---

(١) وقد ذكر السيوطى (فى الأشباه والنظائر فى النحو) فى هذا الشأن عن قول ابن يعيش (١/٨٠١)

«البدل على ضربين – بدل هو إقامة حرف مقام حرف غيره نحو تاء تخمة وتكاة، وبدل هو قلب الحرف بنفسه إلى لفظ غيره على معنى إحالته إليه، وهذا إنما يكون فى حروف العلة التى هى الواو والياء والألف.

وفى الهمزة أيضاً لمقارنتها إياها وكثرة تغيرها وذلك نحو، قام أصله قوم، فالألف واو فى الأصل وموسر أصله الياء. ورأس وآدم أصل الألف الهمزة، وإنما لينت همزتها فاستحالت ألفا، فكل قلب بدل وليس بدل قلبا. وانظر «المفصل» لابن يعيش ص١٢١.

وقد قالوا أيضاً في الجمع: «أمْواء» فهذه الهمزة أيضاً بدل من هاء «أمْواه». أنشدني أبو علي[١]:

وبلدةٍ قالصةٍ أمْواؤهـــــا ما صحة رأدَ الضُّحَى أفْياؤُها

ومن ذلك قولهم «آل» كقولنا: آل الله، وآل رسوله، إنما أصلها «أهْل»، ثم أبدلت الهاء همزة، فصارت في التقدير «أأْل» فلما توالت الهمزتان أبدلوا الثانية ألفاً، كما قالوا: آدَم وآخَر، وفي الفعل: آمَنَ، وآزَرَ.

فإن قيل: ولم زعمت أنهم قلبو الهاءهمزة، ثم قلبوها ألفاً فيما بعد، وما أنكرت من أن يكونوا قلبوا الهاء ألفاً في أول الحال؟

فالجواب: أن الهاء لم تقلب ألفاً في غير هذا الموضع، فيقاس هذا هنا عليه، وإنما تقلب الهاء همزة في ماء على الخلاف فيما سنذكره في موضعه، فعلى هذا أبدلت الهاء همزة، ثم أبدلت الهمزة ألفاً. وأيضاً فإن الألف لو كانت منقلبة عن الهاء في أول أحوالها، كما زعم المُلْزِم، دون أن تكون منقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الهاء على ما قدّمناه، لجاز أن يُستعمل «آلٌ» في كل موضع يستعمل فيه «أهْل»؛ ألا تراهم يقولون: صَرَفْتُ وُجوهَ القوم، وأُجُوه القوم، فيبدلون الهمزة من الواو، ويوقعونها بعد البدل في جميع مواقعها قبل البدل. وقالوا أيضاً: وِسادة وإسادة، ووِفادة وإفادة، ومن أبيات الكتاب[٢]:

---

(١) البيتان في شرح المفصّل (١٠/ ١٥) وفي اللسان في مادة (موه) وزاد عليها ثالث وبرواية أخرى للبيتان وهي:

وبَلْدَةٍ قَالِصَةٍ أمْوَاؤُهـــا
تَسْتَنُّ في رَأْدِ الضُحَى أفْيَاؤُهَا
كأنّمَا قَدْ رُفِعَتْ سَمَاؤُهـــا

أي مطرها، وأصل الماء ماة والواحدة ماهة وماءة. وقالصة: ناقصة قليلة رأد الضحى: ارتفاع النهار.

(٢) البيت ذكر في الكتاب (٤/ ٣٣١) لتميم ابن مقبل وفي اللسان في مادة (وفد)؛ الإفادة: الوفادة، وهي الوفود على السلطان. والجبابير جمع جبّار، وهو الملك، (استولت أي رجعت وعطفت). والمقصود. نَفِدُ على السلطان فمرة ننال من خيرة وإنعامه، ومرة نرجع خائبين مبتئسين من عنده.

إلا الإفادةَ فاسْتَولَتْ ركائبُنا عند الجَبابير بالبأساء والنِّعَم

وقالوا أيضاً: وِشاح وإشاح، ووِعاء وإعاء، قرأ سعيد بن جُبَيْر (ثم استخرجَها من إعاءِ أخيه) وكل واحدة من هذه ومن غيرها مما يجري في البدل مجراها تستعمل مكان صاحبتها. ولو كانت ألف «آل» بدلاً من هاء «أهلٍ» لقيل: انصرفْ إلى آلك كما يقال: انصرفْ إلى أهلك، ولقيل: آلَكَ والليلَ، كما يقال: أهلَكَ والليلَ، وغير ذلك مما يطول ذكره. فلما كانوا يختصون بالآل الأشرفَ الأخصَّ دون الشائع الأعم، حتى لا يقال إلا في نحو قولهم: القُرّاء آلُ الله، واللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد، ﴿وقال رجل مؤمنٌ مِنْ آل فِرْعَوْن يكْتُمُ إيمانه﴾[١]. وكذلك ما أنشده أبو العباس للفرزدق[٢].

نَجَوْتَ ولم يمْنُنْ عليك طَلاقةً سِوَى رَبْذِ التَّقْريب من آل أعْوَجا

لأن «أعْوَج» فرس مشهور عند العرب، فلذلك قال: آل أعْوَج، ولا يقال: آل الخياط، كما يقال: أهل الخياط، ولا: آل الإسكاف، كما يقال: أهل الإسكاف - دلّ ذلك على أن الألف فيه ليست بدلاً من الأصل، وإنما هي بدل من بدل من الأصل، فجرت في ذلك مجرى التاء في القسم؛ لأنها بدل من الواو فيه، والواو فيه بدل من الباء، فلما كانت التاء فيه بدلاً من بدل، وكانت فرع الفرع، اختصت بأشرف الأسماء وأشهرها، وهو اسم الله تبارك وتعالى، فلذلك لم يُقَلْ: تَزيدِ، ولا: تالبيتِ، كما لم يُقَلْ: آل الإسكاف، ولا: آل الخياط.

(١) سورة غافر: الآية (٢٨)
(٢) ذكر البيت في ديوان الفرزدق (١٤١):
ربذ: سريع. التقريب: نوع من السير يقارب فيه الخطو.

فإن قلت : فقد قال بشر[١] :

لعَمْرُك ما يطلُبْنَ من آلِ نعمة　　　ولكنّما يطْلُبنَ قَيْساً ويَشْكُـرا

فقد أضافه إلى «نعمة» وهى نكرة غير مخصوصة ولا مُشَرّفة.

فإن هذا بيت شاذ، والذى عليه العمل ما قدّمناه، وهو رأى أبى الحسن، فاعرفه.

فإن قيل: ألست تزعم أن الواو فى «والله» بدل من البـاء فى «بالله»، وأنت لو أضمـرت لم تقل: وَهُ لأفعلَنَّ، كما تـقول: بِهِ لأفعلنّ. وقد تجـد أيضاً بعض البدل لا يقع موقع المبدل منه فى كل مـوضع، فما تنكر أيضاً أن تكون الالف فى «آل» بدلاً من الهاء، وإن كان لا يقع جميع مواقع «أهل»؟

فالجواب : أن الفرق بينهما أن الواو لم تمتنع من وقوعـها فى جميع مواقع الباء، من حيث امتنع وقوع «آل» فى جميع مواقع «أهل»؛ وذلك أن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها فى كثير من المواضع؛ ألا ترى أن من قال «أعطيتكمْ درهماً»، فـحـذف الواو التى كـانت بعـد الميم، وأسكن الميـم، إذا أضـمـر الدرهم قـال «أعطيتكُمُوه» فردّ الواو لأجل اتصال ا لكلمة بالمضمر. فأمّا ما حكاه يونُس من أن بعضهم قال: «أعطيتكُمْهُ» فشاذ لا يقاس عليه عند عامة أصحابنا، فلذلك جاز أن تقول: بِهِ لأقعُدَنَّ، وبكَ لأنطلقَنَّ، ولم يجز أن تقول «وَكَ» ولا «وَهُ» بل كان هذا فى الواو أحْرى لأنها حرف واحـد متفرد، فضعفت عن القـوة وتصرف الباء التى هى الأصل، أنشدنا أبو على قال: أنشد أبو زيد[٢] :

(١) ذكر البيت فى ديوان بشر ابن أبى خازم(٩٨).

(٢) ذكر البـيت فى النوادر (٤٢٢) ونسب لعمـرو بن يربوع بن حنظلة، أوضع سـار الإيضاع وهو ضرب من السـير. البَكْرُ: الفـتى من الإبل: فلا بك مـا أسال: أى فلابك مـا وافقت سـيلانه وإقامته، وأراد الغيم الذى رأت فيه زوجة البرق وقد زعموا أنه تزوج السعلاة.

رأى بَرْقاً، فأوْضَعَ فوق بكْرٍ فلا بِكِ ما أسالَ ولا أغامـا

وأنشدنا أيضا[١]:

ألا نادتْ أمامةُ باحتمـــالِ لتَحْزُنَني، فلا بِكِ ما أبالي

وأنت ممتنع من استـعمال «آل» في غـير الأشهـر الأخص، وسواء في ذلك أضفته إلى مظهر أم أضفته إلى مضمر.

فإن قيل: ألسـت تزعم أن التـــاء فـي «تَوْلَج» بدل من واو، وأن أصـله «وَوْلَج»؛ لأنه «فَوْعَل» من الولوج، ثم إنك مع ذلك قـد تجـدهم أبدلوا الدال من هذه التاء، فـقالوا «دَوْلَج»، وأنت مع ذلك تقول «دَوْلَج» في جـميع المواضع التي تقـول فيـها «تَوْلَج»، وإن كـانت الدال مع ذلك بدلا من التـاء التي هي بدل من الواو؟

فالجواب عن ذلك: أن هذه مغالـطة من السائل، وذلك أنه إنما يطرد هذا له لو كانوا يقولون «وَوْلَج» و«دَوْلَج» فيستـعملون «دَوْلَج» في جميع أماكن «وَوْلَج»، فهـذا لعمري لو كـان كذا لكان له به تعلُّق، وكـان تحتسب زيادة، فـأما وهم لم يقولوا «وَوْلَج» البتة كراهة اجتماع الواوين في أول الكلمة، وإنما قالوا «تَوْلَج»، ثم أبدلوا الدال من التاء المبـدلة من الواو، فقالوا «دَوْلَج» فإنما استـعملوا الدال مكان التاء التي هي في المرتبة قـبلها تليها، ولم يستـعملوا الدال موضع الواو التي هي الأصل، فصـار إبدال الدال من التاء في هذا الموضع كإبدال الهـمزة من الواو في نحو أُقِّتتْ وأُجُوه، فمـا تستعمل «أُجُوه» في موضع «وَجُوه» لقـربها منها، وأنه لا

---

(١) البـيت في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١٠٠١) (الحماسة ٣٥٠) ونسبه لِعَوِيَّة بن سُلْمى بن ربيعة.

منزلة بينهما واسطة، كذلك جاز استعمال «دَوْلَج» مكان «تَوْلَج» لأنه لا منزلة واسطة بينهما.

وكذلك لو عارض معارض بـ «هُنَيْهة» تصغير «هَنَة» فقال: ألست تزعم أن أصلها «هُنَيْوة» ثم صارت «هُنَيَّة» ثم صارت «هُنَيْهة»، وأنت قد تقول «هُنَيْهة» في كل موضع تقول فيه «هُنَيَّة»، كان الجواب واحداً كالذى قبله؛ ألا ترى أن «هُنَيْوة» الذى هو الأصل لا يُنطق به، ولا يُستعمل البتة، فجرى ذلك مجرى «وَوْلَج» فى رفضه وترك استعماله.

فهذاكله يؤكد عندك أن امتناعهم من استعمال «آل» فى جميع مواقع «أهل» إنما هو لأن الألف فيه كانت بدلاً من بدل، كما كانت التاء فى القسم بدلاً من بدل، فاعرفه، فإن أصحابنا لم يُشبعوا القول فيه على ما أوردته الآن، وإن كنا بحمد الله بهم نقتدى، وعلى أمثلتهم نحتذى.

والذى يدل على أن أصل «آل»: «أهل» قولهم فى التحقير: «أُهَيْل»، ولو كان من الواو لقيل «أُوَيْل» كما يقال فى «الآل» الذى هو الشخص: «أُوَيْل»، ولو كان أيضاً من الياء لقيل «أُيَيْل».

وأما قولهم: رجُل تُدْرَأ وتُدْرَهٌ للدافع عن قومه، فليس أحد الحرفين فيهما بدلاً من صاحبه، بل هما أصلان، يقال: دَرَأ ودَرَهَ، قال كثيرٌ[1]:

دَرَهْتَ على قُرَّاطها فَدَهِمْتَهُمْ ... بأخطار موتٍ يلتهِمْنَ سِجالَها

(١) ذكر البيت فى ديوان كُثَيِّر عزة (٨٤) وهو من قصيدة فى مدح عبد الملك بن مروان دره: أى هاجم، القُرَّاط: المتقدمين إلى الوادى والماء؛ سجالها: سجال جمع السَّجْل وهو الدلو الضخمة المملوءة ماء.

فهذا كقولك: أقدمت واندفعت. وقال بعضهم فى قول الشاعر(١):

فقال فريق أاأذا إذْ نحوتُهُـــمْ   وقال فريقٌ: لَيَمُنُ اللهِ ما ندرى

قالوا: أراد: «أهذا» فقلب الهاء همزة، ثم فصل بين الهمزتين بالألف.

وروينا عن قُطْرُب، عن أبى عبيدة أنهم يقولـون: ألْ فَعلتَ؟ ومعناه: هل فَعلتَ؟ فأمّا ما أنشده الأصمعى من قول الراجز(٢):

أُبابُ بَحْرٍ ضاحكٍ هَزُوقِ

فليست الهـمزة فيه بدلاً من عين «عُباب» وإن كـان بمعناه، وإنما هو «فُعال» من أبَّ: إذا تَهيّأ، قال الأعشى(٣):

. . . .   أخٌ قد طَوَى كَشْحاً وأبَّ لِيَذْهَبا

---

(١) ذكر البيت فى الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٠٣) ونسبه إلى نصيب ولكن برواية أخرى:

فقال فريقُ القومِ لَمّا نَشَدْتُهمْ   نَعَمْ وفَرِيقٌ لَيمُنُ اللهِ ماندْرِى

وذكر فى أبيات قبله أنه تصنع البحث عن إبل ضالة له، مخافة أن ينكر عليه مجيئه وإلمامه بصاحبته. نشدتهم: سألتهم، أى عن الإبل الضالة

والشاهد فيه: حذف ألف أيمن؛ لأنها ألف وصل عند سيبويه.

والبيت فى ديوان نصيب (٩٤) والمنصف (١/ ٥٨).

(٢) البيت فى اللسـان فى مادة (أبب) وفى شرح شواهد الشافيه للبغدادى (٤/ ٤٣٢) ولكن بلفظ هزوق. وفى شرح المفصل (١٠/ ١٥).

العباب هو الأباب وهو فُعالة من أبَّ إذا تهيأ والعبـاب: معظم الماء وكثرته وارتفاعه. ضاحك: كناية عن امتلائه. هزوق: مرتفع.

(٣) ذكر البيت فى شرح شواهد الشافية للبغدادى (٤/ ٤٣٢) وهو

صَرَمْتُ ولَمْ أصْرِمْكُمْ وكَصارِمٍ   أخٌ قَدْ طَوَى كَشْحاً وأبَّ لِيَذْهَبا

وروى فى الديوان (٨٩)

وذلك أن البحر يتهيأ لما يزخر به. فلهذا كانت الهمزة أصلاً غير بدل من العين، وإن قلت إنها بدل منها فهو وجه، وليس بالقوى(١).

★ ★ ★

زيـــــادة الهمـــــــزة

اعلم أن موضع زيادة الهمزة أن تقع فى أول بنات الثلاثة، فمتى رأيت ثلاثة أحرف أصولاً وفى أولها همزة فاقض بزيادة الهمزة، عرفت الاشتقاق فى تلك اللفظة أو جهلته، حتى تقوم الدلالة على كون الهمزة أصلاً، وذلك نحو أَحْمَر، وأصفر، وأخضر، وإِجْفِيل، وإِخْرِيط، وأُتْرُجَة، وأَزْمَلة.

فإن حصلت معك أربعة أحرف أصول والهمزة فى أولها فاقض بأن الهمزة أصل، واجعل اللفظة بها من بنات الخمسة، وذلك نحو: إِصْطَبْل، وإِبْرَيْسَم، وإبراهيم، وإسماعيل.

فإن رأيت الهمزة وسطاً أو آخراً فاقض بأنها أصل حتى تقوم الدلالة على كونها زائدة، فالأصل نحو قولك: بَلأَزَ الرجلُ، وبُرائل الديك، والسَّأْسَم(٢)،

---

(١) ولقد قال البغدادى فى شرح شواهد الشافيه (٤/ ٤٣٣) عن مفهوم ابن جنى فى ابدال العين الفا: «ومفهومه أن إبدال العين همزة ضعيف لقلته، وإليه ذهب ابن مالك، قال فى التسهيل: «وتبدل الهمزة قليلاً من الهاء والعين» ومثل شراحه بالبيت، ولم يقيد الزمخشرى فى المفصل بقلة، بل قال: «الهمزة أبدلت من حروف اللين ومن الهاء والعين» ثم مثل ، إلى أن قال: «فإبدالهما من الهاء فى ماء وأمواء، ومن العين فى قوله (أباب بَحْرٍ . . . . . البيت) نعم تفهم القلة من ذكره أخيرا بالنسبة إلى ماقبله، ولم يقيده بشيء شارحه ابن يعيش ، وإنما قال: (أبدل الهمزة لقرب مخرجيهما كما أبدلت العين من الهمزة».

(٢) السأسم : نوع من الأشجار.

واطمأنّ، وازبأرّ[١]، وتكَرْفَأ السحاب[٢]، فالهمزة فى هذا ونحوه أصل أبداً. وما زيدت فيه الهمزة غير أول أحرف محفوظة، وهى: شمْأل، وشأمَل، ووزنهما: فَعْأل، وفَأعَل، لقولهم: شَمَلت الريحُ، بلا همزة، وقُدائم، أى: قديم، وجُرائض[٣]، لقولهم جِرْواض، وامرأة ضَهْيأة، وزنها: فَعْلأة، لقولهم فى معناه: ضَهْياء. وأجاز أبو إسحاق فى هذه الهمزة أن تكون أصلاً، وتكون الياء هى الزائدة، على أن تكون الكلمة «فَعْيَلة»، وذهب فى ذلك مذهباً من الاشتقاق حسناً لولا شيء اعترضه، وذلك أنه قال: يقال: ضاهيت زيداً، وضاهأت زيداً، بالياء والهمزة، قال: والضّهْيأة: قيل: إنها التى لا تحيض، وقيل: إنها التى لا ثدى لها. قال: وفى هذين معنى المضاهاة؛ لأنها قد ضاهت الرجال بأنها لا تحيض، كما ضاهتهم بأنها لا ثدي لها. قال: فيكون ضَهْيَأة: فَعْيَلة من ضاهأتُ بالهمز. وهذا الذى ذهب إليه من الاشتقاق معنى حسن، وليس يعترض قوله شيء إلا أنه ليس فى الكلام «فَعْيَل» بفتح الفاء، إنما هو «فِعْيَل» بكسرها، نحو حِذْيَم[٤]، وطِرْيَم، وغِرْيَن، ولم يأت الفتح فى هذا الفن ثَبْتاً، إنما حكاه قوم شاذاً.

وذهب أبو إسحاق أيضاً إلى أن غِرْقِئ البيض همزته زائدة، ولم أره علّل ذلك باشتقاق ولا غيره.

ورأيت مَبْرَمان أيضاً قد تابعه على ذلك، وإذا استمر هذا على أبى إسحاق مع فحصه واستنباطه، كان على مبرمان لأنه لعله لم يستنبط حرفاً - أجوز وأحرى.

---

(١) ازبأر الرجل : اقشعر. وازبأر الشعر : انتفش.

(٢) تكرفأ السحاب : تراكب.

(٣) الجرواض : الأسد، ومن الإبل : الشديد العظيم هى الجرائض.

(٤) الحذيم : الحاذق.

ولستُ أرى للقضاء بزيادة هذه الهمزة وجـهاً من طريق القياس، وذلك أنها ليست بأول فيُقْضى بزيادتها، ولا تجد فـيها معنى «غَرِقَ»، اللهم إلا أن تقول: إن الغِرْقِئ يشتمل على جمـيع ماتحته من البيضة ويغتـرقه. وهذا عندى فيه بُعْد، ولو جاز اعتقاد مثله على ضعفـه لجاز لك أن تعتقد فى همزة «كِرْفِئة»(١)، أنها زائدة، وتذهب إلى أنها من مـعنى كَرَفَ الحمارُ إذا رفع رأسه لشمّ البـول، لأن السحاب أبداً، كـما تراه، مـرتفع . وهذا مـذهب ضعـيف. على أن أبا زيد قـد حكى : غَرْقَأَتِ البيضةُ. وهذا قاطع.

وقـرأت بخط أبى العبـاس محـمد بن يزيد رحـمه الله قـال: يقال: امـرأة ضَهْيَاء: إذا لم يكن لها ثديان، مثل الجَدّاء، والضَّهْواء: للتى لا تحيض ولا ثدى لها.

وحكى أحـمد بن يحـيى قال: الضَّهْيَا: الأرض التى لا تنبت، والـضَّهْيَاء: التى لا ثدى لها.

وقد زيدت الهـمزة أيضاً فى «حُطائط» لأنـه الشئ الصغيـر المحطوط، أنشد قُطْرُب فيما رويناه عنه(٢):

إنَّ حِرِي حُطائطٌ بُطائـطُ كأثَرِ الظَّبْيِ بجَنْبِ الغائطِ

وقال بطائط إتباع:

وقالوا :احبَنْطَأْت(٣)، فالهمزة زائدة.

---

(١) الكرفئة : واحدة الكرفئ، وهو السحاب المتراكم.

(٢) البيتان فى اللسان فى مادة (بطط) وقد نسبا فيه لأعرابية وفى مادة (حطط) والغائط: المطمئن من الأرض.

(٣) احبنطأ واحبنطى : انتفخ بطنه . وهو من الحَبَط الذى هو الورم.

وزادوها أيضـــاً فى «النّئدُلان»، وهو النّيْدُلان، حـــدثنى بذلــك أبو على. النّيْدُلان هو الذى يُسَمّى الكابوس. وأنشدوا[١]:

نِفْرِجةُ الهمّ قليلُ النّيْـــلْ يُلْقَى عليه النّيْدُلان باللّيْلْ

وقالوا أيضا: الرِّئْبال، بالهمزة، وإنما هو الرِّيْبال، بغير همز.

فـأما قـولهم بَأْز، وتَأَبَّلْتُ القِدْرَ، وتَأْبَل، والعَأْلَم، والخَأْتَم، فلم تُبْتَدأ فيـه الهمزة زائدة، وإنما أبدلت الألفات فيهن همزة بعد أن ثبتن زوائد. وكذلك قولهم: قَوْقَأَت الدَّجاجةُ.

وقد يجوز على هذا أن تكون همزة «رِئْبال» بدلاً من ياء «رِيْبال». وعلى كل حال فهذه الهمزات زوائد لأنها بدل من حروف زوائد.

فهذه جمــلة زيادة الهمزة غير أول، وهو غريب، منه مـا هو فى أيدى أكثر الناس، ومنه ما أخرجه لى البحث عنه وطول المطالبة له.

وأما همـزة الوصل فموضع زيادتها الفـعل، وقد زيدت فى أسماء مـعلومة وحرف واحد.

فأما الفعل فتقع منه فى موضعين:

أحدهما: الماضى إذا تجاوزت عدته أربعة أحرف وأولهـا الهمزة، فهى همزة وصل، وذلك نحو: اقْتَدَرَ، وانطلقَ، واستخرجَ، واحمرَّ، واصفارَّ.

والموضع الآخر: مثال الأمر من كل فعل انفتح فيه حرف المضارعة، وسكن

---

(١) ذكر بيتان فى اللسان (ندل) وأنشده ثعلب ولقد اختلف عن هذه الرواية بلفظ (نِفْرِجَةْ)

ما بعده، وذلك نحو : يَضْرِبُ، ويَقْتُلُ، وينْطَلِقُ، ويَقْتَدِرُ. فإذا أمرتَ قلت: اِضرِبْ، اِنطلِقْ، اِقتدِرْ.

فإن قلت: فقد تراهم يقولون: يَأْخُذُ، ويأْكُلُ، ويَأْمُرُ، فيُفتح حرف المضارعة، ويُسكَّن ما بعده. وإذا أمروا قالوا: خُذْ، وكُلْ، ومرْ، بلا همزة وصل.

فالقول في ذلك : إن أصله : أُؤْخُذْ، وأُؤْكُل، وأُؤْمُرْ، فلما اجتمعت همزتان، وكثر استعمال الكلمة، حذفت الهمزة الأصلية، فزال الساكن، فاستُغْنى عن الهمزة الزائدة. وقد أُخْرِجْنَ على الأصل، فقيل: أُؤْخُذْ، وأُؤْكُلْ، وأُؤْمُرْ.

واعلم أن هذه الهمزة إنما جئ بها توصلاً إلى النطق بالساكن بعدها لمّا لم يمكن الابتداء به. وكان حكمها أن تكون ساكنة؛ لأنها حرف جاء لمعنى، ولاحظّ له في الإعراب، وهي في أول الحرف، كالهاء التي لبيان الحركة بعد الألف في آخر الحرف في : وازَيْداه، وواعمراه، وواأميرَ المؤمنيناه، فكما أن تلك ساكنة فكذلك كان ينبغي في الألف أن تكون ساكنة.

وكذلك أيضاً نون التثنية، ونون الجمع، والتنوين، هؤلاء كلهن سواكن، فلما اجتمع ساكنان هي والحرف الساكن بعدها كسرت لالتقائهما، فقلت: اِضربْ، اِذهبْ، ولم يجز أن يتحرك ما بعدها لأجلها، من قِبل أنك لو فعلت ذلك لبقيت هي أيضاً في أول الكلمة ساكنة، فكان يُحتاج لسكونها إلى حرف قبلها مُحَرَّك يقع الابتداء به، فلذلك حُرِّكت هي دون ما بعدها.

فإن قال قائل: فَلِمَ اختيرت الهمزة ليقع الابتداء بها دون غيرها من سائر الحروف نحو الجيم والطاء وغيرهما؟.

فالجواب : أنهم إنما أرادوا حرفاً يُتَبَلَّغُ به في الابتداء، ويحذف في الوصل

للاستغناء عنه بما قبله، فلما اعتزموا على حرف يمكن حذفه واطّراحه مع الغِنَى عنه جعلوه الهمزة؛ لأن العادة فيها فى أكثر الأحوال حذفها للتخفيف، وهى مع ذلك أصل، فكيف بها إذا كانت زائدة؛ ألا تراهم حذفوها أصلاً فى نحو خُذْ، وكُلْ، ومُرْ، ووَيْلُمِّهِ[1]، والناس، و«الله» فى أحد قولى سيبويه. وقالوا: ذَنْ لا أفعل، فحذفوا همزة «إِذَنْ»، وقال الآخر[2]:

وكان حاملُكم منا ورافِدُكم   وحاملُ المِيْنَ بعد المِيْنَ والألف

أراد المئِينَ، فحذف الهمزة، وأراد الألْف، فحرك اللام ضرورة.

وقالوا: جايَجِي، وسايَسُو، بلا همز، وله نظائر، ولو أنهم زادوا فى مكانها غيرها لما أمكن حذفه، لأنه لو لم يحذف غيرها من الحروف كما حذفت هى، فكانت الهمزة بالزيادة فى الابتداء أحرى من سائر الحروف.

وإن شئت فقل: إنما زادوا الهمزة هنا لكثرة زيادة الهمزة أولاً نحو: أَفْكَل[3]، وأَيْدَع، وأَبْلَم، وإِصْبَع، وأُتْرُجَّة[4]، وإِذْفَنَّة[5]، ولم تكثر زيادة غير الهمزة أولاً كزيادتها هى أولاً، فلما احتاجوا إلى زيادة حرف فى أول الكلمة، وشرطوا على أنفسهم حذفه عند الغِنى عنه، وذلك فى أكثر أحواله؛ لأن الوصل أكثر من الابتداء والقطع، لم يجدوا حرفاً يطَّرد فيه الحذف اطراده فى الهمزة، فأتوا بها دون غيرها من سائر حروف المعجم، لا سيما وهى، كما قدمنا، أكثر الحروف

---

(١) وَيْلُمِّه : الأصل فيه ويل أمه، فحذفت الهمزة وجعلت الكلمتان كأنهما كلمة واحدة.

(٢) ذكر البيت فى الخصائص (٢/ ٣٣٤) وفى لسان العرب مادة (ألف) ومادة (مأى).

(٣) الأفكل : الرعدة.

(٤) الأترجة : ثمرة من الفاكهة لها رائحة زكية.

(٥) الإذفنة : الجماعة.

زيادة في أوائل الكلم، فلذلك زادوا همزة الوصل دون غيرها مما عداها، فاعرفه.

وأما زيادتها في الأسماء فعلى ضربين:

أحدهما: أسماء هي مصادر. والآخر: أسماء غير مصادر.

فأما المصادر فكل مصدر كانت في أول فعله الماضي همزة وصل، ووقعت في أوله هو أيضاً همزة، فهي همزة وصل، وذلك نحو اقتدرَ اقتداراً، واشتغلَ اشتغالاً، واستخرجَ استخراجاً، فهذه المصادر. ومنها: اطَّيَّرَ اطَّيُّرًا، واثَّاقَلَ اثَّاقُلاً، و﴿ادَّارَكُوا فيها﴾[1] ادَّارُكاً.

وأما الأسماء التي فيها همزة وصل فهي عشرة أسماء معدودة، وهي: ابن، وابنة، وامرؤ، وامرأة، واثنان، واثنتان، واسم، واست، وابنُم بمعنى ابن، وايْمُن في القسم، قال الشاعر[2]:

فقال فريقُ القوم لما نَشَدْتُهُم: نعَمْ، وفريق: لَيْمُنُ اللهِ ماندْري

وقال الآخر[3]:

وهلْ لي أُمّ غيرُها إن تركتُها أبى الله إلا أن أكون لها ابْنَما

أي: ابناً.

وأما الحرف الى زيدت فيه همزة الوصل فلام التعريف، وذلك نحو الغلام والجارية والقائم والقاعد.

---

(١) سورة الأعراف: الآية (٣٨).

(٢) سبق نسبة البيت لقائله (١٠٦)

(٣) البيت للمتلمس في الأصمعيات (٢٤٥) الأصمعية (٩٢) وهذا البيت من قصيدة يعاتب فيها خاله الحارث بن التوأم اليشكر

والبيت بغير نسبة في معاني القرآن للفراء (١/ ٤٣٣).

وإنما جيء بها أيضاً لسكون لام التعريف. وسنذكر العلة التى سكنت لها هذه اللام فى حرف اللام بإذن الله.

واعلم أن هذه الهمزة أبداً فى الأسماء و الأفعال مكسورة، إلا أنها قد ضُمّت من الأفعال فى كل موضع كان ثالثها مضموماً ضماً لازماً، وذلك نحو أُقْتُلْ، أُخْرُجْ، أُنْطُلِقَ بزيد أُسْتُخْرِجَ المال. وحكى قُطْرُب على طريق الشذوذ: «اِقْتُلْ»، جاء على الأصل. وإنما ضموا الهمزة فى هذه المواضع كراهية الخروج من كسر إلى ضم بناء لازماً، ولم يعتدوا الساكن بينهما حاجزاً لأنه غير حصين.

فإن قلت: فما بالهم قالوا للمرأة: أُغْزِي، أُغْدِي، فضموا الهمزة والثالثُ مكسور؟

فالجواب : أنه إنما ضُمّ هذا لأجل أن الأصل: أُغْزُوِي، أُغْدُوِي، ثم اعتلت الواو ، فحذفت، ووليت الياءُ الزايَ والدال، فانكسرتا من أجلها، فإنما الضمة فى الهمزة مراعاة للأصل، كما تقول فى الصحيح: أُقْتُلِي، أُدْخُلِي، أُخْرُجِي.

فإن قلت: فلم كسرت الهمزة فى نحو: اِرْمُوا، اِقْضُوا، اِشْرُوا، والثالث مضموم؟

فالجواب: هنا كالذى قبله، وذلك أن أصل هذا: اِرْمِيُوا، اِقْضِيُوا، ثم حُذفت الياء، وانضم ما قبلها، فبقيت الكسرة هنا مكسورة، كما بقيت فيما قبل مضمومة.

فأما لام التعريف فالهمزة معها مفتوحة، وذلك لأن اللام حرف، فجعلوا حركة الهمزة معها فتحة لتخالف حركتها فى الأسماء والأفعال.

فأما «اَيْمُنُ» فى القسم ففُتحت الهمزة فيها وهى اسم من قبل أن هذا اسم غير متمكن، ولا يستعمل إلا فى القسم وحده، فلما ضارع الحرف بقلّة تمكّنه فُتح

تشبيهاً بالهمزة اللاحقة لحرف التعريف. وليس هذا فيه إلا دون بناء الاسم لمضارعته الحرف. وأيضاً فقد حكى يونس: «اِيمُ اللهِ» بالكسر، فقد جاء فيه بالكسر أيضاً كما ترى.

ويؤكد عندك أيضاً حال هذا الإسم في مضارعته الحرف أنهم قد تلاعبوا به، وأضعفوه، فقالوا مرة: أَيمنُ الله ، ومرة: أَيمُ اللهِ، ومرة: اِيمُ الله، ومرة: مِ اللهِ، ومرة: مُ اللهِ. وقالوا: مُنُ ربّي، ومِنِ ربّي. فلما حذفوا هذا الحذف المفرط، وأصاروه من كونه على حرف واحد إلى لفظ الحروف، قوى شبه الحرف عليه، ففتحوا همزته تشبيهاً بهمزة لام التعريف.

فأما العلة التى لها سكنت أوائل الأسماء والأفعال حتى احتيج لذلك إلى همزة الوصل، فقد ذكرتها في كتابي في شرح تصريف أبي عثمان رحمه الله.

وقد زيدت الهمزة في الخطاب، نحو قولك للرجل: هاءَ، وللمرأة: هاءِ. وسيأتيك هذا في باب الكاف مفصلاً إن شاء الله.

وزيدت أيضاً للاستفهام، نحو: أيد عندك؟ وفي التسوية نحو : ما أبالي أقامَ أم قعد. وفي النداء نحو: أزيدُ أقبلْ، إلا أنها ليست مصوغة مع الكلمة، وإنما هي حرف جاء لمعنى.

وقد حذفت الهمزة فاء نحو: وَيْلُمِّهِ، وناسٍ، والله في أحد قولي سيبويه. ولاماً في: جايَجِي، وسا يسو. وحذفت عيناً في «أَرَيْتُ» وتصرُّفه.

فقد أتينا على أحكام الهمزة: أصلها، وبدلها، وزائدها، وقطعها ووصلها، وحذفها.

فأما أحكام الهمزة من التحقيق والتخفيف والبدل فإن لهذا باباً يطول، وليست بهذا الكتاب حاجة إليه، فلذلك تركناه، واعتمدنا فيه على ماكنا قديماً أمللناه.

★ ★ ★

بَابُ البَاء

الباء حرف مجهور، يكون فاء، وعيناً، ولاماً. فالفاء نحو بِئْرٍ وبَعَثَ. والعين نحو صَبْر وشَبِعَ. واللام نحو ضَرْبٍ وقَرُبَ. ولا تستعمل زائدة.

وأخبرنا أبو علي بإسناده إلى الأصمعي، قال: «كان أبو سَوَّار الغَنَوِيّ يقول: باسْمُكَ؟ يريد: ما اسمك؟». فهذه الباء بدل من الميم. وقالوا: بُعْكُوكة[1]، وأصلها مُعْكُوكة، فالباء بدل من الميم؛ لأنها من الشدة، وهي من المَعْك.

فأما قول النحويين: الباء والكاف واللام الزوائد، يعنون نحو: بزيدٍ، وكزيدٍ، ولزيدٍ، فإنما قالوا فيهن إنهن زوائد لما أذكره لك. وذلك أنهن لما كُنَّ على حرف واحد، وقَلَلْنَ غاية القلة، واختلطن بما بعدهن، خُشي عليهن لقلتهن وامتزاجهن بما يدخلن عليه أن يُظَنَّ بهن أنهن بعضه أو أحد أجزائه، فوسموهن بالزيادة لذلك، ليُعْلموا من حالهن أنهن لَسْنَ من أنفس ما وُصِلْن به، ولا من الزوائد التي تبنى في الكلم بناءبعض أجزائهن متهن نحو الواو في كوثر، والميم والسين في مستخرج، والتاء في تَنْضُب؛ ألا ترى أن أهل التصريف قالوا: لا تزاد

---

(١) البعكوكة: الجلبة والاختلاط، وبعكوكة القوم: آثارهم حيث نزلوا، وبعكوكة الشر والوادي أي وسطه.

اللام إلا فى أحرف يـسيرة، نحـو: ذلك ، وأُلالك، وهُنالك، وعَبْدَلٍ، وزَيْدَلٍ، ولم يذكروا مع ذلك قـولنا: المال لزيد ولعمـرو؛ لأن هذه اللام ليست مـبنية فى الكلمة ، إنما هى أداة عاملـة فيها الجر بمنزلة مِنْ وفى وعَنْ، ولو كـانت مبنية فى الكلمة لما كـانت عاملة فـيها، ولا جـاز فصلها منـها، كمـا أن التاء فى تَنْضُب، وتُرْتُب، والياء فى يَرْمَع، ويَعْمَلة لايجوز فصلها منها.

ويزيد ذلك وضوحاً لك أنهم قالوا: الكاف الزائدة، يعـنون كزيد وكعمرو، ولم يقل أحد من النحويين إن الكاف من حروف الزيادة؛ ألا ترى أن «اليوم تنساه» لا كاف فيه، وإنما وسموا الكاف بالزيادة لقلتـها مخافة أن يُظنّ ظانّ أنها من جملة ما تدخل عليه فتجره.

فإن قلت: فهـلاّ وَسَمُوا الواو والتاء فى القـسم بالزيادة وهما علـى ما ترى حرفٌ واحد؟.

فالجواب: أن الواو فى القـسم إنما هى بدل من البـاء فـيه، والتـاء بدل من الواو ، فالأصل فيهـما إنما هو الباء، فلما كانت الباء قد تقـدم ذكرها، وكانتا إنما هما بدل منها، استغنى عن ذكرهما بالزيادة.

فإن قلت : فهلاّ وسموا لام الجزم بالزيادة لأنها حرف واحد، وليست بدلاً من الباء ولا من غيرها.

فالجواب: أن أمثلة الأفعال محصورة ضيِّقة يحيط بها الوصف والتحجُّر عن قُرْب، فـقد عُلم أن اللام لا يُظَنُّ بهـا أنهـا من جملة المثـال الذى دخلت عليـه، والأسمـاء ليـست كذلك لأنهـا كثـيرة الأمـثلة، منتشـرة الموازين، يمكن أن يُظن بحروف الجـر المفردة أنها مبنيـة مع بعضهـا، فلذلك احتاجوا إلى سِمَتـها بالزيادة

ليؤمن فيها الإشكال؛ ألا ترى أن قولك «بِعَمْرو» و«لِعَمْرو» بوزن: سِبَطْر ودِمَثْر، وأنت لو قلت: لِيَقُمْ، ولِيَقْعُدْ لم تجد هنا مثالاً من الأفعال يلتبس به هذان الفعلان.

فهذا كله يشهد بعلة تسميتهم هذه الحروف زوائد، ويُحتجّ به عمّن عبّر عنهن بهذه العبارة. فأما حُذّاق أصحابنا فلا يُسمّونها بذلك، بل يقولون في الباء واللام إنهما حرفا الإضافة، وفي الكاف حرف جر، وحرف تشبيه ويدلك أيضاً على أنهم لا يريدون في هذه الأحرف بالزيادة ما يريدونه في حقيقة التصريف، أنهم يقولون في قولنا «ليس زيد بقائم» إن الباء زائدة في خبر ليس، لأن معناه ليس زيد قائماً. وإذا قالوا: «مررت بزيد» لم يقولوا في هذه الباء إنها زائدة؛ لأنه ليس من عادتهم أن يقولوا «مررت زيداً» وإن كنا نعلم أنها زائدة في الموضعين جميعاً. فقد علمت بهذا أنهم لا يريدون بالزيادة هنا حقيقة التصريف، وهذا أمر واضح مفهوم.

ومن طَريف ما يُحكى من أمر الباء أن أحمد بن يحيى قال في قول العجاج[(١)]:

يَمُدُّ زَأْراً وهَدِيراً زَغْدَبا

إن الباء فيه زائدة، وذلك أنه لما رآهم يقولون: هدير زَغْد، وزَغْدَب اعتقد زيادة الباء في «زَغْدَب»، وهذا تعجرف منه وسوء اعتقاد. ويلزم من هذا أن تكون الراء في سِبطْر ودِمَثْر زائدة لقولهم: سَبِط ودَمِث. وسبيل ما كانت هذه حالة ألاّ يُحفَل به، ولا يُتشاغَل بإفساده.

(١) ذكر البيت في اللسان مادة (زغد) وفي مادة (زغدب) برواية مختلفة بلفظ (يَرْجُ) وهو بغير نسبة في الخصائص (٢/٤٩).

واعلم أنهم قد سَمَّوا هذه الباء في نحو قولهم: مررت بزيد، وظفرت ببكر، وغير ذلك مما تصل فيه الأسماءَ بالأفعال مرة حرفَ إلصاق، ومرة حرف استعانة، ومرة حرف إضافة، وكل هذا صحيح من قولهم.

فأما الإلصاق فنحو قولك: أمسكت زيداً، يمكن أن تكون باشرتَه نفسه، وقد يمكن أن تكون منعته من التصرف من غير مباشرة له، فإذا قلت: «أمسكت بزيد» فقد أعلمت أنك باشرته وألصقت محل قُدْرتك أو ما اتصل بمحل قُدْرتك به أو بما اتصل به. فقد صح إذن معنى الإلصاق.

وأما الاستعانة فقولك: ضربت بالسيف، وكتبت بالقلم، وبريت بالْمُدْيَة، أي: استعنت بهذه الأدوات على هذه الأفعال.

وأما الإضافة فقولك: «مررت بزيد»، أضفت مرورك إلى زيد بالباء، وكذلك: عجبت من بكر، أضفت عَجَبك من بكر إليه بـ «منْ».

فأما ما يحكيه أصحاب الشافعي – رحمه الله – عنه من أن الباء للتبعيض فشيء لا يعرفه أصحابنا، ولا ورد به ثَبَت.

وهذا موضع لا بُدَّ فيه من ذكر العلة التي لها صارت حروف الإضافة هذه جارة؛ لأن الباء واحدة منها، وإذا ذكرناها فالقول فيها هو القول في سائر حروف الجر.

اعلم أن هذه الحروف، أعني الباء، واللام، والكاف، ومِنْ، وعَنْ، وفي، وغير ذلك، إنما جَرّت الأسماء من قِبل أن الأفعال التي قبلها ضعُفت عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها وتناولها إيَّاها كما يتناول غيرُها من الأفعال القوية الواصلة[1] إلى المفعولين ما يقتضيه منهم بلا وساطة حرف إضافة؛ ألا تراك

(١) وقد قال الحسن بن قاسم المرادي في كتابه (الجنى الدانى) باء التعديه هي القائمة مقام الهمزة في إيصال معنى الفعل اللازم إلى المفعول به. نحو (ذهب =

تقول: ضرب زيدٌ عمـراً، فيفضي الفعل بعد الفاعل إلى المفعـول فيتصبه لأن في الفعل قوة أفـضت به إلى مباشرة الاسم. ومن الأفـعال أفعال ضـعفت عن تجاوز الفاعل إلى المفـعول، فـاحتاجت إلى أشـياء تسـتعين بها على تناولهـا والوصول إليها، وذلك نحو عجـبت، ومررت، وذهبت، لو قلت: عجبت زيداً، ومررت جعفـراً، وذهبت محمـداً، لم يجز ذلك لضعف هذه الأفعـال في العُرْف والعادة والاستعمال عن إفضائها إلى هذه الأسماء.

على أن ابن الأعـرابي قـد حكى عنهم: «مـررت زيداً» وهو شـاذ. فلمـا قصُرت هذه الأفعـال عن الوصول إلى الأسماء رُفِدت بحروف الإضـافة، فجُعلت موصلة لها إليها، فقالوا: عـجبت من زيد، ونظرت إلى عمرو، وخُصّ كل قبيل من هذه الأفعال بقبيل من هذه الحروف، وقد تتداخل، فـيشارك بعضها بعضاً في هذه الحروف الموصّلة، فلما احـتاجت هذه الأفعال إلى هذه الحـروف لتوصّلها إلى بعض الأسماء جُعلت تلك الحروف جـارة، وأعملت هي في الأسماء، ولم يُفْضِ إلى الأسمـاء النصب الذي يأتي من الأفعـال؛ لأنهم أرادوا أن يجعلوا بـين الفعل الواصل بنفسه وبين الفعل الواصل بغيره فرقـاً؛ ليميزوا السبب الأقوى من السبب الأضعف، وجُعلت هذه الحروف جـارة ليخالف لفظُ ما بعدها لفظَ مـا بعد الفعل القوي. ولما هجروا لفظ النصب لما ذكرنا لم يبق إلا الرفع والجـر، فأما الرفع فقد استولى عليه الـفاعل، فلم يبق إذن غير الجر، فعدلـوا إليه ضرورة، ولشيء آخر،

= الله بنورهم)، وقد وردت مع المتعدي في قولهم: صككت الحجر بالحجر، ودفعت بعض الناس ببعض. فلذلك قيل: الصواب قول بعضهم: هي الداخلة على الفاعل، فتصيّره مفعولا ليشمل المتعدي واللازم، فإن قيل: هذه العبارة أيضاً لا تشمل المثالين، لأن الباء فيهما هي الداخلة على ما كان مفعولا. إذ الأصل صكّ الحجـر الحجر، ودفع بعض الناس بعضا ! قلت: ليس كذلك بل هي شاملة لهمـا والباء فيهما داخـلة على ما كان فاعلا، لا مفـعولا. والأصل صك الحجَرَ الحجَرُ، ودفع بعض الناس بعضٌ بتقديم: لأن المعنى أن المـتكلم صيّر البعض الذي دخلت عليه الباء، دافعا للبعض المجرد منها.

وهو أن الفتحة من الألف والكسرة من الياء والياء أقرب إلى الألف من الواو، فلما مُنعت الأسماء بعد هذه الحروف النصب كان الجرّ أقرب إليها من الرفع.

هذا هو العلة فى كون هذه الحروف جارة.

فإن قلت: فقد تقول: المال لك، وإنما أنا بك، وأنا منك، ونحو ذلك مما لا تصل هذه الحروف فيه الأفعال بالأسماء.

فالجواب: أنه ليس فى الكلام حرف جر غير زائد، وأعنى بالزائد ما دخوله كخروجه، نحو: لست بزيد، وما فى الدار من أحد، إلا وهو متعلق بالفعل فى اللفظ أو المعنى، أما فى اللفظ فقولك: انصرفت عن زيد، وذهبت إلى بكر. وأما فى المعنى فقولك: المال لزيد، تقديره: المال حاصل أو كائن لزيد. وكذلك: زيد فى الدار، إنما تقديره: زيد مستقر فى الدار، ومحمد من الكرام، أى: محمد حاصل من الكرام أو كائن من الكرام، فإذا كان الأمر كذلك فقد صحّ ووضح ما قدمناه.

فإن قلت: فإذا كانت هذه الحروف التى أوصلت الأفعال إلى الأسماء، إنما جَرّت الأسماء لأنهم أرادوا أن يخالفوا بلفظ ما بعدها لفظ مابعد الفعل القوى، فما بالهم قالوا: قمت وزيداً، واستوى الماءَ والخشبة، وجاء البردُ والطَّيالسةَ، وما صنعتَ وأباك؟ ولو تُركت الناقةُ وفصيلَها لرضِعها، ومن أبيات الكتاب[1].

فكونوا أنتم وبنى أبيكم ... مكان الكُلْيتين من الطِّحالِ

(١) ذكر البيت فى الكتاب (١/ ٢٩٨) وهو بغير نسبه وفى شرح المفصل (٢/ ٤٨) والعينى (٣/ ١٠٢) وابن يعيش (٢/ ٤٨)

والشاعر يحضهم على الائتلاف والتقارب فى المذهب، وضرب لهم مثلا بقرب الكليتين من الطحال واتصال بعضهما ببعض. وقال ثعلب: «أى تكونوا قد أخذتم الأمر بطرفيه».

فأوصلوا هذه الأفعال إلى ما بعد هذه الواو، بتوسط الواو، وإيصالها للفعل إلى ما بعدها من الأسماء. وقالوا أيضاً: قام القوم إلا زيداً، ومررت بالناس إلا بكراً، فأوصلوا الفعل إلى ما بعد «إلاّ» بتوسط «إلا» بين الفعل وبين ما بعدها من الأسماء. وذلك لضعف الأفعال قبل الواو وإلا عن وصولها إلى ما بعدهما. كما ضعفت الأفعال قبل حروف الجر عن مباشرتها الأسماء ونصبها إياها. فلِمَ لم يُجْرَ هذان الحرفان، أعنى الواو وإلا، مجرى حروف الجر فى أن يُجَرّ بهما ما بعدهما، كما جُرَّ بحروف الجرّ مابعدها؟ وهلاّ لمّا أوصلوا الأفعال قبل هذين الحرفين إلى الأسماء التى بعدهما، ولم يَجُرّوا بهما، بل أفضى نصبُ الفعل بهما إلى ما بعدهما، أوصلوا الأفعال التى قبل حروف الجر إلى الأسماء التى بعدها، وأظهروا نصب الفعل فى الأسماء التى بعد حروف الجر، فقالوا: مررت بزيداً، ونظرت إلى بكراً، كما قالوا: قمت وزيداً، وقام القوم إلا بكراً؟ وما الفرق بين الموضعين؟

فالجواب : أن الواو وإلاّ يفارقان حروف الجر فى ذلك.

أما الواو مع المفعول معه فى نحو «قمت وزيداً» فجارية هنا مجرى حروف العطف. الدلالة على ذلك أن العرف لم تستعملها قط بمعنى «مع» إلا فى الموضع الذى لو استعملت فيه عاطفة لصلَحت؛ ألا ترى أنك إذا قلت: قمت وزيداً، أى: مع زيد، قد كان يجوز لك أن تقول فيه: قمت وزيد، فتعطف زيداً على ضمير الفاعل. وكذلك قولهم: لو تُركت الناقةُ وفصيلَها لرضعها، قد كان يجوز لك أن تعطف فتقول «وفصيلُها». وكذلك قولهم: جاء البردُ والطيالسةَ، قد كان يجوز أن تقول «والطيالسةُ» فترفع على العطف. فلما كانت الواو فى المفعول معه جارية مجرى حروف العطف، وحروف العطف غير عاملة جراً ولا غيره، لم يجز أن يُجَرّ بها إذا أوصلت الفعل إلى المفعول معه، كما يُجرّ بحروف الجر لأنها قد أوصلت الأفعال.

ويؤكد أيضاً عندك أن الواو التى بمعنى «مع» جارية مجرى حروف العطف، وأنها لا تُقعَ إلا فى الأماكن التى لو عطف بها فيها لصلح ذلك، امتناعُ العرب والنحويين من إجازتهم : انتظرتُكَ وطلوعَ الشمس، أى: مع طلوع الشمس. قالوا: وإنما لم يجز ذلك لأنك لو رُمْتَ هنا أن تجعلها عاطفة فتقول: انتظرتك وطلوعُ الشمس، فترفع الطلوع عطفاً على التاء لم يجز؛ لأن طلوع الشمس لا يجوز منه انتظار أحد، كما يجوز أن تقول: قمتُ وزيداً، فتعطف زيداً على التاء لأنه قد يجوز من زيد القيام.

فهذا مذهب من الوضوح على ما تراه.

وعلى أن أبا الحسن قد كان يذهب فى المفعول معه إلى أن انتصابَه انتصابُ الظرف، قال: وذلك أن الواو فى قولك «قمت وزيداً» إنما هى واقعة موقع «مع»، فكأنك قلت: قمت مع زيد، فلما حذفت «مع» وقد كانت منتصبة على الظرف، ثم أقمت الواو مقامها، انتصب زيد بعدها على معنى انتصاب «مع» الواقعةِ الواوُ موقعها، وإذا كان ذلك كذلك وقد كانت «مع» منصوبة بنفس «قمت» بلا واسطة، فكذلك يكون انتصاب زيد بعد الواو المقامة مقامها جارياً مجرى انتصاب الظروف، والظروف مما يتناولها «قمت» بلا وساطة حرف، فكأن الواو الآن على مذهب أبى الحسن ليست موصلة لـ«قمت» إلى «زيد» كما يقول كافة أصحابنا، وإنما هى مصلحة لـ«زيد» أن ينتصب بتوسطها انتصاب الظرف، وليست مُوَصِّلة للفعل إلى ما بعده إيصال حروف الجر الأفعالَ قبلها إلى الأسماء بعدها، فلذلك لم يُجَرّ بالواو فى المفعول معه. فهذه حال الواو.

وأما «إلا» فى قولك: قاموا إلا زيداً، فإنها وإن كانت قد أوصلت «قام» إلى «زيد» حتى انتصب بها، فإنها لم تَجُرّ من قِبل أنها لم تخلُص للأسماء دون

الأفعال والحروف؛ ألا تراك تقول: ما جاءني زيد قطُّ إلا يقرأ، ولا مررت بمحمد قطُّ إلا يصلّى، ولا نظرت إلى بكر إلا فى المسجد، ولا رأيت أخاك إلا على الفَرَس، فلما لم تُخَلّصْها العرب للأسماء، بل باشرتْ بها الأفعالَ والحروف كما باشرتْ بها الأسماء، لم يَجُزْ لها أن تعمل جراً ولا غيره، وذلك لأن الحروف التى تباشر الأسماء والأفعال جميعاً لايجوز أن تكون عاملة، وذلك نحو: هل زيد أخوك؟ وهل قام زيد؟ وما زيد أخوك، وماقام زيد، فى لغة بنى تميم، ولايكون العامل فى أحد القبيلين إلا مختصاً بما يعمل فيه، بل إذا وجدنا حروفاً تختص بأحد القبيلين، ثم لا تعمل فيما اختصت به شيئاً، وذلك نحو لام التعريف فى اختصاصها بالأسماء، و«قد» و«سوف» فى اختصاصهما بالأفعال، فمايشيع فيهما ولايختص بأحدهما أحرى ألا يكون له عمل فى شيء منهما، فلذلك لم تَجُرَّ «إلا» فى قولك: قام القوم إلا محمداً، وإن كانت قد أوصلت الفعل قبلها إلى الاسم بعدها.

على أن أبا العباس قد ذهب فى انتصاب مابعد «إلا» فى الاستثناء إلى أنه بناصب يدل عليه معقود الكلام، فكأنه عنده إذا قلت «قاموا إلا بكراً» تقديره: أستثنى بكراً، أو: لا أعنى بكراً، فدلت «إلا» على أستثنى» و«لا أعنى». وهذا وإن كان مذهبا مدخولاً عندنا، وهو بضد الصواب الذى هو مذهب سيبويه، فقد قال به رجل يعد جبلاً فى العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا، وهو الذى نقلها وقرّرها، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها. وعلى أن الكوفيين أيضاً قد خالفوا سيبويه وأصحابه وأبا العباس ومن رأى رأيه فى انتصاب المستثنى. فهذا كله يُوجِدُك العلة التى لها فارقت «إلا» حروفَ الجر.

واعلم أن الفعل إذا أوصله حرف الجر إلى الاسم الذى بعده، وجَرّه

الحرف، فإن الجار والمجرور جميعـاً في موضع نصب بالفعل الذى قبلهما، وذلك قولك: مررت بزيد، فـ«زيد» مجرور، و«بزيد» جميعاً في موضع نصب. والدلالة على صحـة هذه الدعوى مطردة من وجهين: أحـدهما أن عبـرة هذا الفعل الذى يصل بحرف الجر قد تجدها فيـما يصل بنفسه؛ ألاترى أن قولك «مررت بزيد» في مـعنى «جُزْتَ زيداً». وكـذلك: نظرت إلى عمـرو في مـعنى: أبصـرت عمـراً وانصرفت عن مـحمد، أى: جاوزت مـحمداً. فهـذا من طريق المعنى. وأما من طريق اللفظ فإن العـرب قد نصبت ما عطفتـه على الجار والمجرور جميعاً؛ لأنهما جميعـاً منصوبا الموضع، وذلك قولهم: مررت بزيد وعمـراً، ونظرت إلى محمد وخالداً. وعلى هذا ما أنشده سيبويه من قول لبيد:

فإن لم تجد من دونِ عَدنانَ والداً ودونَ مَعَدٍّ فلتَزَعْكَ العـــواذلُ

فعطف «دونَ» على موضع «من دون». وأنشد أيضاً لعُقَيْبة الأسدى[١]:

مُعاويَ إننا بَشَرٌ، فأَسْجِـــحْ فلسنا بالجبالِ ولا الحديـــدا

عطف «الحديد» على موضع «بالجبال»، ولهذا قال سيبويه: «إنك إذا قلت: مررت بزيد فكأنك قلـت: مررت زيداً» يريد بذلك أنه لولا الباء الجـارة لانتصب زيد، وعلى ذلك أجـازوا: مـررت بزيدٍ الظريفَ، بنـصب الظريف على مـوضع

(١) ذكر البيت في الكتاب (٦٧/١) وفي الأصل (عقيلة) وفي شرح المفصل (٩/٤).
ولقد قال الاستاذ عبدالسلام هارون محـقق الكتاب: «وقد رُدَّ على سيبويه رواية البيت بالنصب هذه؛ لأن البيت من قصيدة مجرورة معروفة وبعده مايدل على ذلك وهو قوله:

أكلتم أرضنا فجرزتموهـــا فهل من قائم أو من حصيد

قال الشنتمـرى: وسيبويه غير مـتهم - رحمه الله - فيمـا نقله رواية عن العرب، ويجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة، أو يكون الذى أنشده رده إلى لغته فقبله منه سيبويه منصوبة، فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر.

«بزيد». ومن هنا أيضاً قضى النحويون على موضع الجار والمجرور إذا أسند الفعل إليها بأنهما في موضع رفع، وذلك نحو: ما جاءني من رجل، وما قام من أحد. وكذلك ما لم يُسَمَّ فاعله، نحو: سِيرَ بزيدٍ، وعُجِب من جعفر، ونُظِر إلى محمد، وانصُرِف عن زيد، وانقُطِع بالرجل. وإنما قضوا في هذه الأشياء في هذه المواضع برفع معانيها من قِبل أنها قد كانت مع الفعل المسند إلى فاعله منصوبة المواضع، نحو سرت بزيدٍ، وعجبت من خالد، ونحو ذلك، فلما لم يُسَمَّ الفاعل، وأسند الفعل إلى الذى كان منصوباً مع الفاعل، قُضى برفعه لقيامه مقام الفاعل، فإذا جاز لهم أن يقضوا على موضع الفعل والفاعل في بعض المواضع بأنهما في موضع رفع، وإن كان الفعل مستقلاً بفاعله، وذلك قولهم: حبّذا زيد، وحبذا هند، فأن يقضوا على موضع الجار والمجرور اللذين لايستغني أحدهماعن صاحبه، ولا يجوز الفصل بينه وبينه بظرف ولاغيره أجدر بالجواز. ويدلك على شدة امتزاج حرف الجر بمجروره، وأن العرب قد أجرتهما جميعاً مجرى الجزء الواحد قولهم: مررتَ بي، والمال لي، فتسكينهم الياء في «بي» و «لي»، وكونُهما على حرف واحد، يدلك على اعتمادهما على الباء واللام قبلهما، وأنهما غير مُقْدَرَي الانفصال منهما لقلتهما في العدد وضعفهما بالسكون.

ولأجل ما ذكرناه من شدة اتصال الجار بالمجرور، ما قبُح عندهم حذف الجار وتبقية جره بحاله، إلا فيما شذ عنهم. من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم في القسم مع الخبر لا الاستفهام: «اللهِ لأقومنّ». وحكى أبو العباس أن رؤبة قيل له: كيف أصبحتَ؟ فقال: خيرٍ، عافاك الله، أي: بخير، بحذف الباء، وأنشدوا قول الشاعر[1]:

(١) ذكر البيت في ديوان جميل بثينة (١٨٨) وهو بغير نسبة في الخصائص (١/ ٢٨٥)، وصدره في الخصائص (٣/ - ١٥)
الرسم: أثر الدار على الأرض، الطلل: ما برز من آثارها، أقضى: أموت.

رَسْمِ دارٍ وقفتُ فى طَلَلِــــهْ كِدْتُ أقضى الغَداةَ من جَلَلِهْ

أى : رُبَّ رسمِ دارٍ.

فـأما قـولهم «لاها اللهِ ذا» فإنّ «ها» صـارت عندهم عوضـاً من الواو؛ ألا تراها لا تجتمع معها، كما صارت همزة الاستفهام فى «آللهِ إنك لقائم» عوضاً من الواو، وهذا كأنه أسهل من الأول، وكلاهما لا يجوز القياس عليه.

واعلم أن هذه البـاء قد زيدت فى أماكـن - ومعنى قولى «زيـدت» أنها إنما جئ بها توكـيداً للكلام، ولم تُحدث مـعنى، كما أن «مـا» من قوله عز اسـمه : ﴿فبما نَقْضِهِمْ﴾(١) و﴿عَمّا قليلٍ﴾(٢) و﴿ومماخطيئاتهم﴾(٣) إنما تقديره: فنقضهم، وعن قليل، ومن خطيئاتهم - وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أليسَ اللهُ بكاف عبدَه﴾(٤) تقديره: كافياً عبده. وقوله: ﴿ألَسْتُ بربِّكم﴾(٥) أى : ألستُ ربَّكم؟ ﴿وما أنتَ بمؤمنٍ لنا﴾(٦) أى: مؤمناً لنا. ﴿وما أنا بطاردِ المؤمنين﴾(٧) أى: طاردَ المؤمنين. فأما قَـوله تعالى: ﴿تُنْبِتُ بالدُّهْنِ﴾(٨) فـذهبَ كثـيـر من الناس إلىَ أن الباء فيه

---

(١) سورة النساء : الآية (١٥٥)
(٢) سورة المؤمنون : الآية (٤٠)
(٣) سورة نوح : الآية (٤٥)
(٤) سورة الزمر : الآية (٣٦)
(٥) سورة الأعراف : الآية (١٧٢)
(٦) سورة يوسف : الآية (١٧)
(٧) سورة الشعراء : الآية (١١٤)
(٨) سورة المؤمنون : الآية (٢٠)
والآية تُقرأ ﴿تَنْبُتُ بِالدهْنِ﴾ ولقد ذكر السيوطى فى الدر المنثور عن قراءة الآية : «وأخرج عبد بن حميد عن عاصم - رضى الله عنه - أنه قـرأ (من طور سيناء) بنصب السين ممدودة مهموزة الألف (تنبت) بنصب التاء ورفع الباء.
وأخرج عبد بن حميد عن سليمان بن عبدالملك انه كان يقرأ ﴿تَنْبُتَ بالدهن﴾ بنصب التاء ورفع الباء».
وقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو (تُنْبِتُ) بضم التاء وكسر الباء، وقرأ بقية السبعة (تَنْبُتُ) بفتح التاء وضم الباء. السبعة (٤٤٥).
الدهن : عصارة كل شيء ذى دسم.

زائدة، وأن تقديرة: تُنبت الدُّهْنَ. وكذلك قول عنترة[١]:

شَرِبتْ بماءِ الدُّحْرُضَيْنِ، فأصبحتْ زَوْراءَ تَنْفِرُ عن حِياضِ الدَّيْلَمِ

قالوا: أراد: شربت ماءَ الدُّحْرُضَيْن. وهذا عند حُذّاق أصحابنا على غير وجه الزيادة، وإنما تأويله عندهم - والله أعلم - تُنبت ما تنبته والدُّهن فيها، كما تقول: خرج زيد بثيابه، أى: وثيابه عليه، وركب الأمير بسيفه، أى: وسيفه معه، وكما أنشد الأصمعى[٢]:

ومُسْتَنَّةٍ كاستنانِ الخَرُو فِ قد قَطَعَ الحبلَ بالمِرْوَدِ

أى: قطع الحبل ومروده فيه. ونحو هذا قول أبى ذؤيب[٣]:

---

(١) ذكر البيت فى ديوان عنتره (٢٠١). وفى المعلقات السبع للدكتور على الجندى (١/ ١٨٢) شربت: أى الناقة. بماء الدحرضين أى من ماء الدحرضين، فالباء بمعنى من والدحرضان: ماءان، يقال لأحدهما دُحْرضٌ وللآخر وَسِيع. فلما جمعهما غَلَّبَ أحد الاسمين على الآخر، كما يقال: القمران، أى الشمس والقمر غلَّب القمر، وكما تقول الموصلان، والمقصود: الموصل والجزيرة والبصرتان أى البصرة والكوفة. شربت بماء الدحرضين: يعنى شربت منهما فهى بذلك آمنة ريًا. زوراء: صيغة فعلاء، من الزَّوَر، وهو التميل والبُعد، حياض الديلم، مياه الديلم والديلم: قيل هم الأعداء، وقيل، الديلم: الداهية. وقيل: هى مياه معروفة للأعراب، وقيل هى ماء من مياه بنى سعد، ويقول الشاعر: إنى سقيتهما من هذين الماءين فأرويتهما لأننى أعلم أنى سامر بحياض لا أحب لها أن تشرب منها فأجيزها إياها ولا ألتفت إلى هذه المياه.

وذكر البيت فى اللسان فى مادة (نبت).

(٢) ذكر البيت فى اللسان فى مادة (نبت) وفى مادة (خرف) وفى شرح أشعار الهذليين (٨٥) والخروف هنا: ولد الفرس إذا بلغ ستة أشهر أو سبعة. المرود: الوتد أو قطع الحبل ومروده فيه.

(٣) شرح أشعار الهذليين (٢٥) وجمهرة أشعار العرب (٦٩١) القصيدة (٢٩) الظبات: جمع الظُّبَة. وهى طرف النصل من أسفل. تزيد: هو ابن حيدان بن عمران تنسب إليه البرود التزيدية. شبه طرائق الدم على أذرعها بطرائق تلك البرود الحمر.

يَعثُرْنَ فى حدِّ الظُّبات كأنمــا   كُسِيتْ برودَ بنى تَزيدَ الأذْرُعُ

يصف الحمير، أى: يعثرن وهن مع ذلك قد تَشبْنَ فى حد الظُّبات. وكذلك قوله: «شـربتْ بماء الدُّحْرُضَين» إنما البـاء فى معنى «فى»، كـما تقـول: شربت بالبصرة والكوفة، أى: فى البصرة والكوفة، أى: شربت وهى بماء الدحرضين، كمـا تقول: وَرَدْنا صَدّاء[(١)]، ووافينا شَجا[(٢)]، ونزلنا بِواقِصة[(٣)]. فأمـا قول أبى ذؤيب[(٤)]:

شَرِبْنَ بماء البحر ثُمّ تَرَفَّعَتْ   متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهنّ نَئيـجُ

يعنى السحـاب، فالباء فـيه زائدة، إنما مـعناه: شربن ماءَ البـحر، هذا هو الظاهر من الحـال، والعدول عنه تعسف. وقـال بعضـهم: معناه: شـربن من ماء البحـر، فأوقع الباء موقع مِنْ. وأخـبرنا محـمد بن الحسن، عن أحمـد بن يحيى قال: «قال أبو عثمان - يعنى المازنى - فى قول الشاعر[(٥)]:

فكفى بنا فضلاً على من غيرِنا   حُبُّ النبىِّ محمدٍ إيّانــــا

---

(١) صدّاء: ركية ليس عندهم ماء أعذب منها.

(٢) شجا: وادٍ بين مصر والمدينة.

(٣) واقصة: اسم لعدة مواضع: منها واقصة: اسم ماء لبنى كعب.

(٤) شرح أشعـار الهذليين (١٢٩) ومتى بمعنى من وهذا فى لغـة هُذَيل، نئيج: مرّ سريعـا، يقال: نأجت الريح: إذا أسرعت ولها صوت.

(٥) ذكر البيت فى الكتـاب (٢/ ١٠٥) ونُسِبَ إلى الأنصارى وعلّق عليه الأستاذ عـبدالسلام هارون وقال: «هو لحسـان بن ثابت وليس فى ديوانه، أو لكعب بـن مالك، أو عبـد الله بن رواحة. وانظر ابن الشجرى (٢/ ١٦٩، ٣١١) وابن يعيش (٤/ ١٢) وشرح شواهد المغنى (١١٦، ٢٥٢) ويقول الشاعر: كفانا فضلا على الذين ليسـوا منا أن النبى قد أحبنا وهاجر إلينا وذكر البيت فى اللسـان فى مادة (كفى) ونسبه إلى الأنصاري.

إنما تدخل الباء على الفاعل، وهذا «شاذ». يريد أن معناه: كفانا وقرأت عليه أيضاً عنه[(١)]:

إذا لاقيتِ قوماً فاسأليهمْ كفى قوماً بصاحبهم خَبِيرا

وهذا من المقلوب، ومعناه: كفى بقوم خبيراً صاحبُهم، فجعل الباء في الصاحب، وموضعها أن تكون في «قوم» إذ هم الفاعلون في المعنى. وكذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿ولا تُلقُوا بأيديكم إلى التهلكة﴾[(٢)] تقديره - والله اعلم - ولا تلقوا أيديكم. وهذا واسع عنهم جداً. وأما قول الآخر[(٣)]:

فاصبحْنَ لا يَسألْنَهُ عن بِما بِه أصَعَّدَ في عُلوِ الهَوَى أم تَصَوَّبا

فإنه زاد الباء، وفصل بها بين «عن» وما جرَّته، وهذا من غريب مواضعها. فأما قولهم: سميته زيداً وبزيدٍ، وكنَّيته أبا عبدالله وبأبي عبدالله، فليست الباء فيه زائدة، وإنما أوصلوا بها الفعل تارة إلى المفعول، وأوصلوه تارة أخرى بنفسه، كما قالوا: جئته وجئت إليه ، وخَشَّنْتُ صدره وخَشَّنت بصدره.

فأما قولهم: فَرِقْته وفَرِقت منه، وجَزِعته وجَزِعت منه، فأصلهما أن يتعديا

---

(١) عنه : اى عن احمد بن يحيى ثعلب. والبيت في مجالس ثعلب (٢٧٢)
وفي لسان العرب في مادة (كفى) ولكن أنشده ابنبدِّيّ في هذا الموضع لِجَثَّامةَ الليثيِّ ورواه برواية مختلفة وأتبعه ببيتٍ آخر:

سَلِي عنِّي بني ليث بن بكر كفى قَوْمي بصاحبهم خَبِيَرا
هَلَ اعْفُو عن أصولِ الحق فيهم إذا عرضتْ واقْتَطِع الصدورا

وذكر البيت في اللسان في مادة (كفى) بغير نسبه وبلفظ (لاقيت قومي)

(٢) سورة البقرة : الآية (١٩٥)

(٣) البيت في ديوان الأسود بن يعفر (٢١) صَعَّد: ارتقى، تَصَوَّب: نزل.

بحرف الجر، وإنما يحذف تخفيفاً. يدل على ذلك أن فَرِقْتُ وجَزِعْتُ افعال غير واصلة، بمنزلة بَطِرْتَ، وأشِرْتَ، وعَرِصْتَ وهَبِصْتَ، فهذه كلها أفعال النفس التى تحدث لها ولا تتجاوزها، وإنما هى بمنزلة كرُمت وحسُنت وظرُفت وشرُفت.

فهذه أحوال الباء فى زيادتها مع الفضلة - أعنى بالفضلة المفعول - وفيه معظم زيادة الباء.

وقد زيدت الباء أيضاً مع أحد جزأى الجملة التى لا تنعقد مستقلة إلا به، وذلك على ثلاثة أضرب: أحدها المبتدأ، والآخر الخبر، والآخر الفاعل.

فأما المبتدأ فقولهم: بحسبك أن تفعل كذا، إنما هو حسبك أن تفعل كذا، والباء زائدة، أنشدنا أبو على قال: أنشد أبو زيد[١]:

بِحسبِكَ فى القوم أن يعلموا بأنك فيهم غنىٌّ مُضِرّ

أى: حسبُك ذلك. كقوله تعالى: ﴿ياأيها النبىُّ حَسْبُكَ الله ومن اتبعك من المؤمنين﴾[٢] ولا أعلم الآن مبتدأ زيدت فيه الباء غير هذه اللفظة، وقولهم[٣]:

أتى بِهِ الدهرُ بما أتى بِهِ

---

(١) ذكر البيت فى اللسان فى مادة (ضرر) ونسبه إلى الأشْعَرُ الرَّقْبَانُ الأسَدىُّ يهجو ابن عمه رضوان:

تجانف رضوانُ عَنْ ضَيْفِه ألم يأت رضوانَ عَنىٌّ النُّذُرْ
بحسبك فى القوم أن يعلموا بأنك فيهم غَنِىٌّ مُضِر
وقد علم المعشر الطارحون بأنك للضيف جُوعٌ وقُرُّ
وأنت مسيخٌ كلحم الحوار فلا أنت حلو ولا أنت مُرّ

والبيت بغير نسبة فى الخصائص (١/ ٢٨٢) وشرح المفصل (٢/ ١١٥) المُضر: الذى يروح عليه ضَرّةٌ من المال.

(٢) سورة الأنفال: الآية (٦٤)

(٣) وفى نسخة أخرى للمخطوط: الرجز لزتباع المرادى وهذا للقول على معنى التعجب والاستفهام.

وأما زيادتها في خبر المبتدأ فقوله تعالى : ﴿جَزاءُ سيّئة بِمِثْلِها﴾[١] ذهب أبو الحسن إلى أن الباء زائدة، وتقديره عنده: جزاءُ سيئة مثلُها. وإنما استدل على هذا بقوله تعالى في موضع آخر : ﴿وجزاءُ سَيّئةٍ سيئةٌ مثلُها﴾[٢]. وهذا مذهب حسن، واستدلال صحيح، إلا أن الآية قد تحتمل، مع صحة هذا القول، تأويلين آخرين:

أحدهما: أن تكون الباء مع ما بعدها هو الخبر، فكأنه قال: جزاء سيئة كائن بمثلها، كما تقول: إنما أنا بك، أي: إني كائن موجود بك، إذا صغّرت نفسك له. كقولك: توكُّلي عليك، وإصغائي إليك، وتوجُّهي نحوك، فتخبر عن المبتدأ بالظرف الذي فِعْلُ ذلك المصدر يتناوله، نحو قولك: توكلت عليك، وأصغيت إليك، وتوجهت نحوك ويدلك على أن هذه الظروف في هذا ونحوه أخبار عن. المصادر قبلَها تقدُّمُها عليها، ولو كانت المصادر قبلها واصلة إليها ومتناولة لها لكانت من صلاتها ومعلوم استحالة تقدم الصلة أو شيء منها على الموصول، وتقدُّمها نحو قولك: عليك اعتمادي، وإليك توجهي، وبك استعاذتي، قال الله تعالى: ﴿وإليه مآب﴾[٣] ﴿وإليه المصير﴾[٤]. وقال الكميت[٥]:

فيا ربُّ هل إلا بك النصرُ يُبْتَغَى ... عليهم، وهل إلا عليك المُعَوَّلُ؟

وسألت أبا علي عن قول كُثيِّر[٦]:

وإني وتَهْيامي بعزَّةَ بعدما ... تَخَلَّيْتُ مما بيننا وتَخَلَّتِ

(١) سورة يونس : الآية (٢٧).
(٢) سورة الشورى : الآية (٤٠).
(٣) سورة الرعد: الآية (٣٦).
(٤) سورة المائدة : الآية (١٨).
(٥) ذكر البيت في العيني (١/ ٥٣٤) ونسبه إلى الكميت المُعَوَّل: المُعتمد والمُستَغاث.
(٦) البيت في ديوان كثير عزَّة(١٠٣).

فقلت له: ماموضع «تهيامى» من الإعراب؟ فأفتى بأنه مرفوع بالابتداء، وخبره: «بعَزّة» على نحو ماقدّمنا آنفاً، وجعل الجملةالتى هى «تهيامى بعزة» اعتراضاً بين اسم «إنّ» وخبرها؛ لأن فيها ضرباً من التشديد للكلام، كما تقول: إنك - فاعلم - رجل سوء، وإنه - والحقَّ أقول - جميلُ المذهب.

وهذا الفصل والاعتراض الجارى مجرى التوكيد كثير فى الكلام. وإذا جاز الاعتراض بين الفعل والفاعل فى نحو ما أنشدَناه أبو على من قوله[1]:

وقد أدركتْنى - والحوادثُ جَمَّةٌ   أسِنَّةُ قومٍ لا ضِعافٍ ولا عُــزْلِ

كان الاعتراض بين اسم «إنّ» وخبرها أسوغ.

وقد يحتمل بيت كُثَيِّر أيضاً تأويلاً آخر غير ما ذهب إليه أبو على، وهو أن يكون «تهيامى» فى موضع جر على أنه أقسم به، كقولك: إنى - وحُبِّك - لضنين بك. وعرضتُ على أبى على هذا الجواب؛ فقبله، وأجاز ما أجاز. فالباء على هذا فى «بعزّة» متعلقة بنفس المصدر الذى هو التَّهْيام، وهى فيما ذهب إليه أبو على متعلقة بمحذوف هو الخبر عن «تهيامى» فى الحقيقة.

فهذا استيفاء الكلام فى أحد الوجهين اللذين يحتملهما قوله عز اسمه: ﴿جزاء سيّئة بمثلها﴾ بعدما أجازه أبو الحسن فيها عماقدمت ذكره.

والوجه الآخر: أن تكون الباء فى ﴿بمثلها﴾ متعلقة بنفس الجزاء، ويكون الجزاء مرتفعاً بالابتداء، وخبره محذوف، كأنه قال: ﴿جزاء سيئة بمثلها﴾ كائن، أو

(١) البيت فى الخصائص (١/٣٣١)، وفى شرح أبيات المغنى (٦/١٨٣) ونسب إلى جويرية بن زيد وفى شرح شواهد المغنى: ٨٠٧.
عُزْل: جمع أعزل وهو من لاسلاح معه.

واقع. وإذا كان هذا جائزاً، وكان حذف الخبر فيه حسناً متجهاً، كما حُذف في عدة مواضع غيره مما يطول القول بذكره، كان «تهيامى» من بيت كُثَيِّر أيضاً مرتفعاً بالابتداء، والباء متعلقة فيه بنفس المصدر الذى هو التَّهيام، والخبر أيضاً محذوف، كأنه قال: وتهيامى بعزة كائن، أو واقع، على مايقدّر فى هذا ونحوه. فهذا ماتحتمله الآية من غير ما ذهب إليه أبو الحسن، أعنى قوله تعالى: ﴿جزاءُ سيّئة بمثلها﴾.

وأما زيادتها فى الفاعل فنحو قولهم: كفى بالله، وقوله تعالى: ﴿وكفى بنا حاسبين﴾[١] إنما هو: كَفَى اللهُ، وكَفَيْنا، كقول سُحَيْم:

.... كَفَى الشيبُ والإسلام للمرء ناهيا[٢]

فالباء وما عملت فيه فى موضع مرفوع بفعله، كقولك: ما قام من أحد، فالجار والمجرور فى موضع مرفوع بفعله. ونحوه قولهم فى التعجب: أحسنْ بزيدٍ، وأجملْ ببكرٍ، فالباء وما بعدها فى موضع مرفوع بفعله، ونحوه قولهم فى لتعجب: أحسن بزيد وأجملْ ببكرٍ فالباء وما بعدها فى موضع مرفوع بفعله. ولا ضمير فى الفعل. وهذا مشروح فى باب التعجب..

وقد زيدت أيضاً فى خبر «لكنّ» لشبهه بالفاعل، قال الشاعر[٣]:

---

(١) سورة الأنبياء: الآية (٤٧)

(٢) ذكر البيت فى كتاب سيبويه (٢/ ٢٦) وقائلة سُحَيْم عبد بنى الحسحاس وذكر البيت فى ديوانه (١٦) والعينى (٣/ ٦٦٥) وابن يعيش (٢/ ١١٥) وشرح شواهد المغنى (١١٢) والبيت بتمامه:

عميرة ودع إن تجهزت غاديـــا ــــ كفى الشيب والإسلام المرء ناهيا

عميرة: تصغير عَمْرَة. قال أبو عبيدة: كانت صاحبته التى شغف بها تسمى غالية، وهى من أشراف تميم ابن مره، ولم يتجاسر على ذكر اسمها».

حواش الديوان (٢٥). كما ذكر البيت فى اللسان فى مادة (كفى)

(٣) ذكر البيت فى اللسان فى مادة (كفى) بغير نسبة وفى شرح المفصل (٨/ ١٣٩)

ولكنّ أجْراً لو فعلتِ بِهيّـــــــنٍ وهل يُنْكَرُ المعروفُ في الناس والأجرُ؟

أراد: ولكن أجراً لو فعلته هيّن. وقد يجوز فيه أن يكون معناه: ولكنّ أجراً لو فعلته بشيء هيّن، أي: أنتِ تصلين إلى الأجر بشيء هيّن، كقولك: وجوب الشكر بالبرّ الهيّن، فتكون الباء على هذا غير زائدة.

وأجاز أبو بكر محمد بن السري أن يكون قولهم: كفى بالله تقديره: كفى اكتفاؤك بالله، أي: اكتفاؤك بالله يكفيك.

وهذا يضعُف عندي لأن الباء على هذا متعلقة بمصدر محذوف، وهو الاكتفاء، ومحال حذف الموصول وتبقية صلته، وإنما حَسَّنه عندي قليلاً أنك قد ذكرت «كَفَى»، فدل على «الاكتفاء» لأنه من لفظه، كما تقول: من كذب كان شراً له، أي: كان الكذب شراً له، فأضمرته لدلالة الفعل عليه، فههنا أضمر اسماً كاملاً، وهو الكذب، وثَمّ أضمر اسماً وبقّى صلته التي هي بعضه، فكان بعض الاسم مضمراً وبعضه مظهراً، فلذلك ضعف عندي. والقول في هذا قول سيبويه: إنه يريد: كفى اللهُ، كقوله تعالى: ﴿وكَفَى اللهُ المؤمنينَ القتالَ﴾[1]. ويشهد بصحة هذا المذهب ما حُكى عنهم من قولهم: «مررت بأبياتٍ جادَ بهنّ أبياتًا، وجُدْنَ أبياتاً» فـ«بهنّ»: في موضع رفع، والباء: زائدة كماترى، أخبرني بذلك محمد بن الحسن قراءة عليه، عن أحمد بن يحيى، أن الكسائي حكى ذلك عنهم، ووجدتُ مثله للأخطل، وهو قوله[2]:

فقلتُ: اقْتُلُوها عنكم بِمزاجِها وحُبَّ بها مقتولةً حين تُقْتَــلُ

---

(١) سورة الأحزاب: الآية (٢٥).

(١) ذكر البيت في شرح الشافية (٤/١٥) وهو للأخطل النصراني في وصف الخمر، ويقصد اقتلوها: أي امزجوها بالماء فتكسر حدتها وتذهب أثرها.

فـ «بها»: في موضع رفع بـ «حُبَّ».

وقد حذفت الباء في «رُبَّه»، وأصلها «رُبَّ».

وإنما جاز عندى زيادة الباء في خبر المبتدأ لمضارعته الفاعل؛ فاحتياج المبتدأ إليه كاحتياج الفعل إلى فاعله.

واعلم أن الباء قد تُبدل منها في القسم الواو في نحوقولك: واللهِ ، أصله: بِالله. والدلالة على أن الباء هي الأصل أمران: أحدهما أنها موصلة للقسم إلى المقسم به في قولك : أحلف بالله، كما تُوصِّل الباء المرور إلى الممرور به.

في قولك: مررت بزيد، فالباء من حروف الجر بمنزلة «مِنْ» و«عَنْ». والآخر أن الباء تدخل على المضمر كماتدخل على المظهر، تقول: بالله لأقومنّ، وبه لأقعدنّ، والواو لاتدخل على المضمر البتة، تقول: والله لأضربنك، فإن اضمرت قلت: بِهِ لأضربنك، ولا تقول: وَهُ لأضربنّك، فرجوعك مع الإضمار إلى الباء يدل على أنها هي الأصل، أنشدنا أبو على قال: أنشد أبو زيد[(١)]:

رأى بَرْقاً، فأَوْضَعَ فوق بَكْرٍ   فلا بِكِ ما أسالَ ولا أغاما

وأنشدنا أيضاً عنه[(٢)]:

ألانادت أُمامةُ باحتمالِ   لتحزُنَني، فلا بِكِ ما أبالي

وإنما أبدلت الواو من الباء لأمرين: أحدهما مضارعتها إياها لفظاً، والآخر مضارعتها إياها معنى، أما اللفظ فلأن الباء من الشفة، كما أن الواو كذلك. وأما المعنى فلأن الباء للإلصاق، والواو للاجتماع، والشئ إذا لاصق الشئ فقد اجتمع معه.

(١) سبق نسبة البيت (١٠٤).   (٢) تقدم الكلام عليه (١٠٤).

وأما إبدال التاء من الواو في القسم فسنذكره في موضعه بإذن الله تعالى من باب التاء.

واعلم أن جميع الحروف التى تقع فى أوائل الكلم حكمها الفتح أبداً لخفته، نحوواو العطف وفاءه، وهمزة الاستفهام، ولام الابتداء. فأما الباء فى «بزيد» فإنما كُسرت لمضارعتها اللام الجارة فى قولك: المال لِزيد، وسنذكر العلة فى كسر اللام فى موضعها، ووجه المضارعة بينهما اجتماعهما فى الجر، وفى الذلاقة، ولزوم كل واحد منهما الحرفية، وليست كذلك كاف التشبيه؛ لأنها قد تكون اسماً فى بعض المواضع، وسنذكر ذلك فى موضعه.

★ ★ ★

حَـــرْفُ التَّـــاء

التـاء حرف مـهمـوس، يستـعمـل في الكلام على ثلاثة أضرب: أصـلاً، وبدلاً، وزائداً.

فإذا كانت أصلاً وقعت فاءً وعـيناً ولاماً، فالفاء نحو تَمْرٍ وتَبّاً، والعين نحو فِتْرٍ وقَتَلَ، واللام نحو فَخْتٍ ونَحَتَ.

وأمـا إبدالها فـقـد أبدلت من سـتة أحـرف هُنّ: الواو، واليـاء، والسين، والصاد، والطاء، والدال.

إبدالها من الـواو: قد أبدلت التاء من الواو فـاء إبدالاً صالحـاً، وذلك نحو «تُجاه» وهو فُعـال من الوجه. وتُراث: فُعـال من وَرِهَ. وتَقِيّة: فَعِيلة من وَقَيت. ومثله التَّقْوَى، هو فَعْلَى منه، وكذلك تُقـاة: فُعَلة منها. وتَوْراة عندنا: فَوْعَلة من وَرِىَ الزَّنْد، وأصلها وَوْرَيَة، فـأبدلت الواو الأولى تاء؛ وذلك أنهم لو لم يبدلوها تاء لوجب أن يبدلوها همزة لاجتماع الواوين في أول الكلمة. ومثلها تَوْلَج، وهو فَوْعَل من وَلَج يَلِجُ، كـذا هو القـيـاس في هذين الحـرفين، وأصله على قـولنا: وَوْلَج. وتَوْراة، وتَوْلَج عند البغداديين: تَفْعَل، وحملهـما على فَوْعَل أوجه لكثرة فَوْعَل في الكلام وقلة تَفْعَل. ومن ذلك «تُخَمـة» أصلهـا: وُخَمة لأنهـا فُعَلة من الوَخـامة. وتُكَأة؛ لأنهـا فُعَلة من تَوَكّأت. وتُكْلان: فُعْلان من تَوَكّلْت. وتَيْقُور:

فَيْعُول من الوقار. ومن أبيات الكتاب[١]:

فإنْ يكنْ أمسَى البِلَى تَيْقُوري

أصله: وَيْقُور. وقالوا: رجل تُكَلَة، أى: وُكَلة، وهو فُعَلة من وَكَل يَكِل. وقالوا: أَتْلَجَهُ، أى: أَوْلَجَه. وضربه حتى أَتْكَأَه، أى: أَوْكَأه. وعلى هذا أبدلوا التاء من الواو فى القسم، وخصوا بها اسم الله تعالى لأنها فَرْعُ فَرْعٍ، فخُصَّ بها الأشهر وقد مضى ذلك فى آلٍ وأَهْل. وقالوا: التِّلِيد، والتِّلاد[٢] من ولد. وتَتْرَى[٣]: فَعْلَى من المواترة، وأصلها: وَتْرَى، ومن العرب من ينونها، يجعل ألفها للإلحاق بمنزلة ألف أَرْطًى[٤] ومِعْزًى، ومنهم من لا يصرف، يجعل ألفها للتأنيث بمنزلة ألف سَكْرَى وغَضْبَى. وهذه الألفاظ التى جمعتها وإن كانت كثيرة، فإنه لايجوز القياس عليهالقلتها بالإضافة إلى ما لم تقلب واوه تاء، فلا تقول قياساً على تَقِيّة فى وَقِيّة: تَزِير فى وَزِير، ولا تقول فى وَجِيهة: تَجِيهة، ولا فى أَوْعَدَ: أَتْعَدَ، قياساً على أَتْلَجَ، ولا فى وَلْهَى: تَلْهَى، قياساً على تَتْرَى. فأمّا ما تقيس عليه لكثرته فافْتَعَلَ وما تصرف منه إذا كانت فاؤه واواً، فإن واوه تقلب تاء،

---

(١) البيت للعجاج وهو من الرجز وذكر فى الكتاب (٤/ ٣٣٢) وفى ديوانه (٢٧) والمنصف (١/ ٢٢٧) وابن يعيش (١٠/ ٣٨)، وفى اللسان فى مادة (وقر) ويُروى برواية أخرى «فإن أكن أمسى البِلَى تَيْقُوري». والشاعر يذكر كبره وضعفه عن التصرف، فجعل ذلك كالوقار وإن لم يقصد، والبِلى: قِدَمُ العهد.

وقال العجاج فى مثل هذا:

والمرء يبليه بلاء السربال ... كر الليالى وانتقال الأحوال

والتيقور: فيعول من وقر وقارا وأصله وَيْقور قلبت الواو تاء.

(٢) التليد والتلاد: ما ولد عندك من مال أو نتج.

(٣) جاءوا تترى: أى متواترين

(٤) الأرطى: شجر يدبغ به.

وتدغم فى تاء «افتعل» التى بعدها، وذلك نحو «اتَّزَنَ» أصله: اوْتَزَنَ، فقلبت الواو تاء، وأدغمت فى تاء افتعل، فصار اتَّزَنَ. ومثله اتَّعَدَ، واتَّلَجَ، واتَّصَفَ من الوصف، قال الأعشى[1]:

فإنْ تَتَّعِدْنى أَتَّعِدْكَ بمثلها وسوف أَزيدُ الباقياتِ القَوارصا

وقال طرفة[2]:

فإنّ القوافى يَتَّلِجْنَ مَوالِجاً تَضايَقُ عنها أن تَوَلَّجَها الإبَرْ

وقال سُحَيْم[3]:

وما دُمْيةٌ من دُمَى مَيْسَنا نَ مُعْجِبةٌ نَظَراً واتِّصافا

أراد مَيْسان، فزاد نوناً.

والعلة فى قلب هذه الواو فى هذا الموضع تاء أنهم لو لم يقلبوها تاء لوجب أن يقلبوها إذا انكسر ما قبلها ياء، فيقولوا: اِيتَزَنَ، اِيتَعَد، اِيتَلَج، فإذا انضم ما قبلها رُدّت إلى الواو، فقالوا: مُوتَعِد، ومُوتَزِن، ومُوتَلِج، وإذا انفتح ما قبلها قلبت ألفاً، فقالوا: ياتَعِدُ، وياتَزِنُ، وياتَلِجُ. فلما كانوا لو لم يقلبوها تاء صائرين من قبلها مرة ياء، ومرة ألفاً، مرة واواً، إلى ما أريناه، أرادوا أن يقلبوها حرفاً جَلْداً تتغير أحوال ما قبله وهو باق بحاله، وكانت التاء قريبة المخرج من الواو لأنها من أصول الثنايا، والواو من الشفة، فأبدلوها تاء، وأدغموها فى لفظ ما

---

(١) البيت فى ديوان الأعشى (١٠٢) وهو من قصيدة يهجو فيها علقمة بن علاثه. الباقيات القصائد الباقية فى أذهان وألسن الرواة والناس.

(٢) البيت فى ديوان طَرَفَة بن العبد (١٦١).

(٣) البيت فى ديوان سُحَيْم (٤٣) وميسان: كورة بين البصرة وواسط

بعدها، وهو التاء، فـقالوا: اتَّعَدَ واتَّزَنَ. وقد فعلوا هذا أيضـاً في الياء، وأجروها مـجـرى الواو، فـقالوا فـي افْتَعَلَ من الْيُبْس والْيُسْر: اتَّبَسَ واتَّسَرَ، وذلك لأنهم كـرهوا انقلابهـا واواً مـتى انضم ما قـبلهـا في نحو مُوتَبِس، وألفـاً في ياتَبِسُ، فأجروها مجرى الواو، فقالوا: اتَّبَسَ واتَّسَرَ.

ومن العـرب من لايبدلـهمـا تاء، ويُجرى علـيهـمـا من القـلب ما تنكبـه الآخـرون، فيـقـول: ايْتَعَد، ايْتَزَن، ايْتَبَس، ويَوتَعِدُ، وياتَعِدُ، ويَوتَزِنُ، وياتَزِنُ، وياتَبِسُ، ومُتَعِد، ومُوتَبِس. وسمع الكسـائي: الطريق ياتَسِقُ وياتَسِعُ، أي: يتَّسِقُ ويتَّسِع. واللغة الأولى أكثر وأقيس، وهي لغة أهل الحجاز، وبها نزل القرآن.

فهذا إبدال التاء من الواو والياء فاءين.

وقد أبدلت منهمـا لامين، قالوا: أُخْت، وبِنْت، وهَنْت، وكِلْتا. أصل هذا كله: أَخَوة، وبَنَوة، وهَنَوة، وكِلْوا، فنقلوا أخَوة وبَنَوة، ووزنهما فَعَلٌ، إلى فعْل وفِعْل، وألحقوهما بالتاء المبدلة من لامها بوزن قُفْل وجِلْس، فقالوا: أُخْت وبِنْت، وليست التاء فيهما بعلامة تأنيث، كما يظن من لا خبرة له بهذا الشأن، لسكون ما قـبلها. هكذا مـذهب سـيبـويه، وهو الصحـيح، وقـد نصّ عليه في باب مـالا ينصرف، فقال: لـو سميت بهما رجلاً لصرفـتهما معرفـة، ولو كانت للتأنيث لما انصرف الاسم. على أن سيبويه قد تسمَّح في بعض ألفاظه في الكتـاب، فقال: هما علامتا تأنيث وإنما ذلك تجوّز منه في اللفظ لأنه أرسله غُفْلاً، وقد قيّده وعلّله في باب مالا ينصرف، والأخذ بقـوله المُعلَّل أولى من الأخذ بقوله الغُفْل المُرْسَل. ووجهُ تجـوُّزه أنه لما كانت الـتاء لا تبدل مـن الواو فيهـما إلا مع المؤنـث، صارتا كأنهما علامتا تأنيث.

فإن قيل: فماعلامة التأنيث فى أُخْت[١] وبنت؟

فالجواب: أن الصيغة فيهما علم تأنيثهما، وأعنى بالصيغة فيهما بناءهما على فُعْل وفِعْل، وأصلهما فَعَل، وإبدال الواو فيهما لاماً؛ لأن هذا عمل اختص به المؤنث. ويدل أيضاً على ذلك إقامتهم إياه مقام العلامة الصريحة، وتعاقبهما على الكلمة الواحدة، وذلك نحو ابنة وبِنْت، فالصيغة فى «بِنْت» قامت مقام الهاء فى ابنة، فكما أن الهاء علم تأنيث لا محالة، فكذلك صيغة «بِنْت» علم تأنيثها، وليس بِنْت من ابن كصَعْبة من صَعْب، إنما نظير صعبة من صعب ابنة من ابن.

ويدل على أن أخاً وابناً فَعَل مفتوحة العين، جمعُهم إياهما على أفْعال، نحو أبناء وآخاء، حكى سيبويه «آخاء» عن يُونُس وأنشدنا أبو على[٢]:

وَجَدْتُمْ بنيكم دوننا إذْ نَسَبْتُمْ ... وأىُّ بنى الآخاء تنبو مناسِبُهْ

ويدل على أن اللام منهما واو قولُهم فى الجمع أخَوات.

فأما البُنُوّة فلا دلالة فيها عندنا لقولهم «الفُتُوّة» وهى من قولهم «فِتْيان»،

---

(١) ذكر فى اللسان فى مادة (أخا) : «الأخت أنثى الأخ، صيغة على غير بناء المذكر، والتاء بدل من الواو، وزنها فَعَلَة فنقلوها إلى فُعْلٍ وألحقتها التاء المبدلة من لامها بوزن قُفل، فقالوا أخت، وليست التاء فيها بعلامة تأنيث كما ظن من لا خبرة له بهذا الشأن، وذلك لسكون ما قبلها، هذا مذهب سيبويه. وهو الصحيح، وقد نص عليه فى باب مالا ينصرف فقال: لو سَمَّيْت بها رَجُلاً لصرفتها معرفة، ولو كانت للتأنيث لما انصرف الإسم، على أن سيبويه قد تسمّح فى بعض ألفاظه فى الكتاب فقال هى علامة تأنيث، وإنما ذلك تجوّز منه فى اللفظ ، لأنه أرسله غُفْلا، وقد قيده فى باب مالا ينصرف ، والأخذ بقوله المُعَلّل أقوى من الأخذ بقوله الغُفْل المُرْسَل.

(٢) البيت لبشر بن المهلب كما فى الخصائص (١/ ١ - ٢) ونسبه فى (١/ ٣٣٨) إلى بعض آل المهلب واللسان فى مادة (أخو).

ولكن قولهم «بنت» وإبدالَ التاء من حرف العلة يدل على أنها من الواو؛ لأن إبدال التاء من الواو أضعاف إبدالها من الياء، وعلى الأكثر ينبغي أن يكون القياس.

وأما «هَنْت» فيدل على أن التاء فيا بدل من واو، قولُهم في الجمع «هَنَوات»، قال[1]:

أرى ابنَ نِزار قد جَفاني ورابني   على هَنَوات شأنُها مُتَتابِـــعُ

وأما «كِلْتا» فذهب سيبويه إلى أنها فِعْلَى، بمنزلة الذِّكْرى والحِفْرى، وأصلها «كِلْوَا» فأبدلت الواو تاء، كما أبدلت في أخت وبنت.

والذي يدل على أن لام «كلتا» معتلة قولُهم في مذكرها «كِلا»، «وكلا»: «فِعَل»، ولامة معتلة بمنزلة لام حِجا ورِضا، وهما من الواو لقولهم: حَجا يحجُو، والرِّضْوان، ولذلك مثلها سيبويه بما اعتلت لامه، فقال: هي بمنزلة شَرْوَى.

وأما أبو عُمر الجرميّ فذهب إلى أنها فِعْتَل، وأن التاء فيها علم تأنيثها، وخالف سيبويه. ويشهد بفساد هذا القول أن التاء لا تكون علامة تأنيث الواحد إلا وقبلها فتحة نحو طَلْحة وحَمْزة، وقائمة وقاعدة، أو تكون قبلها ألف، نحو سِعلاة وعِزْهاة، واللام في «كِلْتا» ساكنة كما ترى، فهذا وجه.

---

(١) البيت في الكتاب (٣/ ٣٦١) وهو بغير نسبة وفي المقتضب (٢/ ٢٧٠) والمنصف (٣/ ١٣٩). واللسان مادة (هنا)

هنوات: كناية عن الأفعال التي يستقبح ذكرها ويُروى (متتايع) بالياء المثناة التحتية، وهي بمعنى متتابع.

ووجه آخر، وهو أن علامــة التأنيث لا تكون أبداً وسطاً، إنما تكون آخراً لا محالة، و«كلتا»: اسم مفرد يفيد معنى الـتثنية بإجماع من البصريين، فلا يجوز أن تكون علامة تأنيـثه التاء وما قبـلها ساكن. وأيضاً فإن «فِعْتَل» مـثال لا يوجد فى الكلام أصلاً فيُحَمَل هذا عليه. فإن سمّيت بكِلْتا رجلاً لم تصرفه فى قول سيبويه معرفـة ولا نكرة، لأن ألفها للتأنيث بمنزلة ألف «ذِكْرى»، وتصـرفه نكرة فى قول أبى عُمر؛ لأن أقصى أحواله عنده أن يكون كقائمة وقاعدة وعَزّة وحمزة.

وأما إبدالهم التاء من الياء لاماً فـقولهم «ثِنْتان». ويدل على أنه من الياء أنه من ثَنَيت؛ لأن الاثنين قـد ثُنى أحدهما علـى صاحبـه، وأصله : ثَنَىٌ. يدل على ذلك جمعهم إياه على أثْناء بمنزلة أبناء وآخاء فنقلوه من فَعَلٍ إلى فِعْلٍ، كما فعلوا ذلك فى بِنْت. فأما التاء فى «اثنتان» فتاء التأنيـث، بمنزلتها فى «ابنتان» تثنية «ابنة»، وإنما ثِنْتان بمنزلة بِنْتان، واثنتان بمنزلة ابنتان.

وأبدلوا التـاء أيضاً من اليـاء لاماً فى قـولهم: كَيْتَ وكَيْت، وذَيْتَ وذَيْت. وأصلهما: كَيّة وذَيّة ، وقد نطقت بذلك العرب، فقالوا: كان من الامر كَيَّةَ وكَيّةَ، وذَيّةَ وذَيّةَ، ثم إنهم حذفـوا الهاء، وأبدلوا من الياء التى هى لام تاء، كمـا فعلوا ذلك فى ثِنْتـان، فقـالوا: كَيْتَ وذَيْتَ. فكمـا أن الهـاء فى كَيّة وذَيّة علم تأنيث، فكذلك الصيغـة فى كَيْتَ وذَيْتَ عَلَم تأنيث، وكذلك أيضاً التاء فى اثنتـان علامة تأنيث، والصيغة فى «ثِنْتان» أيضاً علامة تأنيث. وهذه قصة ابنة وبِنْت أيضاً.

وفى كَيْتَ وذَيْتَ ثلاث لغات: منهم من يبنيهمـا على الفتح، فيقول: كَيْتَ وذَيْتَ، ومنهم من يبنيهما على الكسر، فـيقول : كَيْتِ وذَيْتِ، ومنهم من يبنيهما على الضم، فيـقول: كَيْتُ وذَيْتُ. فأما كَيّة وذَيّة فليـس فيهمـا مع الهاء إلا البناء على الفتح.

فإن قيل: ما تُنكر أن تكون التاء فى كَيْتَ وذَيْتَ منقلبة عن واو بمنزلة تاء أُخْت وبِنْت، ويكون على هذا أصل ذَيّة وكَيّة: ذَيْوة وكَيْوة، فلما اجتمعت الواو والياء، وسَبقت الياء بالسكون، قُلبت الواو ياء، وأدغمت الياء فى الياء كما قالوا سَيّد ومَيّت، واصلهما: سَيْوِد ومَيْوِت.

فالجواب: أن كَيّة وذَيّة لايجوز أن يكون أصلها كَيْوة وذَيْوة من قِبل أنك لو قضيت بذلك لأجزت ما لم يأت مثله فى كلام العرب؛ لأنه ليس فى كلامهم لفظة عين فعلها ياء، ولام فعلها واو؛ ألا ترى أن سيبويه قال: ليس فى الكلام مثل حَيَوْتُ. فأما ما أجازه أبو عثمان فى «الحيوان» من أن تكون واوه غير منقلبة عن الياء، وخالف فيه الخليل، وأن تكون الواو فيه أصلاً غير منقلبة، فمردود عليه عند أصحابنا لادّعائه ما لا دليل عليه، ولا نظير له، وما هو مخالف لمذهب الجمهور. وكذلك قولهم فى اسم رجل: رجاء بن حَيْوة، إنما الواو فيه بدل من ياء. وحَسَّنَ البدل فيه وصحة الواو أيضاً بعد ياء ساكنة، كونُه علماً، والأعلام قد يُحتمل فيها مالا يُحتمل فى غيرها، وذلك من وجهين: أحدهما الصيغة، والآخر الإعراب:

أما الصيغة فنحو قولهم: مَوْظَب، ومَوْرَق، وتَهْلَل، ومَحْبَب، ومَكْوَزة، ومَزْيَد، ومَوْألة فيمن أخذه من وَأَلْتُ، ومَعْدِى كَرِب.

وأما الإعراب فنحو قولهم فى الحكاية لمن قال مررت بزيدٍ: مَنْ زيدٍ؟ ولمن قال ضربت أبا بكر: مَنْ أبا بكرٍ؟ لأن الكنى تُجرى مجرى الأعلام. وكذلك أيضاً صحّت «حَيْوة» بعد قلب لامها واواً، وأصلها: حَيّة، كما أن أصل حَيَوان: حَيَيان. فهذا إبدال التاء من الواو والياء لامين ، ولم أعلمهما أُبدلت منهما عينين.

وقد أُبدلت التاء من السين لاماً، وذلك في قولهم في العدد: «سِتّ» وأصلها: سِدْس لأنها من التَّسْديس، كما أن خمسة من التخميس، ولذلك قالوا في تحقيرها: سُدَيْسة، ولكنهم قلبوا السين الآخرة تاء لتقرب من الدال التي قبلها، وهي مع ذلك حرف مهموس، كما أن السين مهموسة، فصار التقدير: سِدْت، فلما اجتمعت الدال والتاء وتقاربتا في المخرج أبدلوا الدال تاء لتُوافقها في الهمس، ثم أدغمت التاء في التاء، فصارت «سِتّ» كما ترى.

وقد أبدلوا التاء أيضاً من السين في موضع آخر، قرأت على محمد بن الحسن، عن أبي العباس أحمد بن يحيى[1]:

يا قاتَلَ اللهُ بنى السِّعْلاةِ ... عمرو بن يَرْبُوعٍ شِرارَ النات

غيرَ أعِفّاءَ ولا أكْيات

يريد: الناس، وأكياس، فأبدل السين تاء لموافقتها إياها في الهمس والزيادة وتجاور المخارج.

وقالوا في طَسّ: طَسْت، أنشدنا أبو علي قال: أنشد أبو عثمان[2]:

---

(١) الرجز لعلباء بن أرقم في جمهرة اللغة (٣/ ٣٣) واللسان في مادة (نوت) وفي شرح شواهد الشافية (٤/ ٤٦٩)، وهي بغير نسبة في الخصائص (٢/ ٥٣)، وشرح المفصل (١٠/ ٣٦)، وتزعم العرب أن عمرو بن يربوع تزوج سعلاة، أي غولا فأولدها أولاداً.

(٢) ذكرت الأبيات في اللسان في مادة (طسس) ونسبه إلى أعرابي فصيح وبغير نسبة في مادة (قسس)، الأيبلي: الراهب، القس: رئيس من رؤساء النصارى في الدين والعلم وهو الكَيِّسُ العالم. والقسيس كالقِسّ وجمعه قساقسه وقسيسون، والأشعث: الذي تلبد شعره واغبرّ، الهيكل: معبد للنصارى فيه صورة السيدة مريم العذراء، حسن: صاح إعجابا بها، وأصدر صوتا كصوت الطست وهي مما دخل في كلام العرب ومعها التَّوْر والطاجِنُ وهي فارسية كلها، وطيء تقول طست، وغيرهم طسٌ.

لو عَرَضَتْ لأَيْبُلِيٍّ قَسّْ أَشْعَثَ فى هَيْكَلِه مُنْدَسّْ

حَنَّ إليها كحنين الطَّسّْ

وقالوا: خَتِيت فى معنى خَسِيس، فأبدلوا السين تاء.

وأبدلت من الصاد، قال بعضهم فى لِصّ: لِصْت، وأثبتوها فى الجمع، قال الشاعر(١):

فتركْنَ نَهْداً عُيَّلاً أبناؤها وبنى كِنانةَ كاللُّصُوت المُرَّدِ

فأما قول الأعرابى من بنى عَوْف بن سَعْد(٢):

صَفْقةُ ذى ذَعالتٍ سَمُولِ بَيْعَ امرئٍ ليس بمُسْتَقِيلِ

(١) ذكر البيت فى شرح شواهد الشافية (٤/ ٤٧٥) وذكر أن الصاغانى نسبه فى العباب إلى عبد الأسود بن عامر بن جُوَيْن الطائى. قال ابن الحاجب فى أماليه على المفصل: «معناه أن هؤلاء تركوا هذه القبيلة أبناؤها فقراء؛ لأنهم قتلوا آباءهم، وبنى كنانة كذلك، وانضم إلى ذلك أنهم بقوا من شدة الفقر لصوصا مَرَدَة» ونَهْدٌ: أبو قبيلة من اليمن، وهو نُهد بن زيد بن ليث بن سود بن قضاعة. وهذا البيت وقع فى موضعين من جمهرة العرب لابن دريد (١/ ١٠٢، ١٠٣) وجَرْمٌ: بطنان فى العرب، أحدهما فى قضاعة، وهو جَرْمُ بن زَبّان، والآخر فى طيء، وعُيَّل جمع عائل، من عال يَعيل عَيْلَة، إذا افتقر فهو عائل، ومُرَّدٌ: جمع مارد من مَرَدَ إذا عتا وخبث. كذلك ذكر فى اللسان فى مادة (لصت) واللصت هو اللص وذلك فى لغة طيء.

(٢) ذكر البيتان فى شرح شواهد الشافية (٤/ ٤٧٢)، وفى اللسان فى مادة (ذعلب) و(ذعلت) و(سمل) وذكر فى شرح الشواهد «وردت (صفقة) منصوبة بخط ابن جنى على أنه مفعول مطلق، يقال: صفقت له بالبيعة صفقا: أى ضربت بيدى على يده، وكانت العرب إذا وجب البيع ضرب أحدهما على يد صاحبه، ثم استعملت الصفقة فى العقد؛ فقيل بارك الله لك فى صفقة يمينك، والذعالب: قِطع الخِرَق، وقد فسّرها الشارح: وسُمول جمع سَمَل: الثوب الخَلَق المقطع، مستقيل: من استقالة البيع أى طلب فسخه.

وهو يريد الذّعالب، فينبغي أن يكونا لغتين، وغير بعيد أن تبدل أيضاً التاء من الباء، إذ قد أبدلت من الواو، وهي شريكة الباء في الشَّفة. والوجه أن تكون التاء بدلاً من الباء؛ لأن الباء أكثر استعمالاً، ولما ذكرناه أيضاً من إبدالهم التاء من الواو.

وأما قولهم في قُسْطاط: قُسْتاط، فالتاء فيه بدل من الطاء لقولهم في الجمع: فَساطيط، ولم يقولوا: فَساتيط، فالطاء إذن أعمّ تصرّفاً.

وقالوا: أَسْتاعَ يُسْتِيع، أي: أطاعَ يُطيع، فالتاء بدل من الطاء لا محالة. وقالوا: ناقة تَرَبُوت، وأصلها: دَرَبُوت، وهي فَعَلُوت من الدُّرْبة، أي: هي مُذلَّلة، فالتاء بدل من الدال.

★ ★ ★

زيادة التَّاء

وأما الزيادة فقد زيدت التاء أولاً في نحو تألَب[١]، وتِجفاف[٢]، وتَعْضُوض[٣]، وتُرْتُب[٤]، وتَنْضُب[٥]. ومثل تِجفافٍ تِمْثالٌ، وتِبيان، وتِلْقاء، وناقة تِضْراب[٦].

---

(١) التألب: الشديد الغليظ المجتمع من حمر الوحش.

(٢) التجفاف: ما جلل به الفرس من سلاح وآلة تقيه الجراح في الحرب.

(٣) التعضوض: تمر أسود، شديد الحلاوة.

(٤) تُرْتُب: الشيء المقيم الثابت.

(٥) التنضب: نوع من الشجر.

(٦) ناقة تضراب: هي التي ضربها الفحل.

وزيدت ثانية في نحو افتقار وافتقرَ، واقتطاع واقتطع.

وزيدت أيضاً رابعة في سَنْبَتة، وهي القطعة من الزمان، قال الراجز(١):

رُبَّ غُلامٍ قد صَرَى في فِقْرَتِـــهْ ماءَ الشَّباب عُنْفوانَ سَنْبَتِـــهْ

في معنى سَنْبَتة. فهذه دلالة على زيادة التاء في سَنْبَتة.

وزيدت أيضاً خـامســة في نحو مَلَكُوت، وجَبَرُوت، ورَغَبُوت، ورَهَبُوت، ورَحَمُوت، وطاغُوت. وسادسة في نـحو عَنْكَبُوت، وتَرَنَمُوت، وهو صوت ترنُّم القوس عند الإنباض، قال الراجز(٢):

تُجاوبُ القوسَ بتَرَنَمُوتها

أي: بتَرَنُّمها.

---

(١) ذكرت الأبيات في جمهرة اللغة (١/ ٢٩٠) إلى محمد الفقعسي وفي اللسان في مادة (صرى) نسب إلى الأغلب العجليّ، وذكر البيت الثالث وهو:

أنْعَظَ حتَّى اشتدَّ سُمُّ سُمتِـهْ وصرى الرجل الماء في ظهره

زمانا صَرْيا: حَبَسَه بامتساكه عن النِّكاح، وقيل جَمَعَهُ، الفقرة: واحدة فـقار الظهر، والمراد هنا كلها، وفي رواية أخرى (رأتْ غُلامًا)

(٢) ذكر البيت في شـرح الشافية (٤/ ٢٨٣) وذكر أن الجوهري صاحب الـصحاح، قال أبو تراب: أنشدني الغنوي في القوس:

شِريانةٌ تُرْزِمُ مِنْ عَتُوتِهــا تُجاوبُ الصَّوْتَ بِتَرَنَمُوتها

تَسْتَخْرِجُ الحَبَّةَ مِنْ تابُوتِهـا

والشريانة: شجر تتخذ منه القسيّ وهو من جيد العيدان فهو من نبات الجبال، وترزم من الرَّزَمَةِ وهو صوت تخـرجه الناقة من حلقهـا لا تفتح به فاها وذلك على ولدها حين ترأمــه والعَتُوت جمع عَتَتَ وهو الوقوع في أمر شاق، تجاوب الصوت: أي صوت الصـيد فإذا أحست بصوت حيوان أجابته بترنم وترها، والتابوت: القلب فهـو تابوت الحكمة وسفط العلم ويعني بالحبة: القلب من الجوف.

وقد زيدت فى أوائل الأفـعال الماضية للمـطاوعة، كقولك كـسَّرته فتكسَّر، وقطعته فتقطّع، ودحرجْته فتدحرج. ومن زيادتها فى أوائل الأفعال الماضية قولهم: تغافل، وتعاقل، وتجاهل.

وتزاد فى أوائل المضارعـة لخطاب المذكر، نحو أنت تقوم وتقـعد، ولخطاب المؤنث نحو أنتِ تقومين وتقعدين، للمؤنثة الغائبة نحو هى تقوم وتقعد. وقد أنّث بها لفـظ الفعل الماضي، نحـو قامتْ وقعـدتْ، وتؤنث بها جـماعة المـؤنث نحو قائمات وقاعـدات. وأما قولهم فى الواحدة قائمة وقاعـدة وظريفة، فإنما الهاء فى الوقف بدل من التاء فى الوصل، والتاء هى الأصل.

فإن قيل: وما الدليل على أن التاء هى الأصل، وأن الهاء بدل منها؟

فالجواب: أن الوصل مماتجـرى فـيـه الأشيـاء على أصـولهـا، والوقف من مواضع التـغييـر؛ ألا ترى أن من قال من العـرب فى الوقف: هذا بكُرْ، ومررت ببكِرْ، فنقل الضـمة والكسرة إلـى الكاف فى الوقف، فإنه إذا وصل أجـرى الأمر على حقيـقته، فقال: هذا بكْرٌ، ومررت بـبكْرٍ. وكذلك من قال فى الوقف: هذا خـالدّ، وهو يجعلّ، فـإنه إذا وصل خَفَّفَ الدال واللام، فـقال هذا خـالدٌ، وهو يجعلُ. على أن من العرب من يُجرى الوقف مجرى الوصل، فيقول فى الوقف: هذا طَلْحَتْ، وعليه السلام والرَّحْمَتْ. وأنشدنا أبو على[1]:

بلْ جَوْزِ تَيْهاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتْ

(١) ذكر فى شرح شواهد الشافية (٤/ - ٢٠٠) الأرجوزة كاملة وهى لسؤر الذئب.
كما ذكـر فى اللسان فى مادة (حجف) جَوْز كل شىء: وسطه والجمع أجواز والتيـهاء: المفازة التى يتيه فيها سالكها . أى يتحيّر، والحجفة: الترس.
وأراد أن التيهاء ملساء لا أعلام فيها كظهر الحجفة ملاسةً ولم ير أنها مثله فى المقدار.

وأخبرنا بعض أصحابنا يرفعه بإسناده إلى قُطْرُب أنه أنشد(١):

الله نَجَّاك بكفَّىْ مَسْلَمَــــــتْ ... من بعدما وبعدِما وبعدَمَــــتْ

صارتْ نفوسُ القوم عند الغَلْصَمَتْ ... وكادت الحُرَّةُ أن تُدْعَى أَمَـــتْ

وقد قلبوا هذا الأمر، فأجروا الشئ في الوصل على حد مجراه في الوقف، من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم في العدد: «ثلاثَةَ أَرْبَعَهْ»(٢) وعلى هذا قالوا في الوصل: «سَبْسَبَّا» و«كَلْكَلاَّ»، قرأت على محمد بن الحسن، عن أحمد بن يحيى(٣).

---

(١) نسب في اللسان إلى أبي النجم العجلي وهو بغير نسبة في الخصائص (١/ ٣٠٤) والمفصل (٥/ ٨٩) والعيني (٢٧٠) وفي شرح شواهد الشافية (٤/ ٢١٨).

وقال العيني: وهذا الشعر لم أقف على اسم قائلة وتبعه في ذلك البغدادي في شواهد الشافية.

والغلصمت: رأس الحلقوم، بعدمت: أراد بعدما فأبدل الألف في التقدير هاء فصارت بعدمه، ثم أبدل الهاء تاء، مسلمت، غلصمت، وأمت: يعني مسلمة، والغلصمة، وأمة فأجرى الوقف مجرى الوصل، فأبدل الهاء تاء.

(٢) قال سيبويه في كتابه (٣/ ٢٦٥) موضحا ذلك: «طرح همزة أربعة على الهاء، ففتحها، ولم يحولها تاء لأنه جعلها ساكنة، والساكن لا يتغير في الإدراج، تقول: اضربْ ثم تقول: اضرب زيداً».

(٣) ذكر البيت في شرح شواهد الشافية للبغدادي (٤/ ٢٤٨) ونسبه إلى منظور بن مَرْثَدَ الأسدي وقيل منظور بن حبّة والحقيقة أن منظور بن حبّه هو بعينه منظور ابن مرثد وحبّه أمه ومرثد أبوه.

وهذه الأرجوزة تبلغ أربعة وثلاثين بيتا وأولها:

لَيْتَ شَبَابِي كَانَ لِـــــلأوَّلِ ... وَغَضُّ عَيْشٍ قَدْ خَلاَ أَرْغَلَ

وقال أبو على في المسائل العسكرية (٣٧) «المتحل لا يخلوا من أن يكون محمولا على الحبال أو الحبل، وكلا الأمرين قبيح». والطِوَل: هو الحبل الذي يطول للدابة فترعى فيه وذكر البيت «ببازِلٍ وجناء أو عيهلِّ» في الكتاب (٤/ ١٧٠) كما ذكر في الخصائص (٢/ ٣٥٩) وابن يعيش (٩/ ٦٨). واللسان (عهل).

مَنْ لِيَ مِنْ هِجْرانِ ليلى مَنْ لي　　والحَبْلِ من حِبالها المُنْحَـــلِّ

تعرَّضت لي بمكانٍ حِـــلِّ　　تعرُّضَ المُهْرة في الطِّـــوَلِّ

يريد : الطِّوَل

وأنشدني أبو علي أيضاً هذه الأبيات، وفيها مما قرأته على محمد أيضاً، ولم أروه عن أبي علي(١):

ترى مَرادَ نِسْعِهِ المُدْخَـــلِّ　　بين رَحَى الحَيْزُومِ والمَرْحَـلِّ

مثلَ الزَّحاليفِ بِنَعْفِ التَّـلِّ

يريد: المُدْخَلَ المَرْحَل. وفيها أيضاً مما قرأته على محمد، وأنشدناه أبو علي(٢):

نُسَلُّ وَجْدَ الهائمِ المُغْتَـــلِّ　　ببازِلٍ وَجْناءَ أو عَيْهَـــلِّ

كأن مَهْواها على الكَلْكَـــلِّ　　مَوْقِعُ كفَّيْ راهبٍ يُصلِّـــي

يريد: العَيْهَلَ والكَلْكَلَ.

ومن أبيات الكتاب(٣):

---

(١) الأبيات من نفس الأرجوزة لمنظور بن مرثد الأسدي، والنسع: سير عريض يجعل على صدر البعير، ومراد النسع: المكان الذي يرود فيه، والحيزوم: الصدر، ورحى الحيزوم كركرته، المدخل : الذي يدخل بعضه في بعض لضفرة، المرحل: مكان شد الرحل. الزحاليف: جمع زحلوفة، وهي المكان الأملس الذي يتزلج عليه الصبيان من فوق التل ، نعف التل : ما انحدر منه.

(٢) الأبيات من الأرجوزة السابقة لمنظور بن مرثد الأسدي، وهي من نفس المصادر السابقة، المغتل : الذي قد اغتل جوفه من الشوق والحب وللحزن كغلة العطش. مهواها: مصدر ميمي بمعنى الهويّ، وهو السقوط، الكلكل : الصدر.

(٣) ذكر البيت في كتاب سيبويه (٢٩/١) ، (٤/ ١٧٠) ونسبه إلى رؤبة بن العجاج وذكر في ملحقات ديوانه (١٨٣) من أرجوزة في ثلاثين شطرا وصوبّه عبدالسلام هارون في هامش الكتاب (٢٩/١) (ضَخْما) بالنصب كما ذكر بن بريّ؛ لأن قبله في ديوانه : (ثمت جئت حية أصما).

ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمَا

يريد : الأضْخَمَ. ويروى : «الإضْخَمّا» بكسر الهمزة و«الضَّخَمّا» ولا حجة فيهما.

فلما كان الوصل مما تُجرى فيه الأشياء على أصولها فى غالب الأمر ومُطَّرد اللغة، وكان الوقف مما تُغَيَّر فيه الأشياء عن أصولها، ورأينا عَلَم التأنيث فى الوصل تاء نحو قائمتان وقائمتكم، وفى الوقف هاء نحو ضاربهْ وقائمهْ، علمنا أن الهاء فى الوقف بدل من التاء فى الوصل، فأما قول الآخر[1]:

العاطِفونةَ حينَ ما مِنْ عاطِفٍ ... والمُسْبِغُون يداً إذا ما أنْعَمُوا

ففيه قولان: أحدهما أنه أراد أن يُجريه فى الوصل على حد ما يكون عليه فى الوقف، وذلك أنه يقال فى الوقف: هؤلاء مُسْلمونَه، وضاربونَهْ، فتلحق الهاء لبيان حركة النون، كما أنشدوا[2]:

أهكذا يا طَيْبَ تَفْعَلُونَهْ ... أَعَلَلاً ونحن مُنْهِلُونَهْ؟

فصار التقدير: العاطفونَهْ، ثم إنه شَبَّه هاء الوقف بهاء التأنيث، فلما احتاج لإقامة الوزن إلى حركة الهاء قَلَبها تاء، كماتقول فى الوقف: هذا طَلْحهْ، فإذا

---

(١) ذكر البيت فى اللسان فى مادة (ليت) ونسبه إلى أبو وجْزَة برواية مختلفة لعجز البيت «والمطعمون زمان أين المطعم؟ ولقد صَوّب ابن برّى إنشاده:

العَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ ... والمُنْعِمُونَ أيْنَ زَمَانَ المُنْعِمُ؟

واللاَّحِقُونَ جِفَانَهُمْ قَمَعَ الذُّرى ... والمُطْعِمُونَ زَمَانَ أيْنَ المُطْعِمُ؟

وذكر البيت فى اللسان فى مادة (حين) بنفس الرواية ونسب إلى أبى وجزة.

(٢) ذكر البيتان فى اللسان فى مادة (حين) بدون نسبة وفى مادة (نهل) ذكر البيت الثانى. قال الأصمعى: إذا أورد إبله الماء فالسَّقْيَةُ الأولى النَّهَلُ، والثانية العَلَلُ.

وصلت صارت الهاء تاء، فقلت: هذا طلحتنا، فعلى هذا قال: «العاطفونَةَ». ويؤنّس بصحة هذا القول قليلاً ما أنشدناه آنفاً من قول الراجز[1]:

مِنْ بعدما وبعدِما وبعدمَتْ ... صارت نفوسُ القوم عند الغَلْصَمَتْ

أراد: وبعدما، فأبدل الألف في التقدير هاء، فصارت: وبعدمه، كما أبدلها الآخر من الألف، فقال فيما أخبرنا به بعض أصحابنا يرفعه بإسناده إلى قطرب أيضا[2]:

قد وَرَدَتْ مِنْ أمْكِنَهْ ... مِنْ ههنا ومن هُنَهْ

إنْ لم أرْوِها فَمَهْ؟

يريد: ومن هنا فأبدل الألف في الوقف هاء، فقال: «مِنْ هُنَهْ» فأما قوله «فَمَهْ؟» فالهاء فيه تحتمل تأويلين:

أحدهما: أنه أراد «فَما» أي: إن لم أرْوِ هذه الإبل الواردة من هنا ومن هنا فما؟ أي: فما أصنع؟ منكراً على نفسه ألا يُرَوِّيها، فحذف الفعل الناصب لـ«ما» التي للاستفهام.

والوجه الآخر: أن يكون أراد: إن لم أرْوِها فَمَهْ، أي: فاكْفُفْ عني، فلست بشئ يُنْتَفع به وكأن التفسير الأول أقوى في نفسي. فصار التقدير على هذا: «من بعدما، وبعدما، وبعدمه» ثم إنه أبدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافي التي تليها

---

(١) تقدم الحديث عن البيت في (١٦٠).

(٢) ذكرت الأبيات في شرح شواهد الشافية (٤/٤٧٩) والمنصف (٢/١٥٦). وشرح المفصل (٣/١٣٨)، واللسان في مادة (هنا) وقوله (قد وردت) أي: الإبل والورود: الوصول إلى الماء من غير دخول فيه، وقد يكون دخولا، وأمكنة: جمع مكان.

ولا تختلف، وشجعه على ذلك شبّه الهاء المقدرة فى «بعدِمَهْ» بهاء التأنيث فى طلحة وحمزة. ولما كان يراهم يقولون فى بعض المواضع فى الوقف: هذا طَلْحَتْ، وهذا حَمْزَتْ، قال هو أيضاً: «وبعدِمَتْ»، فأبدل الهاء المبدلة من الألف تاءً تشبيهاً لفظياً، كما قال الآخر(١):

يحدو ثَمانى مُولَعاً بِلِقاحِهـا   حتى هَمَمْنَ بزَيْغة الإرتـاج

فلم يصرف «ثمانى» لشبهها بـ«جَوارى» لفظاً لا معنىً؛ أولا ترى أن أبا عثمان قال فى قول الآخر(٢):

ولاعَبَ بالعشىِّ بنى بَنيـهِ   كفعْل الهِرِّ يَحْتَرِشُ العَظايـا

فأبعده الإلهُ ولا يُؤبَّـى   ولا يُسْقَى من المرض الشِّفايا

وأخذه علىَّ أبو على وقت قراءتى تصريف أبى عثمان عليه، فقال: ولا يُشْفَى - : «إنه شبَّه ألف النصب فى العَظايا والشِّفايا بهاء التأنيث فى نحو عَظاية وصَلاية». يريد أبو عثمان أنه صحح الياء وإن كانت طرفاً؛ لأنه شبه الألف التى تحدُث عن فتحة النصب بهاء التأنيث فى نحو عَظاية وعَباية، فكما أن الهاء فيهما

(١) ذكر البيت فى اللسان فى مادة (ثمن) ونسبه إلى ابن ميادة وذكر فى الكتاب (٣/ ٢٣١) كما ذكر فى العينى (٤/ ٣٥٢) والأشمونى (٣/ ٢٤٨).
والشاعر هنا شبه الناقة فى سرعتها: بحمار وحشى يحدو ثمانى أتن، أى يسوقها، ولما بلقاحها حتى تحمل، وهى لا تمكنه فتهرب لأن الأنثى من الحيوان غير الإنسان لا تمكن الفحل إذا حملت. والزيغة: الميلة، عنى به إسقاطها ما ارتجت عليه أرحامها، أى أغلقتها، يقول: ساقها العير سوقا عنيفا حتى هممن بإسقاط الأجنة.

(٢) ذكرت الأبيات فى اللسان فى مادة (حما) ونُسبت إلى أَعْصُرَ بن سعد بن قيس عيلان وذكر صاحب اللسان بيت قبل البيتين وآخر بعدهما، كما ذكر فى طبقات فحول الشعراء (٣٤) أن الأبيات للمستوغر بن ربيعة. وهما بغير نسبة فى المنصف (٢/ ١٥٥) والخصائص (١/ ٢٩٢).

صححت الياء قبلها، فكذلك صَحَّحت ألفُ النصب في الشَّقايا والعظايا الياء التي قبلها، وهذا ونحوه مما قال سيبويه فيه: «وليس شئ مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وَجْهاً». وإذا جاز أن تُشَبَّه هاء «ويعدمَهْ» بتاء التأنيث حتى يقال فيها «ويعدِمَتْ» جاز أن تشبه هاء «العاطفونَهْ» اللاحقة لبيان حركة النون بهاء التأنيث، فيقال: «العاطفونَةُ»، وفتحت التاء كما فتحت في آخر ربَّتَ، وثُمّتَ، وكَيْتَ وذَيْتَ. فهذا أحد القولين في «العاطفونة».

وقال قوم آخرون: إنما هو العاطفون» مثل: القائمون والقاعدون، ثم إنه زاد التاء في «تَحِينَ» ، كما زادها الآخر في قوله[1]:

نَوِّلي قبلَ نَأْيِ دارِ جُمانـــا وصِلِيهِ كما زَعمتِ تَلانـــا

أراد: الآن. وهذا الوجه أشد انكشافاً من الأول. وقال أبو زيد: «حَسْبُكَ تَلانَ» يريد: الآن، فيزيد التاد. وأما ما قرأته على محمد بن الحسن من قول الآخر[2]:

إذا اعتزَلَتْ من بُقامِ القَريـــرِ فيا حُسْنَ شَمْلَتِها شَمْلَتَـــا

فقال فيه: «إنه شبه هاء التأنيث في شَمْلة بالتاء الأصلية في نحو بيت وصوت، فألحقها في الوقف عليها ألفا» كما تقول: رأيت بيتاً ، فـ «شملتا» على

(١) وجد البيت في ديوان عمرو بن الأحمر (١٥٤) ، ونسب في اللسان في مادة (تلن) إلى جميل بن معمر، وهو بدون نسبة في الممتع (٢٧٣). نوّلي: من النوال وهو العطاء، والمراد هنا مايزود به المحب، النأى: البُعد. جمانا : مرخم جمانة.

(٢) البيت بدون نسبة في اللسان في مادة (سمَل) وفي مادة بقم) والبقام: واحدته بقامة. وهي ما يطيره النجاد من القطن عند الندف، القرير: الحمل إذا قطم وأخصب وسمن.
الشملة : كساء دون القطيفة يشتمل به.

هذا منصوبة على التمييز، كما تقول: ياحُسْنَ وجهك وجهاً، أى: مِنْ وجهٍ.

واعلم أن للتاء ميزاناً وقانوناً يعرف به من طريق القياس كونُها أصلاً أو زائدة، فإذا عَدِمْتَ الاشتقاق فى كلمة فيها تاء أو نون فإن حالهما فيما أذكره لك سواء: فانظر إلى التاء أو النون، فإن كان المثال الذى هما فيه أو إحداهما على زنة الأصول بهما فاقض بأنهما أصلان، وإن لم يكن المثال الذى هما فيه بهما أو بإحداهما على زنة الأصول فاقض بأنهما زائدتان، مثال ذلك قولنا: عَنْتَر، فالنون والتاء جميعاً أصلان؛ لأنهما بإزاء العين والفاء من جَعْفَر؛ ألا ترى أن فى الأصول مثال فَعْلَل؟ وكذلك النون فى نحو حِنْزَقْر أصل لأنها بإزاء الراء من جِرْدَحْل[(١)] وقِرْطَعْب[(٢)]. وكذلك التاء فى قِرْتاج[(٣)] هى أصل لأنها بإزاء الدال من سِرْداح[(٤)]، والطاء من قِرْطاس. وكذلك التاء فى صَعْتَر[(٥)] أصل لأنها بإزاء الفاء من جَعْفَر، والضاد من قَعْضَب[(٦)]. فأما التاء فى تُرْتَب فزائدة؛ لأنه ليس فى الأصول مثل جُعْفَر. وكذلك تُدْرَأ[(٧)] أيضاً لا فرق بينهما. هذا من طريق القياس، وقد شهد به أيضاً الاشتقاق؛ لأن «تُرْتَب» من الشئ الراتب، وتُدْرَأ من دَرَأْت، أى: دَفَعت. وكذلك نون نَرْجِس زائدة؛ لأنه ليس فى الأصول مثل جَعْفِر، بكسر الفاء. وأما تَوْلَب[(٨)] فتاؤه أصل، والواو زائدة؛ لأن فَوْعَلاً فى الكلام أكثر من تَفْعَل. وأما نون نَهْشَل[(٩)] وتاء تُرْخَم فأصلان لأنهما بإزاء سين سَلْهَب[(١٠)]. وأما تَألَب[(١١)] فتاؤه زائدة، يدل على ذلك الاشتقاق، لأنهم يقولون: ألَب[(١٢)] الحمارُ أتُنَه يألِبُها.

(١) الجردحل: الضخم من الإبل.

(٢) القرطعب: واحدته قرطعبة: وهى القطعة من الخرقة.

(٣) قرتاج: موضع فى بلاد طيء.

(٤) السرداح: الناقة الطويلة.

(٥) الصعتر: ضرب من النبات.

(٦) القعضب: الجرئ الضخم

(٧) التدرأ: الحفاظ والمنعة والقوة.

(٨) التولب: الجحش.

(٩) النهشل: الذئب.

(١٠) السلهب: الطويل من الناس والخيل.

(١١) التألب: الشديد.

(١٢) ألبَ الحمار أتانه: طردها طردا شديداً.

وأما تاء سَنْبَتة[1] فلولا الاشتقاق أيضاً لقضينا بأنها أصل؛ لأنه بإزاء جيم عَرْقَجة[2]، ولكنهم لما قالوا في معناها سَنْبَة دلّ ذلك على زيادتها. وأما نون قِنْفَخْر فلولا الاشتقاق أيضاً لوجب أن يقضى بأنها أصل، ولكنهم ردّوه إلى لفظ امرأة قُفَاخِرِيّة، والقِنْفَخْر: كل شئ فاق في حسنه، والقُفَاخِرِيّة: النبيلة العظيمة النفيسة من النساء. وكذلك تاء تِجْفَاف[3]، لولا الاشتقاق لوجب القضاء بأصليتها؛ لأنها بأزاء قاف قِرْطاس، ولكنهم ذهبوا فيه إلى أنه من معنى الصلابة والجَفَاف. وأما نون نِبْراس فقد ذُهِب إلى زيادتها، واشتُقّ له من معنى البِرْس، وهو القطن، لأن النِّبراس: المصباح، والفتيلة أبداً في غالب الأمر من قُطْن. وأما تاء تُلُنّة فأصل لقولهم في معناها: تَلُونة، وتَلُونة: فَعُولة بلا كلام، وهي الحاجة.

وإذا رأيت النون في كلمة خماسية ثالثةً ساكنة فاقض بزيادتها، نحو: قَرَنْفُل، وسَلَنْطَح، وبَلَنْدَح، وجَرَنْبَذ، وجَرَنْفَس[4].

وإنما ذكرت بعض أحكام النون في حرف التاء لاشتراكهما في هذه القضية، وإذا وصلنا إلى حرف النون بإذن الله أحلْنا في هذا الفن على هذا الفصل.

واعلم أن التاء تكون اسماً مضمراً نحو تاء قمتُ، وقمتَ، وقمتِ. وتكون حرفاً للخطاب[5] نحو تاء أنتَ وأنتِ، وسترى هذا مفصلاً إن شاء الله تعالى.

---

(١) السنبة : الحقبة من الدهر.

(٢) العرقجة : واحدة العرفج: وهو بنت طيب الريح.

(٣) التجفاف : ما جلل به الفرس من سلاح وآلة تقيه الجراح.

(٤) الجرنفش : المنتفخ والبلندح : الضخم، والجرنبذ: الذى تتجوز أمه وهو مدرك.

(٥) قال المرادى فى الجنى الدانى عن التاء: «وأماتاء الخطاب: فهى التاء اللاحقة للضمير المرفوع المنفصل، نحو: أنتَ وأنتِ. فالتاء فى ذلك حرف خطاب و«أنْ» هو الضمير، هذا مذهب الجمهور، وعلى هذا لو سَمّيْتَ بـ (أنت) حكيته، لأنه مركب من حرف واسم. وذهب الفراء =

وقد حذفت التاء عيناً فى «سَهٍ» وأصلها: سَتَهٌ، قال[1]:

رِقابٌ كالمَواجِنِ خاظِيـــاتٌ وأسْتاهٌ على الأكْوار كُـــومُ

★ ★ ★

= إلى أن المجموع هو الضمير. وذهب ابن كيسان إلى أن التاء هى الاسم، وهى التى فى (فَعَلْتِ) ولكنها كثرت بـ(أنْ) والله أعلم.

وقد قال ابن هشام الأنصارى فى «المغنى اللبيب عن كتب الأعاريب عن التاء المفردة» ص١٣٤ الجزء الأول «التاء المفردة المحركة فى أوائل الأسماء حرف جر معناه القسم، وتختص بالتعجب، وباسم الله تعالى، وربما قالوا (تَرَبّى) و(تَرَبِّ الكعبة) و(تالرحمن) قال الزمخشرى فى ﴿وتالله لأكيدن أصنامكم﴾: الباء أصل حروف القسم والواو بدل منها، والتاء بدل من الواو، وفيها زيادة معنى التعجب، كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتّيه مع عتو نمروز وقهره.

(١) نسب فى اللسان إلى عامر بن عقيل السعدى فى مادة (سته) وفى مادة (خظا) إلى عامر بن الطفيل وهو فى ديوانه (١٣٢) وهو بغير نسبة فى المنصف (١/ ٦٢) المواجن: جمع ميجنة، وهى مدقة القصّار. خاظيات: غلاظ سمينات، الأكوار: جمع كور وهو رحل البعير، كوم: جمع كوماء: وهى عظيمة العجز.

حَـــرْفُ الثَّـــاء

الثاء حرف مهموس ، وهو أحد حروف النَّفْث، ومحله من الذال محل التاء من الدال. ولا يكون إلا أصلاً، فاءً وعيناً ولاماً، فالفاء نحو ثَمَرٍ وثَبَتَ، والعين نحو جَثْلٍ وخَثَرَ، واللام نحو قَحِثٍ وبَحَثَ.

واعلم أن الثاء إذا وقعت فاء في «أفتَعَلَ» وما تصرف منه قلبت تاء، وأدغمت في تاء افتَعل بعدها، وذلك قولهم في افتَعَلَ من الثَّريد: اتَّرَدَ، وهو مُتَّرِدٌ؛ وإنما قلبت تاء لأن الثاء أخت التاء في الهمس، فلما تجاورتا في المخارج أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد، فقلبوها تاء، وأدغموها في التاء بعدها ليكون الصوت نوعاً واحداً، كما أنهم لما أسكنوا تاء «وَتِد» تخفيفاً أبدلوها إلى لفظ الدال بعدها، فقالوا: «وَدٌّ». ومثل ذلك قولهم في «افتَعَل» من الثَّأر: اتَّأَرَ، وفي افتَعَل من ثَنَى: اتَّنَى، قال[1]:

والنِّيبُ إنْ تَعْرُ منّى رِمّةً خَلَقاً ... بعدَ المَماتِ فإنى كنت أَتَّـئِـرُ

وقال أيضاً[2]:

بدا بأبي، ثم اتَّنَى ببنى أبـــى ... وثَلَّثَ بالأَدْنَيْنَ ثَقْفُ المَخالبِ

---

(١) البيت في ديوان لبيد بن ربيعة (٦٣) والنيب : الإبل المسنة، تعرمنى : تأتى عظامى، والرمة: العظام البالية تأكلها للإبل، خلقا: بالية، أتَّئِرُ: أنحرها للضيفين.

(٢) ذكرالبيت في اللسان في مادة (ثنى) ثقف المخالب: محدّدها.

هذا هو المشهور فى الاستعمال، وهو أيضاً القوى فى القياس. ومنهم من يقلب تاء افْتَعل ثاء، فيجعلها من لفظ الفاء قبلها، فيقول: اثَّرَدَ، واثَّأرَ، واثَّنَى، كما قال بعضهم فى ادَّكَرَ: اذَّكَرَ، وفى اصطلحوا: اصَّلَحُوا.

وقرأت على أبى على، عن أبى بكر، عن أبى العباس، عن أبى عثمان أن بعضهم قرأ ﴿أَنْ يَصَّلِحا﴾[1]. وعلى هذا قالوا: اصَّبَرَ فى اصْطَبَرَ، وازّانَ فى ازدانَ، وازّارَ فى ازدار.

وقرأت على أبى على بإسناده إلى يعقوب، قال: يقال: «هى فُرُوغ الدَّلْو وثُرُوغها»، فالثاء إذن بدل من الفاء لأنه من التفريغ.

فأما قولهم فى أثافٍ: أثاثٍ، بالثاء، فمن كانت عنده أُثْفِيَة: أُفْعُولة، وأخذها من ثَفاه يثفوه، فالثاء الثانية فى أثاثٍ بدل من الفاء فى يَثْفوه، ومن كانت عنده أُثْفِيَة: فُعْلِيَة، فجائز أن تكون الثاء بدلا من الفاء لقول النابغة[2]:

. . . . وإنْ تَأَثَّفَكَ الأعداءُ بالرِّفَدِ

وجائز أن تكون من أَثَّ يَثِثُّ: إذا ثبت واطمأن؛ لأنهم يصفون الأثافى بالخلود والركود. والوجه أن تكون الثاء بدلاً من الفاء أيضاً؛ لأنا لم نسمعهم قالوا أُثِّيَة.

★ ★ ★

(١) سورة النساء: الآية (١٢٨).

(٢) البيت فى ديوان النابغة (٨٧) والبيت :-

لا تَقْذِفَنّى بِرُكْنٍ لا كِفاءَ لَهُ ... وَإنْ تَأَثَّفَكَ الأعْداءُ بِالرِّفَدِ

الكفاء: المثل، تأثفك الأعداء: احتوشوك، فصاروا منك موضع الأثافى من القدر. الرفد: جمع رفدة، وهى الإعانة، أى يتعاونون علىّ.

حَـــرْفُ الجِـــيْم

الجيم حرف مجهـور، يكون فى الكلام على ضربين: أصلاً وبدلاً فإذا كان أصـلاً وقع فاء، وعـيناً، ولامـاً، فـالفاء نحـو جُعْل وجَعَلَ، والعين نحـو حُجْر وحَجَرَ، واللام نحو خُرْج[١] وخَرَجَ.

وإذا كانت بدلاً فمن الياء لاغير. قرأت على أبى على، عن أبى بكر، عن بعض أصحاب يعـقوب بن السكيت، عن يعقوب قال: «قال الأصـمعى: حدثنى خلف قال: أنشدنى رجلٌ من أهل البادية - وقرأتها عليه فى الكتاب[٢]:

عَمّى عُوَيْفٌ وأبو عَلِـــجٌ ... المُطعِمانِ اللحمَ بالعَشِـــجِّ

وبالغداةِ فِلَقَ البَرْنِـــجٌ ... تُقْلَعُ بالوَدِّ وبالصِّيْصِـــجٌ

يريد: أبو علىّ، وبالعَشىّ، والبَرْنِىّ، وبالصِّيْصِيَة، وهى قرن البقرة.

---

(١) الخرج: وعاء من شعر أو جلد ذو عدلين يوضع على ظهر الدابة لوضع الأمتعة فيه.

(٢) ذكرت الأبيات فى كتاب سيبويه (٤/ ١٨٢) برواية «خالى عُوَيْفٌ» وفى شرح شواهد الشافية (٤/ ٢١٢) والمنصف (٢/ ١٧٨) والعينى (٤/ ٥٨٥) واللسان مادة (برن) وأبو عليج: أى أبا علىّ.

الفِلَق: جمع فِلقة وهى ما قطع من التمر بعد تكتله فى جلله، أى قفاف تعبيته. والبَرْنى: ضرب من التمر أصفر مدور وهو أجود التمر، قال أبو حنيفة: أصله فارسى (البارنى)، فالبار: الحَمْل. ونى: تعظيم ومبالغة.

قال: وقال أبو عمرو بن العلاء: قلت لرجل من بنى حنظلة : ممن أنت؟ فقال: فُقَيْمِجّ. قال: قلت: من أيّهم؟ قال: مُرِّجّ، يريد: فُقَيْمىّ، مُرّىّ، وأنشد لهِمْيان بن قُحافة السَّعْدى(١):

يُطير عنها الوبرَ الصُّهابِجا — يريد: الصُّهابىّ، من الصُّهْبة.

وقال يعقوب: وبعض العرب إذا شدّد الياء جعلها جيماً، وأنشد عن ابن الأعرابى(٢):

كأنّ فى أذنابهنّ الشُّوَّلِ — من عَبَسِ الصَّيْف قُرونَ الإجَّلِ

يريد: الإيَّل. قال: وأنشد الفراء(٣):

---

(١) ذكر البيت فى شرح شواهد الشافية (٤/ ٢١٦) واللسان فى مادة (صهب) والممتع (٣٥٤) والأمالى (٢/ ٧٧)، الصهبة فى الشعر: حمرة يعلوها سواد الصهابج: أراد به الصهابى.

(٢) ذكر البيتان فى شرح شواهد الشافية (٤/ ٤٨٥) ونسبه لأبى النجم العجلى وصف فيها الإبل لهشام بن عبدالملك. وذكرت أيضاً فى جمهرة اللغة (٣/ ٧١) والأمالى (٢/ ٧٨) والممتع (٣٥٤) الشول: المرتفعة، جمع شائل: يقال: شال الذنب ارتفع: الإيل: للذكر من الأوعال، العبس فى هذا البيت يكون من البعر والبول، وعبست فى أبوالها وأبعارها: يعنى ما جف من ذلك على أفخاذها. وذلك يكون من السمن.

(٣) ذكرت الأبيات فى شرح شواهد الشافية للبغدادى (٤/ ٢١٦) وقد قال فى شأن نسبة هذه الأبيات «وأنشد أبو زيد هذه الأبيات الثلاثة فى أوائل الجزء الثالث من نوادره، قال: «قال المفضل: أنشدنى أبو الغول هذه لبعض أهل اليمن». ولم يخطر ببال أبى على ولا على بال ابن جنى رواية هذه الأبيات عن أبى زيد فى نوادره. ولهذا نسبها إلى الفراء. وقالا: أنشدها الفراء، ولو خطرت ببالهما لم يعدلا عنه إلى الفراء البتة؛ لأن لهما غراماً بالنقل عن نوادره ولو أمكنها أن ينقلا شيئا إلا منها فعلا».

وذكرت الأبيات فى الأمالى (٢/ ٧٨)، والممتع (٣٥٥) والعينى (٤/ ٥٧٠) وهى لغة لبعض أهل اليمن كما فى النوادر والعينى وشواهد الشافية. لا هم : أى اللهم.

والشاحج الحمار، الأقمر : الأبيض، نهات : نهاق، ينزى: يحرك، للوفرة: الشعر إلى شحمة الأذن. حجتج وبج ووفرتج: أصلها: حجتى وبى ووفرتى.

لا هُمَّ إنْ كنتَ قَبِلتَ حِجَّتِجْ فلا يزال شاحِجٌ يأتيك بِجْ

أقمرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّي وَفْرَتِجْ

ويروى: شامخ، يعنى بعيراً مستكبراً»

انقضت الحكاية عن أبى على.

وقال(١):

حتى إذا ما أَمْسَجَتْ وأَمْسَجَا يريد: أَمْسَتْ وأَمْسَى.

وهذا أحد ما يدل على ما ندَّعيه من أن أصل رَمَتْ: رَمَيَتْ، وغَزَتْ: غَزَوَتْ، وأعطَتْ: أعطَيَتْ، واستَقْصَتْ: استقصَيَتْ، وأمْسَتْ: أمْسَيَتْ، الا ترى أنه لما أبدل الياء من «أمْسَيَتْ» جيماً، والجيم حرف صحيح يحتمل الحركات، ولا يلحقه الانقلاب الذى يلحق الياء والواو، صَحَّحَها كما يجب فى الجيم، فدل «أمْسَجَتْ» على أن أصل أمْسَتْ: أمْسَيَتْ، وكذلك قال أيضاً: أمْسَجَا، فدل ذلك على أن أصل أمْسَى: أمْسَيَ، وأن أصل رَمَى: رَمَيَ، وأصل غَزَا: غَزَوَ، وأصل دَعَا: دَعَوَ، ودل ذلك أيضاً على أن أصل عَصاً: عَصَوٌ، وأصل قَطاً، وقَنَاً، وحَصَىً، وفَتَىً: قَطَوٌ، وقَنَوٌ، وحَصَيٌ، وفَتَيٌ. فبهذا ونحوه مااستدل أهل التصريف على أصول الأشياء المغيَّرة، كما استدلوا بقوله عز اسمه: ﴿اسْتَحْوَذَ عليهم الشيطانُ﴾(٢) على أن أصل استَقَامَ: استَقْوَمَ، وأصل استَبَاعَ: استَبْيَعَ، ولولا ما ظهر من هذا ونحوه لما أقدموا على القضاء بأصول هذه الأشياء، ولَما جاز ادّعاؤهم إياها.

★ ★ ★

(١) البيت فى الممتع (٣٥٥) واللسان فى مادة (مسى) وفى شرح شواهد الشافية (٤/ ٤٨٦) وقال: قال أحد شراح أبيات الإيضاح للفارسى: قيل: «إن هذا الشطر للعجاج». وذكر فى شرح المفصل (١٠/ ٥٠).

(٢) سورة المجادلة: الآية (١٩).

حَـــرْفُ الحَـــاء

الحاء حرف مهموس، يكون أصلاً لا غير. فإذا كان أصلاً وقع فاء، وعيناً، ولاماً، فـالفاء نحو حَرَمٍ وحَبَسَ، والعين نحـو سَحَرٍ وضَحِكَ، واللام نحو صُبْحٍ وصَلَحَ.

ولا تكون الحـاء بدلا ولا زائدة أبداً إلا فـيمـا شـذ عنهم، أنـشـد ابن الأعرابي[١]:

يَنْفَحْنَ منه لَهَباً مَنْفُوحـــا ... لَمْعاً يُرَى لا ذاكياً مَقْدُوحـــا

قال: أراد «منفوخاً» فأبدل الخاء حاء. قال: ومثله قول رؤبة[٢]:

غَمْرُ الأَجارِىّ كريمُ السِّنْـحِ ... أَبْلَجُ لم يُوْلَدْ بنجم الشُّـحِّ

---

(١) البيت ذكر فى اللسـان فى مـادة (نفح) ونسب لأبى النجم من أرجوزته وهو فى ديوانه (٨٦) وعدد أبياتها أربعة وأربعون بيتا، وفى شرح شواهد الشافية (٤/ - ٤٢) للمع: البريق والإضاءة، الذاكى: المشتعل الشديد الاشتعال.

(٢) ذكـر البيتـان فى ديوان رؤبة (١٧١) وفى اللسـان فى مادة (سنح) وشرح شـواهد الشـافيـة (٤٢١/٤)، الغمر: الماء الكثير الساتر، الأجارى: جمع إجريا بمعنى الجرى، الأبلج: المشرق المضيء، الشح: البخل مع الحرص، والنجم: الوقت المعين. وسنح كل شيء أصله.

قال: يريد : السِّنْخ. فأما قول من قال في قول تأبط شرا[١]:

كأنما حَثْحَثُوا حُصّاً قَوادِمُـــــهُ   أو أُمَّ خِشْفٍ بذي شَثٍّ وطُبّاقِ

إنه أراد: حَثَّثُوا، فأبدل من الثاء الوسطى حـاء، فمردود عندنا، وإنما ذهب إلى هذا البغداديون، وأبو بكر مـعهم أيضاً. وسألت أبا على عن فسـاده، فقال: العلة في فساده أن أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها، وذلك الدال والطاء والتاء، والذال والظاء، والثاء، والهاء والهـمزة، والميم والنون، وغير ذلك مما تدانت مخارجه.

فأمـا الحاء فبـعيدة من الـثاء، وبينهمـا تفاوت يمنع من قلب إحـداهما إلى أختها. قال: وإنمـا حَثْحَثَ أصل رباعي، وحَثَّثَ أصل ثلاثي، وليس واحد منهما من لفظ صـاحبـه، إلا أن حثحث مـن مضاعف الأربـعة، وحَثَّث من مضـاعف الثلاثة، فلما تضارعا بالتضعيف الذي فيهما اشتبه على بعض الناس أمرهما، وهذا هو حقيقة مذهبنا؛ ألا ترى أن أبا العباس قال في قول عنترة[٢]:

(١) شرح اختيـارات المفضل (١١٠) وفي شرح (المفضليات) للاستاذ على الجندي (١٢) حـثحثوا: حركوا وأثاروا وهي من الحث واجتمعت فيها ثلاث ثاءات فأبدلوا الوسطى وهي محركة بالفتح - حاء، حـصا قوادمه يعنى الظـليم وهو ذكر النعام وحص جـمع أحص وهو الذى تناثر ريشه وتكسّر والقوادم: ريش الجناح مما يلى الرأس. ثم يلى القوادم الخوافي.
أم خشف : يعنى الظبـية، والخشف: ولد الظـبية، بذى شث وطبـاق أى بمكان شث وطباق: وهما نوعان من نبت السراة (أى جبال الـسراة) وهما طيبا المرعى ويضمران الحيوان الذى يرعاها ويشدان لحمه فيكـون قويا. والشاعر في هذا البيت يشبه سرعـته في هروبه بسرعة ظليم تطاير ريش قوادمه فاكتمل نشاطا وقوة، وبظبية ضامرة شديدة، والنعام والظباء مضرب المثل في سرعة الجرى.

(٢) البيت في ديوان عنـترة (١٩٦) وشرح القـصائد العشـر (٢٧٦) جادت: من المطر الجَوْد: وهو الغزير. البكر الـسحابة في أول الربيع التي لم تمطر. ثرة: غزيرة القـرارة: الموضع المطمئن من الأرض يجتمع فيه السيل، والعين: مطر يدوم أياما لا يقلع.

جادت عليه كلُّ بِكْرٍ ثَــــرَّةٍ فتركْنَ كل قَرارةٍ كالدِّرْهَــــمِ

«ليس ثَرَّة عند النحويين من لفظ ثَرْثارة وإن كانت من معناها». هذا هو الصواب، وهو قول كافة أصحابنا. على أن أبا بكر محمد بن السرى قد كان تابع الكوفيين، وقال في هذا بقولهم. وإنما هذه أصول تقاربت ألفاظها، وتوافقت معانيها، وهي مع ذلك مضعَّفة، ونظيرها من غير التضعيف قولهم: دَمِثٌ ودِمَثْر[١]، وسَبِط وسِبَطْر[٢]، ولُؤْلُؤ ولأّال[٣]، وحَيّة وحَوّاء[٤]، ودِلاص ودُلامِص[٥] فى قول أبى عثمان، وزَغَّبَ الفَرْخُ وازْلَغَبَّ[٦]، وله نظائر كثيرة. وإذا قامت الدلالة على أن حَثْحَثَ ليس من لفظ حَثَّثَ، فالقول فى هذا وفى جميع ما جاء منه واحد، وذلك نحو تَمَلْمَلَ وتَمَلَّلَ، ورَقْرَقَ ورَقَّقَ، وصَرْصَرَ وصَرَّرَ[٧].

وقد حُذفت الحاء لاماً فى «حِرٍ» وأصله: حِرْح، لقولهم: أَحْراح، قال[٨]:

إنّى أقودُ جَمَلاً مِمْراحــــا ذا قُبّة مَمْلوءةٍ أحْراحــــا

★ ★ ★

(١) المكان الدمث: السهل اللين ومثله الدمثر.
(٢) السبط: الطويل ومثله السبطر.
(٣) اللأال: بائع اللؤلؤ.
(٤) رجل حواء: يجمع الحيات.
(٥) الدرع الدلاص: البراقة اللينة ومثله: الدلامص.
(٦) زغب الفرخ: نبت زغبة، والزغب: صغار الريش.
(٧) صرصر: صاح بصوت شديد متقطع، صرر الناقة: بالغ فى صرها، وصرها شد ضرعها بالصِّرار لئلا يرضعها ولدها، والصرار: خيط يشد فوق الضرع.
(٨) نسب البيتان فى الحيوان (٢/ ٢٨٠) إلى الفرزدق، وليسا فى ديوانه وهما فى اللسان (حرح)، والحر: فرج المرأة.

حَـــرْفُ الخَـــاء

الخاء حرف مهموس، يكون أصلاً لا غير، فيكون فاء، وعيناً، ولاماً، فالفاء نحو خُرْجٍ وخَرَجَ، والعين نحو صَخْرٍ وصَخِبَ، واللام نحو مَرْخٍ ومَرَخَ. فأمّا ما قراته على أبى على عن أبى بكر، عن بعض أصحاب يعقوب، عن يعقوب، من أنّ أبا زيد قال: «يقال: خَمَصَ الجرح يخمُص خُمُوصاً، وحَمَصَ يحمُص حُمُوصاً، وانخمص انخماصاً. قال أبو على: وانحَمَصَ انحماصاً، ذكره أبو زيد فى مصادره: إذا ذهب ورمه» فلا يكون الخاء فيه بدلاً من الحاء، ولا الحاء بدلاً من الخاء؛ ألا ترى أن كل واحد من المثالين يتصرف فى الكلام تصرف صاحبه، فليست لأحدهما مزية من التصرف والعموم فى الاستعمال يكون بها أصلاً ليست لصاحبه. ومع هذا فإنك تجد لكل واحد منهماوجهاً يحقق له حرفه ، وذلك أن خمَص بالخاء من الشئ الخميص: الضامر، وهذا واضح، لأن الجرح إذا ذهب ورمه فهو فيه كخُمْص البطن، وأما انْحَمَصَ بالحاء فهو من الحِمّص؛ ألا ترى أن الحِمَّصة صغيرة مجتمعة ضامرة، فهذا يشهد بأن الحرفين أصلان، وأنه ليس أحدهما أصلاً لصاحبه، ولا بدلا منه.

★ ★ ★

حَــــرْفُ الــــدَّال

الدال حرف مجهور، يكون فى الكلام على ضربين: أصلاً وبدلاً، فإذا كانت أصلاً وقعت فاء، وعيناً، ولاماً، فالفاء نحو دُرْج ودَرَج، والعين نحو خَدْل وخَدِل[١]. واللام نحو جَعْد وجعِد[٢].

وأما البدل فإن فاء افْتَعلَ إذا كانت زاياً قلبت التاء دالاً، وذلك نحو ازْدَجَرَ، وازْدَهَى، وازدار، وازدان، وازدلف، وازدهف، ونحو ذلك. وأصل هذا كله: ازتجر، وازْتَهَى، وازتار، وازتان، وازتلفَ، وازتهف؛ لأنه افْتَعَلَ من الزَّجْر، والزَّهْو، والزَّور، والزَّين، والزُّلْف[٣]، والزَّهَف، ولكن الزاى لما كانت مجهورة،

---

(١) الخدل: العظيم الممتلئ، وخدلت الساق: استدارت.

(٢) الجعد من الشعر: خلاف السبط.

(٣) الزلف: القُرْبة والمنزلة، والزهف: الخفة والعجلة.

وقد ذكر عبد الرحمن السيوطى فى المزهر عن معنى الإبدال فى كلام العرب عن محمد البطليموسى قال أبو محمد البطليموسى فى كتاب الفرق بين الأحرف الخمسة: من هذا الباب ما ينقاس (أى الإبدال) ومنه ما هو موقوف على السماع: كل سين وقعت بعدها عين أو غين، أو خاء، أو قاف، أو طاء، جاز قبلها صادا، مثل: يساقون ويصاقون، وصَقْر وسَقْر، وصَخْر وسَخْر، مصدر سخرت منه إذا هَزَأْت، فأما الحجارة فبالصاد لاغير.

قال: وشرط هذا الباب أن تكون السين متقدمة على هذه الحروف لا متأخرة بعدها، وأن تكون هذه الحروف متقاربة لها لا متباعدة عنها وأن تكون السين هى الأصل، فإن كانت الصاد هى الأصل لم يَجُزْ قبلها سينا، لأن الأضعف يُقْلَبُ إلى الأقْوَى ولا يقلب الأقوى إلى الأضعف؛ =

وكانت التاء مهموسة، وكانت الدال أخت التاء في المخرج، وأخت الزاي في الجهر، قرّبوا بعض الصوت من بعض، فأبدلوا التاء أشبه الحروف من موضعها بالزاي، وهي الدال، فقالوا: ازدجَرَ، وازدار قال:

إلا كمعهدكُمْ بذي بَقَرِ الحِمَى هَيْهاتَ ذو بَقَرٍ من المُزْدارِ

ومن كلام ذي الرمة في بعض أخباره: «هل عندكَ من ناقة نزادر عليها ميّاه»، ومن أبيات الكتاب لرؤبة:

فيها ازْدِهافٌ أيَّما ازْدِهافِ

ونحو من هذا التقريب في الصوت قولهم في سَبَقْت: صَبَقْت، وفي سُقْتُ: صُقْت، وفي سَمْلَق: صَمْلَق، وفي سَوِيق: صَوِيق. وذلك أن القاف حرف مستعل، والسين غير مُسْتعل، إلا أنها أخت الصاد المستعلية، فقربوا السين من القاف بأن قلبوها إلى أقرب الحروف إلى القاف من مخرج السين، وهو الصاد.

وقد قُلبت تاء افْتَعَلَ دالاً مع الجيم في بعض اللغات، قالوا: اجْدَمَعُوا في اجْتَمَعُوا، واجْدَزَّ في اجْتَزَّ، وأنشدوا:

فقلتُ لصاحبي: لاتَحْبِسانا بنَزْعِ أُصولِه، واجْدَزَّ شِيْحا

---

* وإنما قلبوها صادا مع هذه الحروف؛ لأنها حروف مستعلية، والسين حرف مُتَسَفِّل؛ فَثَقُل عليهم الاستعلاء بعد التسفل لما فيه من الكلفة، فإذا تقدم حرف الاستعلاء لم يُكره وقوع السين بعده، لأنه كالانحدار من العلو وذلك خفيف لا كُلْفَةَ فيه. فهذا الذي يجوز فيه القياس عليه، وما عداه موقوف على السماع. منها (القصاص والقصاس) وهو داء يأخذ في الصدر والأصقع والأسقع وهو طائر كالعصفور في ريشه خضرة ورأسه أبيض.

ولا يقاس ذلك إلا أن يُسمع، لا تقول في اجْتَرَأ: اجْدَرَأ، ولا في اجْتَرَحَك اجْدَرَحَ.

وقد أبدلوا الدال من تاء تولج، فقالوا: دَوْلَج. وقد قلبوا تاء افْتَعَل أيضاً مع الذال لغير إدغام دالاً، حكى أبو عُمَر عنهم: اذْدَكر، وهو مُذْدَكر، وقال أبو حكاك.

تَنْحي على الشَّوْك جُرازاً مِقْضَبا والهَرْمَ تُذْرِيه اذدراءً عَجَبا

فأما ادَّكر واذَّكَّر فإبدال إدغام، وليس ذلك من غرض هذا الكتاب. وكذلك قولهم في وَتِد: وَدّ، هو أيضاً إبدال إدغام من جنس ادَّكَرَ، وأنشدنا أبو على لابن مُقْبِل:

ياليتَ لي سَلْوةً يُشْفَى الفؤادُ بها من بعض ما يعتري قلبي من الدُّكَرِ

بالدال، يريد: الذُّكَر جمع ذِكْرة، وليس هنا مايوجب البدل، إلا أنه لمّا رآهم يقلبونها في ادَّكر ويدَّكر ومُدَّكر وادِّكار ونحو ذلك أَلِفَ فيها القلب، فقال أيضاً: الدُّكَر، ولهذا نظائر في كلامهم.

★ ★ ★

حَرْفُ الذَّال

الذال حرف مجهور، يكون أصلاً لا بدلاً ولا زائداً، فإذا كان أصلاً كان فاء، وعيناً، ولاماً. فالفاء نحو ذِكْرٍ وذَكَرَ، والعين نحو جِذْوة وحَذِرَ، واللام نحو فَخِذٍ وأَخَذَ.

فأما إبدالهم الذال دالاً فى ادَّكر» ونحوه بإبدال إدغام. وأما قولهم جَذَوت وجَثَوت: إذا قمتَ على أطراف أصابعك، وقرأت على أبى على:

إذا شئتُ غَنَّتْنى دَهاقينُ قَرْيَةٍ وصَنَّاجةٌ تجذو على كل مَنْسِمِ

فليس أحد الحرفين بدلاً من صاحبه، بل هما لغتان. وكذلك قولهم أيضاً: قرأ فما تَلَعْثَمَ، وما تَلَعْذم. وكذلك قولهم: قَرَبٌ حَذْحاذ وحَثْحاث: إذا كان سريعاً، وهو طلب الماء، ليس أحدهما بدلاً من صاحبه، لأن حثحاثاً من قول تأبط شراً:

كأنما حَثْحَثوا حُصّاً قَوادمُه أو أمَّ خِشْفٍ بذى شَثٍّ وطُبّاقِ

أى: أسرعوا به، وحَذْحاذ: من معنى الشئ الأحذّ، ويقال: صَرِيمة حَذّاء: إذا كانت ماضية، وحَذْحاذ وإن لم تكن من لفظ أحَذّ فإنها قريبة منه، ولا تجد هذين اللفظين إلا بمعنى واحد، وذلك نحو : مَلْمَلْت ومَلَّلْتُ، ورَقْرَقْتُ ورَقَّقْتُ،

ألا ترى أن اتفاق معنييهما قد حمل البغداديين على أن قالوا إن الأصل في حَثْحَثَ: حَثَّثَ، وفي رَقْرَقتَ: رَقَّقْتَ. وقرأت على أبي علي عن أبي بكر عن أبي العباس للفرزدق:

تَفَيْهَقَ بالعراقِ أبو المُثَنَّى ... وعَلَّم أهلَه أكلَ الخبيصِ

أأطعمتَ العراقَ ورافِدَيْهِ ... فَزارِيّاً أحذَّ يدَ القميصِ

يصفه بالغلول وسرعة اليد، ومن هنا سمَّى الخليل «فَعِلُنْ» في الكامل أحذّ؛ لأن أصله «مُتَفاعِلُنْ»، فلما حذف الوَتِد من آخره بقي «مُتَفا»، فنقل إلى «فَعِلُنْ»، فلما قُطع آخر الجزء قلَّ وأسرع انقضاؤه وفناؤه، فسمّاه أحذّ لذلك.

★ ★ ★

حَــرْفُ الــراء

الراء حرف مجهور مكرر، يكون أصلاً لا بدلاً ولا زائداً، فإذا كان أصلاً وقع فاء وعيناً ولاماً. فالفاء نحو رُشْد ورَشَدَ، والعين نحو جُرْح وجَرَحَ، واللام نحو بَدْر وبَدَرَ.

فأما قولهم: امرأة جِرِبّانة وجِلِبّانة إذا كانت صخّابة، فليس أحد الحرفين فيه بدلاً من صاحبه، قرأت على أبي على لحُمَيد بن ثَوْر:

جِلِبّانةٌ وَرْهاءُ تَخْصى حِمارها   بِفِي مَنْ بَغَى خيراً إليها الجَلامِدُ

قال أبو على: هذا البيت يقع فيه تصحيف من الناس، يقول قوم مكان «تخصى حمارها»: «تُخْطى خِمارها»، وهو مشتبه مشكل، يظنونه من قولهم: «العوان لا تُعَلَّم الخِمْرة». قال: وقد قال ابن الأعرابي: يقال: جاءك خاصي العَيْر: إذا وُصف بقلة الحياء. فعلى هذا لا يجوز في البيت غير «تَخْصى حمارها». ويدل على أن «جِلِبّانة» و«جِرِبّانة» أصلان غير مبدل أحدهما من الآخر وجودُك لكل واحد منهما أصلاً متصرفاً واشتقاقاً صحيحاً، فأما جِلِبّانة فمن الجَلَبة والصياح لأنها الصَّخّابة، وأما جِرِبّانة فمن جَرَّب الأمور وتصرّف فيها؛ ألا تراه قال: «تخصى حمارها، وإذا بلغت المرأة من البِذْلة والحُنْكة إلى خِصاء حمارها، فناهيك بها في التجريب والدُّرْبة، وهذا وَفْقُ الصَّخَب لأنه ضد الحياء والخَفَر.

وأما قولهم في الدَّرْع: نَثْرة ونَثْلة فينبغي أن تكون الراء بدلاً من اللام؛ لقولهم: نَثَل عليه دِرْعَه، ولم يقولوا نَثَرها، فاللام أعم تصرفاً، فهي الأصل.
وأما قول الأسدي:

وخافتْ من جبالِ السُّغْد نفسي   وخافتْ من جبال خُــوارَرَزْمِ

فإن أراد «خُوارَزْم» . فزاد راء لإقامة الوزن، كذا قيل فيه. وقد قيل: إنّ «خُوارَ» اسم مضاف إلى «رَزْم».

واعلم أن الراء لما فيها من التكرير لا يجوز إدغامها فيما يليها من الحروف؛ لأن إدغامها في غيرها يسلبها ما فيها من الوفور بالتكرير، فأما قراءة أبي عمرو ﴿**يغفر لكم**﴾ بإدغام الراء في اللام فمدفوع عندنا، وغير معروف عند أصحابنا، وإنما هو شئ رواه القُرّاء، ولاقوة له في القياس.

★ ★ ★

حَرْفُ الزَّاى

الزاى حرف مجهور، يكون أصلاً وبدلاً لازائداً، فإذا كان أصلاً وقع فاء وعيناً ولاماً، فالفاء نحو زُمَر وزَمَرَ، والعين نحو بِزْر وحَزَرَ، واللام نحو جُرْز وجَرَزَ.

وقال بعضهم: يقال: شَزَبَ وشَسَبَ وشَسَفَ بمعنىً، أى: ضَمَرَ، وفصّل الأصمعى، فقال: «الشازِب: الذى فيه ضُمور وإن لم يكن مهزولاً، والساسِب والشاسِف: الذى قد يبس. قال: وسمعت أعرابياً يقول: ما قال الحطيئة:

.... أيْنُقاً شُزُبــــا

إنما قال: أعنُزاً شُسُباً». وليست الزاى ولا السين بدلاً إحداهما من الأخرى لتصرف الفعلين فيهما جميعاً. وقرأت على أبى على لذى الرُّمَّة:

خِدَبّ حَنَى من صُلْبه وهو شَوْقَبٌ   على قُصْب مُنْضَمُّ الثَّميلة شـازِبِ

وكَلْب تقلب السين مع القاف خاصة زاياً، فيقولون فى سَقَر: زَقَر، وفى ﴿مَسَّ سَقَرَ﴾: مَسَّ زقَر، وشاة زَقْعاء فى: صَقْعاء. ومثله من الصاد: ازدُقى فى اصدُقى، وزَدَقَ فى صَدَقَ، قال:

ودَعْ ذا الهوى قبلَ القِلَى، تَرْكُ ذي الهوى　　متينَ القُوَى خيرٌ من الصُّرْمِ مَـــــزْدَرا

يريد: مَصْدرًا. وقال آخر:

يزيدُ زاد اللهُ في خَيْراتِـــــهِ　　حامي نزارٍ عند مزدوقاتـــهِ

أي: مصدوقاته.

★ ★ ★

حَـــرْفُ السِّـــين

السين حرف مهموس، يكون أصلاً وزائداً، فإذا كان أصلاً وقع فاء وعيناً ولاماً، فالفاء نحو سَلِمَ وسَلِمَ، والعين نحو حُسْن وحَسُنَ، واللام نحو جَرْس وحَرَسَ.

وإذا كانت زائدة ففي استَفْعلَ وما تصرف منه، نحو استخرجَ ومُسْتخرِج، واستَقْصَى ويَسْتَقْصِى، وهو مُسْتَقْصٍ.

واعلم أن العرب تقول: استَخَذَ فُلان أرضاً. وفي ذلك عندنا قولان:

أحدهما: أنه يجوز أن يكون أصله «اتَّخَذَ» ووزنه افْتَعَلَ من قوله عز اسمه: **﴿لو شِئْتَ لتَخِذْتَ عليه أجراً﴾**. ثم إنهم أبدلوا من التاء الأولى التي هي فاء افتعل سِيناً، كما أبدلوا التاء من السين في سِتّ؛ لأن أصلها سِدْس، فلما كانت التاء والسين مهموستين جاز إبدال كل واحدة منهما من أختها.

والقول الآخر: أنه يجوز أن يكون أراد «استَتْخَذَ» أي استفعلَ، فحذفت التاء الثانية التي هي فاء الفعل، كما حذفت التاء الأولى من قولهم: تَقَى يَتَقِى، وأصله: اتَّقَى يتَّقِى، فحذفت التاء الأولى التي هي فاء الفعل، أنشدنا أبو على لخداش بن زُهَيْر:

تَقُوهُ أيها الفِتْيانُ إنـــــي رأيتُ الله قد غَلَبَ الجُدودا

أراد: اتَّقُوه . وقال الآخر:

زيادَتَنا نُعْمانُ لا تَنْسَيَنَّهـــا تَقِ اللهَ فينا والكتابَ الذى تَتْلُو

أى: اتَّقِ الله. وأنشدنا أيضاً قال: أنشد أبو زيد:

قَصَرْتُ له القبيلةَ إذ تَجَهْنـــا وما ضاقتْ بشِدّته ذِراعـــي

أراد: اتَّجَهْنا. قال: «وقَصَرْت: حَبَسْت، والقبيلة: اسم فَرَسه».

وأمـا قـولهم «السَّدْه» في معنى الشَّدْه، ورجل مَسْدُوه في مـعنى مَشْدُوه، فينبغي أن تكون السين فيه بدلاً من الشين؛ لأن الشين أعم تصرفاً.

وأما قولهم «أسْطاع يُسطيع» فذهب سيبويه فيه إلى أن أصله: أطاعَ يُطيع، وأن السين زيدت عـوضـاً من سكون عين الفـعل، وذلك أن أطاعَ أصله: أطْوَعَ، فنقلت فتحة الواو إلى الطاء، فصار التقـدير : أطَوْعَ، فانقلبت الواو ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن.

وتعقب أبو العباس - رحمـه الله - هذا القول، فقال: إنما يُعوَّض من الشئ إذا فُقِد وذهب، فأمـا إذا كان موجوداً في اللفظ فـلا وجه للتعويض منه، وفـتحة العين التي كانـت في الواو قد نُقلت إلى الطاء التي هي الفـاء، ولم تعدم ، وإنما نقلت، فلاوجه للعوض من شئ موجود غير مفقود.

وذهب عن أبي العبـاس ما في قول سيـبويه هذا من الصحة، فـإما غالَط، وهي من عادته معه، وإما وَهِمَ في رأيه هذا.

والذى يدل على صحة قول سيبويه فى هذا، وأن السين عوض من حركة عين الفعل، أنّ الحركة التى هى الفتحة وإن كانت كما قال أبو العباس موجودة منقولة إلى الفاء لمّا فَقدتْها العين، فسكنتْ بعدما كانت متحركة، تَوهّنَت لسكونها ولِما دَخلها من التهيّؤ للحذف عند سكون اللام، وذلك قولك: لم يُطِعْ، وأطِع، ولاتُطِعْ ففى كل هذا قد حُذفت العين لالتقاء الساكنين ولو كانت العين بحالهامتحركة لما حُذفت؛ لأنه لم يكن هناك التقاء ساكنين؛ ألا ترى أنك لو قلت: أطْوَعَ يُطْوِعُ، ولم يُطْوِعْ، وأطْوِعْ زيداً، لصحت العين ولم تحذف ، فلما نقلت عنها الحركة وسكنت، سقطت لاجتماع الساكنين، فكان هذا توهيناً وضعفاً لحق العين، فجُعلت السين عوضاً عن سكون العين الموهّن لها المسبِّب لقلبها وحذفها، وحركة الفاء بعد سكونها لا تدفع عن العين ما لحقها من الضعف بالسكون والتهيّؤ للحذف عند سكون اللام.

وقال الفراء فى هذا: ﴿شبَّهوا أَسْطَعْتُ بأفْعَلْتُ﴾. فهذا يدل من كلامه على أن أصلها: استْطعْت، فلما حُذفت التاء بقى على وزن «افْعَلْتُ»، ففتحت همزته وقُطعت. وهذا غير مرضى عندنا من قوله، وذلك أنه قد اطَّرد عنهم «اِسْطَعْتُ» بكسر الهمزة وكونها همزة وصل، فهذا يدل على أنهم إذا أرادوا اسْتَفْعَلْتُ، وحذفوا التاءوهم يريدونها، بَقَّوا الهمزة موصولة مكسورة بحالها قبل حذف التاء.

ويؤكد ما قال سيبويه من أن السين عوض من ذهاب حركة العين، أنهم قد عوّضوا من ذهاب حركة هذه العين حرفاً آخر غير السين، وهو الهاء فى قول من قال «أَهْرَقْتُ»، فسكّن الهاء، جمع بينها وبين الهمزة، فالهاء هنا عوض من هاب فتحة العين؛ لأن الأصل: أَرْوَقْتُ أو أَرْيَقْتُ، والواو عندى أقيس لأمرين: أحدهما أن كون عين الفعل واواً أكثر من كونها ياء فيما اعتلت عينه. والآخر أن

الماء إذا أُهْريق ظهر جـوهره وصفاؤه، فـراق رائيه يروقه، فـهذا أيضاً يقـوى كون العين منه واواً وعلى أنـه قد حكى الـكسائـى: راق الماءُ يريقُ: إذا انصبّ، وهذا قاطع بكون العين ياء. ثم إنهم جـعلوا الهاء عوضاً من نقل فتـحة العين عنها إلى الفـاء، كمـا فـعلوا ذلك فى «أَسْطاع»، فكمـا لا يكون أصل أَهْرقت استَفْعلت، فكذلك ينبغى ألا يكون أصل أَسْطعت استَفعَلْتُ.

قرات على أبى الفرج على بن الحـسين، عن أبى عبدالله محمـد بن العباس اليزيدى، لعبد العزيز بن وهب مولى خُزاعة، يقوله لكُثَيِّر:

فاصبحتَ كالمُهْريقِ فَضْلَةَ مائـهِ ... لِضاحى سَرابٍ بالمَلا يَتـرقرقُ

وقالوا فى مصدره: إهْراقة، كما قالوا: إسطاعة، قال ذو الرمة:

فلما دَنتْ إهْراقةُ الماء أنْصتـــتْ ... لأعْزِلَه عنها، وفى النفس أن أَثْنى

وقالوا أيـضاً: أَسْتاعَ يُسـتيع، فـأبدلوا الطاء تاء لتوافق السين فى الـهمس. قرات على أبى الفرج، عن أبى عبدالله اليزيدى للجران:

وفيكَ إذا لاقيْتَنا عَجرَفيّـــــةٌ ... مراراً، فما نُستيع مَنْ يَتعَجْرَفُ

ومن العـرب من يزيد علـى كاف المـؤنث فى الوقف سـيناً[1] ليبين كـسرة الكاف، فيـؤكد التـأنيث، فيـقول: مررت بِكِسْ، ونزلتُ عليـكِسْ. فإذا وصلوا حذفوا لبيان الكسرة. وأما ما يُحكى عن سُحَيْم من قوله:

وقال الحـسن بن القـاسم المرادى فى «الجنى الدانى» فى شأن سين الوقف (/ ٦٠) «أمـا سين الوقف: فهى فى لغة بكر، يزيدون سيناً بعد كاف المؤنثـة فى الوقف،لبيان حركة الكاف؛ نحو: عليكِسْ، فـإذا وصلوا حذفـوها فهى فى ذلك، نظيـر هاء السكت. وهذه لغة قليلـة تُسمى كـسكسة بكر. والله أعلم».

فلو كانتُ ورداً لونُه لعَسِقْتِني ولكنَّ ربي سانني بسَوادِيـــــا

فإنما قلب الشين سيناً لسواده وضعف عبارته عن الشين، وليس ذلك بلغة ، وإنما هو كاللَّثغ.

★ ★ ★

حَـــرْفُ الشّـــين

الشين حرف مهموس، يكون أصلاً لا غير، فيكون فاء وعيناً ولاماً. فالفاء نحو شَجَرٍ وشَجَرَ، والعين نحو قِشْرٍ وقَشَرَ، واللام نحو نَعْشٍ ونَعَشَ.

وقرأت على أبي علي، عن أبي بكر، عن بعض أصحاب يعقوب، عن يعقوب، قال: قال الأصمعي: «يقال: جُعْشُوش وجُعْسُوس، وكل ذلك إلى قَماءٍ وصِغَرٍ وقِلّة. ويقال: هم من جعاسيس الناس، ولا يقال بالشين في هذا».

فهذا يدل من قول الأصمعي على أن الشين في جُعْشُوش بدل من السين في جُعْسُوس؛ ألا ترى أن السين أعم تصرفاً من الشين لوجودك إياها في الواحد والجمع جميعاً. وقال الراجز:

إذْ ذاكَ إذْ حَبْلُ الوِصالِ مُدْمَش

أي: مُدْمَجٌ، فالشين بدل من الجيم.

فأما قولهم: تَنَسَّمْتُ منه علماً وتَنَشَّمْتُ، فليس واحد من الحرفين بدلاً من صاحبه، لأن لكل واحد منهما وجهاً قائماً. أما تَنَسَّمت فكأنه من النسيم، كقولك استروحت منه خبراً، فمعناه أنه تلطف في التماس العلم منه شيئاً فشيئاً كهبوب النسيم. وأما تَنَشَّمت فمن قولهم نَشَّمت في الأمر، أي: ابتدأته ولم أوغل فيه، وكذلك تَنَشَّمت منه، أي: ابتدأت بطَرَف من العلم من عنده، ولم أتمكن فيه.

ومن العرب من يبدل كاف المؤنث فى الوقف شيناً -حرصاً على البيان؛ لأن الكسرة الدالة على التأنيث فيها تخفى فى الوقف، فاحتاطوا للبيان بأن أبدلوها شيناً، فقالوا: عَلَيْشْ ومِنْشْ، ومررت بِشْ. ومنهم من يجرى الوصل مجرى الوقف، فيبدل فيه أيضاً، وأنشدوا للمجنون:

فعَيْناشِ عَيْناها وجِيدُشِ جيدُها سوى أنّ عَظْم الساقِ مِنْشِ دَقيقُ

وقرأت على أبى بكر محمد بن الحسن، عن أبى العباس أحمد بن يحيى لبعضهم:

عَلَّيَ فيما أبتغى أبغيشِ بيضاءَ تُرْضيني ولا تُرْضيشِ
وتَطُّبى وُدَّ بنى أبيشِ إذا دَنَوْتِ جَعلتْ تُنْئيشِ
وإن نأيت جَعلتْ تُدْنيشِ وإن تكلَّمْتِ حَثَتْ فى فيشِ
حتى تَنقَّى كنقيقِ الدِّيشَ

فشبّه كاف «الديكِ» لكسرتها بكاف ضمير المؤنث.

ومن كلامهم[1]: «إذا أَعْياشَ جاراتُش فـأقبلى على ذى بَيْتِش». وربما زادوا على الكاف فى الوقف شيناً حرصاً على البيان أيضاً، فقالوا: مررت بِكِشْ، وأعطيتكِشْ، فإذا وصلوا حذفوا الجميع.

★ ★ ★

(١) وقد قال أبو الحسين أحمد بن فارس فى كتابه «الصاحبيّ فى فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب فى كلامهم». بتحقيقنا.
حدثنى على بن أحمد الصبَّاحيّ، قال: سمعت ابن دُرَيْد يقول: حروف لا تتكلم بها العرب إلا ضرورة، فإذا اضطروا إليها حولوها عند التكلم بها إلى أقرب الحروف من مخارجها مثل الحرف الذى بين الشين والجيم والياء: فى المذكر «غُلامجْ» وفى المؤنث «غُلاَمِش».
والقراءة الصحيحة لبيت المجنون:
فَعَيْنَاكِ عَيْنَاهَا وَجِيدُكِ جِيدهـا سَوَى أنَّ عَظْمَ السَّاقِ مِنْكِ دَقِيقُ

حَـــرْفُ الصَّـــاد

الصاد حرف مهموس، يكون أصلاً وبدلاً لا زائداً، فيكون فاء وعيناً ولاماً. فالفاء نحو صُبْح وصَبَرَ، والعين نحو قَصْر وقَصُرَ، واللام نحو حَقْص وفَحَص.

والصاد أحد الحروف المستعلية التى تمنع الإمالة. والحروف التى تمنع الإمالة سبعة، وهى: الصاد، الضاد، والطاء، والظاء، والخاء، والغين، والقاف. فمن قال فى عـابِد: عابِد لم يقل فى صَالِح: صالِح، ولا فى ضَامِن: ضامِن، وكذلك البقية.

فأما قول طُفَيْل الغَنَوىّ:

تُنيف إذا اقْوَرَّتْ من القَوْدِ وانْطَوتْ ... بهادٍ رفيعٍ يَقهرُ الخيلَ صَلْهَبِ

فيجوز أن تكون الصاد فيه لغة، ويجوز أن تكون بدلاً من سين سَلْهَب؛ لأنه أكثر تصرفاً من صَلْهَب.

وأما ما قرأته على أبى على من قول الشاعر:

وحالَ دونى من الأبْناء زِمّزِمـةٌ ... كانوا الأنوفَ، وكانوا الأكرمين أبا

ويروى: صِمْصِمَة، وهما الجماعة، فليس أحد الحرفين بدلاً من صاحبه؛ لأن الأصمعى قد أثبتهما معاً، ولم يجعل لأحدهما مزية على صاحبه. وإذا ورد

في بعض حروف الكلمة لفظان مستعملان فالوجه وصحيح القضاء أن تحكم بأنهما كليهما أصلان منفردان، ليس واحد منهما أولى بالأصلية من صاحبه، فلاتزال على هذا معتقداً له حتى تقوم الدلالة على إبدال أحد الحرفين من صاحبه.

وهذا عيار في جميع ما يرد عليك من هذا، فاعرفه، وقسه تصب إن شاء الله، ألا تراهم قالوا: أنَى له أن يفعل كذا، وآنَ له أن يفعله، قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يأنِ للذين آمنوا أن تخشع قلوبُهم لذِكْرِ الله﴾[1] فهذا من أنَى. وقال الشاعر:

أَلَمّا يَئِنْ لي أن تُجَلَّى عَمايَتي ... وأُقْصِرَ عن ليلى؟ بلى قد أنَى لِيا

فجمع بين اللغتين. وذهب الأصمعى إلى أنّ «آنَ» مقلوب عن أنَى» وأن «أنَى» هو الأصل، واستدل على ذلك بوجوده مصدر «أنَى» في الكلام لقوله تعالى: ﴿إلى طعامٍ غيرَ ناظِرينَ إناه﴾ أى بلوغه وإدراكه، ولم يجد لآنَ مصدراً، فلما وجد لأنَى أصلاً، وهو المصدر، ووجده بذلك أعم تصرفاً، ولم يجد لآنَ مصدراً، فقلّ بذلك تصرّفه، قَضَى لأنَى بأنه أصل لآنَ.

وأما أبو زيد فقال: هما أصلان، وأثبت لآنَ مصدراً، وقال: يقال: آنَ الشيءُ أيْناً. فكل واحد منهما اتبع ما سمع، وقضى لنفسه بما صح عنده. وتبع ابن السكّيت أبا زيد، فقال: آنَ أيْناً. وأخبرنا أبو على عن أحمد ابن يحيى عن ابن الأعرابي قال: يقال: إِنْيٌ وإِنًى، وحِسْيٌ وحِسًى، ومِعْيٌ. قال: وحكى أبو

---

(١) ذكر محى الدين درويش في كتاب إعراب القرآن وبيانه (٩/ ٤٦٦) عن كلمة يأن في الآية «ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلـوبهم لذكر الله وما نزل من الحق» الحديد(١٦) (يأن) مضارع أنى يأنى من باب رمى فهو معتل حذفت منه الياء التي هي لامه للجازم الذى سبقه، ومعنى أنى إذا جاء إناه أي وقته.

الحسن: إِنْوٌ في إِنْي. قال أبو علي: وهذا كقولهم: جَبَيْت الخراج جِباوة، أبدلت الواو من الياء ومثله «الحيوان» في قول الخليل لأن أصله عنده: الحَيَيَان وكأنهم إنما استجازوا قلب الياء واواً لغير علة وإن كانت الواو أثقل من الياء ليكون ذلك عوضاً للواو من كثرة دخول الياء وغلبتها عليها.

وإذا كان بعد السين غين أو خاء أو قاف أو طاء، جاز قلبها صاداً، وذلك قوله تعالى: **﴿كأنما يُساقُونَ﴾** ويُصاقون، و**﴿مَسَّ سَقَرَ﴾** وصَقَر، و**﴿سَخَّرَ﴾** وصَخَّر، **﴿وأَسْبَغَ عليكم نعمه﴾** وأَصْبَغَ، و**﴿سِراط﴾** وصِراط. وقالوا في سُقْت: صُقْت، وفي سَوِيق: صَوِيق.

★ ★ ★

حَـــرْفُ الضَّـــاد

الضاد حرف مجهور، وهو أحد الحروف المُستعلية، وقد تقدم آنفاً ذكرها. ويكون أصلا لا بدلاًولا زائداً، فإذا كان أصلاً وقع فاء وعيناً ولاماً، فالفاء نحو ضَعُفَ وضَبَرَ، والعين نحو حِضْنٍ وحَضَرَ، واللام نحو خَفْضٍ ورَبَضَ.

فأما قولهم: نَضْنَضَ لسانَه ونَصْنَصَه: إذا حركه، فأصلان، وليست الصاد أخت الضاد فتبدلَ منها. وأخبرني أبو علي يرفعه إلى «الأصمعي قال: حدثنا عيسى بن عمر قال: سألت ذا الرُّمة عن النَّضْنَاض، فأخرج لسانه فحركه، وأنشد:

تَبيتُ الحيَّةُ النَّضْنَاض منـــه ... مكانَ الحِبِّ يستمع السِّرارا»

وقرأت عليه بإسناده قال: «قال اللحياني: سمعت أبا زيد يقول: تَضَوَّكَ في خُرْئه. قال: وسمعت الأصمعي يقول: تَصَوَّكَ». وهذان أيضاً أصلان حتى تقوم الدلالة على قلب أحدهما عن صاحبه وقد تقدم ذكر قانون هذا، وكيف ينبغي أن يكون العمل فيه. وأما قول الشاعر:

إنّ شكْلِي وإنّ شكْلَكِ شَتَّـــى ... فالزمي الخُصَّ واخْفِضِي تَبْيَضِضِّي

فإنه أراد: تَبْيَضِّي، فزاد ضاداً ضرورة لإقامة الوزن.

واعلم أن الضاد واحدة من خمسة أحرف يدغم فيهن ما قاربهن، ولا يدغمن هن فيما قاربهن، وهى الراء والشين والضاد والفاء والميم. ويجمعها فى اللفظ «ضُمَّ شُفْرٍ». ومنهم من يخرج الضاد من هذه الخمسة، ويقول: قد أدغموا الضاد فى الطاء فى بعض اللغات، فقالوا فى اضْطَجَعَ: اطَّجَعَ . وهذه لغة شاذة - ويجمع الأربعة الأحرف الباقية، فيقول: هى «مِشْفَرٍ». والقول الأول هو الذى عليه العمل.

واعمل أن الضاد للعرب خاصة، ولا توجد فى كلام العجم إلا فى القليل، فأما قول المتنبى:

وبهم فَخْرُ كلِّ من نطق الضـــا ... د، وعَوْذُ الجانى، وغَوْثُ الطَّرِيدِ

فذهب فيه إلى أنها للعرب خاصة، ولا يعترض مثله على أصحابنا وقد ذكرت هذا فى كتابى فى تفسير شعره. وأما قول الشاعر:

إلى اللهِ أشكو من خليـل أَوَدُّه ... ثلاثَ خصال كلُّها لى غائضُ

فقالوا: أراد: «غائظ»، فأبدل الظاء ضاداً. ويجوز عندى أن يكون «غائض» غير بدل، ولكنه من غاضَهُ» أى: نَقَصه، فيكون معناه أنه ينقُصُنى ويَتَهَضَّمُنى.

★ ★ ★

حَرْفُ الطَّاء

اعلم أن الطاء حرف مجهور مُسْتَعل، يكون أصلاً وبدلاً، ولا يكون زائدًا. فإذا كان أصلاً وقع فاءوعينًا ولامًا، فالفاء نحو طَبْلٍ وطَحَنَ، والعين نحو قِطْرٍ وخَطَبَ، واللازم نحو قُرْطٍ وخَبَطَ.

وأما البدل[1] فإن تاء «افْتَعَلَ» إذا كانت فاؤه صادًا أو ضادًا أو طاء أو ظاء، تقلب طاء البتة، لابد من ذلك، كما لابد من إعلال نحو قال وباع البتة، وذلك قولك من الصَّبْرِ: اصطبر، ومن الضرب: اضطرب، ومن الطرد: اطَّرد، ومن الظهر اظطهر بحاجتى. وأما اطَّرد فليس الإبدال فيه من قبل الإدغام، وإنما هو لأن قبلها حرفًا مُطْبِقًا؛ ألا ترى اصطبر واضطرب واظطهر مبدلاً ولا إدغام فيه. وأصل هذا كله: اصتبر واضترب واطترد واظتهر، ولكنهم لما رأوا التاء بعد هذه الأحرف، والتاء مهموسة، وهذه الأحرف مطبقة، والتاء مخفتة، قرّبوها من لفظ الصاد والضاد والظاء بأن قلبوها إلى أقرب الحروف منهن، وهو الطاء؛ لأن الطاءأخت التاء في المخرج، وأخت هؤلاء الأحرف في الإطباق والاستعلاء، وقلبوها مع الطاء طاء أيضًا لتوافقها في الجهر والاستعلاء، وليكون الصوت متفقًا. ومنهم من

(١) ولقد قال أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوى فى كتابه «الكليات» عن إبدال تاء طاء.
«تاء الافتعال تبدل طاء إذا وقعت إثر حرف إطباق كاصطباغ».

يقلب التاء إلى لفظ ما قبلها، فيقول: اصَّبَر، ومُصَّبِر، واضَّرَبَ ومُضَّرِب، واظَّهَرَ ومُظَّهِر، وقرأ بعضهم: ﴿أَنْ يَصَّلِحَـا﴾ يريد: يصطلحا. ومنهم من إذا كانت الفاء ظاء أبدل التـاء طاء، ثم أبدل الظاء طاء، وأدغم الطاء في الطاء، فـيقول: اطَّـهَرَ بحاجتي، وظـلمته فاطَّلَمَ لي، وذلك لما بين الظاء والطاء من المقـاربة في الإطباق والاستعلاء. ومن أجاز هذا فقال اطَّلم لم يجزه مع الصاد ولا مع الضاد، لا يقول في اصطبـــر: اطَّــبـــر، ولا في اضطرب: اطَّرَب؛ وذلك لأن فـي الصـــاد طولاً وصفيرًا، فلا تدغم هي ولا أختـاها السين والزاي في الطاء، ولا في أختيها الدال والتاء، ولا في الظاء ولا أختيها الذال والثاء، وهذا مشروح في فصل الإدغام.

وأما الضاد فلأنهـا فيها طولاً وتفشيًا، فلو أدغمت في الطاء لذهـب ما فيها من التفـشّي، فلم يجز ذلك، كـما لم يجز إدغـام حروف الصفـير في الطاء ولا أختيها، ولا في الظاء ولا أختيها؛ لئلا يسلبهن الإدغام ما فيهن من الصفير. على أن سيبـويه قد حكى عن بعضهم عـلى طريق الشذوذ: اطَّجَعَ في اضطجع. وهذا شاذ لا يُؤخذ به. ويُنْشَد بيت زهير على أربعة أوجه:

هو الجوادُ الذي يُعطيك نائلَه عَفْوًا، ويُظْلَمُ أحيانًا فَيظْطَلِمُ

ويروى: فَيَطَّلِمُ، ويروى: فـيَظَّلِم، وقد تقـدّ تفسيـر هذه الثلاثة. والرابع: فَيَنظَلِمُ، وهذه يَنْفَعِل، وليست من الضرب الأول ولا يلحق مثلها تغيير.

فـأما مـا قـرأته على أبي علي، عن أبي بكر، عن أبي الـعبـاس، عن أبي عثمان من قوله:

وفي كلِّ حَيٍّ قد خَبَطَّ بِنعمةٍ فحُقَّ لشأسٍ من نَداك ذَنُوبُ

فإنه أراد «خَبَطْتَ» ولو قال «خبطت» لكان أقيس اللغتين، وذلك أن هذه التاء ليست متصلة بما قبلها اتصال تاء «افْتَعلَ» بمثالها الذى هى فيه، ولكنه شبَّه تاء خَبطتَ بتاء افتعلَ من حيث أذكره لك، فقلبها طاء لوقوع الطاء قبلها، كقولك اطَّلع واطَّرد، وعلى هذا قالوا: فَحَصْطُ برجلى، كما قالوا اصطبر.

ووجه شبه تاء «فَعَلْتُ» بتاء «افتعل» أنها ضمير الفاعل، وضمير الفاعل قد أجرى فى كثير من أحكامه من الفعل مجرى بعض أجزاء الكلمة من الكلمة، وذلك لشدة اتصال الفعل بالفاعل. واستدل أبو على على شدة اتصال الفعل بالفاعل بأربعة أدلة، واستدللتُ أنا أيضًا بخمسة أدلة أُخَر غير ما استدل به هو، وأنا أورد ما قال فى ذلك، وأتليه ما رأيته، والله الموفق للصواب بقدرته.

فمما استدل به على شدة اتصال الفعل بالفاعل تسكينهُم لام الفعل إذا اتصلت به علامة ضمير الفاعل، وذلك نحو ضربْتُ ودخلْتُ وخرجْتُ، وإنما فعلوا ذلك لأنهم كرهوا أن يقولوا: ضَرَبَتُ ودَخَلَتُ وخَرَجَتُ لتوالى أربعة متحركات، فلولا أنهم قد نزّلوا التاء من ضربْتُ منزلة راء جعفر منه، لما امتنعوا من أن يقولو اخرَبَتُ ولكنه لَما لم يُوجد فى كلامهم كلمة اجتمعت فيها أربعة متحركات، ونُزِّلت التاء من فَعَلْت منزلة جزء من الفعل، أسكنوا اللام كراهية اجتماع المتحركات؛ ألا ترى أنهم لا يكرهون هذا التوالى إذا اتصل الفعل بضمير المفعول، وذلك نحو ضَرَبَكَ وضَرَبَهُ. وذلك أنه ليس لضمير المفعول من الاتصال بالفعل ما لضمير الفاعل؛ لأن الفعل لا بدّ له من فاعل البتة، وقد يستغنى عن المفعول فى كثير من أحكامه.

ودليل له آخر، وهو امتناعهم من العطف على ضمير الفاعل نحو: قمت

وزيدٌ، وقعدت وبكرٌ، فاستقباحُهم لذلك حتى يؤكده فيقوّوه، ويلحقوه بالأسماء في نحو: قمت أنا وزيدٌ، وقعدت أنا وجعفر، دلالةٌ على أنهم قد نزّلوا التاء منزلة بعض الفعل، فكما لا يحسن أن يعطف الاسمُ على بعض الفعل، كذلك لم يستحسنوا عطفه على التاء من قمت، لضعف التاء وامتزاجها بالفعل، وكونها كجزء منه.

ودليل له ثالث، وهو امتناعهم من جواز تقديم الفاعل على الفعل، وإن كانو يجيزون تقديم خبر المبتدأ عليه. فكما لا يقدّمون الدال على الزاى من «زيد»، كذلك امتنعوا من تقديم الفاعل على الفعل.

ودليل له رابع، وهو من أغربها وألطفها، وهو قولهم فى التثنية «يقومان»، فالنون علامة الرفع بمنزلة ضمة الميم من «يقوم» فى الواحد، وعلامة الرفع ينبغى أن تلحق المرفوع مع انقضاء أجزائه بلا فرق ولا تراخ، فمجىء النون فى «يقومان» بعد الألف التى هى ضمير الفاعلين يدل من مذهبهم على أنهم قد أحلّوا ضمير الفاعل محل حرف الإعراب من الفعل؛ لأنهم أَوْلَوْا ضميره علامة الرفع، وهى النون فى «يقومان» و«يقعدان»، كما أولوا حرف الإعراب فى الواحد، وهو الميم من «يقوم» عَلَم الرفع؛ وهو الضمة فى «يقوم» و«يقعد» وباشروه به، ففى هذا أقوى دليل على شدة امتزاج الفعل بالفاعل، وكونه معه كبعض أجزائه منه. وكذلك يقومون وتقومين.

وأما الخمسة الأدلة التى رأيتها أنا فى شدة اتصال الفعل بالفاعل، فأولها أنّى رأيتهم قد أجروا الفعل والفاعل فى قولهم «حبّذا» مجرى الجزء الواحد من ثلاث جهات:

إحداها: أن الفعل الذى هو «حَبَّ» والفاعل الذى هو «ذا» قد قُرِن أحدهما بصاحبه، ومع ذلك فلم يستقلا، ولم يفيدا شيئًا حتى تربط بهما اسمًا بعدهما، فتقول: حبذا زيد، وحبذا محمد، فلولا أنهما قد تنزّلا منزلة الجزء الواحد لا ستقلاً بأنفسهما، كما يجب فى الفعل والفاعل، نحو: قام زيد، وقعد محمد، فكما أنك لو قلت: زيد، وسكتَّ، أو قلت: قعدَ، وسكتَّ، ولم تذكر بعد ذلك اسما لم يتم الكلام، ولم يستقل، فكذلك أيضًا جرى «حبّذا»، وإن كان فعلاً وفاعِلاً فى حاجته إلى ما بعده حاجة الجزء المفرد إلى ما بعده، مجرى الجزء الواحد.

والجهة الأخرى: إجازة النحويين أن يقولوا فى قولهم «حبّذا زيد» إن «حبذا» فى موضع مرفوع بالإبتداء، و«زيد» فى موضع خبر «حبذا» فلولا أنه قد تنزّل عندهم أن «حَبَّ» و«ذا» جميعًا قد جريا مجرى «زيد» وحده لَمـا وَسَمُوه بأنه فى موضع رفع بالابتداء وأن ما بعده خبر عنه.

والجهة الثالثة: أن «حبذا» قد أجرى على الواحد والاثنين والثلاثة، والمذكر والمؤنث مُجْرىً واحدًا فى قولك: حبذا زيد، وحبذا هند، وحبذا الزيدان، وحبذا الهندان، وحبذا الزيدون، وحبذا الهندات، فلولا أن «حَبَّ» قد خُلط بـ «ذا» حتى صارا معًا كالجزء الواحد، وخرجا عما عليه الفعل والفاعل فى قَرْش هذه اللغة لقالوا: حبَّذه هند، وحبَّذان الزيدان، وحبّتان الهندان، وحَبَّ هؤلاء الزيدون والهندات، فامتناعهم من هذه الفصول والفروق المطردة مع غير «حبذا» دلالة على امتزاجهما عندهم وجَرْيهما مجرى الكلمة الواحدة بما حدث لهما من الانضمام وقوة التركيب، فاعرف ذلك.

ويقوّى ذلك أيضًا قول العرب(١): لا تُحَبِّذْه بما لا ينفعه، أى: لا تقل له «حَبَّذا»، فاشتقاقهم الفعل منهما أقوى دلالة على شدة امتزاجهما. فهذا أحد الأدلة.

ودليل ثانٍ، وهو أنهم قد قالوا: قامتْ هند، وقعدتْ جُمْل، فألحقوا التاء الفعل، وهى فى الحقيقة علامة تأنيث الفاعل، فلولا أن الفعل والفاعل جميعًا كالجزء الواحد لَما جاز أن يريدوا بالتأنيث شيئًا ويجعلوه فى غيره، حتى يكونا معًا كالشىء الواحد. ويدل على أن المقصود بالتأنيث إنما هو «هند» فى الحقيقة لا الفعل الذى باشرته وصيغت معه التاء، أن الفعل لا يصح فيه معنى التأنيث، وذلك أنه دالّ على الجنس، والجنس إلى الإشاعة والعموم أبدًا، فهو أيضًا إلى التذكير؛ ألا ترى أن أعم الأشياء وأشيعها «شىء» وشىء مذكر كما ترى، فهذا يؤكد عندك أن الشىء كلما شاع وعَمَّ فالتذكير أولى به من التأنيث، ولذلك قال سيبويه: لو سميت امرأة بـ «نعمَ» و«بئسَ» لم تصرفهما؛ لأن الأفعال كلها مذكرة.

فقد صح بما أوردته أن التاء فى «قامتْ هند» إنما المقصود بتأنيثها هو الفاعل الذى يصح تأنيثه لا الفعل الذى لا يصح تأنيثه.

---

(١) ولقد قال جلال الدين السيوطى فى «الأشباه والنظائر» عن أبى البقاء فى «اللباب» عن أن الفاعل كجزء من أجزاء الفعل بدليل حبذا، «أنهم جعلوا حبذا بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع أنه فعل وفاعل. وأن من النحويين من جعل حبذا فى موضع رفع بالابتداء وأخبر عنه، والجملة لا يصح فيها ذلك إلا إذا سمى بها، كما أنهم جعلوا إذا فى حبذا بلفظ واحد فى التثنية والجمع والتأنيث كما يفعل ذلك فى الحرف الواحد. كذلك قالوا فى تصغير حبذا ما حبيبذه، فصغروا الفعل وحذفوا منه إحدى اليائين ومن العرب من يقول لا تحبذه فاشتق منهما.

وأيضًا فلو كان المراد تأنيث الفعل دون فاعله لجاز «قامت زيد» ونحو ذلك.

ودليل ثالث، وهو أن أبا زيد أنشد:

إذا ما كنت ملتمسًا لِغَوثٍ فلا تصرُخْ بُكُنْتِيّ كبيرِ

وأنشد أحمد بن يحيى:

فأصبحتُ كُنْتِيًّا، وأصبحتُ عاجنًا وشرُّ خِصال المرء كنتُ وعاجنُ

فقوله «كنتيًا» معناه أنه يقول: كنت فى شبابى أفعل كذا، وكنت فى حداثتى أصنع كذا. وكنت فعل: وفاعله التاء، ومن الأصول المستمرة أنك لو سميت رجلاً بجملة مركبة من فعل وفاعل، ثم أضفت إليه، أى: نسبت، لأوقعت الإضافة على الصدر، وحذفت الفاعل، وعلى ذلك قالوا فى النسب إلى تأبّط شرًا: تأبَّطىّ، وفى قُمْت: قُومِى، حذفوا التاء، وحركت الميم بالكسرة التى تجلبها ياء الإضافة، فلما تحركت رجعت الواو التى كانت سقطت لسكونها وسكون الميم، وتلك الواو عين الفعل من «قام»، فقلت: قُوْمِىّ، وكذا كان القياس أن تقول فى كنتُ: كُونِى، تحذف التاء لأنها الفاعل، وتحرك النون، فترد الواو التى عين الفعل من «كنت». فقولهم «كُنْتِىّ» وإقرارهم التاء التى هى ضمير الفاعل مع ياء الإضافة، يدل على أنهم قد أجروا ضمير الفاعل مع الفعل مجرى دال «زيد» من زايه ويائه، وكأنهم نبهوا بهذا ونحوه مما يجرى مجراه على اعتقادهم قوة اتصال الفعل بالفاعل، وأنهما قد حلاّ جميعًا محل الجزء الواحد.

ودليل رابع: وهو أنا أبا عثمان ذهب فى قوله عز اسمه: ﴿**أَلْقِيا فى جهنَّم**﴾ إلى أنه أراد: أَلْقِ أَلْقِ. قال: فثنى ضمير الفاعل، فناب ذلك عن تكرير الفعل.

فهذا أيضًا يشهد بشدة اشتراكهما؛ ألا ترى أنه لما ثُنّى أحدهما وهو ضمير الفاعل ناب عن تكرير الفعل، وإنما ناب عنـه لقوة امتزاجهـما، فكأن أحدهمـا إذا حضر فقد حضرا جميعًا.

ودليل خامس: وهو قولهم: زيد ظننت قائم، فـيمن ألغى، فلولا أن الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد لَما جاز إلغاء الفاعل فى ظننت.

فهذا كله يشهد قوة اختلاط الفعل بالفاعل. وإذا كان ذلك كذلك فمن ههنا جاز تشبيه تاء «فَعَلْتُ» بتاء «افتعل» حتى جاز لبعضهم أن يقول: فَحَصْطُ برجلى، وخَـبَطُّ بنعمـةٍ، قيـاسًـا على اصطبرَ واطَّلعَ، فـاعـرف ذلك، فإنه من سـرِ هذه الصناعة.

* * *

حَرْفُ الظَّاء

الظاء حرف مجهور، يكون أصلاً بدلاً ولا زائدًا، فإذا كان أصلاً وقع فاء وعينًا ولامًا. فالفاء نحو ظُلْمٍ وظَفِرَ، والعين نحو عَظْمٍ وحَظَرَ، واللام نحو حِفْظٍ ووَعظَ.

واعلم أن الظاء لا توجد فى كلام النَّبَط، وإذا وقعت فيه قلبوها طاء، ولهذا قالوا: البُرْطُلَة، وإنما هو ابن الظِّلّ، وقالوا: ناطور، وإنما هو ناظور: فاعُول من نظرَ ينظُر، كذا يقول أصحابنا. فأما أحمد بن يحيى فإنه قال: ناطور ونواطير، مثل حاصود وحواصيد، والنَّواطِر مثل الحَواصِد، وقد نَطَرَ ينطُر، فصحح أمر الطاء كما ترى، وأنشد:

تُغَذِّيِنا إذا هبَّتْ علينا ... وتملأ وجه ناطِرِكم غُبار

ومن هذا قولهم: مُسْتَنْطِر، إنما هو مُسْتنظر: مُسْتَفْعِل من نظَرت أنظُر بالظاء معجمة، وقد ذكرت هذا الحرف من هذا الوجه فى كتابى فى تفسير شعر المتنبى عند قوله:

نامتْ نَواطير مصرٍ عن ثَعالبها ... فقد بَشِمْنَ وما تَفْنَى العناقيدُ

وأنشد ابن الأعرابى:

وشَفَّ فؤادى أن للعذاب ناظرًا ... حَماهُ، وأنى لا أَعِيجُ بمالحِ

فجاء بالظاء معجمة كما ترى.

وقرأت على أبي علي، عن أبي بكر، عن بعض أصحاب يعقوب، عنه، قال: «يقال: تركتُه وَقِيذًا ووقيظًا». والوجه عندي والقياس أن تكون الظاء بدلاً من الذال لقوله عز اسمه: ﴿**والموقوذة**﴾ بالذال، ولقولهم: وَقَذَه يَقِذُه، ولم أسمع وَقَظَهُ، ولا موقوظه، فالذال إذن أعم تصرفًا، فلذلك قضينا بأنها هي الأصل.

* * *

حَـــرْفُ العـــَيْن

العين حرف مـجهـور، يكون أصلا وبدلا، فإذا كـان أصلاً وقع فـاء وعينًا ولامًا. فـالفاء نحـو عِرْق وعَرِق، والعين نـحو شَعـر وشَعَر، واللام نـحو صَنْع وصَنَعَ.

وأما البدل فقد أبدلت من الهمزة، أنشدوا لذى الرمة:

أَعَنْ تَرَسَّمْتَ من خَرْقاءَ منزلةً ماءُ الصَّبابة من عينيكَ مَسْجُومُ

يريد أأنْ.

وأخبرنا أبو بـكر محمد بن الحسن قـراءة عليه، عن أبى العبـاس أحمد بن يحيى، أحسبه أنا عن الأصمعى[1]، قال: «ارتفعت قريش فى الفصاحة عن عنعنة

(١) ولقد قال أبى الحسين أحمد بن فارس بن زكريا فى كتابه الصاحبيّ فى فقه اللغة العربية / ٢٨ «أخبرنى أبو الحسين أحمـد بن محمد مولى بنى هاشم بقزوين، قال: حدثنا أبو الحسين محمد بن عباس الخُشْكى، قال: حدثنا إسماعيل بن أبى عبيد الله قال:

أجْمَعَ علمـاؤنا بكلام العرب، والرواة لأشعارهم، والعلماء بلُغـاتهم وأيامهم ومـحالّهم أن قُريشًا أفـصح العرب ألْسِنَةً وأصْفَاهُمْ لغـة. وذلك أن الله جل ثناؤه اختارهم من جـميع العرب واصطفاهم، واختار منهم نبى الرحـمة، ولم تزل العرب تعرف لقريش فضلها عليـهم وتسميها (أهل الله)، لأنهم الصريح من ولد إسمـاعيل عليه السلام، لم تَشُبْهُم شائبة، ولم تنقُلهم عن مناسبهم ناقلة؛ فضيلة من الله. [وكانت قريش مع فصاحـتها وحسن لغاتها ورقـة ألسنتها، إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعـارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم. فاجتمع ما تخـيروا من تلك اللغات إلى نحـائزهم (طبيعتهم) التى طبعوا علـيها فصـاروا بذلك أفصح العرب. ألا ترى أنك لا تجد فى كلامهم عنعنة تميم، ولا عَجْـرَفِيَّة قيس ولا كشكشة أسَد، ولا كسكسة ربيعة، ولا الكسر الذى تسمعه من أسد وقيس مثل: (تِعلَمون) و(تِعلم)؟

تميم، وتَلْتَلة بَهْراء، وكَشْكَشة ربيعة، وكَسْكَسة هَوازن، وتَضَجُّع قيس، وعَجْرَفيّة ضَبّة. فأما عنعنة تميم فإن تميمًا تقول في موضع «أنْ»: «عَنْ»، وتقول: ظننت عَنَّ عبدالله قائم. قال: وسمعت ابن هرمة ينشد هارون:

أعَنْ تَغَنَّتْ على ساقٍ مُطَوَّقةٌ ... ورْقاءُ تدعوا هَدِيلاً فوق أعْوادِ

وأما تَلْتَلة بهراء فإنها تقول: تِعْلَمُون، وتِفْعَلُون، وتِصْنَعون بكسر أوائل الحروف». انقضت الحكاية.

ومعنى قوله: «كَشْكَشة ربيعة» فإنما يريد قولها مع كاف ضمير المؤنث: إنَّكِشْ، ورأيْتُكِشْ، وأعْطيتُكِشْ، تفعل هذا في الوقف، فإذا وصلتْ أسقطت الشين.

وأما «كَسْكَسة هوازن» فقولهم أيضًا: أعطيتُكِسْ، ومنْكِسْ، وعنْكِسْ. وهذا أيضًا في الوقف دون الوصل، وقد مضى ذكر هاتين اللغتين في حرفي السين والشين. وأنشدني أبو علي:

مَنْ ليَ منْ هِجران ليلى مَنْ لي ... والحبلِ من حِبالها المُنْحَلِّ

تَعرَّضَتْ لي بمكانٍ حَلِّ ... تعرُّضَ المُهْرةِ في الطِّوَلِّ

تعرُّضًا لمَ تَألُ عن قَتْلاً لي

هكذا أنشدنيه: «عَنْ قَتْلاً» وحمّله تأويلين: أحدهما أنه قال: يجوز أن يكون أراد الحكاية، كأنه حكى النصب الذي كان معتادًا من قولها في بابه، أي كانت تقول: قَتْلاً قتلاً، أي: أنا أقتله قتلاً، ثم حكى ما كانت تلفظ به، كما تقول: بدأت بالحمدُ لله، وقرأت على خاتمه اللهُ ربُّنا، وكقول الآخر:

وجدنا في كتاب بني تميم: «أَحَقُّ الخيل بالركض المُعارُ».

أي: وجدنا هذا مكتوبًا عندهم. والمعار هنا: السمين، هكذا قال أبو حاتم، وليس «المعار» هنا من باب العاريّة كما يظن قوم.

ونحن من هذه الحكاية ما أجازه أبو علي في قول الشاعر:

تَنادَوْا بـ«الرحيلُ» غداً وفي تَرْحالِهم نَفْسي

أجاز في «الرحيل» ثلاثة أوجه: الجر بالباء، والرفع والنصب على الحكاية، فكأنهم قالوا: الرحيلُ غداً، أو: نرحلُ الرحيلَ غداً، أو نجعل الرحيلَ، أو اجمعوا الرحيل غداً، فحكى المرفوع والمنصوب. وأنشد أبو العباس لذي الرمة:

سمعتُ: «الناسُ ينتجعون غَيْثًا» فقلت لصيدح: انتجعي بِلالا

أي: سمعت من يقول: الناس ينتجعون غيثًا.

وحكى سيبويه أن بعضهم قيل له: أليسَ قرشيًا؟ فقال: ليس بقُرشيًا. والحكاية كثيرة يطول الكتاب بذكرها وشرح أحكامها وخلاف العرب والعلماء فيها.

والوجه الآخر الذي أجازه أبو علي في قوله «عَنْ قتلاً لي» أنه قال: يجوز أن يكون أراد «أنْ قتلاً لي» أي: أن قتلتني قتلاً، فأبدل الهمزة عينًا. فهذا أيضًا من عنعنة تميم. وقولهم «عَنْعَنَة» مشتق من قولهم: «عَنْ، عَنْ، عَنْ» في كثير من المواضع، ومجيء النون في العنعنة يدل على أن إبدالهم إياها إنما هو في همزة «أنْ» دون غيرها، وقد اشتقت العرب أفعالاً ومصادر من الحروف، أخبرني أبو علي أن بعضهم قال: سألتك حاجة فلا لَيْتَ لي، وسألتك حاجة فلَوْلَيْتَ لي، أي: قلت

لى فى الأول: لا، وفى الثانى: لولا. وقد اشتقوهما أيضًا من الأصوات، قالوا: بَأْبَأَ. الصبيَّ أبوه: إذا قـال له: بأبى وبأبأهُ الصبيُّ: إذا قال له بابا. وقـال الفراء: بَأْبَأْتُ بالصبيِّ بِئْبـاء: إذا قلت له: بِبَا وقالوا: صَهْـصَهْتُ بالرجل: إذا قلت له: صَهْ، وقـد قالوا أيضًا: صَهْـصَيْت، فأبدلوا اليـاء من الهاء، كمـا قالوا: دَهْدَيت الحـجر، وأصله: دَهْـدَهْته. والدلالة على أنـه من الهاء قـولهم دُهْدُوهة الجُـعل لدُحروجته. وقال أبو النجم.

كأنّ صـوتَ جَرْعِـها المُسْتَعْـجِل　　　جَنْدَلة دَهْدَيْتُهـا فى جَنْدَلِ

ومن ذلك قولهم فى زجـر الإبل وغيرها: حاحَيْتُ، وعـاعَيْتُ، وهاهَيْتُ: إذا صحت بها: حاءِ، وعاءِ، وهاءِ.

ومن هذا قولهم: هَلَّلَ الرجلُ: إذا قـال: لا إله إلا الله، وحَوْلَقَ: إذا قال: لا حولَ ولا قوة إلا بالله، وبَسْمَلَ: إذا قال: باسم الله وسَبْحَلَ: إذا قال: سبحان الله، ولَبَّى: إذا قـال: لَبَّيْك، فـالألف فى «لَبَّى» عند بعضـهم هى ياء التثـنية فى «لَبَّيْك»، لأنه اشتق من الاسم المثنى مع حرف التثنية فِعْلاً.

ومن هذا قولهم: دَعْدَعَ: إذا قال للغنم: داعٍ داعٍ، قال الكميت.

ولو وُلِّى الهُوجُ الثَّوائجُ بالذى　　　وُلِينا به ما دَعْدَعَ المُتَرَخِّلُ

/ وأخبـرنى أبو على قـال: قال الأصمـعى: إذا قيل لك: «هَلُـمَّ» فقل: لا أَهَلُمُّ. وقال: هَلْمَمْتُ بالرجل: إذا قلتَ له هَلُمَّ، فاشتقوا منها، وأصلها: ها لُمَّ. وأخبرنى أيضـًا قال: قال الأصمعى أو أبو زيد أشك أنا: رجُـل وَيْلِمَّة: للداهية، فهذا أيضًا من قولهم:

وَيْلِمِّ سَعْدٍ سَعْدا

ومن قول امرىء القيس:

وَيْلُمِّها فى هـــواء الجَوّ طـالبةً ولا كهذا الذى فى الأرض مطلوبُ

وللاشتقاق من الأصوات باب يطول استقصاؤه.

وقد أبدلوا الهمزة عينًا فى غير «عَنْ»، أخبرنى أبو على قراءة عليه، يرفعه إلى الأصمعى، قال: سمعت أبا تَغْلب ينشد بيت طُفَيْل:

فنحن منعنا يومَ حَرْسٍ نساءَكُمْ غَدَاةَ دَعَـانا عـامرٌ غير مُعْتَلى

وقال: يريد: غير مُؤْتلى:

قال: وسمعت أبا الصَّقْر يُنْشِدُ

أرينى جَوادًا مات هُزْلاً لأَنَّنى أرى ما ترينَ، أو بخيلاً مُخَلَّدا

قال: يريد: لعلّنى.

وقالوا: رجُل إنْزَهْو، أخبرنا بذلك ابن مقسم عن ثعلب، عن اللّحيانى. وقالـوا أيضًا: عِنْزَهْوٌ، فـجائز أن تكون العين بدلاً من الهـمزة، وجـائز أن تكونا أصلين.

وقرأت على أبى على، عن أبى بكر، عن بعض أصحاب يعـقوب، عنه، قال: «قال الأصمـعى: يقال: آدَيْتُه وأَعْدَيْته على كذا وكـذا، أى: قوّيته وأعنته». وذكر يعقوب هذه اللفظة فى باب الإبدال، وأنشد ليزيد ابن خَذّاق:

ولقد أضاءَ لك الطريقُ وأنْهجتْ سُبُلُ المســالكِ والهُدَى يُعْدى

«يقول: إبصارك الهدى يقوّيك على طـريقك. ومعنى يُعدى: يقوّى» وأقول

أنا: إنّ يُعْدى ويُؤْدى ليس أحدهما مقلوبًا عن صاحبه، بل كل واحد منهما أصل يقوم برأسه. أما يُعْدى فمن الإعداء، وأعْديته أي أعَنْته، ولذلك تقول العامة لسلطانها: أعْدِني على فلان، أي: أعِنّي عليه، ومنه العدوّ والعداوة؛ لأنها لا تكون إلا مع القوّة والشدة. وأما آديته على فلان أي: قوّيته، فيحتمل عندي تأويلين: أحدهما أنه أفْعَلْته من الأداة؛ لأن الأداة يتقوّى بها الصانع وغيره على عمله، وتكون لام آديتُه من هذا واوًا لقولهم في جمع أداة: أدَوات، فظهور اللام واوًا في أدوات يدل على أن لام آديت واو في الأصل، بمنزلة لام أعطيت وأغزيت؛ لأنهما من غَزَوت وعَطَوْت، أي: تناولت، أنشد أبو الحسن:

تَحُتُّ بقَرْنَيْها بَرِيرَ أراكه وتعطُو بظِلْفَيْها إذا الغُصْنُ طالَها(١)

وقال امرؤ القيس(٢):

وتعطو برَخْصٍ غير شَثْنٍ كأنه أساريعُ ظَبْيٍ أو مَساويك إسْحِلِ

---

(١) حَتّ: قشَرَ وحكّ والحت دون النحت، والبرير: أول ما يظهر من ثمر الأراك وهو حلو والواحدة بريرة: تعطو: العَطْوُ التناول، الظِّلْفُ للبقر والغنم كالحافر للفرس الأراكة: واحدة الأراك وهي شجرة طويلة خضراء ناعمة كثيرة الورق والأغصان والمراد: أن الظبية تحك بقرنيها الثمار فلا تناله لبعده فتتناوله بحافريها وقد ذكر البيت في اللسان في مادة [حتت].

(٢) الرخص: هو الشيء الناعم اللين، والمقصود: لِينُ أناملها، شَثْن: هو الذي في أنامله غِلَظٌ بلا قِصَرٌ، أساريع: دود حمر الرؤوس بيض الأجساد تكون في الرمل وتُشَبَّهُ بها أصابع النساء، وظَبْيٌ: اسم وَادٍ بتهامَة، مساويك: جمع مسواك وهو السواك، إسْحِل: شجر يُستاكُ به وهو شجر يَعْظُم ينبت بالحجاز بأعالي نجد ويقصد الشاعر: أن حبيبته عندما مدت يدها لتتناول منه شيء رأى يديها فهي لينة الأنامل مخضبة تشبه أغصان شجر الإسحل في دقتها وطولها. فأصابعها طويلة ممتلئة لينة ناعمة وأظافرها حمراء. [شرح المعلقات السبع، للدكتور علي الجندي].

ومن هذا قيل لما يستصحب فيه الماء في الأسفار: إداوة، وإنما هي فِعالة من الأداء؛ لأنها تعين بما تتضمنه من الماء على السفر، وتقوّي عليه. فهذا أحد وجهي آديته، وهو الأظهر الأعرف.

وفيه وجه آخر غامض، وهو أن أبا علي أخبرني أن يعقوب حكى عنهم أنهم يقولون: قطع الله أَدْيَهُ، يريد: يَدَهُ. قال أبو علي: فالهمزة في أَدْيَة ليست بدلاً من الياء، إنما هي لغة في الكلمة بمنزلة يُسْرُوع وأُسْرُوع، ويَلَمْلَم وأَلَمْلَم، ونحو قول طرفة[1] :

أَرَّقَ العينَ خيالٌ لم يَقِرْ　　　طافَ والركبُ بصَحْراءِ أُسُرْ

ويروى: يُسُرْ. فهذه كلها لغات، وليس بعضها بدلا من بعض.

وقولهم أَدْيَهُ وزنه: فَعْلَهُ، ردّ اللام، وهي ياء لقولهم يديت إليه يدًا، فصارت «أَدْي» كما ترى بوزن فَعْل.

وكذلك قرأت هذه اللفظة على أبي علي في كتاب القلب والإبدال عن يعقوب، ورأيت هذا الكتاب بخط أبي العباس محمد بن يزيد، فالتمست فيه هذه اللفظة في باب الهمزة والياء، فلم أر لها هناك أثرًا.

---

(١) أرّقَ: الأرق ذهاب النوم بالليل، يَقِرّ: من قَرَّ أي يَسكُن ويثبت، وأُسر: دَحلٌ لبني يربوع بالدهناء معروف.

والمراد: أن طيف الحبيبة يشغل باله ويحرمه من النوم ولا يستقر فيغفل عنه وينام فالخيال يشغله في ديارهم بينما الحبيبة رحلت مع قومها حتى وصلت الدَّهناء وهذا البيت ذُكِرَ في جمهرة اللغة لأبي بكر الأزدي برواية أخرى (٢/ ٣٤٠) .

هَاجَهُ ذِكْرٌ خيَال عَادَة　　　طَافَ وَالقَوْمُ بِصَحْرَاءِ يُسُر

* ويُسُر وأُسُر سواء.

وقرأت هذا الفصل في كتاب «إصلاح المنطق» عن يعقوب على غير أبي علي، فقال: إنما هو: قطع الله أدْيَه، مثنى، في معنى يَدَيْه، وكذلك رأيتها في عدة نسخ. وكيف تصرف الأمر فقد ثبت أنهم قد نطقوا بالفاء من هذه اللفظة همزة مُثَنَّاة كانت أو مفردة، وإذا كان ذلك كذلك فقد يجوز أن يكون قولهم آديته على كذا أفْعَلْته، من الأدْى في قول أبي علي، أو الأدْيَن في قول غيره، أي: كنت له يدًا عليه وظهيرًا معه، فيكون كقول النبي عليه السلام: «**المسلمون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يدٌ على مَنْ سواهم**»[1]، أي: كلمتهم واحدة، فبعضهم يقوّى بعضًا، إلا أنني أنا أرى في هذه اللفظة خلاف ما رآه أبو علي؛ لأنه ذهب إلى أن الهمزة في أدْيَهُ ليست بدلاً من الياء، وإنما هي أصل برأسه، ولو/ كان الأمر على ما ذهب إليه لتصرفت الهمزة في هذه اللفظة تصرف الياء، وليس الأمر كذلك؛ لأنا نجدهم يقولون: يَدَيْتُ إليه يدًا، وأيْدَيْت أيضًا، ويَدَيْتُ الصيد: إذا أصبتَ يده، وكسّروها فقالوا: يَدِيّ وأيْدٍ وأيادٍ، وقال:

فلن أذكرَ النعمانَ إلا بصالحٍ فإنّ له عنـــدي يَدِيًا وأنْعُمــا

---

(١) «المسلمون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يدٌ على مَنْ سواهم». حديث صحيح: رواه أبو دواد في الديات، باب إيثار المسلم بالكافر، رقم (٤٥٣٠). والنسائي في الكبرى في القسامة باب القود من الأحرار والمماليك في النفس (٤٧٣٤)، (٤٧١٥). والحاكم في «المستدرك» (٢/ ١٤١) ثلاثتهم من حديث علي رضي الله عنه.

ورواه أبو داود أيضًا في الديات (٤٥٣١). والإمام أحمد في «المسند» (٢/ ١٨٠)، وابن ماجة في الديات، باب المسلمون تتكافأ دماؤهم. رقم (٢٥٨٦)، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، مرفوعًا.

ورواه الحاكم عن أبي هريرة مختصرًا «والمسلمون تتكافأ دماؤهم» (٢/ ١٤١).

ورواه ابن ماجة في الديات (٢٦٨٤) من حديث معقل بن يسار مختصرًا.

فجاء بالجمع على فَعِيل، وهذا اسم للجمع عندنا، وليس مكسرًا كأيْدٍ، وأيادٍ، وإنما هو بمنزلة عَبِيد وكَلِيب لجماعة عَبْد وكَلْب. ولم نَرَ الهمزة في «أَدْيٍ» موجودة في غير هذه اللفظة، وفي أحد وجهي «آدَيْته» الذي جوّزناه آنفاً. على أنّا نعتقد فيه أنه إنما بنى أَفْعَلْته من لفظ «الأَدْي» بعد أن قلبت همزته عن «يَدْي»، وإلا فالياء هي الأصل، وليس كذلك ما شبّهه به من نحو يُسْرُوع وأُسْرُوع، ويَلَمْلَم وأَلَمْلَم، وأُسْر ويُسْر، لاطراد كل واحد من هذه الحروف في مكان صاحبه، وقلة استعمالهم «الأَدْي» في معنى اليد، فاعرف ذلك.

فهذان الوجهان اللذان احتملهما عندي قولهم آديت زيدًا أي: قوّيته.

وفيه وجه آخر غامض أيضًا، وهو أن يكون أراد «أَعْديته»، فأبدل العين همزة، فصارت «أَأْدَيْته»، ثم أبدل الهمزة ألفًا لسكونها وانفتاح ما قبلها واجتماعها مع الهمزة التي قبلها فصارت «آديته». على أن في هذا الوجه عندي بعض الضعف وإن كان أبو علي قد أجازه؛ لأنّا لم نرهم في غير هذا أبدلوا الهمزة من العين، وإنما رأيناهم -لعمري- أبدلوا العين من الهمزة، فنحن نتبعهم في الإبدال، ولا نقيسه إلا أن يَضْطَرّ أمر إلى الدخول تحت القياس والقول به.

وقد أبدلت العين من الحاء في بعض المواضع قرأ بعضهم: ﴿عَتَّى حِينٍ﴾[1]، يريد ﴿حَتَّى حِينٍ﴾[2]، ولولا بُحة في الحاء لكانت عينًا، كما أنه لولا

(١) ذكر ذلك السيوطي في الدر المنثور وهي قراءة عبدالله بن مسعود وأخرج بن الأنباري في كتاب الوقف والابتداء والخطيب في تاريخه عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك -رضي الله عنه- ، عن أبيه قال: سمع -عمر رضي الله عنه- رجلا يقرأ هذا الحرف (ليسجننه عتى حين) فقال له -عمر رضي الله عنه: من أقرأك هذا الحرف؟ قال: ابن مسعود -رضي الله عنه- فقال عمر -رضي الله عنه- (ليسجننه حتى حين) ثم كتب إلى ابن مسعود -رضي الله عنه: سلام عليك، أما بعد، فإن الله أنزل القرآن فجعله قرآنا عربيًا مبينًا، وأنزله بلغة هذا الحي من قريش، فإذا أتاك كتابي هذا فأقرئ الناس بلغة قريش، ولا تُقرئهم بلغة هذيل. [الدر المنثور (٤/ ٥٣٥)].

(٢) سورة يوسف : ٣٥.

إطباق فى الصـاد لكانت سينًا، ولولا إطباق فى الـطاء لكانت دالاً، ولولا إطباق فى الظاء لكانت ذالاً، ولأجل البُحّة التى فى الحاء ما يكررها الشارق فى تنحنحه.

وحُكى أن رجلاً من العرب بايع أن يشرب علبـة لبن ولا يتنحنح، فشرب بعضه، فلما(١) كَظَّهُ الأمـرُ قال: كَبْش أمْلَح، فـقيل له: مـا هذا؟ تَنَحْنَحْتَ. فـقال: مَنْ تَنَحْنَح فلا أفْلَح، فكرر الحاء مـستروحًا إليها لما فـيها من البُحّة التى يجـرى معها النَفَس، وليست كالعين التى تحـصرُ النَّفَس، وذلك لأن الحاء مهموسـة ومضارعة بالحلقية والهمس للهاء الخفية، وليست فيها نصاعة العين ولا جَهْرها.

وحكى ابن الأعرابى عن أبى فَقْعَس فى صـفة الكلأ: «خَضِعٌ مَضِع، ضافٍ رَتِع» قال: أراد أن الإبل تخضع فيه وتمضعه، فأبدل الغين عينًا.

* * *

(١) كَظَّهُ الأمر: أى كظه الشراب إذا ملأه حتى لا يطيق على النفس معناه غمّه من كثرة الأكل [اللسان مادة كظظ].

حَرْفُ الغَيْن

الغين حرف مجهور مُسْتَعْلٍ، يكون أصلاً لا بدلاً ولا زائدًا فإذا كان أصلا وقع فاء وعينًا ولامًا، فالفاء نحو غُرْم[(١)] وغَرَبَ، والعين نحو مَعِد[(٢)] وفَغَرَ[(٣)]، واللام نحو مَرْغ[(٤)] وفَرَغَ.

وقالوا خَطَرَ بيده يخطِر، وغَطَرَ يَغْطِر، فالغين كأنها بدل من الخاء لكثرة الخاء وقلة الغين، وقد يجوز أن يكونا أصلين إلا أن أحدهما أقل استعمالاً من صاحبه.

فأما قولهم في لَعَلَّ: لَعَنِّي، ولَغَنِّي، رَغَنَّ فينبغي أن تكون الغين فيه بدلاً من العين لسعة العين في الكلام وكثرتها في هذا المعنى وقلة الغين. وأما ارْمَعَلَّ وارْمَغَلَّ فلغتان، قال[(٥)]:

---

(١) الغُرْمُ: الدَّيْن.

(٢) المَعْدُ: الضَّرْبَة وهو صَمْغُ الطَّلْح وكذلك صمغ سِدْرِ البادية [اللسان مادة معد].

(٣) فَغَر: فتح.

(٤) التمرغ: المخاط وقيل اللعاب وقيل الريق والمَرْغُ لعابُ الشاء وهو في الإنسان مستعار كقولهم احمق ما يجأى مَرْغَهُ أى لا يستر لعابَهُ.

(٥) البيت لمدرك بن حصن [جمهرة اللغة ٣/ ٤٤٩].

الخنين تردد البكاء في الأنف والحنين من الصدر، وارمعلّ: ظهر، كما ذكر البيت في اللسان [مادة جرش]، والجِرِشَّى: النفس. كما ذُكِرَ في المخصص لابن سيده (٢/ ٦٢) قال أبو عبيد الجرشىّ: النفس.

بكى جزعًا مِنْ أن يموت وأجهشتْ   إليه الجِرِشَّى، وارْمَعَلَّ خنينُها

وارمـغلَّ أيضـًا. وكـذلك قـولهم: عَلَثَ (١) الطعـامَ وغَلَثَه، والنَّشـوع(٢) والنَّشُوغ، لغـات كلها لاستـوائها فى الأطراد والاستـعمال. وأمـا بيت زهير وهو قوله(٣):

حتى إذا ما هَوَتْ كفُّ الغلام لها   طارت وفى كفِّه مِنْ ريشها بِتَكُ

فيُروى: الغلام، بالغين معجمة، والعُلام، بالعين غـير معجمة. فأما الغلام فمعروف، وأما العُلام بالعين غير معجمة، فأخبرنا أبو بكر محمد ابن الحسن، عن أبى الحـسين أحـمد بن سليـمـان المَعْـبَدىّ، عن ابـن أخت أبى الوزير، عن ابن الاعرابى قال: العُلام هنا: الصَّقْر. و هذا من طريف الرواية وغريب اللغة.

وقد قالوا فى قول الراجز:

قُبِّحتِ من سالفةٍ ومن صُدُغْ   كأنها كُشْيةُ ضَبٍّ فى صُقُعْ

---

(١) عَلثَ الطعام: الخَلْثُ الخلط، وفى المحكم: العَلْثُ خَلْطُ البُرِّ بالشعير او الذرة، وعَمَّ به بعضهم.

(٢) النَّشُوغ: الوَجُوْر والسَّعُوْط وهو النشوغ ايضًا والسعُوط.

(٣) وَرَدَ البيت فى اللسان مادة [علم]

وفى مادة [بتك] بالروايتين الغُلام: الصبى الصغيـر، والعُلام: الباشق وهو من الطيور الجارحة والبتك: ان تقبض على شَعْـرٍ او ريش او نحو ذلك ثم تجذبه إليك حتى ينقطع فينبتك من أصله وينتف، وكُلُّ طائفة صارت فى يَدِكَ من ذلك فاسمها بِتْكَة. هذا إن كان البيت برواية الغُلام أما إن كان برواية العُلام: فيكون البتك هو قطع الشىء من أصله.

إنه أراد «سُقُعْ» بالعين، فأبدلها غينًا(١).

* * *

(١) ذكر البيت في اللسان مادة [صدغ]
أراد قُبِّحْتِ يا سالفةُ من سالِفَةٍ، وقُبِّحْتُ يا صُدْغُ فحذف لعلم المخاطب بما في قوة كلامه، وحَرَّك الصُّدْغَ. قال ابن سيدة: فلا أدرى أللشعر فعل ذلك، أم هو في موضوع الكلام، وكذلك سُقُعٌ فلا أدرى أصقُع لغة، أم حَرَّكَهُ تحريكًا مُعْتَبِطًا، وقالك صُدْغٌ وصُقْعٌ فجَمَعَ بين الغين والعين لأنهما متجانسان؛ إذ هما حرفا حلق ويُروى صُقُعَ، فلا أدرى هل سُقُعْ لغة في صُقْع أم احتاج إليه للقافية فحوّلَ العين غينًا.

حَـرْفُ الفَـــاء

الفـاء حرف مـهمـوس، يكون أصلاً وبدلاً، ولا يكون زائدًا مـصوغـًا في الكلمـة، إنما يزاد في أولها للعطف ونحـو ذلك[١]. فإذا كانت أصـلاً وقعت فاء وعينًا ولامًا، فالفاء نحو فَحْم وفَـخَرَ، والعين نحو قُفْل وسَفَرَ، واللام نحو حِلْف وشَرُفَ.

واعلم أن العين واللام قـد يُكَرَّر كل واحـد منهـمـا في الأصول مـتـصلين ومنفصلين، وذلك نحو عَشَّبَ واعْشَوْشَبَ، وخِدَبٌ وجَلْبَبَ. وفاء الفعل لم تكرر في شيء من الكلام إلا في حرف واحد، وهو مَرْمَرِيس، ووزنها: فَعْفَعِيل، وهي الداهية، أنشدنا أبو علي لرؤبة[٢]:

يَعْدِلُ عنى الجَدِلَ الشَّخِيسا كَدَّ العِدا أَخْلَقَ مَرْمَرِيسا

(١) «أما العاطفة فهي من الحروف التي تشرك في الإعراب والحكم، ومعناها التعقيب فإذا قلت: قام زيد فَعَمْرُو دلت على أن قيام عمرو بعد زيد بلا مُهلة فتشارك (ثم) في إفادة الترتيب، وتفارقها في أنها تفيد الاتصال، و(ثم) تفيد الانفصال. هذا مذهب البـصريين وما أوهم خلاف ذلك تأوّلوه» ذكر ذلك الحسن المرادي في الجَنَىَ الداني ص ٦١.

(٢) ذكر شَطْرُ البيت في اللسان في مادة [شخس]

والشَّخِيسُ هو المخالف لما يؤمر به، والمرمريس: الداهي من الرجـال وتحقيره مُرَيْرِيسٌ أيضًا المرمريس أيضًا الأملس، قال الأزهري: أخذ المرمريس من المرمر وهو الرخام الأملس.

وقد قالوا أيضًا: مَرْمَرِيت[١].

وأما البدل فأخبرنى أبو على قراءة عليه بإسناده إلى يعقوب، أن العرب تقول فى العطف: «قام زيد فُمَّ عمرو»، وكذلك قولهم: «جَدَفٌ وجَدَث». والوجه أن تكون الفاء بدلاً من الثاء؛ لأنهم قد أجمعوا فى الجمع على أجْدَاث، ولم يقولوا أجْدَاف.

وأما قولهم: فِناء الدار وثِناؤها فأصلان، أما فناؤها فمن فَنِىَ يَفْنَى لأنها هناك تفنَى؛ لأنك إذا تناهيت إلى أقصى حدودها فَنِيت. وأما ثِناؤها فمن ثَنَى يَثْنِى؛ لأنها هناك أيضًا تنثنى عن الانبساط لمجى آخرها وانقضاء حدودها.

فإن قلت: هلا جعلت إجماعهم على «أفْنِية» بالفاء دلالة على أن الثاء فى «ثِناء» بدل من الفاء فى «فِناء» كما زعمت أن فاء «جَدَف» بدل من ثاء «جَدَث» لإجماعهم على «أجْدَاث» بالثاء؟

فالفرق بينهما وجودنا لِـ «ثِناء» من الاشتقاق ما وجدناه لِـ«فناء» ألا ترى أن الفعل يتصرف منهما جميعًا ولسنا نعلم. لِـ «جَدَف» بالفاء تصرف «جدث»، فلذلك قضينا بأن الفاء بدل من الثاء.

---

(١) قال ابن سيدة: مرمريت فلا أدرى لغة أم لثغة. قال: وقال ابن جنى ليس من البعيد أن تكون الثاء بدلا من السين كما أبدلت منها فى سِيتٌ.
[اللسان مادة مرسى]

وأما قول العجاج(١):

وبلدةٍ مرهوبةِ العاثُورِ

فذهب فيه يعقوب إلى أنه من عثَر، أى: وقع فى الشر، وذهب إلى أن الفاء فى «عافور» بدل من الثاء بما اشتق له. والذى ذهب إليه وجه، إلا أنا إذا وجدنا للفاء وجهًا نحملها فيه على أنها أصل لم يجز الحكم بكونها بدلاً إلا على قبح وضعف تجويز، وذلك أنه قد يجوز زن يكون قولهم: وقعوا فى عافُور: فاعُولاً من العِفْر، لأن العِفْر من الشدة أيضًا، ولذلك قالوا «عِفْريت» لشدته، ومثاله: فعْليت منه. ويشهد لهذا قولهم: وقعنا فى عُفُرَّة، أى: اختلاط وشدة. وأما «أُفُرَّة» ففُعُلّة من أَفَرَ يأفِرِ إذا وثب، وهذا أيضًا معنى يليق بالشدّة؛ لأن الوثوب والنُّزاء كثيرًا ما يصحبان الشدة والبلاء. وإذا كان ذلك كذلك فليس ينبغى أن تحمل واحدة من الهمزة والعين فى أُفُرَّة وعُفُرَّة على أنها بدل من أختها. وغير منكر أيضًا أن تكون الهمزة بدلاً من العين، والعين بدلاً من الهمزة، إلا أن الاختيار ما قدمته.

وأما قولهم لما نقاه الرِّشاء من الماء عند الاستقاء: نَفِيّ ونَثِيّ فأصلان أيضًا؛ لأنا نجد لكل واحد منهما أصلاً نرده إليه، واشتقاقًا نحمله عليه. أما النَّفِيّ ففَعِيل

---

(١) ذكر فى اللسان البيت برواية أخرى وهى:

وبَلْدَةٍ كثيرَةِ العاثُورِ

يعنى المتالف وتروى أيضًا: مرهوبة العاثور، وهذا البيت نسبه الجوهرى لرؤبة، قال ابن برّى: هو للعجاج، وأول القصيدة:

جَارِى ولا تستنكرى عَذِيرِى

وبَعْدَهُ أزوراءُ تَمَطُّو فى بلادٍ زُورِ

من نَفَيت؛ لأن الرِّشاء يَنْفيه، ولامه ياء بمنزلة رَمِيّ وعَصِيّ. وأما النَّثِيّ فَفَعِيل من نَثا الشيءَ ينثُوه إذا أذاعه وفرّقه؛ لأن الرشاء يفرّقه وينشره، ولام الفعل واو لأنها لام نَثَوْتُ، وهو بمنزلة سَرِيّ وقَصِيّ. وقد يجوز أن تكون الثاء بدلاً من الفاء، قال الشاعر(١):

كأنّ مَتْنَيْه من النَّفِيّ ... مَواقعُ الطيرِ على الصُّفِيّ

بضم الصاد وكسرها. ويؤنّسك بجواز كون الثاء بدلاً من الفاء إجماعهم في بيت امرىء القيس.(٢)

ومَرَّ على القَنانِ من نَفَيانِه ... فأنزلَ منه العُصْمَ من كل مَنْزِلِ

على الفاء، ولم نسمعهم قالوا: نَثَوانه.

---

(١) ذكر البيت في جمهرة اللغة (٣/ ١٣٥) ونسبه للأخيل الطائي كما ذكر في اللسان في مادة (نفى)، والخصائص لابن جني (٢/ ١١٤)

كأن متنيه من النَّفِيّ
من طول إشرافي على الطَّوِيّ
مواقعُ الطَّيرِ على الصُّفِيّ

وفسره ثعلب فقال: شبّه الماء وقد وقع على متن المُسْتَقِي بذرق الطائر على الصُّفِيّ، قال الأزهري: هذا ساق كان أسود الجلدة واستقى من بئر ملح، وكان يَبْيَضُّ نَفِيُّ الماء على ظهره إذا ترشش لأنه كان ملحًا ونَفِيُّ الماء: ما انتضح منه إذا نُزِعَ من البئر.

(٢) القنان: جبل بنى أسد، النفيان: أصله ما تطاير من الرِّشاء عند الاستقاء ويقصد به هنا ما تطاير من المطر الشديد. العُصم: وعول الجبال وسُمين عصما لبياض فى أيديهن. ومفرد عُصْم: أعصم وهو الذى يخالط بياضه حمرة. من كل منزل: من كل مكان تنزل منه العصم.

ومعنى البيت: كان ما تطاير من المطر على جبل القنان كثيرا وشديدا، فأثار الفزع والرعب فى وعول الجبل فولت هاربة من جميع المنازل خشية أن يجرفها السيل أو يغرقها.

وذهب بعض أهل التفسير في قوله تعالى: ﴿وفُومِها﴾[١] إلى أنه أراد الثُّوم، فالفاء على هذا بدل - عنده - من الثاء. والصواب عندنا أن الفُوم: الحنطة وما يختبز من الحبوب، يقال: فَوِّمت الخبز: أي خبزته، وليست الفاء على هذا بدلاً من الثاء.

واعلم أن الفاء وقعت في أوائل الكلم[٢] غير مبنية من أصلها، فإنها في

(١) الآية ٦١ سورة البقرة.

ولقد قال السيوطي في الدُّر المنثور (١/١٧٦): «وأخرج عبيد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم من طرق عن ابن عباس في قوله (وفومها) قال: الخبز وفي لفظ: البُر، وفي لفظ: الحنطة بلسان بني هاشم.

وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم والطبراني في الكبير من طرق عن ابن عباس أن نافع بن الأزرق قال له: أخبرني عن قوله تعالى (وفومها) قال الحنطة. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت أحيحه بن الجلاح يقول: قد كنت أغنى الناس شخصاً واحداً ورد المدينة عن زراعة فوم.

وأخرج جرير عن الربيع بن أنس قال: الفوم الثوم، وفي بعض القراءة وثومها وأخرج سعيد بن منصور وابن أبي داود في المصاحف وابن المنذر عن ابن مسعود أنه قرأ وثومها.

وأخرج ابن أبي داود عن ابن عباس قال: قراءتي قراءة زيد، وأنا آخذ ببضعة عشر حرفاً من قراءة ابن مسعود هذا أحدها (من بقلها وقثائها وثومها).

وقد قال الأستاذ محمد الطاهر بن عاشور (١/ ٥٢٢) «وقد اختلف في الفوم فقيل هو الثوم بالمثلثة وإبدال الثاء فاء شائع في كلام العرب كما قالوا جدث، وجدف وثَلَغ وفلغ، وهذا هو الأظهر والموافق لما عد معه ولما في التوراة، وقيل الفوم الحنطة، وقيل الفوم الحِمّص بلغة أهل الشام.

(٢) قال أبي الحسين بن فارس في كتابة (الصحابي)

«قال البصريون: مررت بزيد فعمرو، الفاء أشركت بينهما في المرور وجعلت الأول مبدوء به».

وكان الأخفش يقول: الفاء تأتي بمعنى الواو وأنشد: قول امرىء القيس

بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وخالفه بعضهم في هذا فقال: ليس في جعل الشاعر الفاء في معنى الواو فائدة، ولا حاجة به إلى أن يجعل للفاء في موضع الواو ووزن الواو كوزن الفاء.

قال: وأصل الفاء أن يكون الذي قبلها علة لما بعدها.

وزعم الأخفش أن الفاء تزاد، يقولون: (أخوك فجهد) يريد: أخوك جهد واحتج بقوله جل ثناؤه: ﴿فإن له نار جهنم﴾.

وكان قطرب يقول بقول الأخفش: يقول: إن الفاء مثل الواو في: «بين الدخول فحومل» قال: ولولا أن الفاء بمعنى الواو لفسد المعنى؛ لأنه لا يريد أن يصيره بين الدخول أولا ثم بين حومل وهذا كثير في الشعر.

الكلام على ثلاثة أضرب: ضرب تكون فيه للعطف والإتباع جميعًا، وضرب تكون فيه للإتباع مجردًا من العطف، وضرب تكون فيه زائدة دخلوها كخروجها، إلا أن المعنى الذى تختص به وتُنسب إليه هو معنى الاتباع، وما سوى ذلك فعارض غير ملازم لها.

الأول نحو قولك: قام زيد فعمرو، وضربت زيدًا فأوجعته، أردتَ أن تخبر أنّ قيام عمرو وقع عَقِيب قيام زيد بلا مُهْلة، وأن إيجاع زيد كان عقيب ضربك إياه، وعلى هذا تقول: مُطِرْنا ما بين زُبالة فالثَّعْلبِيّة، إذا أردت أن المطر انتظم الأماكن التى ما بين هاتين، يقروها شيئًا فشيئًا بلا فُرْجة. وإذا قلت: مُطِرنا ما بين زُبالة والثعلبية، فإنما أفدت بهذا القول أن المطر وقع بينهما، ولم ترد أنه اتصل فى هذه الأماكن من أولها إلى آخرها. ولما ذكرناه من حال هذه الفاء فى أن ما بعدها يقع عَقِيب ما قبلها، ما جاز أن يقع ما قبلها علة وسببًا لما بعدها، وذلك أن العلة سبب كون المعلول وموجبته، وذلك قولك: الذى أكرمنى فشكرته زيد، فإنما اخترت الفاء هنا من بين حروف العطف لأن الإكرام علة لوقوع الشكر، فعطفت بالفاء لأن المعلول ينبغى أن يقع ثانى العلة بلا مُهْلة. وكذلك: الذى ضربته فغضب زيد؛ لأن الضرب علة الغضب. ولوقلت: الذى أكرمنى وشكرته زيد، لم يُفد هذا الكلام أن الإكرام علة للشكر كما يفيده العطف بالفاء، وإنما كان يكون معناه أنه وقع الإكرام منه، والشكر منك، غيرَ مُسَبَّب أحدهما عن صاحبه كان أو مسببًا عنه، بل وقا منكما معًا، فهذا يكشف لك حال الفاء.

الثانى: وهو الذى تكون فيه الفاء للإتباع دون العطف، إلا أن الثانى ليس مُدْخَلاً فى إعراب الأول، ولا مشاركا له فى الموضع، وذلك فى كل مكان يكون فيه الأول علة للآخر، ويكون فيه الآخر مسببًا عن الأول، فمن ذلك جواب

الشرط في نحو قولك: إن تحسن إليّ فالله مجـازيك، فهذه هنا للإتباع مجردة من معنى العطف؛ ألا ترى أن الـذى قبل الفاء من الفـعل مجزوم، وليس بعـد الفاء شيء يجوز أن يدخله الجـزم، إنما بعدها جملة مـركبة من اسـمين مبتدأ وخـبر. وكذلك قولك: إن تقم فـأنا قائم معك، وإنما اختاروا الفـاء هنا من قِبل أن الجزاء سبـيله أن يقع ثانى الشـرط، وليس فى جميـع حروف العطف حرف يـوجد هذا المعنى فيه سوى الفاء.

فإن قيل: وما كانت الحاجة إلى الفاء فى جواب الشرط؟

فالجواب: أنه إنما دخلت الفاء فى جواب الشرط توصلاً إلى المجازاة بالجملة المركبـة من المبتـدأ والخبر، أو الكلام الذى يـجوز أن يُبتـدأ به، فالجمـلة فى نحو قولك: إن تحسن إلىّ فالله يكافئك، لولا الفاء لم يرتبط أول الكلام بآخره. وذلك أن الشرط والجزاء لا يصحـان إلا بالأفعال، لأنه إنما يُعقد وقوع فـعل بوقوع فعل غيـره، وهذا معنى لا يـوجد فى الأسمـاء ولا فى الحروف، بل هـو من الحروف أبعد، فلما لم يرتبط أول الكلام بآخره، لأن أوله فعل وآخره اسمان، والأسماء لا يُعادل بها الأفعـال، أدخلوا هناك حرفًا يدل على أنّ ما بعده مسـبب عما قبله، لا معنى للعطف فيه، فلم يجدوا هذا المعنى إلا فى الفـاء وحدها، فلذلك اختصوها من بين حروف العـطف، فلم يقولوا: إن تحسن إلىّ والله يـكافئك، ولا: ثم الله يكافئـك. ومن ذلك قولك: إن يقمْ فـاضربْه، فالجـملة التى هى «اضربْـه» جملة أمرية. وكذلك: إن يقـعد فلا تضربه، فـقولك: «لا تضربه» جملة نهْـيِيّة، وكل واحدة منهما يجـوز أن يُبتدأ بها، فتقول: اضربْ زيدًا، ولا تضـربْ عمرًا، فلما كان الابتـداء بهما مما يصح وقوعـه فى الكلام، احتاجوا إلى الفـاء ليدلّوا على أن مثالى الأمر والنهى بعدها ليسا على ما يُعهد فى الكلام من وجودهما مبتدأين غير

معقودين بما قبلهما، ومن هنا أيضًا احتاجوا إلى الفاء في جواب الشرط مع الابتداء والخبر؛ لأن الابتداء مما يجوز أن يقع أولاً غير مرتبط بما قبله. هذا مع ما قدّمناه من أن الأفعال لا يُعادل بها الأسماء.

ويزيد ما ذكرته لك وضوحًا من أن جواب الشرط سبيله ألا يجوز الابتداء به، أنك لو قلت مبتدئًا «فالله يكافئك» لم يجز، كما لا يجوز أن تبتدئ فتقول: فزيد جالس، وكذلك لا يجوز أن تبتدئ أيضًا فتقول: فاضربْ زيدًا، ولا: فلا تضربْ زيدًا؛ لأن الفاء حكمها أن تأتي رابطة ما بعدها بما قبلها، فإذا استؤنفَتْ مبتدأة فقد انتقض شرطها، وهذا كله غير جائز أن يُبتدأ به، كما أن الفعل المجزوم لا يجوز الابتداء به من غير تقدم حرف الجزم عليه؛ ألا تراك لا تقول مبتدئًا «أقُمْ» على حد قولك: إن تقمْ أقمْ. فهذا كله يؤكد لك أن جواب الشرط سبيله أن يكون كلامًا لا يحسن الابتداء به.

ولهذا أيضًا ما جاز أن يُجازى بإذا التي للمفاجأة، نحو قوله عز اسمه: ﴿وإن تُصِبْهُمْ سيئة بما قدّمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾[1] فقوله: ﴿إذا هم يقنطون﴾ في موضع «قَنِطُوا». وإنما جاز لـ «إذا» هذه أن يجاب بها الشرط لما فيها من المعنى المطابق للجواب، وذلك أن معناها المفاجأة، ولا بدّ هناك من عملين، كما لا بدّ للشرط وجوابه من فعلين، حتى إذا صادفه ووافقه كانت المفاجأة مسببة بينهما، حادثة عنهما، وذلك قولك: خرجت فإذا زيد، فتقدير إعرابه: خرجت فبالحضرة زيد، فإذا التي هي ظرف في معنى قولنا: بالحضرة، وزيد: مرفوع بالابتداء، والظرف قبله خبر عنه، فهذا تقدير الإعراب. وأما تفسير المعنى فهو: خرجت ففاجأت زيدًا، وإن شئت: خرجت ففاجأني زيد؛ لأن فاعلتُ في أكثر

(١) ٣٦ سورة الأنعام.

أحوالهـا إنما تكون من اثنين، نحو ضـاربْت، وقاتلْتُ، فلما ذكـرت لك من حال «إذا» هذه، وأن معناها المفاجأة والموافقة ووقوع الأمر مـسببًا عن غيره، ما جاز أن يُجازى بها.

ويزيد حالهـا فى ذلك وضوحًا لك ما أنشـدّناه أبو على عن أبى بكر، عن أبى العباس، عن أبى عثمان، عن الأصمـعى، عن أبى عمرو: أن شيخًا من أهل نجد أنشده(١):

اسْتَقْـدِرِ اللهَ خيـرًا، وارضَيَنَّ به   فـبينمـا العُسْـرُ إذ دارتْ مَيـاسيـرُ
وبينمـا المرءُ فى الأحيـاء مُغْـتَبِطٌ   إذا هو الرَّمْسُ تعـفوه الأعـاصيـرُ

فهذا كقولك: بينمـا المرء فى الأحياء مغتبط عَفَتْه الأعاصـيرُ، فوقوع الفعل فى موضع «إذا» يؤكـد عندك جواز وقوعـها جوابًا للشـرط؛ لأن أصل الجواب أن يكون بالفعل، ليعادَل به الفعل الذى قبله إذ كـان مُسَبَّبًا عنه والعِلَل بيننا والأسباب لا تتعلق بالجواهر، إنما تتعلق بالأعراض والأفعال، فكما كانت عبرة «إذا» فى هذا البيت الذى أنشدناه وفى غيره مما يطول الكتاب بذكره عِبْرة الفعل، فكذلك قوله: ﴿إذا هم يقنَطُون﴾ يكون أيضًا عِبْرته «قَنِطوا» فافهم ذلك.

واعلم أن «إذا» هذه التى ذكرناها لا يجوز وقوع الفعل بعدها، وذلك أن ما بعدها مرفوع بالابتداء، وهى خبر عنه، فكما أن المبتدأ لا يكون إلا اسمًا، فكذلك «إذا» هذه لا يكون ما بعدها إلا اسمًا.

---

(١) ذكر البيت فى اللسان مادة [قدر] واستقدر الله خيرا سأله أن يَقْدُرَ له به.
كذلك فى مادة [رمس] وأصل الرَّمْسِ: الستر والتغطية، ويُقال لما يُحثَى من التراب على القبر: رَمْسٌ.
والقَبْرُ نفسه: رَمْسٌ.
وفى البيت أراد: إذا هو ترابٌ قد دفن فيه والرياح تُطَيِّره.
كذلك فى مادة [غبط] والاغتباط: شكر الله على ما أنعم وأفْضَلَ وأعطى.

ومن ذلك قولهم: حَسِبته شَتَمَني فأثِبَ عليه، ليست الفاء هنا عاطفة على الفعل الذي قبلها، ولكن معناها الإتباع؛ ألا ترى أن معنى الكلام: إن شتمني وثبت عليه.

ومن ذلك قول الرجل لصاحبه: دعوتك أمس فلم تجبني، فيقول له صاحبه: فقد أجبتك اليوم، فدخول الفاء هنا يدل على أنه قد أجابه عن كلامه، ولو قال له: قد أجبتك اليوم لكان آخذًا في كلام منه على غير وجه الجواب وتعليق الثاني بالأول.

ومن ذلك قوله، وهو من أبيات الكتاب[١]:

فقُلنا: أَسْلِمُوا إنا أخُوكُمْ ... فقد بَرِئَتْ من الإِحَنِ الصُّدور

فجعل الإسلام مسبَّبًا عن براءة صدورهم من الإِحَن، وهى العداوات، إلا أنه قدّم فى اللفظ المسبَّب على السبب، لأن معناه: قد برئت من الإحن الصدور، فأسلموا من أجل ذلك، إلا أن الفاء عَقَدت الأول بالآخر، وجرى هذا الكلام مجرى: اشكرنى فقد أحسنتُ إليك، فالإحسان وإن كان مؤخرًا فى اللفظ، فهو مقدم فى المعنى؛ لأنه هو سبب الشكر، فينبغى أن يتقدم فى الرتبة، فكأنه قال: قد أحسنت إليك فاشكرنى. ومن ذلك قول امرئ القيس:

وإنّ شِفائى عَبْرةٌ مُهَراقةٌ ... فهل عند رَسْمٍ دارسٍ من مُعَوَّلِ[٢]

---

(١) ذكر البيت فى اللسان مادة [أخا] ونسبه إلى العباس بن مِرْداس السُّلَمى، والشاهد فى البيت [فقد برئت] إذ جعل براءة الصدور سبب فى الإسلام فقدّم المُسَبَّبَ وأخرّ السبب.

(٢) وفى كتاب شرح المعلقات السبع للدكتور على الجندى/ ١٣

العَبْرَة: الدمعة، والعَبْرُ والعَبَر: سُخْنَة العين، مهراقة: مصبوبة يُقال: هراق الماء وإراقه يعنى صبَّهُ. رسم دارس: أثر سيدرس عن قريب بمرور الزمن عليه وينمحى، مُعَوَّل: أمرٌ يُعَوَّلُ عليه أى يعتمد عليه وينتظر حصوله، يقول: إن الدمع يشفينى فكأنما يزيل الأحزان كما يذهب الماء آثار الأدران، ولكن هل يرجع ذلك شيئًا مما كان!!

والشاهد فى البيت دخول الفاء على (هل عند رسم) ومالها من وجهين لاختلاف معنى معول.

ففى قوله «مُعَوَّل» مذهبان: أحدهما: أنه مصدر عَوَّلْت بمعنى أعْوَلْتُ، أى: بكيت، أى: فهل عند رسم دارس من إعوال وبكاء؟ والآخر: أنه مصدر عَوَّلْتَ على كذا، أى: اعتمدت عليه، كقولهم: إنما عليك مُعَوَّلى، أى: اتكالى. وعلى أىّ الأمرين حملت المُعَوَّل فدخول الفاء على «فهل عند رسم» حسن جميل:

أما إذا جعلت المُعَوَّل بمعنى العَويل والإعوال، أى البكاء، فكأنه قال: إن شفائى أن أسفح عَبْرتى، ثم خاطب نفسه أو صاحبيه، فقال: إذا كان الأمر على ما قدمته من أن فى البكاء شفاء وجدى، فهل بى من بكاء أشفى به غليلى.

فهذا ظاهره استفهام لنفسه، ومعناه التحضيض لها على البكاء، كما تقول: قد أحسنتَ إلىّ فهل أشكرك؟ أى: فلأشكرنَّك، وقد زرتنى فهل أكافئك؟ أى: فلأكافئنك، وإذا خاطب صاحبيه فكأنه قال: قد عرّفتكما سبب شفائى، وهو البكاء والإعوال، فهل تُعْوِلان وتبكيان معى لأشفى وجدى ببكائكما. فهذا التفسير على قول من قال: إن مُعَوَّلى بمنزلة إعوالى، والفاء عَقَدت آخر الكلام بأوله؛ لأنه كأنه قال: إذ كنتما قد عرفتما ما أوثره من البكاء، فابكيا وأعْوِلا معى، كما أنه إذا استفهم نفسه فكأنه قال: إذا كنت قد علمت أن فى الإعوال راحة لى فلا عذر لى فى ترك البكاء.

وأما من جعل مُعَوَّلى بمعنى تعويلى على كذا، أى اعتمادى واتكالى عليه، فوجه دخول الفاء على «فهل» فى قوله أنه لما قال: إن شفائى عَبْرة مهراقة، فكأنه قال: إنما راحتى فى البكاء فما معنى اتكالى فى شفاء غليلى على رَسْم دارس لا غَنَاء عنده عنى، فسبيلى أن أقبل على بكائى، ولا أُعَوِّل فى بَرْد غليلى على ما لا غَنَاء عنده عنى، وهذا أيضًا معنى يحتاج معه إلى الفاء لتربط آخر الكلام بأوله، فكأنه قال: إذا كان شفائى إنما هو فى فَيْض دمعى، فسبيلى ألا أُعَوِّل على رسم دارس فى دفع حزنى، وينبغى أن أجِدّ فى البكاء الذى هو سبب الشفاء.

واعلم أن المعارف الموصولة والنكرات الموصوفة إذا تضمنت صلاتُها وصفاتها معنى الشرط دخلت الفاء في أخبارها، وذلك نحو قولك: الذي يكرمني فله درهم، فلما كان الإكرام سبب وجوب الدرهم دخلت الفاء في الكلام. ولو قلت: الذي يكرمني له درهم، لم يدل هذا القول على أن الدرهم إنما يستحق للإكرام، بل هو حاصل للمكرِم على كل حال. وتقول في النكرة: كل رجل يزورني فله دينار، فالفاء هي التي أوجبت استحقاق الدينار بالزيارة. ولو قلت: كل رجل يزورني له دينار، لَما دلّ ذلك على أن الدينار مستحقّ عن الزيارة، بل يدل على أنه في ملك الزائر على كل حال.

فلأجل معنى الشرط في الصلة والصفة ما دخلت الفاء في آخر الكلام، قال الله تعالى: ﴿**الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم**﴾[1]، فالفاء قد دلت على أن الأجر إنما استُحق عن الإنفاق.

فإن تضمنت الصلة والصفة جواب الشرط لم تدخل الفاء في آخر الكلام، وذلك قولك: الذي إن يزرني أزرْه له درهم. ولو قلت هنا «فله درهم» لم يجز؛ لأن الشرط لا يجاب دَفعتين. وكذلك: كل رجل إن يزرني أكرمْه له درهم، ولا يجوز: فله درهم؛ لأن الصفة قد تضمنت الجواب، فلم يحتج إلى إعادته.

ولو قلت: الذي أبوه أبوك فزيد، لم يجز؛ لأنه لم يتقدم في الصلة ما يصح به الشرط. وكذلك لو قلت: كل إنسان فله درهم، لم يجز؛ لأنه لم يتقدم

(١) الآية ٢٧٤ سورة البقرة.

وفي كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه لمحيي الدين درويش (١/٤٢٥) (فلهم أجرهم عند ربهم) الفاء رابطة للدلالة على سببية ما قبلها لما بعدها ولما في الموصول من رائحة الشرط، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم وأجرهم مبتدأ مؤخر.

صفة يستفاد منها معنى الشرط، فجرى هذان في الامتناع مجرى قولك: زيد فقائم، وعمرو فمنطلق، فاعرفه.

فهذه أيضًا حال الفاء إذا خلصت للإتباع، وتجردت من العطف، وهي في الكلام كثيرة جدًا، وقد بينت لك رسومها، وأوضحت وجوهها، لتتناول الأمر من قرب.

فإن قيل: إذا صح بما قدمته حال الفاء في كونها عاطفة ومُتْبِعة، فهل دلالتها على الأمرين سواء أم لها اختصاص بأحدهما؟

فالجواب: أن أخص هذين المعنيين بالفاء إنما هو الإتباع دون العطف، وذلك أنها إذا كانت عاطفة فمعنى الإتباع موجود فيها، نحو: ضربته فبكى، وأحسنت إليه فشكر. وقد تتجرد من معنى العطف فيما قدمنا ذكره من الجزاء، وهذه الأماكن التي أحدها بيت امرىء القيس:

.... **فهل عند رَسْمٍ دارسٍ من مُعَوَّلِ**

فلما كان الإتباع لا يفارقها، والعطف قد يفارقها، كان أخص معنييها بها الإتباع لملازمته لها.

وأما وجه زيادتها فقد جاء مجيئًا صالحًا، أخبرنا أبو علي أن أبا الحسن حكى عنهم: «أخوك فوجدَ» يريد: أخوك وجد. ومن ذلك قولهم: زيدًا فاضرب، وعمرًا فاشكر، وبمحمد فأمرر، إنما تقديره: زيدًا اضربْ، وعمرًا فاشكر، وبمحمد امرُرْ. وعلى هذا قوله عز اسمه:

﴿وثيابَكَ فطَهِّرْ﴾(1) أي: وثيابك طَهِّرْ، **﴿والرُّجزَ فاهْجُرْ﴾**(2) أي: والرجز

(1) ٤ المدثر. (2) ٥ المدثر.

اهجُرْ، ﴿ولربِّكَ فاصبر﴾ [١] أى: لربك اصبرْ [٢].

وهذه مسألة اعترضت هذا الباب، ونحن نشرحها بإذن الله.

تقول العرب: «خرجت فإذا زيد». واختلفت العلماء فى هذه الفاء: فذهب أبو عثمان إلى أنها زائدة. وذهب أبو إسحاق الزِّيادى إلى أنها دخلت على حدّ دخولها فى جواب الشرط. وذهب مَبْرَمان إلى أنها عاطفة.

وأصح هذه الأقوال قول أبى عثمان، وذلك أن «إذا» هذه التى للمفاجأة قد تقدم من قولنا فيها أنها للإتباع بدلالة قوله عز وجل: ﴿وإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بما قدَّمتْ أيديهم إذا هم يقنطون﴾ [٣]. فوقوعها جوابًا للشرط يدل على أن فيها معنى الإتباع، كما أن الفاء فى قولك: إن تحسن إلىّ فأنا أشكرك، إنما جاز الجواب بها لما فيه من معنى الإتباع. وإذا كانت «إذا» هذه التى للمفاجأة بما قدمناه للإتباع، فالفاء فى قولنا «خرجت فإذا زيد» زائدة؛ لأنك قد استغنيت بما فى «إذا» من معنى الإتباع. عن الفاء التى تفيد معنى لإتباع، كما استغنى عنها فى قوله عز اسمه: ﴿إذا هم يقنطون﴾.

---

(١) ٧ المدثر.

(٢) ذكر محى الدين درويش فى كتابه إعراب القرآن الكريم فى إعراب الفاء (١٠/ ٢٧٥)، قال الزجاج: إن الفاء دخلت على معنى الجزاء كما دخلت فأنذر، كما قال ابن جنى: الفاء زائدة.
وفى (وربك فكبر) الواو عاطفتين وربك مفعول به مقدم، والفاء رابطة لشرط مقدر يقتضيه السياق كأنه قيل وأيا ما كان فلا تدع تكبيرة ونحوه قولك زيدا فاضربه، قال النحاه تقديره تنبه فاضرب زيدا، فالفاء جواب الأمر إما على أنه مضمن معنى الشرط وإما على أن الشرط بعده محذوف على الخلاف الذى فيه عندهم.

(٣) ٣٦ الروم.
وقد ذكر محى الدين درويش فى كتابه إعراب القرآن الكريم ٧/ ٥٠٤ فى إعراب إذا.
إذا الفجائية وقد نابت عن الفاء فى ربط الجواب بالشرط.

فإن قال قائل: فإذا كانت الفاء في قولنا «خرجتُ فإذا زيد» زائدة، فأجزْ: «خرجت إذا زيد»؛ لأن الزائد حكمه أن يمكن طرحه ولا يختلّ الكلام بذلك؛ ألا ترى إلى قوله عز اسمه: ﴿فبما رحمةٍ من الله لِنْتَ لهم﴾[١] لما كانت «ما» زائدة جاز أن تقول في الكلام لا في القرآن: فَبِرحمةٍ من الله لِنْتَ لهم. وكذلك ﴿عَمَّا قليلٍ﴾[٢] يجوز في الكلام أن تقول: عن قليل.

فالجواب: أن الفاء وإن كانت هنا زائدة، فإنها لازمة لا يسوغ حذفها، وذلك أن من الزوائد ما يلزم البتة، وذلك قولهم «افعلْه آثرًا ما» أي: أول شيء، فـ «ما» زيادة لا يجوز حذفها؛ لأن معناه: افعله آثرًا مختارًا له معنيًا به، من قولهم: أثِرْت أن أفعل كذا وكذا.

ومن ذلك قوله عز اسمه: ﴿قالوا الآن جئتَ الحق﴾[٣] فالألف واللام في «الآن» زائدتان عندنا. لأن هذا الاسم معرفة بغيرهما، وإنما هو معرفة بلام أخرى

---

(١) ١٥٩ آل عمران.

وقد ذكر محي الدين درويش في كتابه إعراب القرآن الكريم (٢/ ٨٧) في إعراب (ما) الفاء استئنافية، وبما رحمة جار ومجرور متعلقان بلنت، وما زائدة للتوكيد.

(٢) ٤٠ المؤمنون.

وقد ذكر محي الدين درويش في كتابه إعراب القرآن الكريم (٦/ ٥١٥) في إعراب عما.

عما: عن حرف جر وما زائدة.

ولقد قال المرادي في كتابه «الجنَى الداني» (ص ٣٣٢) عن ما الزائدة

«وأما الزائدة فلها أربعة أقسام:

الأول: أن تكون زائدة لمجرد التوكيد، وهي التي دخولها في الكلام كخروجها، نحو (فبما رحمة) (وعما قليل) و(مما خطاياهم) ٢٥ نوح، (وإما تخافن) ٥٨ الأنفال، (وإذا ما أنزلت سورة) ١٢٤ التوبة، وزيادتها بعد (إن) الشرطية و(إذا) كثيرة».

(٣) سورة البقرة: آية ٧.

مقدرة غير هذه الظاهرة، وقد دللنا على ذلك في غير هذا الموضع. وكذلك قولك: مهما تفعلْ أفعل، ما: زائدة لازمة. وكذلك الألف واللام في الذي والتي، وتثنيتهما وجمعهما، و«الألى» في معنى «الذين» زائدة أيضًا، وإنما هن متعرفات بصلاتهن، والألف واللام فيهن زائدتان لا يمكن حذفها، فرُبَّ زائد يلزم فلا يجوز حذفه. وكذلك أيضًا قولنا: خرجت فإذا زيد، الفاء فيه زائدة أيضًا.

وأما مذهب الزيادي في أن الفاء في قولهم «خرجت فإذا زيد» إنما دخلت الكلام لما فيه من معنى الشرط، ففاسد، وذلك أن قولك «خرجت فإذا زيد» لا تجد فيه معنى شرط ولا جزاء، وإنما هو إخبار عن حال ماضية منقضية، والشرط لا يصح إلا مع الاستقبال؛ ألا ترى أنك لا تجيز: إن قمت أمس قمتُ أولَ من أمس، هذا ونحوه من الكلام خطأ ليس يرتكبه أحد، فهذا وجه نراه صحيح.

وشيء آخر يدل على فساد قول الزيادي، وهو أنه لو كان في الكلام معنى شرط لاستغنى بما في «إذا» من معنى الإتباع عن الفاء، كما استغنى عنها في قوله عز اسمه: ﴿**إذا هم يقنَطون**﴾(١)؛ ألا ترى أنهم يقولون «لن تفعل» وهي نفي، وسنفعل، ولم يقولوا «لن سنفعل» وإن كانت «لن» نفيًا لها؛ لأنهم استغنوا بما في «لن» من معنى الاستقبال عن إعادة السين التي للاستقبال. فكذلك كان ينبغي لو كان في الكلام معنى شرط، أن يستغنوا بما في «إذا» من معنى الإتباع عن الفاء الموضوعة للإتباع.

وأما مذهب مَبْرَمان: في أنها للعطف فسقوطه أظهر، وذلك أن الجملة التي هي «خرجت» جملة مركبة من فعل وفاعل، وقولك «فإذا زيد» جملة مركبة من

(١) سورة الروم: ٣٦.

مبتدأ وخبر، فالمبتدأ: زيد، وخبره: إذا، وحكم المعطوف أن يكون وفق المعطوف عليه؛ لأن العطف نظير التثنية، وليست الجملة المركبة من المبتدأ والخبر وفق المركبة من الفعل والفاعل، فتُعطف عليها.

فإن قيل: ألست تجيز: قام زيد وأخوك محمد، فتعطف إحدى الجملتين على الأخرى وإن اختلفا بالتركيب؛ فهلا أجزت أيضا هذا في: خرجت فإذا زيد؟

فالجواب: أنه قد يجوز مع الواو لقوتها وتصرفها ما لا يجوز مع الفاء من الاتساع؛ ألا ترى أنك لو قلت: قام محمد فعمرو جالس، وأنت تعطف على حدّ ما تعطف بالواو، لم يكن للفاء هنا مَدْخَل؛ لأن الثانى ليس متعلقًا بالأول، وحكم الفاء إذا كانت عاطفة ألا تتجرد من معنى الإتباع والتعليق بالباب الأول، كما تقدم من قولنا. وهذا جواب أبى على، وهو الصواب.

ومن طريف زيادة الفاء قول سيبويه(١): زيدًا إنْ يأتك فاضربْ وقد أجمع البصريون على أن ما انتصب بفعل الشرط، أو بفعل جواب الشرط، لم يجز تقديمه على «إنْ» وأنت قد تجد «زيدًا» فى هذه المسألة منصوبًا، فلا يجوز إذا جعلت «فاضرب» جوابًا أن تنصب به «زيدًا» لما قدمناه. قال أبو على: الفاء هنا: زائدة، و«اضرب»: واقع غير موقعه، وجواب الشرط: محذوف دلّ عليه «فاضرب» فكان تقديره: زيدًا اضرب إن يأتيك، ثم زاد الفاء، واكتفى بقوله «فاضرب» من جواب الجزاء فكأنه قال: زيدًا فاضربْ إن يأتك فاضرب، فزيد

---

(١) المثال من كتاب سيبويه (١/ ١٣٧) تحت عنوان (من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب ثم تستفهم بعد ذلك الأمر والنهى).
طبعة الكتاب من تحقيق عبدالسلام محمد هارون.

منصوب باضـرب الأولى، والفاء فيهـا زائدة، وهى التى كانت مؤخَّرة فـقُدِّمت، وقوله «فاضرب» الثانية هى جواب الشرط فى الحقيقة.

ومن زيادتها بيت أنشده أبو الحسن(١):

أرانى إذا ما بِتُّ بِتُّ على هَوَىً فَثُمَّ إذا أصبـحتُ أصبحت غاديا

كأنه قال: ثم إذا أصبحتُ أصبحتُ غاديًا.

وكما زيدت الفاء فيما ذكرناه وفى غيره مما يطول ذكره، كذلك حذفت أيضًا اختصارا وهى مرادة، وذلك نحو ما أنشده سيبويه(٢):

مَنْ يَفـعلِ الحَـسَنَاتِ اللهُ يشكُرُها والشَّـرُّ بالشَّـرِّ عندَ اللهِ مِثْـلانِ

أراد: فالله يشكرها، وحذف الفاء تخفيفًا. هكذا أنشده سيبويه، ورواه غيره من أصحابنا:

مَنْ يفعلِ الخيرَ فالرحمنُ يشكُرُه ....

وقد خالف جماعـة من أصحابنا سيبويه فى أشياء كثيـرة مما استشهده، هذا واحد منها.

---

(١) البيت نسب لزهير ابن أبى سلمى فى شرح ديوان زهير لثعلب (ص٢٨٥) وفى المغنى اللبيب (١/ ١٣٥). وشرح المفصل (٨/ ٩٦).

(٢) ذكر البيت فى الكتاب لسيبويه (٣/ ٦٤) ونسبه لحسان بن ثابت ولم يرد البيت فى ديوانه. قال البغدادى: نقله الاصمعى عن يونس قال: نحن عملنا هذا البيت، وكذلك نقله الكرمانى فى «الموشح».

والبيت نسب لعبد الرحمان بن حسان بن ثابت -رضى الله عنه-، كما فى «النوادر» لأبى زيد (ص ٢٠٧)، والمصنف فى «خصائصه» (٢/ ٢٨١)، والمفصل لابن يعيش (٩/ ٣٢٢)، والمحتسب (١/ ١٩٣).

وكذلك نسب البيت لكعب بن مالك الأنصارى كما فى ديوانه (ص ٢٨٨)، ونوادر أبى زيد (ص ٣١).

والبيت بغير نسبة عند الفراء فى «معانى القرآن» (١/ ٤٧٦).

ومن ذلك أيضًا[١]:

فأمّا القتالُ لا قتالَ لديكُمُ ولكنّ سَيْرًا في عِراضِ المَواكبِ

أراد: فلا قتال لديكم. ومنه أيضًا[٢].

فأمّا الصُّدورُ لا صُدورَ لجعفرٍ ولكنّ أعجازًا شديدًا ضَرِيرُها

أراد: فلا صدور لجعفر.

فإن قال قائل: فلم دخلت الفاء في جواب أمّا؟

فالجواب: أنها إنما دخلت في الجواب لِما في أمّا من معنى الشرط، وذلك أنك إذا قلت: أمّا زيد فمنطلق، فمعناه: مهما يقع من شيء فزيد منطلق.

فإن قيل: فإذا كان تقدير الكلام: مهما يقع من شيء فزيد منطلق، فنحن نرى الفاء قبل الجملة التي هي: زيد منطلق، ونحن إذا قلنا: أمّا زيد فمنطلق، فقد نرى زيدًا قد تقدم على الفاء، وصار بعد الفاء اسم واحد، وهو منطلق، فما بال أحد الاسمين تقدم على الفاء مع أمّا، وتراهما جميعًا متأخرين عن الفاء مع مهما؟

---

(١) قائل البيت هو: الحارث بن خالد المخزومي كما ذكره المبرد في «المقتضب» (٢/ ٦٩)، والزمخشري في «شرح المفصل» (٧/ ١٣٤)، (٩/ ١٢)، وأورده المصنف أيضًا في كتابه «المنصف» شرح تصريف المازني (٣/ ١١٨).

(٢) نسب هذا البيت لتوبة بن الحمير، وقيل: لرجل من الضباب كان يهجو جعفر بن كلاب كما ذكر ذلك القيسي في «إيضاح شواهد الإيضاح» وانظر: الإيضاح للعضدي (ص ٨٦).
والبيت لم ينسبه لأحد كلاً من الزمخشري في «شرح المفصل» (٧/ ١٣٤)، (٩/ ١٢)، ابن منظور في «لسان العرب» مادة: [ضرر].

فالجواب: أن العرب كما تُعنى بالمعانى فتحققها، فكذلك أيضًا تُعنى بالألفاظ فتصلحها، وذلك أن هذه الفاء وإن كانت هنا مُتْبِعة غير عاطفة، فإنها قد تستعمل فى العطف فى كثير من المواضع، نحو: قام زيد فعمرو، ورأيت محمدًا فصالحًا، فمن عادتها -عاطفة كانت أو مُتْبِعة- ألا تقع مبتدأة فى أول الكلام، وأنه لابد من أن يقع قبلها اسم أو فعل، فلو أنهم قالوا «أما فزيد منطلق» على تقدير: مهما يقع من شيء فزيد منطلق، وأوجبوا على أنفسهم تقدم الفاء على الاسمين مع «أمّا» كما يقدمونها عليهما مع «مهما لوقعت الفاء مبتدأة ليس قبلها فى اللفظ اسم ولا فعل، إنما قبلها حرف، وهو «أمّا» فقدّموا أحد الاسمين قبل الفاء مع أمّا لما حاولوه من إصلاح اللفظ؛ ليقع قبلها اسم فى اللفظ، ويكون الاسم الثانى الذى بعده، وهو خبر المبتدأ، وإن لم يكن معطوفًا الآن على المبتدأ، تابعًا فى اللفظ لاسم قبله، وهو زيد، فتكون الفاء هنا على صورة العاطفة وإن لم تكن عاطفة، كل ذلك لإصلاح اللفظ، فاعرفه، فإنه لطيف، وهو رأى أبى على ومذهبه، وعنه عَلّقت ما كتبته هنا، فإن اختلفت الألفاظ فإن المعانى متفقة.

فأما قوله عز وجل: ﴿قُلْ إنّ الموت الذى تَفِرُّونَ منه فإنه مُلاقيكُم﴾[1] فليست الفاء فى ﴿فإنه﴾[2] زائدة، ولكنها دخلت لما فى الكلام من معنى الشرط، فكأنه -والله أعلم- إن فَرَرْتم منه لاقاكم.

---

(١) سورة الجمعة: آية (٨).

(٢) انظر: الكشاف للزمخشرى (٤/ ٥٣١).

وذكر فى إعراب القرآن لمحيى الدين درويش فى إعراب الفاء «وجملة تفرون صلة ومنه متعلقان بتفرون والفاء رابطة لما تضمنه الموصول من معنى الشرط».

فإن قال قائل: إن الموت ملاقيـهم على كل حال فَرُّوا منه أو لم يفـرّوا، فما معنى الشرط والجواب هنا؟ وهل يصح الجواب بما هو واقع لا محالة؟

فالجواب: أن هذا على جهـة الرد عليهم أن يظنوا أن الفـرار ينجيـهم، وقد صرّح بهذا المعنى وأفصح عنه بالشرط الحقيقى زهير فى قوله:

وَمَنْ هابَ أسبـابَ المنايا يَنَـلْنَهُ ... ولو رامَ أسبـابَ السَّمـاء بسُلَّمِ

أى: إن اعتقد أن التحـرز ينجيه من الموت، كان ذلك أدعى لوقوع الموت به على جهة الرد عليهم وإبطال ظنهم.

فأما قوله تعالى: ﴿**فضُرِبَ بينهم بسـور له بابٌ**﴾[١] فذهب أبو الحسن فيه إلى أن الفاء زائدة. وذهب أيضًا فى قـوله جلَّ اسمه: ﴿**أفَكُلَّما جاءكم رسولٌ بما لا تَهوَى أنفسُكم استكْبَرْتُم**﴾[٢]، وفى قول الناس: «أفالله لتـصنعنَّ كذا وكذا»[٣]، وقولـنا للرجل: أفلا تقـوم؟ إلى أن الفاء زائدة. وجـوَّز أيضًا أن تكـون حرف عطف. والوجـه أن تكون هنا غيـر زائدة، وأن تكون للإتباع لتـعلق ما قبـلها بما بعدها، وعلى هذا قول رسول الله ﷺ - وقد قيل لما رُئى قد جَهَدَ نفسه بالعبادة: يا رسول الله أتفعل هذا وقد غَفَرَ الله لك مـا تقدم من ذنبك وما تأخّر؟ - : «أفلا أكون عبدًا شكورًا». فالوجه أن تكون الفاء هنا مُتْبِعة غير زائدة.

---

(١) سورة الحديد: آية (١٣).

(٢) سورة البقرة: آية (٨٧).

(٣) ذكر ذلك القـول سيـبويه فى «الكتاب» (٣/ ٥٠٠) فـى حروف الإضافـة، ما يكون ما قـبل المحلوف به عوضًا من اللفظ بالواو.

ومن زيادة الفاء أيضًا قوله جل ثناؤه: ﴿لا تَحْسَبَنَّ الذين يَفْرَحُونَ بما أَتَوْا ويُحِبُّون أن يُحْمَدوا بما لم يفعلوا فلا تَحْسَبَنَّهم بمفازة من العذاب﴾[1] الفاء: زائدة، وتحسب الثانية بدل من تحسب الأولى. إلى هذا ذهب أبو الحسن، وهو قياس مذهبه في كثرة زيادة الفاء. وقال حاتم، أخبرنا به علي بن محمد، يرفعه بإسناده إلى قُطْرُب[2]:

وحتى تركتُ العائدات يَعُدْنَهُ ... يَقُلْـن فلا تَبْعَدْ وقلتُ له: ابْعَدِ

وبهذا الإسناد أيضًا[3]:

لمّا اتّقى بيدٍ عظيمٍ جِرْمُها ... فتركتُ ضاحي كَفِّهِ يَتَذَبْذَبُ

فالفاء في هذين البيتين زائدة.

وهذا فصل اعترض الكلام، فلنحكمه ليُعرف مذهب العرب فيه، ثم نعود إلى بقية ما في الفاء.

* اعلم أن الحروف لا يليق بها الزيادة ولا الحذف، وأن أعدل أحوالها أن تستعمل غير مزيدة ولا محذوفة. فأما وجه القياس في امتناع حذفها فمن قبل أن الغرض في الحروف إنما هو الاختصار؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ما قام زيد، فقد نابت «ما» عن «أنفي»، وإذا قلت: هل قام زيد؟ فقد نابت «هل» عن «أستفهم»،

(١) سورة آل عمران: آية (١٨٨):
وذكر محيي الدين درويش في «إعراب القرآن» (٢/ ١٣٠): الفاء زائدة لتحسين اللفظ وقد أنشدوا على زيادة الفاء في مثل هذا التركيب قول الشاعر:

وحتى تركت العائدات يعدنه ... يقلن فلا تبعد وقلت له ابعد

أي: لا تبعد: هكذا أعربها المعربون، وتبعهم المفسرون ورأى أنها فصيحة.

(٢) انظر: ديوان حاتم الطائي (ص ٢٢٧).

(٣) ذكر ابن هشام هذا البيت في «معنى اللبيب». (١/ ١٨٩).

فوقوع الحرف مقام الفعل وفاعله غاية الاختصار، فلو ذهبت تحذف الحرف تخفيفًا لأفرطت فى الإيجاز؛ لأن اختصار المختصَر إجحاف به.

فهذا وجه. وأما وجه ضعف زيادتها فمن قبل أن الغرض فى الحروف الاختصار، كما قدّمنا، فلو ذهبت تزيدها لنقضت الغرض الذى قصدته؛ لأنك كنت تصير من الزيادة ضد ما قصدته من الاختصار، فاعرف هذا فإن أبا على حكاه عن الشيخ أبى بكر رحمهما الله، وهو نهاية فى معناه. ولولا أن فى الحرف إذا زيد ضربًا من التوكيد لما جازت زيادته البتة، كما أنه لولا قوة العلم بمكانه لما جاز حذفه البتة. فإنما جاز فيه الحذف والزيادة من حيث أريتك، على ما به من ضعف القياس. وإذا كان الأمر كذلك، فقد علمنا من هذا أننا متى رأيناهم قد زادوا الحرف فقد أرادوا غاية التوكيد، كما أنا إذا رأيناهم قد حذفوا حرفًا فقد أرادوا غاية الاختصار. ولولا ذلك الذى أجمعوا عليه واعتزموه لما استجازوا زيادة ما الغرض فيه الإيجاز، ولا حَذْف ما وضعُه على نهاية الاختصار، فقد استغنى عن حذفه بقوة اختصاره.

واعلم أن الفاء قد يجاب بها سبعة أشياء، وهى: الأمر، والنهى، والاستفهام، والنفى، والدعاء، والتمنى، والعرض.

فالأمر نحو قولك: قمْ فأقومَ، قال الشاعر(١):

يا ناقَ سيرى عَنَقًا(٢) فسِيحا إلى سليمانَ فنَستَريحا

---

(١) البيتان أنشدهما أبو النجم العجلى كما فى «الكتاب» لسيبويه (١/ ٤٢١)، واللسان لابن منظور [مادة: عنق]. وشرح المفصل للزمخشرى (٧/ ٢٦).

(٢) العنق: السير المنبسط [اللسان عنق].

والنهى نحو قولك: لا تشتُمْه فيشتُمَك، قال الله عز وجل:

﴿لا تَفْتَروا على الله كَذِبًا فَيُسْحِتَكم بعذاب﴾[1].

والاستفهام نحو قولك: أينَ بيتُك فأزورَك؟ قال[2]:

هـل من سَبيلٍ إلى خَمْرٍ فأشربَها ... أم هل سبيلٌ إلى نَصْرِ بن حَجّاج؟

والنفى نحو قولك: ما أنت بصاحبى فأُكرِمَك، قال زياد بن منقذ[3]:

ومـا أُصاحِبُ من قـومٍ فأذكُـرَهُمْ ... إلا يزيـــــــــدُهُمُ حُبًّا إلىّ هُمُ

والدعاء نحو قولك: اللهم ارزقنى بعيرًا فأحُجَّ عليه.

والتمنى نحو: ليت لى مالاً فأُنْفِقَه.

والعَرْض نحو: ألا تنزِلُ فتتحدّثَ.

* واعلم أن الفعل بعد هذه الفاء إذا كانت جـوابًا منتصب بـ «أنْ» مضمرة. وإنما أُضمرت «أنْ» ههنا، ونصب بها الفـعل، من قِبل أنهم تخيلوا فى أول الكلام معنى المصدر، فإذا قال: زرنى فأزورك، فكأنه قال: لتكن منك زيارة فزيارة منى. فلمـا كان الأول فى تقـدير المصدر، والمصـدر اسم، لم يسُغ عطف الفعل بـعده عليه؛ لأن الفعل لا يعطف على الاسم، فإذا أضمـرت «أنْ» قبل الفعل صارا معًا

(١) سورة طه: آية (٦١).

(٢) البيت الذلفاء: فريعة بنت همام.

وهو عند الزمخشرى المفصل (٧/ ٢٧)، وأخبار الزجاجى (ص ٩ - ٢)

(٣) نسب هذا البيت إلى المرزوقى (ص ١٣٩٢) ، إلى زياد من حمل، وقيل لزياد من منقذ.

وذكره الزمخشرى فى «شرح المفصل» (٧/ ٢٦) زياد فقط.

في تقدير المصدر، والمصدر اسم، فجاز لذلك عطف اسم على اسم.

فإن قيل: ولم قُدّر في أول الكلام مـصدر، حتى اضطروا إلى إضـمار «أنْ» ثم عطفوا المصدر المنعقد المعنى بأنْ والفعل جميعًا على المصدر الذي قبله؟

فالجواب: أنهم إنما فعلوا ذلك لمخالفة الفعل الثاني للفعل الأول في المعنى، وذلك أنك إذا قلت: ما تزورني فتحدثَني، فلم ترد أن تنفيهما جميعًا، ولو أردت ذلك لرفعت الفعلين جميعًـا، ولكنك تريد: ما تزورني مُحدثًا، أي: قد تزورني، ولكنك إذا زرتني لم تحدثني، فأنت الآن قد أثبت الزيارة، ونفيت الحديث، فلما اختلـف الفعلان، ولـم يجز العطف على ظاهر الفـعل الأول لاختـلاف المعنيين، اضطروا إلى العدول عن ظاهر لفظ الفعل الأول، واضمـروا مصدره، وكان ذلك سائغًـا مستقيـمًا لدلالة الفعل على مـصدره، فلما تخيلوا في الفـعل الأول معنى المصدر، عطفوا الثاني عليه، فاضطروا إلى إضمار «أنْ» لما ذكرت لك.

ويجوز لك أيضًا إذا قلـت: ما تزورني فتحدثَني، فنصـبت الثاني، أن يكون المعنى غير معنى: مـا تزورني إلا لم تحدثني، وذلك أنه يجوز أن يكون المعنى: ما تزورني، فكيف تحدثـني؟ فهذا أيضًـا معنى غيـر معنى: ما تزورني مـحدثًا؛ لأن معنـاه: لو زرتني لحدّثتني، فـأنت الآن نافٍ للزيارة، ومعلم أن الزيارة لـو كانت لكان الحديث عنهـا. فهذا أيضًا مـعنى غير معنى رفع «فـتحدثُني». فهـذا مجيء الفعل بعد الفعل.

وأما مجـيئه بعد غير الفـعل فهو أسهل في اعتـقاد المصدر في أول الكلام، لأنه ليس هناك فعل يجوز عطف هذا الفعل المتأخر عليه، وذلك قولك: أينَ بيتك فأزورَك؟ ألا ترى أن «أين بـيتك» ليس بفعل فـيعطف عليـه «أزورُك» فهـذا أظهر

أمرًا، فحمل هذا أيضًا على المعنى؛ لأن معناه: ليكن تعريف منك فزيارة منى؛ لأن معنى «أين بيتك»: عرِّفْنى بيتَك، فجاز تقدير التعريف لذلك. ويدلك على أن الفعل إذا تقدّمه اسم ولم يسُغ عطفة عليه، اضطر معه إلى إضمار «أنْ» ليفيدا معًا معنى المصدر، فيعطف المصدر الذى هو اسم على الاسم الذى قبله، قولُ مَيْسُونَ بنت بَحْدَل الكَلْبِيَّة:

لَلُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عينى أحَبُّ إلىّ من لُبْس الشُّفوفِ

فكأنها قالت: لأنْ ألبس عباءة، وأن تقرّ عينى، أحبّ إلىّ من كذا.

ونظير ذلك قول الآخر: وهو من أبيات الكتاب أيضًا[1]:

فلولا رجالٌ من رِزامٍ أعزّةٌ وآلُ سُبَيْع أو أسُوءَك عَلْقَما

أراد: أو أنْ أسُوءَك. فكأنه قال فى البيت الأول: لَلُبْسُ عباءة ،وقرّةُ عينى أحبُّ إلىّ من كذا. وفى الآخر: فلولا رجالٌ وآلُ سُبَيع أو مساءتى إياك لكان كذا. القُرّة: اسم بمنزلة اللُّبسْ، والمساءة: اسم بمنزلة آل سُبَيع.

واعلم أنك إذا أجبت هذه السبعة الأشياء بالفاء، فإن الكلام الذى هو مجاب، والكلام الذى هو جواب جميعًا ينعقدان انعقاد الجملة الواحدة، وليستا بجملتين، وذلك أنك إذا قلت: ما أنت بصاحبى فأكرمَك، فكأنك قلت: ليست بيننا صحبة مقتضية إكرامًا، فمقتضية جزء متصل بالجملة على حدّ اتصال الصفة بالموصوف من الجملة المتقدمة. وكذلك قوله:

يا ناقَ سِيرى عَنَقًا فَسيحا إلى سُليمانَ فنستريحا

---

(١) البيت أنشده الحصين بن الحمام المرى، كما ذكر ذلك سيبويه فى «الكتاب» (١/ ٤٢٩).

فى معنى: سِـيرِى سيـرًا مؤديًا إلى الاستراحـة، فـ «مُؤَدِّ» متـصل بما قبله، وليس منفصـلاً منه. وكذلك قولك: لا تَشْـتُمْهُ فَـيَشْتُمَـكَ، معناه: لا يكن منك شتيمةٌ له داعيةٌ إلى شَتْمه إياك. وعلى هذا جميع هذه المسائل.

وأنت لو قلت: ما تـزورنى فتحـدثُنى، فرفعت «تحـدثُنى»، لم يكن الكلام كله جملة واحدة، بل هو جملتان، أى: مـا تزورنى، فهذه واحدة، وما تحدثُنى، فهذه أخرى. فاعرف ذلك من حال هذه الفاء وما بعدها.

وقول البغداديين: إننا ننصب الجواب على الصَّرْف، كلام فيه إجمال، بعضه صحيح، وبعضه فاسد، أما الصحيح فقولهم «الصرف» أى: يُنْصَرَف بالفعل الثانى عن معـنى الفعل الأول، وهذا هو مـعنى قولنا: إن الثـانى يخالف الأول. فـأما انتصابه بـالصرف فخطأ، ولا بدَّ له من ناصب مقـتض له؛ لأن المعانى لا تنصب الأفعـال، وإنما ترفعـها المعـانى والمعنى الذى يرفع الفعـل هو وقوع الفعـل موقع الاسم. وجاز فى الأفـعال أن يرفعـها المعنى، كـما جاز فى الأسـماء أن يرفعـها المعنى، أعنى الابتداء، لمضارعة الاسم للفعـل، فكما أن المضارعة فى الفعل بمنزلة التمكن فى الاسم فى إيجابهـما جنس الإعراب لهما، فكذلك وقـوع الفعل موقع الاسم يوجب له الرفع، كمـا أن ابتداء الاسم يوجب له الرفع، وكمـا أن الأسماء لا تنتصب إلا بناصب لفظى، فكذلك الأفعـال لا تنتصب إلا بناصب لفظى. فأما من ادعى انتصاب شىء من الكلام بالمعنى دون اللفظ، فقـد وجب عليه من إقامة الدلالة على ذلك مثلُ ما وجب علينا فأقـمناه من الدلالة على ارتفاع الاسم المبتدأ والفعل المضارع بالمعنى.

فإن قيل: فإذا كان تقدير قولنا: «ما أنت بصاحبي فأكرمَك» عندك: ما أنت بصاحبي فأنْ أكرمَك، فهل يجوز أن تظهر «أن» هذه المقدرة عندك إلى اللفظ، فتقول: ما أنت بصاحبي فأنْ أكرمَك؟

فالجواب: أن هذا أصل وإن قامت الدلالة عليه فإنه أصل مرفوض، كما أن أصل قام: قَوَمَ، ولكنه لا يُنطق به على أصله. وههنا أشياء كثيرة تُرفض أصولها، ويُقتصر في الاستعمال على فروعها.

وقد حذفت الفاء، قالوا: أُفْ، خفيفة الفاء، وأصلها «أُفّ» مشددة.

* * *

حَرْفُ القَاف

القاف حرف مجهور، يكون أصلاً لا بدلاً ولا زائدًا، فإذا كان أصلاً وقع فاء وعينًا ولامًا. فالفاء نحو قَرْن وقَعَدَ، والعين نحو سَقْف وثَقُلَ، واللام نحو خَرْقٍ وعَلِقَ.

وأخبرنى أبو على، قراءة عليه، عن أبى بكر، عن بعض أصحاب يعقوب، عنه، قال: قال: الفراء: قريش تقول: كُشِطَتْ، وقيس وتميم تقول: قُشِطَتْ، بالقاف. وليس القاف فى هذا بدلاً من الكاف؛ لأنهما لغتان لأقوام مختلفين[1].

فأمّا ما حكاه الأصمعى من قولهم: «امتَكَّ الفصيلُ ما فى ضرع أمه وامتَقَّ» وتَمَقَّقَ وتَمَكَّكَ [2]: إذا شربه كله، فالأظهر فيه أن تكون القاف بدلاً من الكاف؛ لما ذهب إليه أبو على، لأنه قال: من هذا أُخذ اسم مَكّة، لأنها كالمجرى للماء، فهو ينجذب إليها. قال: فأما موضع الطواف فهو بَكّة، بالباء لأنه من الازدحام، قرأت عليه عن أبى الحسن على بن سليمان، عن أبى العباس، عن أبى الفضل الرياشى، فى نوادر أبى زيد[3]:

تَبُكُّ الحوضَ عَلاّها ونَهْلَى ودونَ ذِيادِها عَطَنٌ مُنِيمُ

---

(١) انظر: «معانى القرآن» ص ٢٧٧ للإمام الفراء (٣/ ٢٤١).

(٢) أورده ابن السكيت فى «الإبدال» (ص ١١٣، ١١٤).

(٣) البيت أنشده غامان بن كعب كما ذكر أبو زيد فى «نوادره» (ص ١٧٥)، وانظر اللسان لابن منظور: مادة (علل)، (نهل).

فقول الجميع «مكّة» ولم يقولوا «مَقّة» يقوّى أن الكاف هى الأصل. فأما قولهم: مَقَقْت الشىءَ: إذا فتحته، فليس من «امتقّ» فى شىء، فيُحكَمَ بأنه من معناه. وكذلك قولهم للرجل الطويل: «أمَقّ» لا نسبة بينه وبين «امتقّ» فى المعنى.

* * *

حَـرْفُ الكَـــاف

الكاف حرف مهموس، يكـون أصلاً لا بدلاً ولا زائدًا. فإذا كان أصلاً وقع فاء وعينًا ولامًـا. فالفاء نحو كَعْب وكَعَمَ، والـعين نحو شُكْرٍ وبَكَرَ، واللام نحو مَحْكٍ وضَحِك.

وأخبـرني أبو علي قراءة عليه، عن أبـي بكر عن بعض أصحاب يعـقوب، عنه، قال: «قال أبو عمرو: يقال: أعرابي كُحّ وأعرابية كُحّة»[1] تريد قُحّ وقُحّة. قـال: «وقال الأصـمعي: القُحّ: الخـالص من اللؤم والكرم»[2] فينبـغي أن تكون الكاف في كُحّ بدلاً من قاف قُحّ؛ لأن أبا زيد حكى في جمـعه: أقْحاح[3]، ولم نسمـعهم قالوا: أكْحـاح، فيجري هذا مـجرى ما قلناه في جَدَث وجَـدَف. وأما قولهم: كُشِطت وقُشِطت فقد تقدم من القول فيه ما يدل على أنهما لغتان.

وأخبرني أبو علي عن أبي بكر، عن أبي جعفر بن رُسْتُم الطبري، قال: مرّ رجل برجلين قد نحـرا ناقة وهما يَكْشِطانهـا، فسأل رجـلاً من ناحية، فقـال: ما جلاء الكاشِطَـين؟ أي: ما اسمـاهما؟ فقـال: خابِئـة مَصادع، ورأس بلا شَـعَر، فأتاهما فقال: يا كنانةُ ويا صُلَيْع أطعماني. وقال أبو علي: أعرفه: «خابية المصادع وهَصّار الأقران» فقال: يا كنانةُ ويا أَسَدُ أطعماني.

(١) انظر الإبدال لابن السكيت (ص ١١٣).

(٢) انظر المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

وقد تقدم من قولنا فى الحروف التى تُبْدَل فى بعض المواضع وهى غير مذكورة فى حروف البدل الأحد عشر، وإنما لم تحتسب هناك من حيث كان البدل فيها قليلاً غير مطرد، ما فيه مَقْنع إن شاء الله.

وأنشدنا أبو على[1]:

يا بنَ الزُّبَيْر طالما عَصَيْكا ... وطالَمـا عَنَّيْتنا إليكـا

لنَضْرِبَنْ بسيفنا قَفَيْكا

أبدل الكاف من التاء لأنها أختها فى الهمس.

وكان سُحَيْم إذا أنشد شعرًا جيدًا قال: أَحْسَنْكَ والله، يريد: أحسنت.

وأما قول كُثَيِّر[2]:

ومُقْرَبةٌ دُهْمٌ وكُمْتٌ كأنها ... طَماطِمُ يُوفونَ الوِفارَ هَنادِكُ

فقال محمد بن حَبيبَ: أراد بالهنادك: رجالَ الهند. وظاهر هذا القول منه يقتضى أن تكون الكاف زائدة. قال: ويقال: رجل هندىّ وهِنْدكى. ولو قيل: إن الكاف أصل، وإن هِنْدىّ وهِنْدكى أصلان، بمنزلة سَبِط وسِبَطْر، لكان قولاً قويًا، وهو الصواب.

* واعلم أن الكاف المفردة تستعمل فى الكلام على ضربين: جارة وغير جارة، والجارة أيضًا على ضربين: أحدهما حرف، والآخر اسم.

---

(١) انظر الأبيات: فى «النوادر» لأبى زيد (ص ٣٤٧). ونسبها لراجز من حمير.

(٢) انظر: ديوانه (ص ٣٤٧).

فأما الحرف فما لم يقع مواقع الأسماء، وذلك نحو قولك: مررت بالذى كزيد، فالكاف هنا حرف لا محالة؛ لأنك لو قلت: مررت بالذى هو مثل زيد، أو مررت بالذى مثل جعفر، لكان خُلْفًا وقبيحًا من الكلام، حتى تُظهر الضمير المتبدأ المحذوف، فتقول: مررت بالذى مثل زيد، ومررت بالذى هو مثل جعفر، فإجماعهم على استحسان: مررت بالذى كزيد، دلالة على أن الكاف حرف جر، وأنه بمنزلة قولك: مررت بالذى فى الدار، وضربت الذى من الكرام، وجاءنى الغلام الذى لمحمدٍ. وهذا استدلال سيبويه، وهو الصواب الذى لا مَعْدِل عنه.

وأما الكاف التى فى تأويل الاسم فالتى تقع مواقع الأسماء، وذلك نحو قول الشاعر[1]:

وصالياتٍ ككَما يُؤَثْفَيْنْ

فالأولى حرف، والثانية اسم، لدخول حرف الجر عليها. فأما قول الآخر[2]:

فلا والله لا يُلْفَى لِما بى ... ولا لِلِما بِهِمْ أبدًا دواءُ

فليست اللام الثانية اسمًا، وإن كانت قد دخلت عليها اللام الأولى، لأنه لم يثبت فى موضع غير هذا أن اللام اسم، كما ثبت أن الكاف اسم. وإذا كان ذلك

(١) البيت أنشده خطام المجاشعى كما ذكر سيبويه فى «الكتاب» (١/ ١٣، ٢٠٣)، (٢/ ٣٣١).
والبيت ذكره المبرد فى «المقتضب» (٢/ ٩٥)، (٤/ ١٤٠، ٢٥٠) بدون ذكر نسبه لأحد.

(٢) ذكر ذلك البيت المصنف فى «الخصائص» (٢/ ٢٥٦)، وكذا الإنصاف (ص ٥٧١)، وقال فى «المحتسب» (٢/ ٢٥٦): «هذا البيت لم يعرفه أصحابنا ولا رووه، والقياس من بعد على نهاية المسيخ له، والإعراض عنه ...».

كذلك فإحدى اللامين زائدة مؤكدة. وينبغي أن تكون الزائدة هي الثانية دون الأولى؛ لأن حكم الزائد ألا يُبتدأ به. وكذلك قول الأعشى[1].

هل تنتهون؟ ولن ينهى ذوى شَطَطٍ كالطَّعْنِ يذهبُ فيه الزيتُ والفُتُلُ

فالكاف هنا موضع اسم مرفوع، فكأنه قال: ولن ينهى ذوى شطط مثل الطعن، فيرفعه بفعله.

فإن قال قائل: فهل يجوز أن تكون الكاف في هذا البيت حرف جر، وتكون صفة قامت مقام الموصوف، وتقديرالموصوف على قولنا: ولن ينهى ذوى شطط شيءٌ كالطعن، فيكون الفاعل «شيء» المحذوف، وتكون الكاف حرف جر صفة لشيء الفاعل؛ لأن شيئًا نكرة، والنكرات قد توصف بحروف الجر، نحو قولك: جاءني رجل من أهل البصرة، وكلمت غلامًا لمحمد، ويكون حذف الموصوف هنا جائزًا، كما جاز في قول من تأوّل الآية على إقامة الصفة مقام الموصوف، وهي قوله تعالى: **﴿ودانيةً عليهم ظلالُها﴾**[2] قالوا: أراد: وجزاهم بما صبروا جنةً وحريرًا، وجنةً دانية عليهم ظلالُها، فحذف «جنّة»، وأقام «دانية» مقامها. وكقول الآخر:

كأنكَ من جِمالِ بنى أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيه بِشَنِّ[3]

أي: جملٌ من جمال بنى أقيش، وغير ذلك مما يطول ذكرُه؟

---

(١) انظر ديوانه (ص ١١٣)، والإيضاح للعضدى (ص٢٦٠).

(٢) سورة الإنسان: آية (١٤).

(٣) البيت أنشده النابغة الذبياني، انظر: ديوانه (ص٢٥٢)، وكذا الكتاب لسيبويه (١/ ٣٧٥).

فالجواب: أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه على كل حال قبيح، وهو في بعض الأماكن أقبح منه في بعض، فأما قوله عز وجل: ﴿**ودانيةً عليهم ظلالها**﴾ فالوجه فيها أن تكون منصوبة على الحال، معطوفة على قوله: ﴿**متكئين فيها على الأرائك**﴾(١). فهذا هو القول الذي لا ضرورة فيه.

وأما قوله: «كأنك من جمال بني أقيش» فإنما جاز ذلك في ضرورة الشعر، لو جاز لنا أن نجد «مِنْ» في بعض المواضع قد جعلت اسمًا لجعلناها ههنا اسمًا، ولم نحمل الكلام هنا على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه.

فأما قوله: «ولن ينهى ذَوِي شَطَطٍ كالطَّعن»، فلو حملته على إقامة الصفة مقام الموصوف لكان أقبح من تأوّل قوله عز اسمه: ﴿**ودانيةً عليهم ظِلالُها**﴾ على حذف الموصوف؛ لأن الكاف في بيت الأعشى هي الفاعلة في المعنى، و﴿**دانية**﴾ في هذا القول إنما هي مفعول بها، والمفعول قد يكون غير اسم صريح، نحو: ظننت زيدًا يقوم، وحسبت محمدًا يفعلٍ، والفاعل لا يكون إلا اسمًا صريحًا محضًا، وهم على إمحاضه اسمًا أشد محافظة من جميع الأسماء؛ ألا ترى أن المبتدأ قد يقع غير اسم محض، وهو قولهم: «تسمعُ بالمُعَيْدِيّ خيرٌ من أنْ تراه»(٢) فتسمعُ كما ترى فعل، وتقديره: أنْ تسمعَ، فحذفهم «أنْ» ورفعهم «تسمع» يدل على أن المبتدأ قد يمكن أن يكون عندهم غير اسم صريح. وإذا جار هذا في المبتدأ على قوة شبهه بالفاعل، فهو في المفعول الذي يبعد عنهما أجوز، فمن أجل ذلك ارتفع الفعل في قول طرفه(٣).

---

(١) سورة الإنسان: اية (١٣).

(٢) ذكره أبو عبيد في «الأمثال» (ص ٩٧، ٩٨)، والميداني في «مجمع الأمثال» (١/١٢٩، ١٣١)، وعزياه للنعمان بن المنذر.

(٣) انظر: ديوانه (ص ٣١).

ألا أيُّهذا الزاجرى أحضرُ الوغى ....

عند كثير من الناس؛ لأنه أراد: أن أحضرَ. وأجاز سيبويه في قولهم: «مُرْهُ يحفِـرُها» أن يكون الرفع على قوله: «مُـرْهُ أنْ يحفِرَها» فلمـا حُذفت «أن» ارتفع الفعل بعـدها. وقد حملهم كـثرة حذف «أنْ» مع غيـر الفاعل على أن استـجازوا ذلك مع اسم مالم يُسمّ فاعله، وإن كان جاريًا مجرى الفاعل وقائمًا مقامه، وذلك نحو قول جميل(١):

جَـزِعْتُ حِـذارَ البينِ يومَ تَحـمّلوا وحُقَّ لمـــــثلى يا بُثَيْنَةُ يَجْـزَعُ

أراد: أن يجزعَ، على أن هذا قليل.

فإن قلت: ألست تعلم أن خبـر «كأنّ» يجرى مـجرى الفاعل، وقـد قالوا: «كـأنك من جمـال بنى أُقيش» وأرادوا: جَـمَلٌ من جـمال بنى أقـيش، فحـذف الموصوف وهو خبر كأن، فهلا أجزت حذف الفـاعل وإقامة الصفة مقامة في قول الأعشى: «ولن ينهى ذوى شَطَطٍ كالطَّعْن» وقلت: إنه أراد: شىء كالطعن، حملاً على بيت النابغة؟

فالجواب: أن بينهما فرقًا من وجهين:

أحدهما: أن خبر «كـأن» وإن شُبّه بالفاعل في ارتـفاعه، فليس في الحقـيقة فاعـلاً ولا في مذهب الفـاعل؛ أولا تراك تقول: كـأن زيدًا يُصلّى، وكـأن أخاك يقفو أثرك، فجعلهم خبرها فـعلاً يدلك على أنه لا يبلغ قوة الفاعل في الاسمية؛ لأن الفاعل لا يكون إلا اسمًا محضًا.

---

(١) انظر: ديوانه (ص ١١٨)، وأورده المصنف في «الخصائص» (٢/ ٤٣٥).

والآخر: أن بيت النابغة «كأنكَ من جِمال بنى أُقَيْش» اضطُررنا فيه إلى إقامة الصفة مقام الموصوف، وبيت الأعشى لم نُضطر فيه إلى ذلك؛ لأنه قد قامت الدلالة البيِّنة عندنا على استعمالهم الكاف اسمًا في نحو قول الآخر(١):

وَزَعْتُ بكالهِراوة أعوجيٌّ إذا وَنَت الركابُ جَرَى وَثابا

فدخول حرف الجرف عليها يؤكد كونها اسماً. وكذلك قول الآخر(٢):

قليلُ غِرارِ النَّومِ حتى تقلَّصوا على كالقَطا الجُونِيِّ أفْزَعه الزَّجْرُ

وقال ذو الرمة(٣):

أَبيتُ على ميٍّ كئيبًا وبَعْلُها على كالنَّقا من عالجٍ يتَبطَّحُ

وكذلك قول الآخر(٤):

على كالخَنِيف السَّحْق يدعُو به الصَّدَى له قُلُبٌ عُفَّى الحياضِ أجُونُ

فهذا ونحوه يشهد بكون الكاف اسمًا. وبيت الأعشى أيضًا يشهد بما قلناه. فلسنا نَنزل عن الظاهر، ونخالف الشائع المطرد، إلى ضرورة واستقباح، إلا بأمر يدعو إلى ذلك، ولا ضرورة هنا، فنحن على ما يجب من لزوم الظاهر، ومخالفتنا معتقد لما لا قياس يعضُده، ولا سماعَ يؤيده.

---

(١) البيت أنشده ابن غادية السلمى: كما ذكر المصنف فى «الاقتضاب» (ص٤٢٩)، وابن دريد فى «الجمهرة» (٣/ ٤٩٥).

(٢) البيت أنشده الأخطل وهو فى ديوانه (ص ٢١٢).

(٣) انظر: ديوانه (ص ١٢١٠).

(٤) البيت أنشده امرؤ القيس فى ديوانه (ص ٢٨٣). وذكره ابن منظور فى «اللسان» [خفف] بدون نسبة..

ووجه ثالث: وهو أن خبر «كأن» هو خبر المبتدأ في الأصل، وخبر المتبدأ لا يلزم إمحاضه اسمًا.

فإن قال قائل: فما بال الفاعل خالف المبتدأ في وجـوب كونه اسمًا محضًا، وجواز كون المبتدأ غير اسم محض، وكلاهما مُحَدَّث عنه ومسنَد إليه؟

فالجواب: أن الفرق بينهما ظاهر لمتأمله، وذلك أن الجُمل إنما تتركب من جُزأين جُزأين: إما اسم واسم، نحو المتبدأ وخبره، وإما فعل واسم، نحو الفعل والفاعل، وما أقيم من المفعولين مقام الفاعل. ولا بد في كل واحدة من هاتين الجملتين إذا عُقِدت من اسم يُسند إليه غيره، فأنت إذا أزلت عن المتبدأ أن يكون اسمًا محضًا، فقد بقّيت الخبر الذى هو اسم، وذلك نحو قولهم: «تسمعُ بالمُعَيْدىّ خيرٌ» فالمبتدأ الذى هو فى اللفظ «تسمع» قد أخبرت عنه باسم، وذلك الاسم خبر، فقد بقّيت على كل حال فى الجملة اسمًا، ولو ذهبت تحذف الفاعل، وتُقيم مقامه غير اسم، لبقّيت الجملة معقودة بلا اسم، وهذا لفظ يناقض ما عُقدت عليه الجُمَل فى أول تركيبها، فلذلك رُفض ذلك، فلم يُوجد فى الكلام. فأما بيت جميل: «وحُقَّ لمثلى يا بُثَيْنَة يَجْزَعُ» فقليل شاذ، على أن حذف «أن» قد كثُر فى الكلام حتى صار كَلاَ حَذْف؛ ألا ترى أن أصحابنا استقبحوا نصب «غيرَ» من قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ تأمرونّى أعبدُ﴾[1] بأعبُدُ، قالوا: لأن التقدير والمعنى: قُلْ أفغيرَ الله تأمرونى أن أعبُد أيها الجاهلون، فكأن «أنْ» هناك، وما بعد «أنْ» لا يجوز أن يعمل فيما قبلها لامتناع تقديم الصلة أو شىء منها على الموصول؛ ألا تراهم كيف تخيلوا أن التقدير: قل أتأمرونّى أنْ أعبدَ غيرَ الله.

(١) سورة الزمر: آية (٦٤).

ولولا أنهم قد أنسوا بحذف «أنْ» من الكلام وإرادتها، لما استقبحوا انتصاب «غير» بأعبدُ. فهذا شرح الفاعل والمبتدأ وما لم يُسمَّ فاعله.

فأما خبر المبتدأ فلا يلزم أن يكون اسمًا محضًا؛ لأن الجُمَل تقع هناك وقوعًا حسنًا مطردًا، وهذا في خبر «كان» أحسن منه في خبر «إنّ» لأنك قد استوفيت بكان واسمها لفظ الفعل والفاعل، ولم تستوف بإنّ واسمها إلا لفظ الفعل والمفعول؛ لأن اسم «كان» مشبّه بالفاعل، واسم «إنّ» مشبّه بالمفعول، إلا أنه في خبر «إنّ» أن يكون جملة وغيرَ اسم محض من حيث كان خبر المبتدأ في المعنى، فكما جاز أن يكون خبر المبتدأ غيرَ اسم محض وجُملةً، أيضًا في خبر «إنّ»، إلا أنه في خبر «إنّ» ليس في حسن خبر المبتدأ؛ لأن المبتدأ اسم مرفوع، فقد حصل معك شِبْهُ الفاعل، واسم «إنّ» وأخواتها منصوب، فإذا جعلت الخبر غير اسم محض، فقد أخليت العُقْدة من اسم مرفوع. فأما اسم «كان» فجعلُك إياه غير اسم محض أقبحُ من فعلك ذلك بخبر «إنّ»، وذلك أن اسم «كان» أشبه بالفاعل من خبر «إنّ»؛ ألا ترى أنه يباشر كان مباشرة الفاعل لفعله، ويُضْمَر في الفعل كإضمار الفاعل، وذلك نحو: كنتُ أخاك، كقولهم: ضربت أخاك، وخبر «إنّ» لا يباشر «إنّ» ولا يُضْمَر فيها، فلم يَقْوَ في شَبَه الفعل قوة اسم «كان» في ذلك.

فقد صح بما قدمنا أن كاف الجر قد تكون مرة اسمًا ومرة حرفًا، فإذا رأيتها في موضع تصلُح فيه أن تكون اسمًا وأن تكون حرفًا، فجوّز فيها الأمرين، وذلك نحو قولك: زيد كعمرو، فقد تصلُح أن تكون الكاف هنا اسمًا، كقولك: زيد مثل عمرو، ويجوز أن تكون حرفًا، كقولك: زيد من الكرام، فكما أن «مِنْ» حرف جر وقع خبرًا عن المبتدأ، فكذلك الكاف تصلُح أن تكون حرف جر، فإذا قلت: أنت كزيد، وجعلت الكاف اسمًا، فلا ضمير فيها، كما أنك إذا قلت:

أنت. مثلُ زيد، فلا ضمير في مـثل، كما لا ضمير في الأخ ولا الابن إذا قلت: أنت أخو زيد، وأنت ابن زيد.

هذا قول أصـحابنا، وإن كان قـد أجاز بعض البـغداديين أن يكون في هذا النحو الذي هو غير مشتق من الفعل ضميـر، كما يكون في المشتق، فإذا جعـلت الكاف في قولك: «أنت كزيد» حرفًـا، ففيها ضمير، كمـا تتضمن حروف الجـر الضمير إذا نابت عن الأفعال في قولك: زيد من الكرام، ومحمد على الفَرَس.

* واعلم أنه كما جاز أن تُجعل هذه الكـاف فاعلة في بيت الأعشى وغيره، فكذلك يجوز أن تُجعل مبتدأة، فتقول على هذا: كزيدٍ جاءني، وأنت تريد: مثلُ زيد جاءني، وكبكر غلام لمحمد، فإن أدخلت «إنّ» على هذا قلت: إنّ كبكر غلام لمحمد، فـرفعت الغلام لأنه خبر «إنّ»، والكاف فـي موضع نصب لأنها اسم إنّ. وتقول إذا جـعلت الكاف حرفًا وخـبرًا مقـدمًا: إن كبكرٍ أخـاك، تريد: إنّ أخاك كبكر، كما تقول: إنّ من الكرام زيدًا.

* واعلم أن أقيس الوجـهين إذا قلت: «أنت كزيد» أن تكون الكاف حـرفًا جارًا، بمنزلة الباء واللام؛ لأنها مبنية مـثلهما، ولأنها أيضًا على حرف واحد، ولا أصل لها في الثلاثة، فهي بالحرف أشبه، ولأن استعمالها حرفًا أكثر من استعمالها اسمًا.

* واعلم أن هذه الكاف التي هي حرف جـارّ، كما كـانت غير زائدة فيـما قدّمنا ذكره، فقد تكون زائدة مؤكِّدة، بمنزلة الباء في خبر ليس، وما، ومنْ، وغير ذلك من حروف الجر، وذلك نحو قوله عز وجل: ﴿**ليس كمثله شيء**﴾[1] تقديره -والله أعلم- ليس مثلَه شيءٌ، فلا بدّ من زيادة الكاف ليصح المعنى، لأنك إن لم

(١) سورة الشورى: آية (١١).

تعتقد ذلك أثبتَّ له - عزّ اسمه - مِثْلاً، فزعمت، أنه ليس كالذى هو مثله شىء، فيفْسد هذا من وجهين: أحدهما ما فيه من إثبات المثل له عزّ اسمه وعلا علواً عظيمًا. والآخر: أن الشىء إذا أثبتَّ له مِثْلاً فهو مِثْلُ مِثله؛ لأن الشىء إذا ماثله شىء فهو أيضًا مماثل لما ماثلة، ولو كان ذلك كذلك - على فساد اعتقاد معتقده - لما جاز أن يقال: **﴿ليس كمثله شىء﴾** لأنه تعالى مثلُ مثله، وهو شىء؛ لأنه تبارك وتعالى قد سمّى نفسه شيئًا بقوله تعالى: **﴿قُلْ أىُّ شىءٍ أكبرُ شهادةً قُلِ اللهُ شهيدٌ بينى وبينكم﴾**، وذلك أن «أيًّا» إذا كانت استفهامًا، فلا يجوز أن يكون جوابها إلا من جنس ما أضيفت إليه؛ ألا ترى أنك لو قال لك قائلك أىُّ الطعام أحبُّ إليك؟ لم يجز أن تقول له: الركوب، ولا المشى، ولا نحو ذلك مما ليس من جنس الطعام. فهذا كله يؤكد عندك أن الكاف فى **﴿كمثله﴾** لا بدّ أن تكون زائدة.

ومن ذلك أيضًا قول رُؤْبة[1]:

لَواحقُ الأقْرابِ فيها كالمَقَقْ

والمَقَق: الطُّول، ولا يقال: فى الشىء كالطُّول، وإنما يقال: فيه طولٌ، فكأنه قال: فيها مَقَقٌ، أى: طُول.

وهذه مسألة من الكتاب. قال سيبويه: «تقول: ما زيد كعمرو ولا شبيهًا به، وما عمرو كخالد ولا مُفْلِحًا، النصب فى هذا جيد؛ لأنك تريد: ما هو مثلَ فلان ولا مفلحًا، هذا معنى الكلام. فإن أراد أن يقول: ولا بمنزلة من يُشْبِهه، جرَّه، وذلك نحو قولك: ما أنت كزيدٍ ولا خالدٍ، فإنما أردت: ولا كخالد. فإذا قلت:

---

(١) انظر: ديوانه ص (٦ - ١). وذكره المبرد فى «المقتضب» (٤/ ٤١٨) بدون نسبه.

ما أنت بـزيدٍ ولا قريبًا مـنه، فليس ههنا معنى بالبـاء لم يكن قبل أن تجـيء بها، وأنت إذا ذكرت الكاف تُمثّل بها». انقضى كلام سيبويه.

* واعلم أن هذا الكلام يحتـاج إلى شرح لتتلخص معانـيه، فإن في ظاهره إشكالاً. أما قوله: «ما أنت كـعمرو ولا شبيهًا به» فـلا تخلو الكاف في «كعمرو» أن تكون اسمًـا كمثل، أو حرفًـا فيه معنى مـثل على ما صدّرناه من قـولنا، فإن كانت الكاف في كعمرو اسمًا فشبيه معطوف عليها كما كان يُعطف على «مثل» لو كانت هناك، فقلت: ما أنت مثلَ عمرو لا شبيهًا به، كقولك: ما أنت غلامَ عمرو ولا جاراً له، وهذا أمـر ظاهر. وإن كانت الكاف في «كعـمرو» حرفًـا كالتي في قولنا: مررت بالذي كزيد، فـشبيه المنصوب معطوف على «كعمـرو» جميعًا؛ لأن الجار والمجرور في موضع نصب؛ لأن هذه لغة حـجازية، لأن نصب «شبيه» يدل على أن الأول في موضع نصب، إلا أن هذا موضع متى عَطفت على لفظه أفدتَ معنى، فإن عطفت على معناه دون لفظه أفدتَ معنى آخر؛ ألا ترى أنك لو قلت: ما زيد كعمـرو ولا شبيهًا به، فجررت الـشبيه، فإنما أردت: ولا كشبـيه به، فقد أثبت له شبـيهًا، ونفيت أن يكون زيد كـالذي يشبه عمـرًا وأنت إذا قلت: ما زيد كعمرو ولا شبيهًا به. فإنما نفيت عن زيد أن يكون شبيهًا لعمرو، ولم تثبت لعمرو شبـيهًا، وليس كـذلك قولنا: ما أنت بعـمرو ولا خالدًا، لأنك إن نصـبت خالدًا على المعنى أو جررته على اللفظ، فإنما مـعناه في الموضوعين واحد، أي: ما أنت هذا ولا هذا. فقول سـيبويه: «لأنك تريد ما هو مثل هذا ولا مُـفْلحًا، هذا معنى الكلام» يحتمل أمرين: أحدهما أن معنى الكاف معنى مثل وهي حرف. والآخر: أن معنى الكاف معنى مثل وهي اسم، كما أن مـثلا اسم، فإن كانت الكاف اسمًا فالعطف عليها ظاهر، وإن كانت حرفًا كـان العطف عليها وعلى ما جرّته؛ لأنهما في موضع نصب على ما تقدم من بياننا.

وقوله: «فإن أراد أن يقول: ولا بمنزلة من يشبهه، جرّه» يقول: إذا جررت شبيهًا به فقد أثبت لعمرو شبيهًا؛ لأنك أردت: ولا كمن يُشبهه. ومثّل ذلك فقال: وذلك نحو قولك: ما أنت كزيد ولا خالد، فهذا يبيّن لك أنك إذا جررته، فعطفته على عمرو وحده، فقد أثبت هناك شبيهًا لعمرو، وهو غيره، كما أنك إذا قلت: ما أنت كزيد ولا خالد، فقد أثبتّ غير زيد، وهو خالد.

وقوله: «فإذا قلت: ما أنت بزيد ولا قريبًا منه، فليس ههنا معنى بالباء لم يكن قبل أن تجيء بها» يريد أن قولك: ما أنت بزيد، وما أنت زيدًا، معناهما واحد، وإنما جئت بالباء زائدة مؤكِّدة، على ما تقدم في صدر كتابنا هذا من قول عُقَيْبة:

.... فلسنا بالجبال ولا الحديدا

وغيره. وأنت إذ قلت: ما أنت زيدًا، فله معنى غير معنى: ما أنت كزيد؛ لأنك إذا قلت: ما أنت زيدًا فإنما نفيت أن يكون هو هو، وإذا قلت: ما أنت كزيد، فإنما نفيت أن يكون مشبهًا له؛ ألا ترى أن من قال: أنا زيد، فمعناه غير معنى من قال: أنا كزيد، فكما كان الإيجابان مختلفين، كذلك يكون النفيان مختلفين، وهذا واضح.

فقول سيبويه: «فإن أراد أن يقول: ولا بمنزلة من يشبهه، جرّه» يؤكد عندك أيضًا زيادة الكاف في قوله عز اسمه: ﴿**ليس كمثله شيء**﴾ لأنه إذا نفى أن يكون كمثله شيء، والكاف غير زائدة، فقد أثبت له مثلاً، كما أثبت سيبويه في مسألته إذا جررت أنّ لزيد مَنْ يشبهه.

وقال أبو الحسن في قوله: «ما أنت كزيد ولا شبيهًا به»: «إذا جررت الشبيه فقد أثبتّ لزيد شبيهًا، وإذا نصبت لم تثبت له شبيهًا». وهذا هو تلخيص قول

سيـبويه، لم يزد فيه شيئًا. وهذا الكلام منهـما على أن الكاف فى «كزيد» غـير زائدة، وليست كالتى فى بيت رؤبة:

لَواحِقُ الأَقْرَابِ فيها كالمَقَقْ

وأجاز لنا أبو على فيها الجر، وألا يكون مع الجرّ له شبيه، قال: وذلك على اعتقاد زيادة الكاف، فكأنه قال: ما أنت زيدًا ولا شبيهًا به، ثم زاد الكاف، فقال: ما أنت كزيدٍ ولا شبيهٍ به، فلما جرّ زيدًا بالـكاف مع اعتقاده زيادتها عَطف الشبيه على زيد. وهذا الذى ذهب إليـه أبو على وجه صـحيح، وهو رأى أبى الحـسن، ونظيره ﴿**ليس كمثله شىء**﴾[1] و«فيها كالمَقَقْ»، ومثلـه أيضًا قوله عز اسمه: ﴿**أو كالذى مرّ على قرية**﴾[2] ذهب أبو الحـسن إلى أن الكاف زائدة، وعطف «الذى» على «الذى» من قوله عز اسمه: ﴿**ألم تَرَ إلى الذى حاجَّ إبراهيم فى ربِّه**﴾[3] .

وأجـاز أبو على أن يكـون الكلام مـعطوفًـا على المعـنى، وذلك أن مـعنى قوله: ﴿**ألم تَرَ إلى الذى حـاجَّ إبراهيم فى ربِّه**﴾: أرأيت كالذى حـاجّ إبراهيم فى ربه، أو كالذى مرّ على قرية، فلا تكون الكاف على هذا زائدة. وهذا وجه حسن.

فأما قول الآخر[4]:

فصُيِّروا مثلَ كعَصْفٍ مَأكُولْ

---

(١) سورة الشورى: آية (١١).

(٢) سورة البقرة: آية (٢٥٩).

(٣) سورة البقرة: آية (٢٥٨).

(٤) البيت ذكره سيبويه فى «الـكتاب» (١/٤٠٨)، ونسبه لحـميد الأرقط، وهو فى ملحـقات ديوانه (ص/١٨).

وذكره المبرد فى «المقتضب» (٤/١٤١، ٣٥٠) بدون نسبته لأحد.

فلا بدّ فيه من زيادة الكاف، فكأنه قال: فصيّروا مثلَ عَصْفٍ مأكول، فأكّد الشبه بزيادة الكاف، كما أكّد الشبه بزيادة الكاف في قوله تعالى: ﴿**ليس كمثله شيء**﴾ إلا أنه في الآية أدخلَ الحرف على الاسم، وهذا شائع، وفي البيت أدخل الاسم، وهو «مثل» على الحرف، وهو الكاف، فشبه شيئًا بشيء.

فإن قال قائل: بماذا جرّ عَصْف؟ أبالكاف التي تجاوره أم بإضافة «مثل» إليه على أنه فصل بالكاف بين المضاف والمضاف إليه؟

فالجواب: أن «العصف» في البيت لا يجوز أن يكون مجرورًا إلا بالكاف وإن كانت زائدة، يدلك على ذلك أن الكاف في كل موضع تقع فيه زائدة لا تكون إلا جارة، كما أن «مِنْ» وجميع حروف الجر في أي موضع وقعن زوائد، فلا بدّ من أن يجررنْ ما بعدهن، كقولك: ما جاءني من أحد، ولست بقائم، فكذلك الكاف في «مثل كعصف» هي الجارة للعصف وإن كانت زائدة على ما تقدم.

فإن قيل: فإذا جررت العصف بالكاف فإلامَ أضفت مِثْلاً؟ وما الذي جررت به؟

فالجواب: أن مثلاً وإن لم تكن مضافة في اللفظ، فإنها مضافة في المعنى، وجارة لما هي مضافة إليه في التقدير، وذلك أن التقدير: فصيّروا مثل عَصْف مأكول، فلما جاءت الكاف تولّت هي جَرَّ العصف، وبقيت «مثل» غير جارة ولا مضافة في اللفظ، وكان احتمال هذه الحال في الاسم المضاف أسوغ منه في الحرف الجار، وذلك لأنا لا نجد حرفًا جارًا معلّقًا غير عامل في اللفظ، وقد نجد بعض الأسماء معلقًا عن الإضافة جارًا في المعنى غيرَ جارّ في اللفظ، وذلك نحو قولهم: جئت قبلُ وبعدُ، وقام زيد ليس غيرُ، وقد قالوا أيضًا(١):

(١) البيت للفرزدق كما في نسخة (ش)، والبيت في «ديوانه» (ص ٢١٥). وذكره سيبويه في «الكتاب» (١/ ٩٢)، والمبرد في «المقتضب» (٤/ ٢٢٩). ونسباه للفرزدق.

يا مَنْ رأى عارضًا أُسَرُّ بِهِ   بينَ ذِراعَيْ وجَبْهةِ الأسَدِ

أى: بين ذراعى الأسد وجبهته. وجئت قبلَ كذا وبعدَ كذا، وقام زيد ليس غيرَه، ومن أبيات الكتاب قول الأعشى[١].

إلاَّ بُداهةَ أو عُلا   لةَ سابحٍ نهدِ الجُزارهْ

أى: إلا بداهةَ سابحٍ أو علالةَ سابحٍ.

وحكى الفراء عن بعض العرب أنه قال: «بَرِئْتُ إليك من خَمْسِ وعِشْرى النَّخَّاسين» أى: مِن خَمْسِ النَّخَّاسين وعِشْرى النَّخَّاسين. وحكى هو أيضًا: «قطع اللهُ الغَدَاةَ يدَ ورجلَ من قاله» أى[٢]: يدَ مَنْ قاله ورجلَ مَن قاله. وهذا كثير، وإنما أردت أن أُوجِدك أن الأسماء قد تُعَلَّق عن الإضافة فى ظاهر اللفظ، وأن الحروف لا يمكن تُعلَّق عن الجرّ فى اللفظ البتة، ومعنى قولى «فى اللفظ»: أن يوجد بعدها لفظ مجرور جدًا مُظْهَرًا أو مقدَّرًا، فالمظهر نحو: مررت بزيد، والمقدر نحو: مررت بهذا وذلك، وغيرهما من المبنى، فعلى ما قدّمناه ينبغى أن يكون «عصفٍ» من قوله «مثل كعصفٍ» مجرورًا بالكاف دون أن يكون مجرورًا بإضافة «مثل» إليه.

فأما قول الشاعر[٣]:

جِيادُ بنى أبى بكرٍ تَسامى   على - كان - المُسَوَّمةِ العِرابِ

---

(١) البيت فى «ديوانه» (ص ٢٠٩)، وذكره سيبويه فى «الكتاب» (١/ ٩١، ٢٩٥)، ونسبه للأعشى، وهو فى «المقتضب» للمبرد، ومعانى القرآن، للفراء. (٢/ ٣٢١) بدون نسبه.

(٢) ذكر ذلك الفراء فى «معانى القرآن» (٢/ ٣٢٢). وعزاه لأبى ثروان العلكى، وكذا عند ابى بكر الانبارى فى «المذكر والمؤنث» (ص ٥٩٨).

(٣) البيت فى «شرح جمل الزجاجى» (١/ ٤٠٨)، واللسان (كون)، وشرح المفصل للزمخشرى (٧/ ٩٨).

فإنه إنما جـاز الفصل بين حـرف الجرّ ومـا جرّه بكان، من قِبـل أنها زائدة مؤكّـدة، فجرَتْ مـجرى «مـا» المؤكدة في نحو قـوله عز اسـمه: ﴿فَبِما نَقْضِهم ميثاقَهم﴾[1] و﴿عَمّا قليلٍ﴾[2] و﴿مِمّا خطيئاتهم﴾[3]، فلذلك جـاز لـ «عَلَى» وإن كانت حرفًا جـارًا أن تتخطى إلى ما بعد «كان» فتـجرّه. ولا يجوز في قوله: «كَكَما يُؤَثْفَيْـنْ» أن تكون «ما» مجرورة بالكاف الأولى؛ لأن الكاف الثـانية عاملة للجر، وليست «كان» جارة فتجرى مجرى الكاف في «كَكَما».

فإن قيل: فمن أين جاز تعليق الأسماء عن الإضافة في اللفظ، ولم يجز في حروف الجر ألاّ تتصل بالمجرور في نحو ما قدّمته؟

فالجواب: أن ذلك جائز في الأسماء من وجهين:

أحدهما: أن الأسماء أقوى وأعمّ تصرفًا من الحروف، وهي الأوّل الأصول، فغـير منكر أن يُتَجَـوَّز فيها مـا لا يُتَجوّز في الحـروف؛ ألا ترى أن التاء في رُبَّتَ وثُمَّتَ علامة تأنيث، كما أن التاء في مُـسْلمة وعاقلة علام تأنيث، وقد أبدلوا تاء التأنيث في الاسم هاء في الوقف، فقالوا: مُـسْلمهْ، وعاقلهْ، ولم يبدلوا التاء في رُبَّتَ وثُمَّتَ ولاتَ ولَـعَلَّتَ في وقف لا وصل؛ لأنه لـيس للحـرف قـــوة الاسم وتصرُّفـه، والفعل أيـضًا في هذا جـارٍ مجرى الحـرف؛ ألا ترى التاء في قـامتْ وقعدتْ ثابتة غير مبدلة في وصل ولا وقف. فهذا أحد الوجهين.

والوجه الآخر: أن الأسمـاء ليست في أول وضـعهـا مبنية عـلى أن تضاف ويُجَرّ بهـا، وإنما الإضافـة فيهـا ثانٍ لا أول، فجاز فـيها أن تَعْـرَى في اللفظ من الإضافـة، وإن كانت الإضافة فـيها منوية. وأمـا حروف الجر فوُضِـعت على أنها

(١) سورة النساء: آية (١٥٥). (٢) سورة المؤمنون: آية (٤٠). (٣) سورة نوح: آية (٢٥).

للجرّ البتة، وعلى أنها لا تفارق المجرور لضعفها وقلة استغنائها عن المجرور، فلم يمكن تعليقها عن الجر والإضافة لئلا يبطل الغرض الذى جىء بها من أجله. فهذا أمر ظاهر واضح.

فإن قال قائل: فمن أين جاز للاسم أن يدخل على الحرف فى قوله: «مِثْلَ كَعَصْفِ»؟

فالجواب: أنه إنما جاز ذلك لما بين الكاف ومثل من المضارعة فى المعنى، فكما جاز لهم أن يدخلوا الكاف على الكاف فى قوله:

وصاليات كَكَما يُؤَثْفَيْنْ

لمشابهته لمثل، حتى كأنه قال: كَمثل ما يُؤثفَيْنْ، كذلك أدخلوا أيضًا مثلاً على الكاف فى قوله: «مِثْلَ كَعَصْفٍ»، وجعلوا ذلك تنبيهًا على قوة الشبه بين الكاف ومثل.

فإن قال قائل: فهل يجوز أن تكون الكاف فى قوله: «مثلَ كعَصْفٍ» مجرورة بإضافة «مثل» إليها، ويكون «العصف» مجرورًا بالكاف، فتكون على هذا قد أضفت كل واحد من «مثل» ومن «الكاف» فيزول عنك الاعتذار لتركهم مثلاً غير مضافة، على ما قدمته، ويكون جر الكاف بإضافة مثل إليها، كجرّها بدخول الكاف على الكاف فى قوله: «كَكَما يُؤَثْفَيْنْ»، فكما أن الكاف الثانية هنا مجرورة بالاولى كما انجرت بعَلَى فى قول الآخر.

. . . .   **على كالقَطا الجُونىِّ أفْزَعَهُ الزَّجْرُ**

فكذلك هلاّ قلت: إن الكاف فى «مثلَ كعَصْفٍ» مجرورة بإضافة «مثل» إليها؟.

فالجواب: أن قوله: «مثل كعصف» قد ثبت أنّ مثلاً أو الكاف فيه زائدة. كما أن إحدهما زائدة فى قوله تعالى: ﴿**ليس كمثله شىء**﴾، وإذا ثبت ذلك فلا

يجوز أن تكون «مثل» هى الزائدة؛ لأنها اسم، والأسماء لا تزاد، وإنما تزاد الحروف، فإذا لم يجز أن تكون «مثل» هى الزائدة ولم يكن بد من زائد، أن بكاف هى الزائدة، وإذا كانت هى الزائدة فلا بدّ من أن تكون كما قدمنا حرفًا، وإذا كانت حرفًا بطل أن تكون مجرورة، من حيث كانت الحروف لا إعراب فى شىء منها، وإذا لم تكن مجرورة بطل أن تكون «مثل» مضافة إليها كما سامَنا السائل. على أن أبا على قد كان أجاز أن تكون «مثل» مضافة إلى الكاف؛ وتكون الكاف هنا اسمًا. وفيه عندى ضعف لما ذكرته.

فأما قول الآخر: «كَكَما يُؤَثْفَيْنْ» فقد استدللنا بدخول الكاف الأولى على الثانية أن الثانية اسم، وأن الأولى حرف قد جرّ الثانية، وهو مع ذلك زائد، ولا يُنْكَر، وإن كان زائدًا، أن يكون جارًا؛ لما قدمناه من قولهم: ما جاءنى من أحد، ولست بقائم.

ومن زيادة الكاف قول الشاعر(١):

مَنْ كان أَسْرَعَ فى تَفَرُّق فالجٍ ... فَلَبُونُه جَرِبَتْ معًا وأَغَدَّتِ
إلا كناشِرةَ الذى ضَيَّعْتُمُ ... كالغُصْنِ فى غُلَوائه المُتَنَبِّتِ

إنما تقديره: إلا ناشرةَ، والكاف زائدة. ونحوه أيضًا قول الآخر(٢):

لولا ابنُ حارثةَ الأميرُ لقد ... أَغْضَيْتَ من شَتْمى على رَغْمِ
إلا كمُعْرِضِ المُحَسِّرَ بَكْرَهُ ... عَمْدًا يُسَبِّبُنى على ظُلْمِ

---

(١) البيت لعنز بن دجاجة المازنى: كما نسبه سيبويه فى «الكتاب» (٢/ ٣٢٨)، ونسبه ابن سيده فى «المخصص» (١٦/ ٦٨) إلى الأعشى.

وذكرهما المبرد فى «المقتضب» (٤/ ٤١٦)، وابن منظور فى «اللسان» (نبت) بدون نسبة.

(٢) البيتان للنابغة الجعدى وهو فى «ديوانه» (ص ٢٣٤) وذكرهما سيبويه فى «الكتاب» (٢/ ٣٢٨، ٣٢٩) بدون نسبه.

الكاف زائدة، وتقديره: إلا مُعْرِضًا. وكذلك قول الآخر(١):

إلا كخـــارجةَ المكلِّفَ نفسَهُ   وابنَيْ قَبِيَة أن أعيبَ ويَشْهدا

الكاف زائدة، وتقديره: إلا خارجة وهذا كله من الاستثناء المنقطع عن الأول معناه: لكن.

ومن زيادة الكاف أيضًا قولنا: لى عليه كذا وكذا، فالكاف هنا زائدة؛ لأنه لا معنى للتشبيه فى هذا الكلام، إنما معناه: لى عليه عدد ما، فلا معنى للتشبيه هنا، وإذا لم يكن هنا تشبيه فالكاف زائدة، إلا أنها زيادة لازمة، بمنزلة «آثرًا ما» ونحوه مما تقدّم ذكره، و«ذا» مجرور بها. واستدل أصحابنا على أن «ذا» مجرور بالكاف بقوله عز اسمه: ﴿وكأيٍّ من قرية﴾(٢)، فالكاف فى ﴿كأىّ﴾ هى الكاف فى: كذا وكذا، وإذا كانت الكاف زائدة فليست متعلقة بفعل، كما أن الباء فى «لست بقائم» لما كانت زائدة لم تكن متعلقة بفعل، ولا معنى فعل. ويدلك على أن الكاف فى «كذا وكذا» زائدة، وأنها قد خُلِطت بـ «ذا»، وصارت معه كالجزء الواحد، أنك لا تضيف «ذا» ولا تؤكدها، ولا تؤنثها، لا تقول: له كَذِه وكَذِه ملحفةً، فجريا مجرى «حَبّذا»، وعلى هذا قالوا: إنّ كذا وكذا درهمًا مالُك، فرفعوا المال لأن الغرض فى كذا وكذا، إنما هو التوكيد والتكثير. وإذا كانت الكاف غير زائدة تعلَّقت بالفعل؛ لأنها حينئذ بمنزلة غيرها من سائر حروف الجر، فكما أن تلك كلها متى لم تُزَد فهى متعلقة بالأفعال، فكذلك ينبغى أن تكون الكاف غير الزائدة، وذلك نحو قولك: أنت كزيد، فالتقدير «أنت كائن كزيد» كما أنك إذا قلت: أنت لزيد، فكأنك قلت: أنت كائن لزيد.

---

(١) القائل هو: الأعشى وهو فى «ديوانه» (ص ٢٨).

(٢) سورة الحج: آية (٤٥).

وفى هذا الفصل مسألتان تحتاجان إلى شرح وبيان:

أما إحداهما فقولنا: كأنّ زيدًا عمرو. إن سأل سائل فقال: ما وجه دخول الكاف هنا، وكيف أصل وضعها وترتيبها؟

فالجواب: أن أصل قولنا كأنّ زيدًا عمرو، إنما هو أنّ زيدًا كعمرو، فالكاف هنا تشبيه صريح، وهي متعلقة بمحذوف، فكأنك قلت: إن زيدًا كائن كعمرو، ثم إنهم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذى عليه عقدوا الجملة، فأزالوا الكاف من وسط الجملة، وقدّموها إلى أولها لإفراط عنايتهم بالتشبيه، فلما أدخلوها على «إنّ» من قَبْلها وجب فتح إنّ؛ لأن المكسورة لا يتقدمها حروف الجر، ولا تقع إلا أولاً أبدًا، وبقى معنى التشبيه الذى كان فيها وهى متوسطة بحالة فيها وهى متقدمة، وذلك قولهم: كأنّ زيدًا عمرو، إلا أن الكاف الآن لما تقدمت بَطَل أن تكون متعلقة بفعل ولا معنى فعل؛ لأنها فارقت الموضع الذى يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف، وتقدمت إلى أول الجملة، وزالت عن الموضع الذى كانت فيه متعلقة بخبر إنّ المحذوف، فزال ما كان لها من التعلق بمعانى الأفعال، وليست ههنا زائدة؛ لأن معنى التشبيه موجود فيها وإن كانت قد تقدمت، وأُزيلت عن مكانها، وإذا كانت غير زائدة فقد بقى النظر فى «أنّ» التى دخلت عليها، هل هى مجرورة بها أو غير مجرورة؟ فأقوى الأمرين عليها عندى أن تكون «أنّ» فى قولك «كأنك زيد» مجرورة بالكاف.

فإن قلت: إن الكاف الآن ليست متعلقة بفعل، فلِمَ يُجَرُّ به؟

قيل له: الكاف وإن لم تكن متعلقة بفعل، فليس ذلك بمانع من الجرّ بها؛ ألا ترى أن الكاف فى قوله تعالى: ﴿**ليس كمثله شىء**﴾ هى غير متعلقة بفعل،

وهى مع ذلك جارة(١). ويؤكد عندك أيضًا أنها هنا جارة فتحهُم للهمزة بعدها كما يفتحونها بعد العوامل الجارة وغيرها، وذلك نحو قولك: عجبت منْ أنك قائم، وأعطيتك لأنك شاكر، وأظن أنك منطلق، ويلغنى أنك كريم، فكما فُتحت «أنّ» لوقوعها بعد العوامل قبلها موقع الأسماء، كذلك فتحت أيضًا فى «كأنك قائم» لأن قبلها عاملاً قد جرّها، فاعرف ذلك.

ونظير هذا الكلام فى أنه قد خُلط بعضه ببعض، وصارت فيه «كأنّ» حرفًا واحدًا، مذهب الخليل فى «لَن»، وذلك أن أصلها عنده «لا أنْ»، وكثر استعمالها، فحذفت الهمزة تخفيفًا، فالتقت ألف «لا» ونون «أنْ» وهما ساكنتان، فحذفت الألف من «لا» لسكونها وسكون النون بعدها، فصارت «لن» فخُلطت اللام بالنون، وصار لهما بالامتزاج والتركيب الذى وقع بينهما حكم آخر. يدلك على ذلك قولُ العرب: زيدًا لن أضربَ، فلو كان حكم «أن» المحذوفة الهمزة مُبقًى بعد حذفها وتركيب النون مع لام «لا» قبلها كما كان قبل الحذف والتركيب، لما جاز لزيد أن يتقدم على «لن» لأنه كان يكون فى التقدير من صلة «أن» المحذوفة الهمزة، ولو كان من صلتها لما جاز تقدمه عليها على وجه.

فهذا يدلك على أن الشيئين إذا خُلطا حدثَ لهما حُكم ومعنى لم يكن لهما قبل أن يمتزجا؛ ألا ترى أن «لولا» مركبة منْ «لو» و«لا»، ومعنى «لو» امتناع الشيء لامتناع غيره، ومعنى «لا» النفى أو النهى، فلما ركّبا معًا حدث معنى آخر، وهو امتناع الشيء لوقوع غيره. فهذا فى «لن» بمنزلة قولنا «كأنّ»، ومصحح له، ومؤنس به، ورادّ على سيبويه ما ألزمه الخليل من أنه لو كان الأصل «لا أنْ» لما جاز: زيدًا لن أضرب، لامتناع جواز تقدم الصلة على الموصول. وحجاج

(١) انظر كلام العلامة سيبويه فى «الكتاب» (١/٧-٤).

الخليل في هذا ما قدمنا ذكره؛ لأن الحرفين حدث لهما بالتركيب ما لم يكن لهما مع الإفراد. مضت المسألة الأولى.

المسألة الثانية: قول عمرو بن شأس، وهو من أبيات الكتاب:

وكاءٍ رَدَدْنا عنكمُ مِـــن مُدَجَّجٍ   يجيءُ أمامَ الألف يَرْدى مُقَنَّعا

وقال الآخر:

وكاءٍ ترى مَنْ صامتٍ لك مُعْجِبٍ   زيادتُه أو نقصـــه فى التكـلُّمِ

إن سأل سائل فقال: ما تقول فى «كاءٍ» هذه، وكيف حالُها؟ وهل هى مركَّبة أو بسيطة؟

فالجواب: أنها مركبة. والذى علَّقتُه عن أبى على عن أصحابنا أن أصلها «كأىّ» كقوله عز اسمه: ﴿**وكأىٌّ من قرية**﴾. ثم إن العرب تصرفت فى هذه اللفظة لكثرة استعمالها إياها، فقدَّمت الياء المشددة، وأخرت الهمزة، كما فعلت ذلك فى عدة مواضع، نحو «قِسِىّ» و«أشْياءَ» فى قول الخليل، و«شاكٍ» و«لاثٍ» ونحوهما فى قول الجماعة، و«جاءٍ» وبابه فى قول الخليل أيضًا، وغير ذلك، فصار التقدير فيما بعد: «كَيِّءٍ»، ثم إنهم حذفوا الياء الثانية تخفيفًا، كما حذفوها فى نحو مَيِّت، وهَيِّن، ولَيِّن، فقالوا: مَيْت، وهَيْن، ولَيْن، فصار التقدير «كَيْءٍ»، ثم إنهم قلبوا الياء ألفًا لانفتاح ما قبلها، كما قلبوها فى طائىّ (١)، وحارىّ (٢)، وآية (٣)، فى قول غير الخليل، فصارت: كاءٍ.

---

(١) طائى ، ونسبة إلى طيئ.

(٢) جارى: نسبة إلى الحيرة.

(٣) آية: أصلها عند غير الخليل: أيّة، فقلبت الياء الأولى الساكنة ألفًا تخفيفًا.

وأخبرنا أبو على قال: «قرأت على أبي بكر فى بعض كتب أبى زيد سمعت أبا عمرو الهذلي يقول فى تصغير دابّة: دُوابّة. قال أبو على: أراد: دُوَيْبّة، فقُلبت الياء ألفًا». فهذا أيضًا كما قلنا فى «كاءٍ». وفيها لغات أخرى غير هذه، يقال: كأيٌّ، وكاءٍ، وكَأْيٍ بوزن كَعْيِنْ، وكَإٍ، بوزن كَعِنْ. حكى ذلك أحمد بن يحيى. فمن قال «كأيٌّ» فهى «أيّ» دخلت عليها الكاف. ومن قال «كاءٍ» فقد شرحنا أمره. ومن قال «كأيٌّ» بوزن كَعْيِنْ، فأشبهُ ما فيه أنه لمّا أصاره التغيير على ما ذكرنا إلى «كَيْءٍ» قدّم الهمزة، وأخّر الياء، ولم يقلب الياء ألفًا، وحسّن له ذلك ضعف هذه الكلمة وما أعتورَها من الحذف والتغيير. ومن قال «كَإٍ» بوزن كَعِنْ، فإنه حذف الياء من «كَيْءٍ» تخفيفًا أيضًا.

فإن قلت: إنّ فى هذا إجحافًا بالكلمة؛ لأن حَذْفٌ بعد حَذْف.

فليس ذاك بأكثر من مصيرهم من ايْمُن اللهِ إلى: مُ اللهِ ومِ للهِ. وإذا كُثر استعمال الحرف حسُن فيه ما لا يحسُن فى غيره من التغيير والحذف، فاعرف ذلك إن شاء الله. فهذه حال الكاف الجارة فى مواقعها، وانقسامها، وتشعُّبها.

وأما الكاف غير الجارة فعلى ضربين: أحدهما اسم، والآخر حرف.

فأما الاسم فكاف المذكر والمؤنث المخاطَبين. فكاف المذكر مفتوحة، وكاف المؤنث مكسورة، نحو: ضربتكَ يا رجل، وضربتكِ يا امرأة، فهذه اسم بدلالة دخول حرف الجرّ عليها، نحو: مررت بكَ وبكِ، وعجبت منكَ ومنكِ.

وأما الكاف التى هى حرف فالتى تأتى للخطاب مجردة من الاسمية، وذلك نحو كاف: ذلكَ، وذاكَ، وتيكَ، وتلكَ، وأولئكَ. ومن العرب من يقول: ليسك زيدًا، أى: ليس زيدًا، والكاف لتوكيد الخطاب. ومن ذلك كاف: ذانِكَ، وتانِكَ

وأبصِرْكَ زيدًا، أى: أبصرْ زيدًا، وكاف النَّجاءَكَ، إذا أردت: انْجُ، وكاف قوله عز اسمه: ﴿قال أرأيتَكَ هذا الذى كرَّمْتَ علىّ﴾[1]. فهذه الكاف فى هذه المواضع كلها حرف يفيد الخطاب، وليس باسم. والدلالة على ذلك أنّ الكاف لو كانت فى ذلك ونحوه من أسماء الإشارة، نحو تلك وأولئك اسمًا، لم تخل من أن تكون مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة، فلا يجوز أن تكون مرفوعة لأن الكاف ليست من ضمير المرفوع. ولا يجوز أيضًا أن تكون منصوبة لأنك إذا قلت: «ذلك زيد» فلا ناصب هنا للكاف. ولا يجوز أيضًا أن تكون مجرورة لأن الجر إنما هو فى كلامهم من أحد وجهين: إما بحرف جر، وإما بإضافة اسم، ولا حرفَ جرّ هنا. ولا يجوز أيضًا أن يضاف اسم الإشارة؛ من قِبل أن الغرض فى الإضافة إنما هو التعريف، وأسماء الإشارة معارف كلها، فقد استغنت بتعريفها عن إضافتها، وإذا كان من شروط الإضافة أنه لا يضاف الاسم إلا وهو نكرة، فما لا يجوز أن يُنكَّر البتة لا يجوز أيضًا أن يضاف البتة، وأسماء الإشارة مما لا يجوز تنكيره، فلا تجوز أيضًا إضافته. ولأجل ما ذكرناه أيضًا لم تجز إضافة الأسماء المضمرة؛ لأنها لا تكون إلا معارف.

فإن قلت: فإذا كانت أسماء الإشارة لا تُنكَّر البتة، فما تصنع بما حكاه أبو زيد من قولهم: هؤلاءٍ قوم، ورأيت هؤلاءٍ. قال: فنوّنوا وكسروا. قال: وهى لغة بنى عُقَيْل. والتنوين عندك فى هذه المبنيات إنما يجىء علمًا للتنكير، نحو: سيبويهٍ، وعَمرويهٍ وغاقٍ غاقٍ، وصَهٍ، وأيهاتٍ وإيهٍ، وحَيَّهلاً، وما أشبه ذلك؛ فكيف يكون «هؤلاءٍ» نكرة وهو اسم إشارة، وقد تقدم من قولك ما يمنع تنكير اسم الإشارة؟

(١) سورة الإسراء: آية (٦٢).

فالجواب من وجهين: أحدهما شذوذ هذه الحكاية، وأنه لا نظير لها. والآخر ما كان يقوله أبو على، وهو أنه إنما جاز أن يُنكَّر هذا الاسم وإن كان اسم إشارة من قِبل أنه قد يجوز أن يُنظر إلى قوم من بعيد، فيتشكّك فى الأشباح: أناسٌ هم أم غيرهم، فإنما نوّن «هؤلاءٍ» من هذا الوجه، إلا أنك لا تقيسه ضعفه. ويؤكد عندك أيضًا أن هذه الكاف حرف وليست باسم ثبوتُ النون فى ذانِكَ وتانِكَ، ولو كانت اسمًا لوجب حذف النون قبلها، وجرّها هى بالإضافة، كما تقول: قام غلاماكَ وصاحباكَ وجاريتاك. ويدل على ذلك أيضًا قولهم: النَّجاءَكَ، أى: انجُ، ولو كانت الكاف اسمًا لما جازت إضافة ما فيه الألف واللام إليها. وكذلك قولهم: «أبْصِرْكَ زيدًا»، لا يجوز أن تكون الكاف اسمًا؛ لأن هذا الفعل لا يتعدى إلى ضمير المأمور به؛ ألا تراك لا تقول: اضْرِبْكَ، ولا اقتُلْكَ إذا أمرته بضرب نفسه وقتله إياها. وكذلك أيضًا قولهم: عندهم رجلٌ لَيْسَكَ زيدًا، لا يجوز أن تكون الكاف اسمًا؛ لأنك قد نصبت زيدًا، لأنه خبر ليس، ولو كانت الكاف منصوبة لما نصبت اسمًا آخر.

فإن قلت: فاجعل الكاف خبر ليس، واجعل زيدًا بدلاً من الكاف.

فذلك خطأ من قِبل أن ضمير المخاطب لا يُبْدَل منه بدل الكل لأنه فى غاية الوضوح والبيان، فلا حاجة به إلى الإبدال منه؛ ألا ترى أنك لا تقول: إنك زيداً قائم، ولا: ضربتُكَ محمدًا، على أن تجعل زيدًا ومحمدًا بدلاً من الكاف.

وأما قولهم: «أرأيتَكَ زيدًا ما صَنَع؟» فإنما الكاف هنا أيضًا للخطاب بمنزلة ما تقدم، ولا يجوز أن تكون اسما؛ لأن «زيدًا» هو المفعول الأول، و«ما صنع» فى موضع المفعول الثانى، فالكاف إذن لا موضع لها من الإعراب.

فإن قلت: فهلا جعلت الكاف هي المفعول الأول، و«زيدًا» هو المفعول الثاني؟

فذلك غلط من قِبل أن السؤال إنما هو عن زيد في صنيعه، ولست تسأل عن المخاطب ما صنع. وأيضًا فلو كانت الكاف هي المفعول الأول وزيد هو المفعول الثاني، لجاز أن تقتصر على زيد، فتقول: أرأيتك زيدًا؟ كما تقول: ظننتك زيدًا، فحاجة زيد إلى ما بعده تدل على أنه هو المفعول الأول، وأن ما بعده في موضع المفعول الثاني. وأيضًا فإنا نجد معنى: أرأيتك زيدًا ماصنع، واحدًا، فدل هذا على أن الكاف للخطاب، وليست مغيرة شيئًا من الإعراب. وأيضًا فلو كانت بكاف هي المفعول الأول. و«زيدًا» هو المفعول الثاني، لوجب أن تقول للمؤنث: أرأيتكِ زيدًا، كما تقول ظننتكِ قائمة ولوجب أن تقول للاثنين: أرأيتما كما الزيدين، فتكسر التاء، كما تقول: ظننتماكما قائمين. وكذلك في الجماعة المذكرة والمؤنثة، فترك العرب هذا كله، وإقرارهم التاء مفتوحة على كل حال، يدل على أن لها وللكاف في هذا النحو مذهبًا ليس لهما في غير هذا الموضع. وإنما فتحت التاء في كل حال، واقتصر في علامة المخاطبين وعددهم على ما بعد التاء في قولك للرجل: أرأيتكَ زيدًا ما صنع؟ وللمرأة: أرأيتكِ زيدًا ما فعل؟ وأرأيتكما، وأرأيتكُم، وأرأيتكُنّ، بفتح التاء البتة لأنها أخلصت اسمًا، وجعلت علامةُ الخطاب فيما بعد، فاعرف ذلك.

وهذه مسألة لطيفة عنّت لنا في أثناء هذا الفصل، نحن نشرحها، ونذكر خلاف العلماء فيها، ونخبر بالصواب عندنا من أمرها إن شاء الله، وهي قوله عز اسمه: ﴿إِيَّاكَ نَعبدُ﴾ وما كان مثله.

أخبرني أبو علي عن أبي بكر محمد بن السري، عن أبي العباس محمد بن يزيد: أن الخليل يذهب إلى أن «إيّا» اسم مضمر مضاف إلى الكاف. وحكى عن المازني مثل هذا القول المحكيّ عن الخليل في أنه مضمر مضاف.

قال: وحكى أبو بكر عن أبي العباس، عن أبي الحسن الأخفش، وأبو إسحاق عن أبي العباس غير منسوب إلى الأخفش: أنه اسم مفرد مضمر يتغير آخره كما تتغير أواخر المضمرات لاختلاف أعداد المضمرين، وأن الكاف في «إياك» كالتي في ذلك، في أنه دلالة على الخطاب فقط، مجردة من كونها علامة للضمير، ولا يجيز أبو الحسن فيما حُكي عنه: إيّاك وإيّا زيدٍ، وإيّاي وإيّا الباطلِ.

انتهت الحكاية عن أبي علي.

وقال سيبويه: «حدثني من لا أتهم عن الخليل: أنه سمع أعرابيًا يقول: إذ بلغ الرجلُ السّتين فإيّاه وإيّا الشَّوابِّ».

وحكى سيبويه أيضًا عن الخليل أنه قال: «لو أن قائلاً قال: إيّاك نفسِك، لم أعنّفه». وحكى ابن كيسان قال: قال بعض النحويين: «إيّاك» بكمالها: اسم. قال: وقال بعضهم: الياء والكاف والهاء هي الأسماء، و«إيّا» عماد لها؛ لأنها لا تقوم بأنفسها. قال: وقال بعضهم: إيا: اسم مبهم يُكْنى به عن المنصوب، وجُعلت الياء والكاف والهاء بيانًا عن المقصود ليُعلم المخاطب من الغائب، ولا موضع لها من الإعراب، كالكاف في ذلك وأرأيتَكَ. وهذا هو قول أبي الحسن الأخفش. قال: وقال بعضهم: الياء والكاف والهاء في موضع خفض. قال: والدليل على هذا قولُ العرب: إذا بلغ الرجلُ الستين فإيّاه وإيّا الشّوابِّ. وهذا قول الخليل. واحتج ابن كيسان في هذا الفصل بحجاج لا غرض لنا في ذكره، وإنما أوردنا ما حكاه لنتّبعه من القول فيه ما نراه.

وقال أبو إسحاق الزَّجّاج: الكاف في «إيّاكَ» في موضع جر بإضافة «إيّا» إليها، إلا أنه ظاهر يضاف إلى سائر المضمرات، ولو قلت: «إيّا زيدٍ حدّثتُ» كان

قبيحًا؛ لأنه خُصَّ به المضمر. وحكى ما رواه الخليل من إيّا الشَّوابِّ».

وتأمَّلْنا هذه الأقوال على اختلافها والاعتلال لكل قول منها، فلم نجد فيها ما يصح مع الفحص والتنقير غير قول أبي الحسن الأخفش.

أما قول الخيل: إن إيّا اسم مضمر مضاف، فظاهر الفساد، وذلك أنه إذا ثبت أنه مضمر فلا سبيل إلى إضافته على وجه من الوجوه، لأن الغرض في الإضافة إنما هو التعريف والتخصيص، والمضمر على نهاية الاختصاص، فلا حاجة به إلى الإضافة.

فإن قلت: فقد قالوا: رُبَّه رجلاً، ورُبَّها امرأةً، فأدخلوا «رُبَّ» على المضمر، وهو عندك على نهاية الاختصاص، فما وجه ذلك؟

فالجواب: أنه إنما جاز دخول «رُبَّ» في هذا الموضع على المعرفة لمضارعتها النكرة، بأنها أُضمرت على غير تقدم ذِكْر، ومن أجل ذلك احتاجت إلى التفسير بالنكرة المنصوبة، نحو «رجلاً» وامرأةً»، ولو كان هذا المضمر كسائر المضمرات لما احتاج إلى تفسير، وليس كذلك إيّاكَ وإيّاهُ وإيّايَ؛ لأن هذه مختصة معروفة بمنزلة أنا وأنت وهو، فكما أن هذه مضمرات مختصة، فكذلك «أيّا» هي مضمرة مختصة. فهذا يفسد قول الخليل والمازني جميعًا. فأمّا ما حكاه سيبويه عنه من قولهم: فإيّاه وإيّا الشَّوابِّ، فليس سبيل مثله مع قلته أن يعترض على السماع والقياس جميعًا؛ ألا ترى أنه لم يُسمع منهم: إيّاك وإيّا الباطلِ، ولا حُكي عنهم تأكيد الكاف والهاء بعد «إيّا».

فأما قول الخليل: «لو أن قائلاً قال: إياك نفسك لم أعنفه» فهذا ليس بتصريح قول ولا مَحْض إجازة، وإنما قاسه على ما سمعه من قولهم «فإيّاه وإيّا

الشواب»، ولو كان ذلك قويًا فى نفسه، وسائغًا فى رأيه، لما قال: «لم أعنفه» كما لا يقال فى قول من قال: قام زيد، فرفع زيدًا بفعله: إنك فى هذا عندى غير مُعنِّف، وإنما يقال له: أصبتَ ووافقت صحيح كلام العرب الذى لا مَعْدِل عنه، أو كلام هذا نحوه.

فأمّا قول من قال: إنّ إياك بكماله الاسم، فليس بقوى، وذلك أن «إيّاكَ» فى أنّ فتحة الكاف تفيد الخطاب المذكر، وكسرة الكاف تفيد الخطاب المؤنث، بمنزلة «أنت» فى أن الاسم هو الهمزة والنون، والتاء المفتوحة تفيد خطاب المذكر، والتاء المكسورة تفيد خطاب المؤنث، فكما أن ما قبل التاء فى «أنتَ» هو الاسم، والتاء حرف خطاب، فكذلك «إيّا» هو الاسم، والكاف بعدها حرف خطاب؛ أولا تراك تقول: إيّاك وإيّاكما وإيّاكم، كما تقول: أنت وأنتما وأنتم.

وأمّا من قال: إن الكاف والهاء والياء فى إياك وإياه وإياى هى الأسماء، وإن «إيا» إنما عُمِدت بها هذه الأسماء لقلّتها، فغير مرضيّ أيضًا، وذلك أن «أيّا» فى أنه ضمير منفصل بمنزلة أنا وأنت ونحن، وهو وهى، فى أن هذه مضمرات منفصلة، فكما أنّ أنا وأنت ونحوهما مخالف للفظ المرفوع المتصل، نحو التاء فى قمتُ، والنون والألف فى قُمْنا، والألف فى قاما، والواو فى قاموا، بل هى ألفاظ أُخَر غير ألفاظ الضمير المتصل، بل هو قائم بنفسه، وليس شىء منها معمودًا به شىء من الضمير المتصل، وليس «إيّا» اسم مضمر منفصل وليس معمودًا به غيره، وكما أن التاءفى «أنت» وإن كانت بلفظ التاء فى «قمت»، فليست اسمًا مثلها، بل الاسم قبلها هو «أنْ»، وهى بعده للخطاب، وليست «أنْ» عمادًا للتاء، فكذلك «إيا» هى الاسم، وما بعدها يفيد الخطاب تارة، والغَيْبة تارة، والتكلُّم أخرى، وهو حرف، كما أن التاء فى «أنت» حرف وغير معمودة بالهمزة والنون من قَبْلها،

بل ما قبلها هو الاسم، وهى حرف خطاب، فكذلك ما قبل الكاف فى «إيّاك» اسم، وهى حرف خطاب، فهذا هو مَحْض القياس.

وأما قول أبى إسحاق: إن «إيّا» اسم مظهر خُصّ بالإضافة إلى المضمر، ففاسد أيضًا، وليس «أيّا» بمظهر كما زعم. والدليل على أن «إيّا» ليس باسم مُظْهَر اقتصارُهم به على ضرب واحد من الإعراب، وهو النصب، كما اقتصروا بأنا وأنت ونحوهما على ضرب واحد من الإعراب، وهو الرفع، فما أنّ أنا وأنت وهو ونحن وما أشبه ذلك أسماء مضمرة، فكذلك «إيّا» اسم مضمر لاقتصارهم به على ضرب واحد من الإعراب، وهو النصب، ولم نعلم اسمًا مظهرًا اقتُصر به على النصب البتة إلا ما اقتصر به من الأسماء على الظرفية، وذلك نحو: ذاتَ مرّة، وبُعَيْدات بَيْن، وذا صباح، وما جرى مجراهن، وشيئًا من المصادر، نحو: سُبْحانَ الله ومعاذَ الله، ولَبَّيْك، وليس «إيّا» ظرفًا ولا مصدرًا فيُلحق بهذه الأسماء.

فقد صح إذن بما أوردناه سقوط هذه الأقوال، ولم يبق هنا قول يجب اعتقاده، ويلزم الدخول تحته غير قول أبى الحسن: إن «إيّا» اسم مضمر، وإن الكاف بعده ليست باسم، وإنما هى للخطاب بمنزلة كاف ذلك، وأرأيتَكَ، وأبْصِرْكَ زيدًا، وليسك عمرًا، والنَّجاءَكَ.

فإن قال قائل: فإذا كانت الكاف ليست اسمًا فى «إياك» فكيف يصنع أبو الحسن بقولهم: إياه وإياى، ولا كاف هناك، وإنما هناك هاء وياء، ولم نرهم جرّدوا الهاء ولا الياء فى نحو هذا من مذهب الاسمية، وأخلصوهما حرفين، كما فعلوا ذلك بكاف ذلك وهنالك؟

فالجواب: أنه لا يمتنع أن يكون الهاء والياء فى إياه وإياى وتثنيتهما وجمعهما حروفًا، كما كانت الكاف فى إياك حرفًا، وأن يكون ما بعد «إيّا» إنما اختلف لاختلاف أعداد المضمرين وأحوالهم من الحضور والمغيب، ولسنا نجد حالاً سَوَّغَتْ هذا المعنى للكاف، وانكفَّت عن الهاء والياء. ويؤكد صحة هذا المذهب عندك أنّا قد وجدنا غير الكاف لحقه من سلب الاسمية عنه وإخلاص للحرفية ما لحق الكاف، وهو التاء فى أنت، والألف فى قول من قال: قاما أخواك، والواو فى قول من قال: قاموا إخوتك، والنون فى قول من قال: قُمْنَ الهنداتُ؛ ألا ترى أن من قال: أخواك قاما، فالألف عنده علامة الضمير والتثنية، وإذا قال: قاما أخواك، فالألف فى قاما إنما هى مُخْلَصة لمعنى التثنية، مجردة من مذهب الاسمية لامتناع تقدم المضمر، وخلوّ الفعل من عَلَم الضمير بارتفاع الاسم الظاهر بعده. وكذلك من قال: إخوتك قاموا، فالواو فى قاموا عَلَم الضمير والجمع، وإذا قيل: قاموا إخوتك، فالواو علم الجمع مجردة من معنى الاسمية البتة. وكذلك القول فى نون الجمع، نحو قولك: الهندات قُمْنَ، وقُمْنَ الهنداتُ، فكما جاز لجميع هذه الأشياء أن تكون فى بعض المواضع دالة على معنى الاسمية والحرفية، ثم تُخلعُ عنها دلالة الاسمية فى بعض المواضع، فكذلك لا يُنكر أن تكون الهاء والياء فى نحو ضربه وضربنى يدلان على معنى الاسمية والحرفية، فإذا قلت: «إيّاه وإيّاى» تجرّدتا من معنى الاسمية، وخَلَصَتا لدلالة الحرفية. فاعرف هذا؛ فإنه من لطيف ما تضمّنه هذا الفصل، وبه كان أبو على - رحمه الله - ينتصر لمذهب أبى الحسن ويذبّ عنه، ولا غاية فى جودة الحِجاج بعده.

ونحوٌ من الكاف فى ذلكَ وهنالكَ وإيّاكَ، الكافُ فى قولك للرجل: هاكَ، وللمرأة: هاكِ، فالكاف هنا حرف لمعنى الخطاب. ويدلك على ذلك أن معنى:

هاكَ زيدًا، أي: خُذْ زيدًا، فزيد هو منصوب هذا الفعل، ولا يتعدى إلى مفعولين، وقد كنا قدمنا أن زيدًا في نحو هذا لا يجوز أن يكون بدلاً من الكاف لو كانت اسمًا، وهو أن ضمير المخاطب لا يُبْدَل منه، فيقال: ضربتك زيدًا، على أن زيدًا بدل من الكاف. ويدلك على أن الكاف في هاكَ وهاكِ حرف لا اسم، إيقاعُهم موقعها ما لا يكون اسمًا على وجه، وذلك قولك: هاءَ وهاءِ، وعلى هذا قوله عزّ وجل: ﴿هاؤُمُ اقرءوا كتابيَهْ﴾ وعلى هذا قالوا للاثنين: هاؤُما، وللنساء: هاؤُنَّ، كما يقال: هاكَ، وهاكِ وهاكما، وهاكُمْ، وهاكُنَّ. وفيها لغة ثالثة، وهي أن تترك الهمزة مفتوحة على كل حال، وتلحقها كافًا مفتوحة للمذكر، ومكسورة للمؤنث، فتقول: هاءكَ، وهاءَكُمَا، وهاءَكُمْ، وهاءَكِ، وهاءَكما، وهاءَكُنَّ.

وفيها لغة رابعة، وهي قولك للرجل: هَأْ بوزن هَعْ، وللمرأة: هائي بوزن عاهي، وللاثنين وللاثنتين: هاءا بوزن هاعا، وللمذكرين: هاءُوا بوزن هاعُوا، وللنساء: هَأْنَ بوزن هَعْنَ. فهذه اللغة تتصرفُ تصرُّفَ: خَفْ، وخافي، وخافا، وخافُوا، وخَفْنَ، وهي لغة مع ما ذكرناه قليلة.

فأمّا ما أنشدنيه أبو علي من قول الشاعر[1]:

أفاطمَ هاءِ السيفَ غيرَ مُذَمَّمِ ....

فالوجه فيه أن تكون على قول من كسر الهمزة للمؤنث؛ لأن القرآن بهذه اللغة نزل، ولغته أفصح اللغات. وقد يجوز أن يكون على قول من قال للمرأة «هائي» بوزن خافي، إلاّ أنه حذف الياء من اللفظ لسكونها وسكون السين الأولى من «السيف» كما تقول في اللفظ: خافي السيف.

(١) البيت في «جمهرة اللغة» لدريد، (١/١٩٣)، وفي «المحتسب» (١/٣٣٧).

وفيه لغة خامسة، وهى أن تقول للواحد، والواحدة، والتثنية، والجمع: «ها» على صورة واحدة. والذى ينبغى أن يحمل هذا عليه أن تجعله بمنزلة صَهْ، ومَهْ، ورُوَيْدَ، وإيهٍ، وما أشبه ذلك مما يصلح للواحد والواحدة فما فوقهما.

* واعلم أن من كلام العرب إذا قيل لأحدهم: كيف أصبحتَ؟ أن يقول: «كخيرٍ»، والمعنى: على خير. قال أبو الحسن: فالكاف فى معنى «على». وقد يجوز عندى أن تكون فى معنى الباء. أى: بخير. قال أبو الحسن: ونحو منه قولهم: كُنْ كما أنت، أى: كن على الفعل الذى هو أنت.

* * *

حَـرْفُ اللاّم

اللام حرف مجهور يكون أصلاً، وبدلاً، وزائدًا[١].

فإذا كـان أصلاً وقع فاء، وعـينًا، ولاماً، فالفـاء نحو لَعِبَ، ولَزِمَ. والعين نحو قَلْبٍ، وسَلِمَ. واللام نحو شُغْلٍ، وجَعَلَ. فأما قول الراجز[٢]:

لمّا رأى أنْ لا دَعَهْ ولا شِبَعْ ... مالَ إلى أرطاة حِقْفٍ فالْطَجَعْ

فـإنه يريد: فـاضْطَجَعَ، فـأبدل الضـاد لامًـا، وهو شـاذ. وقـد دروى: فاضْطَجَعَ. ويروى أيضًا: فاطَّجَعَ. ويروى أيضًا: فاضَّجَعَ.

وأبدلوا اللام من النون في أُصَيْلان، فقالوا: أُصَيْلال.

وإذا كانت اللام زائدة فهـى على ضربين: أحدهما أن تزاد فى الكلمـة مبنية معها غير مفارقة لها. والآخر أن تزاد فيها لمعنىً، ولا تكون من صيغة الكلمة.

---

(١) قال المرادى فى الجنى الدانى (٩٥) عن حـرف اللام: اللام حرف كثيـر المعانى والأقسام. وقـد أفرد لها بعضهم تصنيـفًا لها نحوًا من أربعين مـعنى، وأقول: إن جميع أقسـام اللام التى هى حرف من حروف المعانى، ترجع عند التحـقيق إلى قسمين: عاملة، وغيـر عاملة، فالعاملة قسـمـان: جارة وجازمة، وزاد الكوفيـون ثالثًا وهى الناصبـة للفـعل. وغير العـاملة خمسـة أقسـام لام الابتداء، ولام الفـارقة، ولام الجواب، ولام الموطئة، ولام التعريف . عند من جعل حرف التعريف أحاديًا - فهذه ثمانية أقسام.

(٢) ذكر البيت فى شرح شافية ابن الحاجب للاستراباذى وشرح شواهده عبدالقادر البغدادى (٤/ ٢٧٤)، وقد أورد الزمخشـرى هذا البيت فى المفصّل على أن اللام أبدلت من الضاد فى (فـالطجع) وأصله فاضطجع وكذلك أورده المرادى وابن هشام فى شرح الألفية.

الأول من هذين: وذلك قولهم: ذلك، وأولالك، وهنالك، وعَبْدَل، وزَيْدَل، وفَيْشَلة. فالذى يدل على زيادة اللامِ فى ذلك قولهم فى معناه: ذاك. ومعنى أولالك: أولئك، قال:

أولالك قومى لم يكونوا أُشابةً[1]   وهل يعظ الضِّلِّيلَ إلا أولالكا

وقولهم هناك يدل على زيادة اللام فى هنالك. ومعنى عَبْدلٍ كمعنى عَبْدٍ. ومعنى زَيْدَلٍ معنى زَيْدٍ. ومعنى فَيْشَلة معنى فَيْشة، قال الراجز[2]:

وفَيْشةٍ ليست كهذى الفَيْشِ   قد مُلِئَتْ مِنْ خُرقٍ وطَيْشِ
إذا بَدَتْ قُلْتَ أميرُ الجَيْشِ

ويقال: إن امرأة من العرب قالت:

وفَيْشةٍ قد اشْفَتَرَّ حُوقُها[3]

فسمعتها ابنتها، فقالت[4]:

دُونَكِها يا أمِّ لا أُطيقُها

وقد يمكن أن تكون فَيْشة من غير لفظ فَيْشَلة[5]، فكون الياء فى فَيْشة عينًا،

(١) الأُشابَةُ: الأشابة من الناس الأخلاط والجمع الأشائب، الضِّلّيل: كثير الضلال وقيل: صاحب غوايات وبَطالات والضِّلّيل: للذى لا يقلع عن الضلالة، وكان امرؤ القيس يسمى الملك الضِّلّيلَ المضَلِّلَ.
والبيت لم ينسب إلى صاحبه فى المنصف لابن جنى (١/١٦٦).

(٢) ذكر البيت فى اللسان مادة [فيش] كما ذكر فى ديوان الحماسة لأبى تمام (٢/٤٣٦). والفَيْشُ: أعلى الهامَة، والطيش: خفة العقل.

(٣) الحُوق والحُوُقُ: لغتان وهو ما استدار بالكمرة من حُرُوفها، والفَيْشة: الكَمَرَةُ.

(٤) ذكر فى شرح شذور الذهب لابن هشام (٤٠١).

(٥) قال ابن منظور فى لسان العرب [فيش] «الفيشلة: كالفَيْشة اللام فيها عند بعضهم زائدة كزيادتها فى عبدلٍ وزيدلٍ وأولالك وقد قيل إن اللام فيها أصل.

وتكون في قَيْشلة زائدة، ويكون وزنها فَيْعَلة، لأن زيادة الياء ثانية أكثر من زيادة اللام، فيكون اللفظان، متقربين والأصلان مختلفين.

ونظير هذا قولهم: رجل ضَيّاط وضَيْطار، فالياء في ضَيّاط عين الفعل، وهي في ضَيْطار زائدة، قال الشاعر:

وتَرْكَبُ خَيْلٌ لا هَوادَةَ بينَهـــا وتَشْقَى الرِّماحُ بالضَّيَاطِرَةِ الحُمْرِ

وقال الآخر:

قد عَلِقَتْ أَحْمَرَ ضَيَّاطِيًا

وقالوا أيضًا: هَيْقٌ، وهَيْقَل. والقول فيهما القول في قَيْشة، وقَيْشلة. وقالوا للأفحج: فَحْجَل، فاللام في هذا زائدة لا محالة. قالوا: ومن هذا أيضًا قولهم: عدد طَيْسٌ وطَيْسَل للكثير، وأنشدنا أبو علي:

حتى لحِقْنا بعديدِ الطَّيْسِ قد ذَهبَ القومُ الكرام لَيْسِي

والقولُ في هذا هو القول في قَيْشة وقَيْشلة.

وقال محمد بن حَبيبَ: ومنه قالوا للعَنْس: عَنْسَل، فذهب إلى أن اللام من عَنْسَل زائدة، وأن وزن الكلمة فَعْلَلٌ، واللام الأخيرة زائدة، حتى لو بنيت مثلها على هذا القول من ضَرَبَ لقلت: ضَرْبَلٌ، ومن خَرَجَ: خَرْجلٌ، ومن صَعِدَ: صَعْدلٌ. وقد ترك محمد في هذا القول مذهب سيبويه الذي عليه ينبغي أن يكون العمل، وذلك أن «عَنْسَل» عنده فَنْعَل، وهي من العَسَلان، وهو عدو الذئب، قال:

عَسَلانَ الذئبِ أمسى قاربًا بَرَدَ الليـــلُ عليـــه فَنَسَلْ

والذى ذهب إليه سيبويه هو القول؛ لأن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام؛ ألا ترى إلى كثرة باب قُنْبَر، وعُنْصَل، وقِنْفَخْر، وقِنْعاس، وقلة باب ذلك وأولالك.

ويلزم على ذلك أن تكون اللام فى فَلَنْدَع زائدة، ويجعل وزنه فَلَنْعَل؛ لأنه الملتوى الرجل، فهو من معنى الفدع، وهذا بعيد فاسد.

ونظيره ازْلَغَبَّ الفرخُ أى زَغَّبَ، لا ينبغى أن يقال: إن مثال ازْلَغَبَّ: افْلَعَلَّ.

فهذه أحكام اللام المصوغة فى أمثلة الكلم وهى زائدة.

وأما اللام التى زيدت لمعنى وهى غير مصوغة فى الأمثلة فلحقت فى ثلاثة مواضع: الاسم، والفعل، والحرف.

لحاقها للأسماء وذلك أيضًا على ضربين: أحدهما أن تكون عاملة. والآخر أن تكون غير عاملة.

فأما العاملة فلام الجر[1]، وذلك قولك: المالُ لِزيد، والغلامُ لِعمرو. وموضعها فى الكلام الإضافة، ولها فى الإضافة معنيان: أحدهما الملك نحو: المالُ لِزيد، أى: هو فى ملكه. والآخر الاستحقاق والملابسة، نحو: هذا الجُلّ للدابة، أى قد استحقته ولابسته، وكذلك: هذا البابُ لِلدارِ.

(١) وقد قال المرادى فى الجنى الدانى (٩٦) فى اللام الجارة: اللام الجارة، ولها معان كثيرة، وقد جمعت لها، من كلام النحويين. ثلاثين قسما. وهى (الاختصاص، الاستحقاق، الملك، التمليك، شبه الملك: شبه التمليك، التعليل، النسب، التبيين، القسم - التعدية - الصيرورة- التبليغ، أن تكون بمعنى [إلى ، فى ، عن ، على ، عند ، بعد ، مع ، من،] وتكون للتبعيض، المستغاث به، المستغاث من أجله، لام المدح، لام كى، لام الجحود، اللام الزائدة].

* واعلم أن هذه اللام الجارة مكسورة مع المظهر، نحو: الغلام لِمحمد، ومفتوحة مع المضمر، نحو: الغلامُ لَه. وأصلها وأصل كل حرف مفرد وقع فى أول الكلمة أنْ يكون متحركًا بالفتح، نحو واو العطف، وفائه، وهمزة الاستفهام، ولام الابتداء. فأما لام التعريف فسنذكر لِمَ أُسكنتْ إذا انتهينا من القول إلى ذكرها بإذن الله.

فقد كان ينبغى للام الجر أن تكون مفتوحة مع المظهر كما أنها مفتوحة مع المضمر، إلا أنها كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء، وذلك نحو قولك فى الملك: إن زيدًا لِهذا، أى هو فى ملكه، وإنّ زيدًا لهذا أى هو هذا، فلو فُتحت فى الموضعين لا لتبس معنى الملك بمعنى الابتداء.

فإن قلت: فإنى أقول أيضًا: إن زيدًا لأميرٍ، وإنّ زيدًا لأميرٌ، فهلا فُتحت فى الموضعين، واعتُمد فى البيان على الإعراب؟

ففى هذا شيئان: أحدهما أن الوقف يُزيل الإعراب، فيعود اللبس. والآخر أنه لما كان كثير من الأسماء لا يبين فيه إعراب نحو هذا وهذه، والذى، والتى، والمقصور كله، وما أشبه ذلك كرهوا أن يقع اللبس فى ما لا يظهر إعرابه، فاحتاطوا، وأخذوا بالحزم، فكسروا اللام فى ما يظهر إعرابه، وفى ما لا يظهر إعرابه، ليكون ذلك أنفى للشك وأحسم للشبهة. فهذا وجه كسرها مع المظهر.

وأما المضمر فإنما تُركت مفتوحة معه لأمرين:

قال بعضهم[1]: إنما فُتحت لام الجر مع المضمر لزوال اللبس، وذلك أن ضميرالمجرور فى اللفظ غير ضمير المرفوع، وذلك قولك: إنّ هذا لَك، أى فى

(١) هذا الرأى للمبرد كما ورد فى المقتضب (٦/ ٢٥٤).

ملك، وإنّ هذا لانت، أى: أنت هو. فلما اختلفت علامتا الضمير زال الشك، فلزمت اللامُ أصلها، وهو الفتح.

ويلزم من قال هذا القول عندى أن يكسرها فى الموضع الذى يشبه فيه ضميرُ المرفوع ضميرَ المجرور، وذلك قولك: الزيدون إنّ هؤلاء الغلمانَ لَهم، أى: فى ملكهم، وكذلك إذا أردت لام الابتداء فإنك تقول: الزيدون إنّ هؤلاء الغلمانَ لَهم، أى: هُمْ هُمْ. وكذلك قولك: الهنداتُ إنّ هؤلاء الجواريَ لَهُنّ، أى: فى ملكهنّ، وكذلك إذا أردت لام الابتداء، فقلت: الهنداتُ إن هؤلاء الجواريَ لَهُنّ، أى: هؤلاء الجوارى هُنّ الهندات. فإذا كان الأمر كذلك فقد شابَهَ المضمرُ فى هذا الفصل المظهرَ، فمن حيث وجب كسرها مع المظهر إذا جَرّت، وتركُها مفتوحة إذا ابتدىء بها، فكذلك كان يلزم أن تقول: الزيدون إنّ هؤلاء الغلمان لِهم، أى: فى ملكهم، وكذلك إذا أردت لام الابتداء فإنك تقول: الزيدون إنّ هؤلاء الغلمان لَهُمْ أى: هُمْ هُمْ. هذا هو الظاهر فى الإلزام، إلا أن الذى ينبغى أن يُعتمدَ به فى هذا الموضع أن يقال: لما كان أكثر الضمير يتبيّن فيه المرفوع من المجرور نحو: لَك، ولأنت، ولى ولأنا، ولَهُ، ولَهُوَ، ولَنا، ولَنحن، ولكما، ولأنتما، فلما كان الفرق فى أكثره ماضيًا مستمرًا، وثابتًا مستقرًا، حُملت البقية التى قد يعرض فيها فى بعض المواضع لَبْس على ما لا يعترضه لبس. فهذا أحد الاحتجاجين فى فتح اللام الجارة مع المضمر.

والقول الآخر: أن الإضمار يرد الأشياء فى أكثر أحوالها إلى أصولها، وقد تقدم ذكر ذلك فى صدر هذا الكتاب. وأصل هذه اللام الفتح على ما قدّمناه آنفًا؛ لأنها حرف وقع أولاً، فلزمت حركتُه، وكانت الفتحة أحق به، فلما كان أصل

حركة هذه الـلام الفتح، وكان الإضمار مما تـرجع الأشياء فيه إلى أصـولها تُركت هذه اللام الجارة مع المضمر مفتوحة.

وهنا زيادة ما علمتها لأحد من أصـحابنا، وهى أن يقال: إذا كان الفرق بين اللام الجارة ولام الابتداء واجبًا لما ذكرته من الفرق بين المعنيين، فَلِمَ كُسرت الجارة وتُركت لام الابتداء بحالها مفتوحة؟

فالجواب عن هذا أن يقال: إن أول أحوال الاسم هو الابتـداء، وإنما يدخل الرافعُ أو الناصب سوى الابتداء والجـار على المبتدأ، فلما كان الابتداء مـتقدمًا فى المرتبة، وكان فتح هذه اللام هو الأول المتقدم من حاليها جُعل الفتح الذى هو أول مع الابتداء الذى هو أول، ولما كان الكسر فيـها إنما هو ثانٍ غير أول جُعل مع الجر الذى هو تبع للابتداء، هذا هو القياس، فاعرفه إن شاء الله.

* واعلم أن هذه اللام الجارة قد تفتح مع المظهـر فى بعض اللغات، فيقال: المالُ لَزيد، بفتـح اللام، نقلت من خط أبى بكر محمـد بن السرى، وقـرأته بعد ذلك على أبى على عن أبى العباس، قال: كان سعـيد بن جُبير يقرأ: **﴿وإنْ كانَ مكْرُهُمْ لَتَزُولَ منْهُ الجبالُ﴾**[1] فيـفتح اللام، ويردها إلى أصلـها، وذلك أن أصل اللام الجـارة الفـتح. انتـهت الحكاية. وحُكى أن الكسـائى سـمع من أبى حـزام العُكْلىّ: ما كنتُ لأَتيكَ، ففتح لام كَىْ.

(١) سورة إبراهيم: الآية (٤٦).
الآية فى القرآن ﴿وإن كانَ مكْرُهُمْ لِتَزُولَ منهُ الجِبَالُ﴾ ولقد ذكر السـيوطى فى الدر المنثور (٥/٥٣) فى قراءة الآية: «وأخرج ابن حميد وسعيد بن منصور وابن جرير وابن المنذر: كان يقرأ ﴿وإن كان مكرهم﴾ بالنون (لَتَزولُ) برفع اللام الثانيـة وفتح الأولى. وأخـرج ابن الأنبارى عن الحسـن، أنه قـرأ (وإن كان مكرهم لِتزول) بكسر اللام الأولى وفتح الثانية. ويقول فإن مكرهم أهون وأضعف من ذلك.

وأما لام المستغاث به نحو: يا لَبكر، ويا لَلّه، فلام جرّ، وإنما فُتحت لأن المستغاث به منادى، والمنادى واقع موقع المضمر، فلذلك فُتحت اللام كما تفتح مع المضمر.

وقد قيل: إنها إنما فُتحت للفرق بينها وبين لام التعجب، نحو قوله[١]:

يا لَلرّجالِ لِيومِ الأربِعاء أمــــا يَنفكّ يُحدثُ لى بعد النُّهى طَرَبا

وحدثنى أبو على قال: حكى أبو الحسن عن أبى عبيدة، والأحمر، ويونس أنهم سمعوا العرب تفتح اللام الجارة مع المظهر، قال: وقال أبو الحسن: وقد سمعته أنا منهم أيضًا.

وقال أبو زيد: سمعت من يقول: ﴿وما كانَ اللهُ لَيُعَذّبَهُمْ﴾[٢] بفتح اللام. وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه. وأشذّ منه ما حكاه اللحيانى عن بعضهم أنه كسر اللام الجارة مع المضمر، فقال: المالُ لِهْ. وإنما كان هذا أشدّ من الأول من قبل أن أصل اللام الفتح، فإذا رُدّت فى بعض المواضع على ضرب من التأول إليه فله وجه من القياس. وأما الكسر ففرع، والحمل على الأصول أجوز من النزول إلى الفروع. ووجه جوازه أنه لمّا شُبِّه المظهر بالمضمر فى فتح لام الجر معه نحو قراءة سعيد ابن جبير وغيرها، كذلك شُبِّه المضمر بالمظهر فى كسر لام الجر مع فى هذه الحكاية الشاذة. وكما شُبّهت الباء فى بزيدٍ باللام فى لِزيد حتى كُسرت مثلها، كذلك جاز أيضًا لبعضهم أن شَبّه الباء باللام، فـفتحها مع المضمر كما يفتح اللام

---

(١) ذكر البيت فى شرح أشعار الهذليين (٩١٠).

(٢) سورة الأنفال: الآية (٣٣).

الآية فى القرآن ﴿ما كان الله لِيُعَذّبهم﴾ بكسر اللام.

معه، وذلك أيضًا فى ما حكاه اللحيانى من قول بعضهم: مررت بَهْ، بفتح الباء. وهذه التشابيه إنما تقع شبيها بالغلط، على أن أصحابنا فى كثير مما يحكيه اللحيانى كالمتوقفين، حكى أبو العباس عن إسحاق بن إبراهيم، قال: سمعت اللحيان ينشد(١):

كم عمةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ ‏ ‏ ‏ ‏ فدعاءَ قد جُليت على عَشّارِ

فقلت له: ويحك! إنما هو: قد حَلَبَتْ علىّ عِشارى، فقال لى: وهذه أيضًا رواية.

ومما صحفه أيضًا قولُهم فى المثل: «يا حاملُ اذكر حَلاًّ» كذا رواه «يا حامل» وإنما هو «يا حابلُ اذكُرْ حَلاًّ» أى: يا من يشُدّ الحبلَ اذكرْ وقتَ حَلّه.

وذاكرت بنوداره شيخنا أبا على، فرأيته غير راضٍ بها، وكان يكاد يُصلّى بنوادر أبى زيد إعظامًا لها، وقال لى وقت قراءتى إياها عليه: «ليس فيها حرف إلا ولأبى زيد تحته غرض ما» وهى كذلك؛ لأنها محشوة بالنكت والأسرار.

واعلم أن اللام فى نحو قولهم: جئتُ لأُكرمَك، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ﴾(٢) ﴿وما كانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وأَنْتَ فِيهِمْ﴾(٣) إنما هى حرف جر، وليست من خصائص الأفعال كلام الأمر، ولام القسم وغيرهما، وإنما

---

(١) البيت فى ديوان الفرزدق (ص ٤٥١) وفى كتاب سيبويه (٢/ ٧٢) وفى العين (١/ ٥٥٠) وشرح شواهد المغنى (١٧٤)، الفدعاء: المعوجة الرسغ من اليد أو الرجل والعشار: جمع عشراء وهى الناقة أتى عليها من حملها عشرة أشهر وهو يصف نساء جرير بأنهن راعيات له يحلبن عليه عشاره. والبيت فى الكتاب:

كم عمة لك يا جرير وخالةٍ ‏ ‏ ‏ ‏ فدعاء قد حلبت علىّ عِشارى

(٢) سورة الفتح: الآية (١).

(٣) سورة الأنفال: الآية (٣٣).

الفعـل بعدها منصـوب بـ «أنْ» مضـمرة، والتقـدير: جئتُ لأنْ أُكـرِمَك، فـ«أنْ» والفعلُ بعدها في تقدير المصدر، والمصدر اسم، فكأنه قال: جئت لإكرامك.

وقد زيدت اللام الجارة مؤكدة للإضافة نحو قولهم: لا أبا لَكَ، و: لا يَدَيْ لَكَ بالظُّلم، أي: لا أباكَ، و: لايَدَيْكَ، ونحو قول النابغة(١):

قالت بنو عامرٍ: خالُوا بنى أسَدٍ   يا بُؤْسَ للجهلِ ضَرّاراً لأقوامِ

أي: يا بؤسَ الجهلِ.

وقد زادوها في أشد من هذا، قال(٢):

فلا واللهِ لا يُلْفَى لِما بى   ولا لِلِمـــا بِهِمْ أبدًا دواءُ

أي: لِما بِهِـم، فزاد لامًا أخـرى مؤكدًا لـلإضافة بهـا. فهـذه أحوال اللام العاملة في الأسماء.

وأما اللام التي تلحق الأسماء وهي غير عاملة فـيها فعلى ضربين: أحدهما لام التعريف، والأخرى لام الابتداء.

فأمـا لام التعريف فـهي نحو قولـك: الغلام، والجارية، فـاللام هي حرف التعريف، وإنما دخلت الهمزة عليها لأنها ساكنة، فتوصلوا إلى الابتداء بها بالهمزة قبلها، وقد ذكرنا في باب الهمزة لِمَ فُتحت هذه الهمزة، ولم تُكسر.

وذهب الخليل إلى أن «ألْ» حـرف التعـريف بمنزلة «قَدْ» في الأفـعال، وأن

---

(١) البيت في ديوان النابغة الذبياني (٢٢٨) خالوا: أمر من خالاه إذا تخلى عنه.

(٢) ذكر في الخزانة (١/ ٨-٣) البيت لمسلم بن معبـد الوالبي وذكر البيت في الخصائص (٢/ ٢٨٢) والإنصاف (٥٧١). والعيني (٤/ ١٠٢) لمابي: لما ألَمّ بي من الكرب وما ألمّ بهم من الحسد.

الهمزة واللام جميعًا للتعريف، وحُكى عنه أنه كان يسميها «أَلْ» كقولنا «قَدْ» وأنه لم يكن يقول الألف واللام، كما لا يقول فى قَدْ: القاف والدال.

ويقوّى هذا المذهب قطع «أَلْ» فى أنصاف الأبيات، نحو قول عَبِيد[١]:

يا خليلىَّ ارْبَعا واسْتَخْبِرا الْـ ـمنزلَ الدارسَ عن أهل الحِلالِ

مثلَ سَحْقِ البُرْدِ عَفَّى بعدَكِ الْـ ـقطرُ مغناه وتأويبُ الشَّمَالِ

وهذه قطعة لعَبِيد مشهورة عددها بضعة عشر بيتًا يطّرد جميعُها على هذا القطع الذى تراه إلا بيتًا واحدًا من جملتها، ولو كانت اللام وحدها حرف التعريف لما جاز فصلها من الكلمة التى عرّفتْها، لا سيما واللام ساكنة، والساكن لا يُنوى به الانفصال. ويقوّى ذلك أيضًا قول الآخر[٢]:

عَجِّلْ لنا هذا وألحقنا بذاألْ الشَّحْم إنا قد مَلِلْناه بَجَلْ

فإفراده «أَلْ» وإعادته إياها فى البيت الثانى يدل من مذهبهم على قوة اعتقادهم لقطعها، فصار قطعهم «أَلْ» وهم يريدون الاسم بعدها كقطع النابغة قدْ وهو يريد الفعل بعدها، وذلك قوله[٣]:

أَفِدَ الترحُّلُ غير أنّ رِكابنا لما تَزُلْ برحالنا وكأن قَدِ

---

(١) البيتان فى ديوان عبيد بن الأبرص (١٦٥) الحلال: جمع حِلّة وهى جماعة البيوت، السحق: البالى، عفّى: محا، تأويب الشمال: ترددهبوبها.

(٢) ذكر البيتان فى الكتاب (٤/ ١٤٧) ونسبا إلى غيلان بن حريث، أو غيلان بن عقبة المعروف بذى الرمة وليس فى ديوان ذى الرمة ولا ملحقاته، وذكر فى المقتضب (١/ ٨٤)، والخصائص (١/ ٢٩١) والمنصف (١/ ٦٦)، وبجل: أى حسبى وكفانى.

(٣) البيت فى ديوان النابغة الذبيانى (٩٣).

ألا ترى أن التقدير فيه: وكأنْ قد زالت، فقطع قَدْ من الفعل كقطع آل من الاسم.

وعلى هذا قالوا أيضًا في التَّذَكُّر: «قامَ ألِي» إذا نويت بعده كلامًا، أي: الحارث أو العباس، فجرى هذا مجرى قولك في التذكر: قَدِي، أي: قد انقطع، أو قد قام، أو قد استخرج ونحو ذلك.

وإذا كانَ ألْ عند الخليل حرفًا واحدًا قد كان ينبغي أن تكون همزته مقطوعة ثابتة كقاف قَدْ وباء بَلْ، إلا أنه لمّا كثر استعمالهم لهذا الحرف عُرِف موضعه، فحُذفت همزته، كما حذفوا لم يَكُ، ولا أدْرِ، ولم أُبَلْ.

ويؤكد هذا القول عندك أيضًا أنهم قد أثبتوا هذه الهمزة بحيث تُحذف همزات الوصل البتة، وذلك نحو قول الله عز وجل: ﴿آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾[1] و﴿آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنْثَيَيْنِ﴾[2] ونحو قولهم في القسم: أفَاللهِ، و: لاها اللهِ ذا، ولم نَرَ همزة الوصل ثبتت في نحو هذا. فهذا كله يؤكد أن همزة ألْ ليست بهمزة وصل، وأنها مع اللام بمنزلة قَدْ، وهَلْ ونحوهما.

وأما ما يدل على أن اللام وحدها هي حرف التعريف، وأن الهمزة إنما دخلت عليها لسكونها، فهو إيصالهم جرّ الجارّ إلى ما بعد حرف التعريف، وذلك نحو قولهم: عجبت من الرجلِ، ومررت بالغلامِ، والغلامُ كالجارية. فنفوذ الجر بحرفه إلى ما بعد حرف التعريف يدل على أن حرف التعريف غير فاصل عندهم بين الجار والمجرور. وإنما كان ذلك كذلك لأنه في نهاية اللطافة والاتصال بما عرّفه.

---

(١) سورة يونس: الآية (٥٩).

(٢) سورة الأعراف: الآية (١٤٣).

وإنما كان كذلك لأنه على حرف واحد ولا سيما ساكن، ولو كان حرف التعريف عندهم حرفين كـ«قَدْ» و«هَلْ» لما جاز الفصل به بين الجار والمجرور به؛ لأنّ قَدْ وهَلْ كلمتان بائنتان قائمتان بأنفسهما؛ ألا ترى أن أصحابنا أنكروا على الكسائي وغيره قراءته ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾[1] بسكون اللام من ﴿ليقطع﴾ وكذلك ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾[2] لأن ثُمَّ قائمة بنفسها؛ لأنها على أكثر من حرف واحد، وليست كواو العطف وفائه؛ لأن تينك ضعيفتان متصلتان بما بعدهما، فلَطُفَتا عن نية فصلهما وقيامهما بأنفسهما. وكذلك لو كان حرف التعريف في نية الانفصال لما جاز نفوذ الجر إلى ما بعد حرف التعريف. وهذا يدل على شدة امتزاج حرف التعريف بما عرّفه. وإنما كان كذلك لقلّته وضعفه عن قيامه بنفسه، ولو كان حرفين لما لحقته هذه القلة، ولا جاز تجاوز حرف الجر له إلى ما بعده.

ودليل آخر يدل على شدة اتصال حرف التعريف بما دخل عليه، وهو أنه قد حدث بدخوله معنى في ما عرّفه لم يكن قبل دخوله، وهو معنى التعريف، فصار المُعرَّف كأنه غير ذلك المنكور وشيء سواه؛ ألا ترى إلى إجازتهم الجمع بين رَجُل والرَّجُل، وغلام الغلام قافيتين في شعر واحد من غير استكراه ولا اعتقاد إيطاء، فهذا يدلك على أن حرف التعريف كأنه مبنى مع ما عرّفه، كما أن ياء التحقير مبنية مع ما حقّرته، وكما أن ألف التكسير مبنية مع ما كسَّرته، فكما جاز أن يُجمع بين رَجُلِكُمْ ورُجَيْلِكُمْ قافيتين، وبين درهمك ودراهِمِكُمْ، كذلك جاز أيضًا أن يجمع بين رجلٌ والرجلُ؛ لأن النكرة شيء سوى المعرفة، كما أن المُكبَّر غير المصغر، وكما أن الواحد غير الجمع. فهذا أيضًا دليل قوي يدل على أن حرف التعريف مبنى مع ما عرّفه أو كالمبنى معه.

---

(١) سورة الحج: الآية (١٥) وهذه قراءة الكسائي وعاصم وحمزة، انظر: السبع في القراءات (٤٣٥).

(٢) سورة الحج: الآية (٢٩).

ويزيدك تأنيسًا بهذا أن حرف التعريف نقيض التنوين؛ لأن التنوين دليل التنكير، كما أن هذا الحرف دليل التعريف، فكما أن التنوين فى آخر الاسم حرف واحد، فكذلك حرف التعريف من أوله ينبغى أن يكون حرفًا واحدًا.

فأما ما يحتج به الخليل من انفصاله عنه بالوقوف عليه عند التذكر، فإن ذلك لا يدل على أنه فى نية الانفصال منه؛ لأن لقائل أن يقول: إنه حرف واحد، ولكن الهمزة لما دخلت على اللام، فكثر اللفظ بها أشبهت اللام بدخول الهمزة عليها من جهة اللفظ لا المعنى ما كان من الحروف على حرفين نحو هَلْ، ولَوْ، ومِنْ، وقَدْ، فجاز فصلها فى بعض المواضع. وهذا الشبه اللفظى موجود فى كثير من كلامهم؛ ألا ترى أن أَحْمَدَ وبابه مما ضارع الفعل لفظًا إنما رُوعيت فيه مشابهة اللفظ فمُنِع ما يختص بالأسماء، وهو التنوين، وجُذِب إلى حكم الفعل من ترك التنوين.

ومن الشبه اللفظى ما حكاه سيبويه من صرفهم جَنَدِلا (١) وذَلَذِلا، وذلك أنه لما فَقَد الألف التى فى جَنَادِلَ وذَلاذِل(٢) من اللفظ أشبه الآحاد نحو عُلَبِط(٣) وخُزَخِزٍ(٤)، فصُرِف كما صُرِفها وإن كان الجميع من وراء الإحاطة بالعلم أنه لا يُراد هنا إلا الجمع، فغُلِّب شَبه اللفظ بالواحد وإن كان الجميع من وراء الإحاطة بالعلم أنه لا يُراد هنا إلا الجمع، فغُلِّب شَبه اللفظ بالواحد وإن كانت الدلالة قد قامت من طريق المعنى على إرادة الجمع.

---

(١) الجند: الحجارة ومنه سمى الرَّجُلُ. قال ابن سيده: الجندلُ ما يقلُّ الرجل من الحجارة وقيل هو الحجر كله. الواحدة جندلة. اللسان.

(٢) ذلاذِلُ القميص: ما يلى الأرض من أسافله. الواحد ذُلْذُلُ اللسان (٣/١٥١٤)

(٣) قوى غليظ كثير العضل، وبعد خُزَخزُ: قوى شديد (اللسان مادة خزز).

(٤) عُلبط: غنم عُلَبِطة: أولها الخمسون والمائة إلى ما بلغت من العدة وقيل: هى الكثيرة، ورجل عُلبط وعُلابط: ضخم عظيم.

ومن شَبَه اللفظ أيضًا أنك لو سميت رجلاً بـ «أَنظُرُ» لمنعته الصرف للتعريف ووزن الفعل، ولو سميته بـ«أَنظُورُ» من قول الشاعر(١):

وأنني حيث ما يُشْرِى الهوى بَصَرِى
من حيث ما سَلَكُوا أدنو فأنظُورُ

لصرفته لزوال لفظ الفعل وإن كنا نعلم أن الواو إنما تولدت عن إشباع ضمة الظاء، وأن المراد عند الجميع «أَنظُرُ» وأنشدنا أبو على لعنترة(٢):

يَنْباعُ من ذِفْرَى غَضُوب جَسْرَةٍ
زَيَّافَةٍ مِثْلِ الفَنِيقِ المُكْدَمِ

وقال: أراد يَنْبَعُ، فأشبع فتحة الباء.

فإن سأل سائل فقال: إذا كان يَنْباعُ إنما هو إشباع يَنْبَعُ فما تقول فى يَنْباعُ هذه اللفظةِ إذا سميت بها رجلاً؟ أتصرفه معرفة أم لا؟

فالجواب: أن سبيله أن لا يُصرف معرفة، وذلك أنه وإن كان أصله يَنْبَعُ، فنقل إلى يَنْبَاع، فإنه بعد النقل قد أشبه مثالاً آخر من الفعل، وهو يَنْفَعِلُ، نحو يَنْقادُ، ويَنْحاز، فكما أنك لو سميت رجلاً بـ «ينقاد» و«ينحاز» لما صرفته معرفة، فكذلك ينباع وإن كان قد فقد لفظ يَنْبَعُ وهو يَفْعَلُ، فقد صار إلى يَنْباعُ الذى هو

(١) تقدم.
(٢) فى «ديوانه» (ص ٢٠٤).

بوزن يَنْحارُ.

فإن قلت: إنّ يَنْباع: يَفْعالُ، ويَنْحارُ: يَنْفَعِلُ، وأصله يَنْحَوِرُ، فكيف يجوز أن تُشَبِّه ألف يَفْعالُ بعين يَنْفَعِل؟

فالجواب: أنّا إنما شبّهناه به شَبَهًا لفظيًا، فساغ لنا ذلك، ولم نُشَبِّهْه شَبهًا معنويًا، فيفسد ذلك علينا، على أن الأصمعي[1] قد ذهب في يَنْباعُ إلى أنه يَنْفَعِلُ، وقال: يقال: انباعَ الشجاع ينباع انبياعًا إذا انخرط من الصف ماضيًا. فهذا يَنْفَعِلُ لا محالة لأجل ماضيه ومصدره؛ لأن انْباعَ لا يكون إلا انْفَعَلَ، والانبياع لا يكون إلا انفعالا[2]، وأنشد الأصمعي، وقرأته على أبي سهل أحمد بن محمد عن أبي العباس محمد بن يزيد[3]:

يُطْــرِقُ حِلمًا وأناةً معًا   ثُمَّتَ يَنْباعُ انْبِياعَ الشُّجاعْ

فإذا جاز أن يُعتقد في ينباع أنه يَنْفَعِلُ، فهو بأن يَقْوَى شَبَهُه، وهو يراد به يَفْعَلُ، بيَنْفَعِلُ نحو يَنْحارُ ويَنْقادُ أجدر. وهذا الشبه اللفظي أكثر من أن أضبطه لك، فكذلك جاز أن تُشَبَّه اللامُ لما دخلت الهمزة عليها فكثَّرتها في اللفظ بما جاء من الحروف على حرفين نحو هَلْ، وقَدْ ولَوْ، وكما جاز الوقوف عليها مع التذكر لما ذكرناه من مشابهتها قَدْ، وبَلْ، كذلك جاز أيضًا قطعُها في المصراع الأول ومجيء ما تعرّف بها في المصراع الثاني نحو ما أنشدناه لعَبِيد، وما جرى

(١) نسب هذا القول في شرح القصائد التسع إلى ابن الأعرابي (ص ٤٩١).

(٢) انظر كلام العلامة ابن منظو في «لسان العرب» مادة (بوع) ومادة (نبع).

(٣) البيت أنشده السفاح بن بكير كما في [المفضلية ص ٩٠].

مجراه.

وأما قوله سبحانه: ﴿آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ﴾[١] وقوله: ﴿آللهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾[٢] فإنما جاز احتمالهم لقطع همزة الوصل مخافة التباس الاستفهام بالخبر. وأيضًا فقد يقطعون في المصراع الأول بعض الكلمة وما هو منها أصل، ويأتون بالبقية في أول المصراع الثاني، فإذا جاز ذلك في أنفُس الكلم، ولم يدُلّ على انفصال بعض الكلمة من بعض، فغير مُنْكَر أيضًا أن يفصل لام المعرفة في المصراع الأول، ولا يدل ذلك على أنها عندهم في نية الانفصال، كما لم يكن ذلك في ما هو من أصل الكلمة، قال[٣]:

يا نفسِ أكلاً واضطجا عًا نفسِ لستِ بخالِدَهْ

وهو كثير. ومنه قول الأعشى:

حَلَّ أهلي ما بين دُرْنَى فبادَوْ لَى، وحَلَّتْ عُلْويةً بالسِّخالِ

وإذا جاز قطع همزة الوصل التي لا اختلاف بينهم فيها نحو ما أنشده أبو الحسن:

ألا لا أرى إثنين أحسنَ شيمةً على حَدَثان الدهر منّي ومن جُمْلِ

ونحو قول الآخر:

يا نَفْسِ صبرًا كلُّ حَيٍّ لاقِ وكُلُّ إثنين إلى افتراق

وقول الآخر:

---

(١) سورة الأنعام: آية ١٤٣.

(٢) سورة يونس: آية (٥٩).

(٣) البيت أنشده كثير: كما في «شرح المفصل» للزمخشري (١٩/٩).

إذا جـــــــاوزَ الإثنين سرٌّ فإنه ... بنَشْرٍ وتكثير الحديث قَمينُ

فأنْ يجوز قطـع الهمزة التى هى مختلف فى أمرها، وهى مفتـوحة أيضًا، مشابهة لما لا يكون من الهمز إلا قطعًا، نحو همزة أحمر وأصفر ونحوهما، أولى وأجدر.

فإن قال قائل: ما الفـرق بينك وبين من قلَب عليك هذه الطريق فقـال: ما تنكر أن يكون إفضـاؤهم بجرّ الجـارّ إلى ما بعد حـرف التعريف فى نحـو مررتُ بالرجل، ونظرتُ إلى الغلام، لم يجـز من حيث اشتد امتزاج حـرف التعريف بما عرّفه على ما ذهبتَ إليه، بل إنما جاز تجاوزُ حرف الجر إلى ما بعد حرف التعريف وإن كان حرفه «آل» هذين الحرفين، أعنى الهمزة واللام من حيث اطرد الحذف فى هذه الهمزة لكثرة استعمالهم لها، فلما فُقدت فى الوصل من اللفظ، وثبتت اللام وحدها صارت كأنها هى حرف التعريف وحدها، وصارت الهمزة كأنها ليست من أصل حرف التعريف لحذفها فى أكثر الأحوال.

فالجواب عن هذه الزيادة: أن فى جمعهم بين رَجُل والرجُل، وغُلام والغُلام قافيتين فى شعـر واحد من غيـر استكراه ولا ضرورة إيـطاء، ما دلّ على أن بين المعرفـة فى هذا والنكرة فرقًـا قد أبانَ أحـدهما من صـاحبه، وصيّره كأنـه كلمة أخرى، ولم يكن ذلك إلا لما دَخل الكلمة من حرف التـعريف الممازج لها المشابه لياء التحقير وألف التكسير فى نحو رُجَيْل ودَراهم، فلما ضارعتْ لامُ التعريف ياءَ التحقير وألف التكسير، وكانت تانك مصوغتين فى نفس المثال صوغ الأصول التى تتبارى فى اللزوم؛ دلّ ذلك على شدة امتزاج حرف التعريف بما عرّفه، ولم يمازجه هذه الممازجة المؤكّدة إلا بكونه على حرف واحد، ولا سيما ساكن، ولو كان على حرفـين بمنزلة هَلْ، وبَلْ، وقَدْ، لما اتصل بالاسم هذا الاتـصال المُفْرط؛ لأنـه كان

يُقدَّر فيه الانفكاك حينئذ والانفصال.

فإن قال قائل: ألست تقول: مررتُ بهذا، فتجاوز عملَ الباء إلى ذا، فتجرّه وبينهمـا «ها» وهى على حرفين، فـما تنكر أيضًـا أن يكون حرف الـتعريف «آلْ» هذين الحرفين، أعنى الهمـزة واللام، ويكون تجاوز الجار لهما إلى مـا بعدهما فى نحو: مررت بالرجل كتجاوز الجارّ قبل «ها» إلى «ذا» فى قولك: مررتُ بهذا؟

فالجواب: أن بين الموضعين فرقًا، وذلك أن «ها» إنما معنـاها التنبيه، والتنبيه ضرب من التوكيد؛ ألا ترى أنك إذا قلت: السلامُ عليكم فأنت مُخبر غير مؤكّد، فإذا قـلت: ها السلامُ عليكم كنت بالتـنبيه مـؤكّدًا، فلمـا كانت هذه حـال «ها» ضارعت عندهم «مـا» المؤكدة نحو قوله عـز اسمه: **﴿فبِما نَقْضِـهِمْ ميثاقَهُمْ﴾**[1] و**﴿عَمّا قليلٍ﴾**[2] أى: فبِنَقْضِـهِمْ، وعَنْ قليلٍ. فكما جاز لـ«مـا» هذه أن تعترض بين الجار والمجرور مؤكدة للكلام، فكذلك شُبِّهت «ها» لأنها للتنبيه، والتنبيه يفيد التوكيد، بـ «مـا» المؤكدة، فزيدت بين الجار والمجرور معترضـة مؤكدة كما زيدت «ما» فى قوله: **﴿عَمّا قليلٍ﴾** ونحوه، وليس كـذلك حرف الـتعريف؛ لأنه ليس الغرض فيه التوكيد، وإنما الغرض نقل النكرة إلى معنى المعرفة، فهذان معنيان كما تراهما متباينان، وأنت تجد معنى مررتُ بذا كمعنى مررتُ بهذا، وليس بينهما أكثر من توكيد الكـلام على المعنى الاول، ولا تجد بينهما الفـرق الذى تجده بين مررتُ برجلٍ، ومررتُ بالرجلِ، فـدلّ هذا على أن اتصال حرف التعريـف بما عرّفه ليس كـاتصال «ها» بما نبّـه عليـه، قال تعـالى: **﴿ها أنْتُمْ هؤُلاءِ جـادَلْتُمْ﴾**[3] وقال الشاعر[4]:

---

(١) سورة النساء: آية (١٥٥).

(٢) سورة المؤمنون: آية (٤٠).

(٣) سورة النساء: آية (١٠٩).

(٤) البيت ذكره ابن منظور فى اللسان مادة [جمم].

وقفنا، فقلنا: ها السلامُ عليكُمُ فأنكرها ضَيّقُ المَجَمّ غَيُورُ

وقال الآخر:

هـا[١] إنها إنْ تَضِقِ الصدورُ لا ينفـع القُلُّ ولا الكثيرُ

ويدلك على أن «ها» لم يتـجاوزهـا حرفُ الجـر إلى «ذا» من حيث كـانت شديدة الاتصال به على ما يظنه هذا السائل بيتُ الكتاب، وهو قوله[٢]:

ونحن اقتسمنا المالَ نصفين بيننا فقلتُ: لها هذا لها ها وذاليّا

أي: وهذا ليا، فتـقديم «ها» على حرف العطف يدل على أنه ليس مـتصلاً بـ«ذا».

وإذا جاز أن يعترضوا بـ «ما» بين الجازم والمجزوم وليس فيها غرض أكثر من التوكيد نحو قوله: ﴿أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الموت﴾[٣] و﴿أَيّاً ما تَدْعُو فَلَهُ الأسماءُ الحُسْنَى﴾[٤] و﴿فإمّا تَرَيِنَّ من البَشَرِ أَحَدًا﴾[٥] و﴿وإمّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ابتغاءَ رحمة من ربِّك﴾[٦] مع أن الجـازم أضعف من الجـار؛ لأن عوامل الأفـعال في الجـملة أضعف من عوامل الأسماء، فالاعتراض بـ«ما» ومُشبهتها «ها» بين الجار والمجرور أولى بالجواز. فهذا عندي جوابُ هذه الزيادة والانفـصالُ منها، وليس يُجاب عنها

(١) انظر اللسان مادة [ها].

(٢) البيت للبيد: كما ذكر المبرد في «المقتضب» (٢/ ٣٢٢).

(٣) سورة النساء: آية (٧٨).

(٤) سورة الإسراء: آية (١١٠).

(٥) سورة مريم: آية (٢٦).

(٦) سورة الإسراء: آية (٢٨).

بأبلغ ولا أحوط مما ذكرناه، فاعرفه إن شاء الله.

فقد صحّ بما أوردناه، ولخّصناه، واستقصيناه، أن حرف التعريف إنما هو اللام وحدها دون الهمزة. ويبقى ههنا بعد هذا كله أربعة سؤالات، وهي:

أنه إذْ قد صحّ أن اللام وحدها حرف التعريف، فما الذى دعاهم إلى أن جعلوا مُفيدَ التعريف حرفًا واحدًا؟ فهذا سؤال واحد.

والآخر: إذْ جعلوه حرفًا واحدًا، فَلِمَ جعلوه ساكنًا؟

والثالث: إذْ جعلوه حرفًا واحدًا ساكنًا، فَلِمَ جعلوه اللام دون سائر الحروف؟

الرابع: إذْ جعلوه حرفًا واحدًا ساكنًا، وهو اللام، فَلِمَ جعلوه فى أول الكلمة دون آخرها؟

* واعلم أن الأجوبة عن هذه المسائل وإن اختلفت جهاتها، فإنها ترجع إلى تصحيح غرض واحد وتأكيده. وإذا كانت الأجوبة تنساق إلى وجه واحد دلّ ذلك على صحتها فى النفس وشهادة بعضها لبعض.

فأمّا لِمَ جُعل حرف التعريف حرفًا واحدًا فقد تقدم من قولنا ما يكون جوابًا له، وهو أنهم لمّا أرادوا خلطه بما بعده ومزجه به لِما أحدث فيه من انتقال المعنى، أشبعوا ما قصدوا له بأن جعلوه على حرف واحد ليضْعُف عن انفصاله مما بعده، فيُعلم بذلك أنهم قد اعتزموا على خلطه به.

وأمّا لِمَ سكّنوه فالجواب عنه أن تسكينه أشدّ وأبلغ فى إضعافهم إياه وإعلامهم حاجته إلى ما اتصل به؛ لأن الساكن أضعف من المتحرك وأشد حاجة

وافتقارًا إلى ما يتصل به.

وأمّا لِمَ اختاروا له اللام دون سائر حروف المعجم، فالجواب عنه أنهم إنما أرادوا إدغام حرف التعريف في ما بعده؛ لأن الحرف المدغَم أضعف من الحرف الساكن غير المدغَم، ليكون إدغامه دليلاً على شدة اتصاله وأقوى منه عليه لو كان ساكنًا غير مدغم، فلما آثروا إدغامه في ما لما بعده ذكرناه اعتبروا حروف المعجم، فلم يجدوا فيها حرفًا أشد مشاركة لأكثر الحروف من اللام. وقد ذكرنا هذا وغيره من حال اللام عند ذكر مخارج الحروف ومدارجها في أول الكتاب، فعدلوا إلى اللام لأنها تجاور أكثر حروف الفم التي هي معظم الحروف؛ ليصلوا بذلك إلى الإدغام المترجم عما اعتزموه من شدة اتصال حرف التعريف بما عرّفه، فيستدل بذلك على أنه قد نقله عن معنى التنكير إلى معنى التعريف كما نقلتْ ياءُ التحقير معنى التكبير، وأفادت التصغير، وكما أفادت ألفُ التكسير معنى الجمع بعد الإفراد، ولو جاءوا بغير اللام للتعريف لَما أمكنهم أن يكثر إدغامها كما أمكنهم ذلك مع اللام. وإدغامُهم إياها مع ثلاثة عشر حرفًا، وهي: التاء، والثاء، والدال، والذال، والراء، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والنون، وذلك قولهم: التَّمْر، والثَّريد، والدِّبْس، والذَّرَق، والرُّطَب، والزُّبْد، والسَّفَرْجَل، والشَّعير، والصّناب، والضَّرْو، والطَّبْخ، والظَّبْي، والنَّبِق. ويدلك على إيثارهم الإدغام للام التعريف لما قصدوا من الإبانة عن غرضهم، أنك لا تجد لام التعريف مع واحد من هذه الأحرف الثلاثة عشر إلا مدغمًا في جميع اللغات، ولا يجوز إظهارها ولا إخفاؤها معهن ما دامت للتعريف البتة، وأنك قد تجد اللام إذا كانت ساكنة وهي لغير التعريف مُظْهَرة غير

مدغمة مع أكثر هذه الحروف الثلاثة عشر، وذلك نحو الْتَقَتَ، وهَلْ ثَمَّ أحد، وهَلْ دَخَلَ، وألْزِمْ به، وهَلْ رَأى ذاك أحد، وألْسِنة، وأنشدوا[(١)]:

تقول إذا أنفقت مالاً لِلَذّةٍ ... فُكَيْهةُ هشَّيْءٌ بكفَّيْكَ لائقُ

أى: هَلْ شَىء، فأدغم، وليس ذلك بواكب كوجوب إدغام الشُّمّ والشَّراب، ولا جميعهم يُدغم هَلْ شَىء، ولا جميعهم يقرأ: ﴿بَتُّؤْثِرونَ الحياةَ الدُّنيا﴾[(٢)] وإنما قرأها الكسائى[(٣)]. وكذلك ﴿هثُّوِّبَ الكُفّارُ﴾[(٤)] إنما قرأها بالإدغام الكسائى أيضًا[(٥)]. وكذلك قول مزاحم العُقَيْلى[(٦)]:

فَذَرْ ذا ولكنْ هتُّعِينُ مُتَيَّمًا ... على ضوء برقٍ آخرَ الليلِ ناصِبِ

أى: هَلْ تُعين. وذلك غير واجب، وإنما هو جائز، فتخييرهم فى هذه الأشياء بين الإدغام وتركه دائمًا، وإجماعهم مع لام التعريف على التزامه البتةَ، دليلٌ قاطع على عنايتهم بإدغام حرف التعريف، وإنما ذلك لما ذكرت لك من تنبيههم على مزجه بما بعده.

وأمّا لِمَ جُعلت لام التعريف فى أول الاسم دون آخره، فالجواب عن ذلك

---

(١) أنشد طريف بن تميم العنبر، كما ذكر سيبويه فى الكتاب (٢/٤١٧)، والزمخشرى فى «شرح المفصل» (١٠/١٤١).

(٢) سورة الأعلى: آية (١٦).

(٣) هى قراءة حمزة والكسائى وهشام: إتحاف فضلاء البشر (٢/٥٩٨).

(٤) سورة المطففين: آية (٣٦).

(٥) قرأ بها أبو عمرو، وحمزة والكسائى، انظر: السبعة فى القراءات (ص ٦٧٦)، ومعانى القراءات للأزهرى (٣/١٣٢).

(٦) انظر: شرح المفصل (١٠/١٤١، ١٤٢).

من وجهين:

أحدهما - وهو اللطيف القوى - أنهم إنما خصوا لام التعريف بأول الاسم دون آخره من قبل أنهم صانُوه، وشَحُّوا عليه لحاجتهم إليه، فجعلوه فى موضع لا يحذف فيه حرف صحيح البتة، واللام حرف صحيح، وذلك الموضع هو أول الكلمة، ولما كان آخر الكلمة ضعيفًا قابلاً للتغيير فى الوقف وغيره، وقد يحذف فيه أيضًا ما هو من أنفس الكلم نحو قولهم فى الترخيم: يا حارِ ويا مَنْصُ وغير ذلك، كرهوا أن يجعلوا اللام فى آخر الاسم، فيتطرّق عليها الحذف فى بعض الأحوال مع قوة حاجتهم إليها وشدة عنياتهم بها، فحصّنوها، واحتاطوا عليها بأن وضعوها فى أول الاسم لتبعُد عن الحذف والاعتلال، فهذا هو الجواب القوى الحسن اللطيف.

والجواب الآخر: أنها حرف زائد لمعنىً، وحروف المعانى فى غالب الأمر إنما مواقعها فى أوائل الكَلِم لا سيما وهى لام، فأجريت مجرى لام الابتداء، ولام الإضافة، ولام الأمر، ولام القسم، وغير ذلك، فقُدّمت كما قُدِّمْنَ، والقول الأول هو الوجه، وهذا الثانى لا بأس به.

قد أتينا على أحكام لام التعريف كيف حالها فى نفسها، وأثبتنا من الحجاج فى ذلك ما هو مُقنع كافٍ، ويقى علينا أن نذكر مواقعها فى الكلام، وعلى كم قسمًا تتنوع فيه.

* اعلم أن لام التعريف تقع من الكلام فى أربعة مواضع، وهى: تعريف الواحد بعهد، وتعريف الواحد بغير عهد، وتعريف الجنس، وزائدة.

الأول: نحو قولك لمن كنت معه فى ذكر رجل: قد وافى الرجلُ، أى:

الرجل الذي كنا في حديثه وذكره.

الثاني: قولك لمن لم تره قط ولا ذكرته: يا أيُّها الرجلُ أقْـبِلْ، فهذا تعريف لم يتقدمه ذكر ولا عهد.

الثالث: نحـو قـولك: المَلَكُ أفـضلُ من الإنسـان، والعـسلُ حُلْوٌ، والخَلُّ حامضٌ، وأهْلَـكَ الناسَ الدينارُ والدرهم، فهـذا التعريف لا يجـوز أن يكون عن إحاطة بجمـيع الجنس ولا مشاهدة له، لأن ذلك متعـذر غير ممكن، لأنه لا يمكن أحدًا أن يشاهد جميع الدراهم، ولا جميع الدنانير، ولا جميع العسل، ولا جميع الخلّ، وإنما مـعناه أنّ كل واحـد من هذا الجنس المعـروف بالعـقـول دون حاسـة المشاهدة، أفـضل من كل واحد من هذا الجنس الآخر، وأن كل جـزء من العسل الشائع في الدنيا حلو، وكُلّ جزء من الخل الذي لا تمكن مشاهدةُ جميعه حامض.

الرابع: قوله عـز وجل: ﴿الآنَ جِئْتَ بِالحَقِّ﴾(١) فـالألف واللام في الآن زائدة، وكذلك لام الذي والتي وتثنيتهما وجـمعهما، ولام اللاتِ والعُزَّى في قول أبي الحسن، ولا أعرف لسيبويه فيه خلافًا، ولهذا نظائر سأذكرها إن شاء الله تبارك وتعالى.

فالذي يدل على أن اللام في الآن زائدة أنها لا تخلو من أن تكون للتعريف كما يظن مخـالفنا أو تكون زائدة لغير التعريف كمـا نقول نحن. فالذي يدل على أنها لغير التعريف أنّا اعتبرنا جميع مـا لامه للتعريف، فإذا إسقاط لامه جائز فيه، وذلك نحو الرجُل ورَجُل، والغُلام وغلام، ولم يقولوا: افْعَلْهُ آنَ، كما قالوا افْعَلْهُ الآن، فدل هذا على أن اللام فيـه ليست للتعريف، بل هي زائدة كمـا يزاد غيرها

(١) سورة البقرة: آية (٧١).

من الحروف، وإذا ثبت أنها زائدة فقد وجب النظر في ما تعرَّفَ به الآن، فلا يخلو من أحد وجوه التعريف الخمسة، إما لأنه من الأسماء المضمرة، أو من الأسماء الأعلام، أو من الأسماء المبهمة، أو من الأسماء المضافة، أو من الأسماء المعرفة باللام.

فمحال أن يكون من الأسماء المضمرة لأنها معروفة محدودة، وليس «الآن» واحدًا منها.

ومحال أيضًا أن يكون من الأسماء الأعلام نحو زيد وعمرو؛ لأن تلك تخص الواحد بعينه، والآن يقع على كل وقت حاضر لا يخص بعض ذلك دون بعض، ولم يقل أحد إن الآن من الأسماء الأعلام.

ومحال أيضًا أن يكون من أسماء الإشارة؛ لأن جميع أسماء الإشارة لا تجد فيه لام التعريف، وذلك نحو هذا، وهذه، وذلك، وتلك، وهؤلاء، وما أشبه ذلك.

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن الآن إنما تعرُّفه بالإشارة، وأنه إنما بنى لما كانت الألف واللام فيه لغير عهد متقدم، إنما تقول: الآن كان كذا وكذا، لمن لم يتقدم لك معه ذكر الوقت الحاضر.

فأما فساد كونه من الأسماء الإشارة فقد تقدم. وأمّا ما اعتل به من أنه إنما بنى لأن الألف واللام فيه لغير عهد متقدم ففاسد أيضًا؛ لأنا قد نجد الألف واللام في كثير من الأسماء على غير تقدم عهد، وتلك الأسماء مع كون اللام فيها معربة، وذلك نحو قولك: يا أيها الرجل، ونظرت إلى هذا الغلام، فقد بطل بما ذكرنا أن يكون «الآن» من الأسماء المشار بها.

ومحال أيضًا أن يكون من الأسماء المتعرفة بالإضافة، لأنّا لا نشاهد بعده اسمًا هو مضاف إليه، فإذا بَطَلت، واستحالت الأربعةُ الأوْجُهِ المُقَدَّم ذكرُها، لم يبق إلا أن يكون معرفًا باللام نحو الرجل والغلام. وقد دلت الدلالة على أن الآن ليس معرفا باللام الظاهرة التى فيه؛ لأنه لو كان معرفًا بها لجاز سقوطها منه، فلزوم هذه اللام الآن دلالة على أنها ليست للتعريف، وإذا كان معرفًا باللام لا محالة، واستحال أن تكون التى فيه هى التى عرّفته، وجب أن يكون معرفًا بلام أخرى محذوفة غير هذه الظاهرة التى فيه، بمنزلة أمس فى أنه تعرّف بلام مرادة، والقول فيهما واحد، ولذلك بنيا لتضمنهما معنى حرف التعريف، وهذا رأى أبى على، وعنه أخذته، وهو الصواب الذى لا بد من القول به.

وأما الألف واللام فى الذى والتى وبابهما من الأسماء الموصولة، فيدل على زيادتها وجودك أسماء موصولة مثلها معرّاة من الألف واللام وهى مع ذلك معرفة، وتلك: مَنْ، وما وأىّ فى نحو قولك: ضربتُ مَنْ عندك، وأكلتُ ما أطعمتنى، ولأضربنَّ أيُّهم يقوم، بتعرُّفُ هذه الأسماء التى هى أخوات الذى والتى بغير لام، وحصولُ ذلك لها بما تبعها من صلاتها دون اللام يدل على أن الذى إنما تعرُّفه بصلته دون اللام التى فيه، وأن اللام فيه زائدة، إلا أنها زيادة لازمة.

فإن قال قائل: فما كانت الحاجة إلى زيادة اللام فى الذى والتى ونحوهما حتى إنها لما زيدتْ لزمتْ؟

فالجواب: أن الذى إنما وقع فى الكلام توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل، وذلك أن الجمل نكرات؛ ألا تراها تجرى أوصافًا على النكرات فى نحو قولك:

مررت برجلٍ أبوه كريم، ونـظرت إلى غلام قامت أخته، فلمـا أريد مثل هذا فى المعرفة لم يمكن أن تقول: مررت بزيد أبوه كـريم على أن تكون الجملة وصفًا لزيد لأنه قد ثبت أن الجملـة نكرة، ومحال أن توصف المعرفة بالنـكرة، فجرى هذا فى الامتناع مجـرى امتناعهم أن يقولوا: مررت بزيدٍ كـريمٍ، على الوصف، فإذا كان الوصف جملة نحـو: مررت برجلٍ أبوه كريمٌ، لم يمكن إذا أرادوا وصف المعـرفة بنحو ذلك أن يُدخلوا اللام على الجملة؛ لأن اللام من خـواص الأسماء، فجاءوا بـ«الذى» مـتوصلين به إلى وصف المعـارف بالجمل، وجـعلوا الجملة التى كـانت صفة للنكرة صلةً لـ«الذى» فقـالوا: مررت بزيد الذى أبوه منطلق، وبهند التى قام أخوها، فـألزموا اللامَ هذا الموضع لمَّا أرادوا التعـريف للوصف ليُعلمـوا أن الجملة الآن قد صارت وصفًا لمعرفـة، فجاءوا بالحرف الذى وضع للتعريف، وهو اللام، فأولَوْه الذى ليتحصل لهم بذلك لفظ التعريف الذى قصدوه، ويطابق اللفظ المعنى الذى حاولوه. ونظيـر هذا أنهم لمَّا أرادوا نداء ما فيه لام المعـرفة، ولم يمكنهم أن يباشـروه بـ«يا» لما فيـها من التـعريف والإشـارة، توصلوا إلى ندائهـا بإدخال أىّ بينهما، فقالوا: يا أيُّها الرجل، فـالمقصود بالنداء هو الرجل، وأىّ وُصْلة إليه كما أن القصـد فى قولك: مـررت بالرجل الذى قام أخـوه، أن يُوصف الرجل بقـيام أخيه، فلما لم يمكنهم ذلك لما ذكرناه توصلوا إليه بالذى.

فإن قال قائل: إن الأسماء الموصولة كثيـرة، فَلِمَ اقتصروا فى وصف المعرفة على الذى دون مـا، ومَنْ، وأىّ؟ وهلا قالوا: مـررت بزيد: المَنْ أخـوه منطلق، ونظرت إلى محمـد المَنْ قام صحابه، كما تقـول: الذى أخوه منطلق، والذى قام صاحبه؟

فالجواب: أنهم إنما قصدوا في هذا الموضع إصلاح لفظ الوصف على ما تقدم من قولنا، ولم يكن ينبغي مع الاحتياط لذلك أن يعدلوا إلى مَنْ، وما، وأيّ دون الذي، وذلك أن مَنْ، وما كل واحد منهما على حرفين، وليس في الأوصاف شيء على حرفين، وإنما أقلّ ذلك ثلاثة نحو صَعْب، وخَدْل، وبَطَل، ونَجُد ومَرس، فلمّا قَلّ لفظ ما، ومَنْ عن عدد الأوصاف، وكان أصل الذي ثلاثة أحرف، وهو «لَذِي» كَمَلت فيه العدّة التي يكون عليها الوصف، وذلك نحو مَحِك وغَرِض، ومَرِح، فقالوا: مررت بزيد الذي قام أخوه، كما تقول: مررت بزيد العَمِي، والمكان النَّدِي.

فإن قلت: فأيٌّ أيضًا على ثلاثة أحرف، فهلا دَخَلت اللام عليها، فقيل: مررت بزيد الأيّ أخوه منطلق، كما تقول: الذي أخوه منطلق، ويكون الأيّ في الوصف بمنزلة الرَّثّ، والصَّبّ، والخَبّ، كما كان الذي بمنزلة العَمِي، والجَوِي، والنَّدِي؟

فالجواب: أن في أيّ سرًا يمنع من هذا الذي سُمْتَه فيها، وأن الحكمة في عدولهم عنها إلى الذي، وذلك أن أيًا في أي موضع وقعت من كلامهم من الخبر والاستفهام والشرط والتعجب، فليست منفكة من معنى الإضافة لأنها أبدًا بعض من كُلّ، فلا بدّ من اعتقاد إضافتها وإرادتها لفظًا أو معنى فيها، فلما شاع فيها معنى الإضافة بَعُدت عن الصفة، فلم توضع موضعًا يُقتصر بها لأجله على الصفة البتة كما فُعل ذلك بالذي، وإنما منعت من الإضافة من ذلك لأنها تُنافر الصفة في اللفظ والمعنى، أما في اللفظ فلأن كل صفة معرفة فلا بدّ فيه من لام المعرفة على ما تقدّم، ولام المعرفة لا تجامع الإضافة لأنهما يعتقبان الكلمة، فلا يجتمعان معًا، فأما قولهم: الحَسَنُ الوجه، الكريمُ الأب وبابهما فإن الإضافة فيهما غير محضة،

وتقدير الانفصال فيهما واجب؛ ألا ترى أن المعنى: الحسنُ وجهُه، والكريمُ أبوه، على أن هذا الاتساع فى اللفظ بالجمع بين اللام والإضافة إنما جاء فى الصفات المشتقة من الأفعال نحو الحَسَن من حَسُنَ، والظريف من ظَرُفَ، و«أىّ» ليست بصفة ولا جارية على فعل، فبعدت من أحكام الصفات.

وأما المعنى فلأن الإضافة تُكسب التعريف والتخصيص، والصفة مشابهة للفعل، والفعل لا يكون إلا نكرة، فأما الذى فتعرُّفه بالصلة دون اللام على ما قدمنا.

فإن قلت: فإذا كانت الصفة مشابهة للفعل، والفعل لا يكون معرفة أبدًا، فما بالك تقول: مررت بزيد أخى عمرو، فتصف بأخى عمرو وهو مضاف إضافة محضة إلى اسم علم؟

فالجواب: أن قولنا: مررت بزيد أخى عمرو، ونظرت إلى هند بنت محمد، ونحوه ليست بصفات محضة، وإنما هى فى الحقيقة عطف بيان، ولكن النحويين أطلقوا عليها الوصف لأنها تفيد ما تفيد الأوصاف؛ ألا ترى أن معنى مررتُ بزيد أخى عمرو كمعنى مررتُ بزيد المعروف بأُخُوّة عمرو، وكذلك مررت بهند بنت محمد، إنما معناه مررت بهند المشهورة ببُنُوّة محمد. فلما كان المعنى معنى الصفات جاز أن يُطلق عليها أنها صفات اتساعًا لا حقيقة، وكيف يكون ذلك وقد اجمعوا أنه لا تكون الصفة معرفة إلا باللام.

ونظير هذا الإطلاق فى الوصف فى هذا الموضع قولهم فى مررت بهذا الرجل: إن الرجل صفة لهذا، وليس فى الحقيقة بصفة، لأن الصفة لا بد من أن تكون مأخوذة من فعل أو راجعة إلى معنى الفعل، وليس الرجل ونحوه مما بينه وبين الفعل نسبة، ولكنه لما كان «هذا» و«الرجل» فى هذا الموضع كالشىء الواحد،

والثانى منهما يفيد الأول بيانًا وإيضاحًا، أشبه ذلك حال الصفة الصريحة نحو مررت بزيد الكريم، ونظرت إلى محمد العاقل، فجاز لهم أن يُسَمّوا الرجل ونحوه وصفًا مجازًا لا حقيقة، فلأجل ما شرحناه من حال أىّ ما عَدَلوا عنها لتضمّنها معنى الإضافة إلى الذى لأنه ليس فيه معنى إضافة، ولا ما يُنافى الصفة لفظًا ولا معنى، وكذلك اللاتى واللائى لأنهما بوزن القاضى والداعى، واللاء بوزن قولهم: رجل مالٌ ونالٌ، ويوم راحٌ، وكَبْش صافٌ، والألّى بوزن الحُطَم واللُّبَد، واللواتى بوزن الجوارى والغوانى جمع غانية، فاعرف هذه النكت، فقد استودعتها ما لا يكاد كتاب ينطوى عليه لِلُطفه.

ولأجل ما ذكرناه من أن الذى إنما وقع فى الكلام وصفًا لا محالة ما وجب عندهم أن يعود ضميره عليه أبدًا بلفظ الغيبة لا الحضور، وذلك قولك: أنت الذى قام أخوه، ولا تقول: «أخوك» إلا فى ضرورة شعر، وأنا الذى قام صاحبه، ولا تقول «صاحبى» إلا ضرورة، وإنما ذلك لأن التقدير: أنا الرجل الذى قام صاحبُه، وأنت الرجل الذى قام أخوه، كما قال طرفة(١):

أنا الرَّجل الضَّرْبُ الذى تَعْرِفُونه ... خشاشٌ كرأس الحيَّة المُتَوَقِّدِ

ولم يقل: الذى تعرفوننى. وعلى هذا كلام العرب الفصيح.

وقد جاء أيضًا الحمل فى مثل هذا على المعنى دون اللفظ، قال(٢):

وأنا الذى قَتَّلْتُ بَكْرًا بالقَنا ... وتركتُ تَغْلِبَ غيرَ ذاتِ سَنامِ

---

(١) انظر: عيون الشعر العربى القديم للدكتور على الجندى فى «شرح المعلقات السبع» (ص ٧٩ ، ٨١)، وهو فى ديوانه (ص ٤٢) . وجمهرة أشعار العرب (١/ ٤٤٦).

(٢) أنشده المهلهل، كما فى «المقتضب» (٤/ ١٣٢)، ولم ينسبه الزمخشرى فى «شرح المفصل» (٤/ ٢٥).

فقال: قَتَّلْتُ، ولم يقل: قَتَّلَ. وأنشدنى أبو على[1]:

يا أبْجَرَ بنَ أبْجَرٍ يا أنتـــا أنت الذى طَلَّقْتَ عامَ جُعْتا

قد أحسنَ اللهُ وقد أسأْتا

فقال: طَلَّقْتَ، ولم يقل: طَلَّقَ، وله نظائر. قال أبو عثمان فى كتاب الألف واللام: ولولا أنّا سمعناه من الثقة يرويه لما أجزناه. فهذه أحوال اللام فى الذى وبابه.

وأما اللاّت والعُزّى فذهب أبو الحسن إلى أن اللام فيهما زائدة. والذى يدل على صحة مذهبه أن اللات والعُزّى علمان بمنزلة يَغُوثَ، ويَعُوقَ، ونَسْرٍ، ومَنَاةَ، وغير ذلك من أسماء الأصنام، فهذه كلها أعلام وغير محتاجة فى تعريفها إلى اللام، وليست من باب الحارث والعباس من الأوصاف التى نقلت، فجُعلتْ أعلامًا، وأقرّت فيها لام التعريف على ضرب من توهُّم روائح الصفة فيها، فتُحمل على ذلك، فوجب أن تكون اللام فيها زائدة، ويؤكد زيادتها فيها أيضًا لزومها إياها كلزوم لام الآن والذى، وبابه.

فإن قلت: فقد حكى أبو زيد: لقيته فَيْنة والفَيْنَة، وقالوا للشمس إلاهة والإلاهةُ، وليست فَيْنَةُ ولا إلاهة بصفتين فيجوز تعريفهما وفيهما اللام كالحارث والعباس.

فالجواب: أن فَيْنَةَ والفَيْنَةَ وإلاهة والإلاهة مما اعتقب عليه تعريفان: أحدهما بالألف واللام، والآخر بالوضع والعلمية، ولم نسمعهم يقولون لات ولا عُزّى

(١) أنشدها: سالم بن دارة الغطفانى، كما فى النوادر لأبى زيد (ص ٤٥٥).

بغير لام، فدل لزوم اللام على زيادتها وأنّ ما هي فيه ليس مما اعتقب عليه تعريفان، وأنشدنا أبو علي[١]:

أما ودماءٍ لا تزال كأنها ... على قُنّة العُزّى وبالنَّسْر عَنْدَمَا

قال أبو علي: «واللام في النَّسْر زائدة» وهو كما قال؛ لأن نَسْرًا بمنزلة عَمْرو.

* واعلم أنك لا تجد في كلامهم اسمًا يغلب على واحد من أمّته وفيه لام التعريف لازمة له إلا وهو مشتق أو مشتق منه صفة كان أو مصدرًا، فالصفة نحو الحارث والعبّاس والحَسَن والمُظَفَّر؛ ألا ترى أن أصل هذا أن تقول: مررتُ برجلٍ حارثٍ، ونظرت إلى آخر عَبّاس. ثم أن الصفة غلبت على واحد بعينه، فقلت: مررت بالعبّاس، وجاءني الحارث. والمصدر نحو الفَضْل والعَلاء، وإنما دخلتهما اللام لأنك قَدَّرتهما قبلُ على قول من قال: مررتُ برجلٍ فَضْلٍ، وكلّمني رجلٌ عَلاءٌ، كما يقال: ماءٌ غَوْرٌ، ورجُل عَدْل، ثم صار التقدير: مررتُ بالرجل الفَضْل والعلاء، ثم نقلته إلى العلم وفيه اللام، فأقررتها فيه على أنه الشيء بعينه، كما قال الخليل في الحارث والعباس.

وقد يجوز في العُزّى أن تكون تأنيث الأعَزّ. بمنزلة الفُضْلَى من الأفْضَل، والكُبْرَى من الأكبر، والصغرى من الأصغر، فإذا كان ذلك كذلك فاللام في العُزّى ليست بزائدة، بل هي فيها على حدّ اللام في الحارث والعبّاس والخليل والوجه هو القول الأول وأنْ تكون زائدة؛ لأنّا لم نسمع في الصفات العُزّى كما سمعنا فيها الصغرى والكبرى.

---

(١) البيت في «المقاصد النحوية» للعيني (١/ ٥٠٠)..

فإن قلت: فإنا لم نسمعهم أيضا قالوا رجلٌ عَلاء، ولا: مررت بالرجل العَلاء، وقد أجزت أنت أن تكون بمنزلة رجل عَدْل، وفِطْر، فإذا أجزت اعتقادَ الصفة بالمصدر الذى ليس بصفة على الحقيقة، وإنما هو واقع موقع الصفة الصريحة، فأنت باعتقاد العُزَّى أن تكون صفة محضةً جارية على الموصوف لأنها من أمثلة الصفات نحو الفُضْلَى، والكُوسَى، والحُسْنَى أجْدَر.

فالجواب: أن اعتقاد الوصف فى المصادر وإنْ لم تجر أوصافًا مستعملةً فى اللفظ أحذر من اعتقاد مثال الصفة وصفًا إذا لم يجر به استعمال، وذلك أن المصدر ليس فى الأصل مما سبيله أن يُوصَف به، وإنما جَرى فى بعض المواضع وصفًا على أحد أمرين: إما على اعتقاد حذف المضاف، وإما على جعل الموصوف الذى هو جوهر عرضًا للمبالغة، ولولا اعتقاد أحد هذين المعنيين لما جاز وصف الجوهر بالمصدر الذى هو عرض؛ لأن حكم الوصف أن يكون وفق الموصوف، وإذا كان الأمر كذلك فغير منكر أن يُعتقد فى ترك إجرائهم المصدر وصفًا أنه إنما فُعِلَ به ذلك لأنه ليس مما سبيله فى الحقيقة أن يُوصف به، ولذلك قَلَّ الوصفُ به فى اللفظ، واستنكر، فغير خطأ أن يُعتقد وصفًا فى المعنى وإن لم يخرج الوصف به إلى اللفظ، والصفاتُ الصريحة ليست كذلك لأنها مما حُكمه وسبيله أن يُستعمل فى اللفظ صفة يستعمل فى المعنى، فترك إجرائهم الصفة الصريحة صفة فى اللفظ، كما يستعمل فى المعنى، فى ترك إجرائهم الصفة الصريحة صفة فى اللفظ يدل على أنهم قد هجروها صفة فى المعنى؛ إذ لو كانت مقدرة فى المعنى صفة للزم خروجُها على ذلك إلى اللفظ إذ ليس إجراء الصفة فى اللفظ صفةً مُستكرَهاً. وأما المصدر فجريانه وصفًا فى اللفظ فيه استكراه، فغير منكر أن يُمتنع منه فى اللفظ ويُعتقد فى المعنى. وإنما جاز اعتقاده فى المعنى وإن لم يكن الوصف

بالمصدر فى قوّة الوصف بصريح الصفة؛ لأنه وإن كان كذلك فهو على كل حال جائز مستعمل فى بعض المواضع، فاعرف ذلك إن شاء الله.

ونظير هذا الذى أريتُك قولُ سيبويه فى عِدة إذا سميتَ به رجلاً أن تقول: عِدات، وعِدُونَ، فتجيز جمعه بالتاء، وبالواو والنون، ولا يمتنع من ذلك فيه وإن كان قبل التسمية به لم يُجمع، وإنما جاز فيه الجمع بالتاء، والواو والنون بعد التسمية به وإن لم يكن ذلك جائزًا ولا مسموعًا فيه قبل التسمية من قبل أنه كان قبل التسمية مصدرًا، والمصادر يقلّ الجمع فيها، فلما سُمى به خرج عن مذهب المصدر إلى الاسمية، فلحق بسَنة وعِضة، فجرى عليه ما يجرى عليهما من جواز الجمع لأنهما ليسا مصدرين؛ أفلا ترى إلى سيبويه كيف احتج لترك جمعهم عِدة وهى مصدر بأن المصادر يضعُف جمعها، فيقبحُ فى اللفظ، فكذلك أيضًا يضعف فى القياس أن تجرى المصادر أوصافًا إلا على ضرب من التأول. فلما ضعف ذلك فيها فى القياس قلّ استعمالهم إياها فى اللفظ أوصافًا، وحصَل فيه بعضُ الاستكراه، فلذلك لم يسمع عنهم: مررتُ بالرجُل العلاءِ لضعف جريان المصادر أوصافًا فى القياس، فمن هنا جَفا ذلك فى اللفظ وإن كان قد يجوز تخيُّله على ضرب من التوسع فى المعنى.

فأما العُزَّى فمن أمثلة الأوصاف بمنزلة الصُغْرى والكُبْرى، فلو اعتقدوا الوصف بها لما مَنع من خروجها إلى اللفظ صفةً مانعٌ، فمن هنا ضعف أن تكون العُزّى صفةً وتأنيث الأعَزّ، وإذا لم تكن صفة فاللام فيها زائدة كما قال أبو الحسن. فهذا ما اقتضاه الوارد إلىّ عنهم فى باب العُزّى إذ كنت لم أسمعها وصفًا، فإن وجدتها قد استعملت وصفًا فى شعر قديم، أو حكاها بعض الثقات فى كتابه أنها صفة، وأنها تأنيث الأعَزّ بمنزلة الفُضْلَى من الأفضل، والكُبْرى من

الأكبر، والصغرى من الأصغر، فـاللام فيها بمنزلة اللام في العباس والخليل ونحو ذلك، وليست بزائدة على مـا ذكر أبو الحسن، على أنـه رحمه الله كان من سـعة الرواية بحيث لا يَتَستَّر عليه حال هذه اللفظة، ولو علم أنها قد استعملت صفة لما قطع بزيادة اللام، ولما ألحقها باللات.

فأما اللات فلا إشكال مع ما قدمناه من كونها غير صفة أن اللام فيها زائدة، وكذلك اللامُ فيهـا أيضًا في قراءة من قرأ ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللاَّتِ﴾[١] بكسر التاء؛ لأنها أيضًا ليست بصفة.

فأمـا اللام في الاثنين من قولك: اليومُ الاثنان فلـيست بزائدة وإن لم يكن الاثنان صـفة. قـال أبو العـبـاس: وإنما جاز دخـول اللام عليـه لأن فـيه تقـدير الوصف؛ ألا ترى أن معناه اليومُ الثاني. وكذلك أيضًا اللام في الأحَد، والثّلاثاء، والأرْبِعـاء، ونحـوها؛ لأن تقـديرها: الواحـد، والثـالث، والرابع، والخـامس، والجامع، والسـابت، والسَّبْت: القَطْع، وقيل: إنه سـمى بذلك لأن الله جلّ وعز خلق السموات والأرض في ستة أيام أولها الأحد، وآخرها الجمعة، فأصبحت يوم السبت مُنْسَبِتة، أي: قد تمّت وانقطع العمل فـيها، وقيل: سمى بذلك لأن اليهود كانوا ينقطعون فيه عن تصـرفهم، ففي كلا القولين معنى الصفة موجـود فيه. فأما ما أنْشَدَنَاه أبو علي عن أبي عثمان[٢]:

---

(١) سورة النجم: آية (١٩).

قال الأخـفش في «معاني القـرآن» (٢/٤٨٦): فإذا سكتّ قلت: «اللاه» وكذلك «مناة» تقـول: مناه. وقال بعضهم: «اللات» جعله من اللات الذي يلُتّ، ولغة للعرب يسكتون عـلى ما فيه الهاء بالتاء، يقولون: رأيت طلحت، وكل شيء في القـرآن مكتوب بالتـاء، فإنما نقف عليـه بالتاء، نحو: (نعـمـت ربكم)، و(شجرت الزقوم) اهـ.

(٢) البيتان ذكرهما الزمخشري بغير نسبة في «شرح المفصل» (٣/١٥٣).

حتى إذا كانا همـــا اللَّذَيْنِ   مثلَ الجَديلينِ المُحَمْلَجَيْنِ

فإنه إنما شبّه الذى بـ«مَنْ» و«مـا» فحذف صلتها، ووصفهـا كما يفعل ذلك بـ«مَنْ» و«ما» ويجيء هذا فى قول البغـداديين على أنه وصلها بِمِثْل لأنهم يُجرونها مُجرى الظرف.

ومن زيادة اللام ما أخـبرنى به أبو على أن أبا الحسن حكى عنهم: الخـمسةَ العشـرَ درهمًا، فاللام فى العـشر لا تخلو من أن تكون للتعـريف، أو زائدة، فلا يجوز أن تـكون للتعـريف لأن خمسـة عشـر اسمـان فى الأصل جُعـلا كالاسم الواحد، وقد تعـرّف الاسم من أوله باللام فى الخمسة، ومحـال أن يتعرف الاسم من جهتين وبلامين، فثبت أن اللام فى العَشَـر زيادة. إلا أنها ليست لازمة لزومها فى الآن والذى ونحو ذلك.

ومن ذلك ما أخـبرنى به أبو على، قال: أخـبرنى أبو بكر عن أبى العـباس عن أبى عثمان، قال: سألت الأصمعى عن قول الشاعر[(١)]:

ولقد جنيتُكَ أكْمُؤًا وعساقلاً   ولقد نهيتُكَ عن بنات الأوْبَرِ

لمَ أدخل اللام فى الأوبر، فقال: أدخله زيادة للضرورة كقول الآخر[(٢)]:

يا عَدَ أُمَّ العَمْرو من أسيرها   حُرّاسُ أبواب على قُصورِها

وجائز أيضًا أن يكون أوْبَر نكرة، فـعرّفه باللام كما حكى سيـبويه أن عِرْسًا من بن عِرْس قـد نكّره بعضهم، فقـال: هذا بنُ عِرْسٍ مُقْـبِلٌ. ولو قال مقبـلاً ما صحت هذه المسألة.

---

(١) ذكـره صـاحب «المقتضب» (٤/٤٨)، والمصنف فى «المنصف» (٣/١٣٤) بدون نسبة. وكـذلك فى الخصائص له (٣/٥٨).

(٢) البيتان أنشدهما أبو النجم العجلى، كما فى شرح المفصل (١/٤٢).

وأنشدنا أبو علي، عن أحمدَ بن يحيى، عن ابن الأعرابي[(١)]:

يا ليت أمَّ العَمْرِو كانت صاحبي ... مكانَ مَنْ أشْتَى على الركائبِ

يريد: أمّ عَمْرو. وقال الآخر[(٢)]:

يقول المُجْتَلُونَ عَرُوسَ تَيْمٍ ... شَوَى أمِّ الحُبَيْنِ ورأسُ فيل

يريد: أمّ حُبَيْن، وهي معرفة، واللام فيها زائدة.

فأما قولهم في المنية شَعُوب بغير لام، والشَّعُـوب بلام فقد يمكن أن يكون صفة في الأصل لأنه من أمثلة الصفات بمنزلة قَتُول وصَبُّور وضَرُوب، وإذا كان كذلك فاللام فيها بمنزلتها في العبّاس والشَّمَرْدَل والحَسَن والحارث. ويؤكد هذا عندك أنهم قالوا في اشتقاقها: إنها سُمّيت شَعُـوب لأنها تَشْعَب أي تفرّق، وهذا المعنى يؤكد مذهب الوصفية فيها، وهذا أقوى في نفسي من أن تُجعل اللام زائدة. ومَنْ قال شَعُوب بلا لام فقد خَلَصت عنده اسمًا صريحًا، وعرّاها في اللفظ من مذهب الصفة، فلذلك لم يُلحقها اللامَ كما فعل ذلك من قال عبّاس وسعيد وحارث وحَسَن إلا أن روائح الصفة فيه على كل حال وإن لم تكن فيه لام؛ ألا ترى أن أبا علي حكى عن أبي زيد أنهم يُسمّون الخبز جابر بنَ حَبّة، وإنما سَمّوه بذلك لأنه يجبر الجائع، فقد ترى معنى الصفة فيه وإن لم تدخله اللام. ومن ذلك أيضًا قولهم واسِط، قال سيبويه: «سَمّوه واسطًا لأنه وَسَطَ ما بين العراقِ والبصرة» فمعنى الصفة فيه قائم وإن لم يكن في لفظه لام.

---

(١) البيت في «المنصف» لابن جني، بغير نسبة، وكذلك في «شرح المفصل» (١/ ٤٤).

(٢) أنشده جرير: على ما ذكر ابن منظور في اللسان [حبن].

* واعلم أن لام المعرفة قد أدخلت فى بعض المواضع على الفعل المضارع لمضارعة اللام لـ«الذى»، قرأت على أبى على فى نوادر أبى زيد(١):

فيستخرج اليربوع من نافقائه ومن بيته ذى الشَّيحة اليَتَقَصَّعُ

أى: الذى يَتَقَصَّعُ فيه.

يقول الخَناو أبغضُ العُجم ناطقًا إلى ربّه صوتُ الحمارِ اليُجَدَّعُ

أى: الذى يُجَدَّعُ.

وحكى الفراء أن رجلاً أقبل، فقال آخر: ها هُو ذا، فقال السامع: نَعمْ الها هُو ذا، فأدخل اللام على الجملة المركبة من المبتدأ والخبر تشبيهًا لها بالجملة المركبة من الفعل والفاعل. فهذه أحكام لام التعريف، وما علمت أحدًا، من أصحابنا رحمهم الله وصل من كشف أسرارها إلى هذه المواضع التى شرحتُها وأوضحتها، نسأل الله عز وجل المعونة، و نستمده التوفيق.

وأما لام الابتداء فمن خواص الأسماء، وهى مفتوحة مع المظهر والمضمر، تقول: لَزيدٌ أفضلُ من عمرو، ولأنت أكرم من محمد. ورأيت بعض متأخرى البغداذيين وقد صنّف كتابًا سمّاه كتاب اللامات، ثم قسّمها فيها كذا وكذا قسمًا، فقال فى بعض تلك الأقسام: ومنها لام التفضيل كقوله تعالى ذكره: ﴿لَيُوسُفُ وأخوه أحبُّ إلى أبينا منّا﴾(٢) وقد كان هذا الرجل فى غَناء عن هذه السّمة لهذه اللام؛ لأنها لام الابتداء كيف شاءت فلتقع من تفضيل أو نقص أو مدح أو ذم أو

(١) البيتان لذى الخِرَق كما فى النوادر لأبى زيد (ص ٢٧٦).

(٢) سورة يوسف: آية (٨).

تقريب أو تبعيد أو تكبير أو تصغير ونحو ذلك من وجوه الكلام، وإذا كان هذا الرجل قد وَسَمَ لامَ قوله تعالى: ﴿لَيُوسُفُ وأخوه أحبُّ إلى أبينا منَّا﴾ بلام التفضيل، فقد كان من الواجب عليه على ما عقده على نفسه أن يُسمّى اللام في قول قيس بن الخطيم[1]:

ظَأَرناكُمُ بالبِيض حتى لأنتُم أَذَلُّ من السُّقْبان بين الحلائبِ

بلام النقص والتحقير لأنها موجودة في أول الجملة المستفادة من أحد جزأيها معنى النقص والتحقير كما وسمها في آية يوسف عليه السلام بلام التفضيل لمّا وُجدت في الجملة المستفاد من أحد جزأيها معنى التفضيل. وأن يُسمّى اللام في قوله عز اسمه ﴿إنّ اللهَ لذو فَضْلٍ على النّاسِ﴾[2] بلام التطول والإنعام، لأنها قد وُجدت في جملة مستفاد من أحد جزأيها معنى الإنعام. وهذا أوسع من أن يُحصى، ولم تكن به حاجة إلى هذا التشعّب الذي يقوده إلى هذا الإلزام. وفي هذا الكتاب الذي ذكرتُه لهذا الرجل أشياء من هذا النحو تركتُ إيرادها لوضوح أمرها، ولأن كتابنا هذا ليس مشروطًا فيه إصلاح أغفال كتاب أحد، وإنما ربّما اعترض الكلامَ شيء، فذكرناه لاتصاله بما يكون فيه.

* واعلم أن لام الابتداء موضعها من الكلام الاسمُ المبتدأ نحو: لَزيدٌ كريم، ولَمحمدٌ عاقل، ولأنت أشجع من أسامة، ولا تدخل هذه اللام في الخبر إلا على أحد وجهين كلاهما ضرورة إلا أن إحدى الضرورتين مقيس عليها، والأخرى مرجوع إلى السماع فيها:

الأولى: أن تدخل هذه اللام على الجملة التي في أولها إنّ المثقّلة المحقّقة،

---

(١) انظر: ديوان قيس بن الخطيم (ص ٤٦).

(٢) سورة غافر الآية: (٦١).

فيلزم تأخير اللام إلى الخبر، وذلك قولك: إنّ زيدًا لمنطلق، فأصل هذا: إنّ زيدًا منطلق، ثم جاءت اللام، فصار التقدير: لإنّ زيدًا منطلق، فلما اجتمع حرفان لمعنىً واحد، وهو التحقيق والتوكيد، كُره اجتماعهما، فأخّرت اللام إلى الخبر، فصار الكلام: إنّ زيدًا لمنطلق. واعلم أن هذا الشرح قد اشتمل على ثلاثة أشياء ينبغي أن يُسأل عنها، وهي: أنّ اللام في المرتبة قبل إنّ، وتقدير الكلام: لإنّ زيدًا منطلق، وأنه ليس المرتبة أن تكون اللام بعد إنّ نحو إنّ لزيدًا منطلقٌ.

والثاني: لِمَ لمّا اجتمع حرفان للتوكيد فُصل بينهما، وهلا كان اجتماعهما أبلغ وأوكد؟

والثالث: لِمَ لمّا وجب الفصل بينهما أخّرت اللامُ إلى الخبر دون إنّ؟.

فالذي يدل على أنّ اللام في المرتبة قبل إنّ ثلاثة أشياء:

الأول: أن العرب قد نطقت بهذا نطقًا، وذلك مع إبدال الهمزة هاء في نحو قولهم: لَهِنّكَ قائم، إنما أصلها: لإنّكَ قائم، ولكنهم أبدلوا الهمزة هاء كما أبدلت هاء في نحو هِيّاك، وهَرَقتُ الماءَ، فلما زال لفظ الهمزة، وحلّت مكانها الهاءُ صارت ذلك مُسهِّلاً للجمع بينهما إذ حَلّت الهاءُ محل الهمزة، فزال لفظ إنّ، فصارت كأنها حرف آخر، قرأت على أبي بكر محمد بن الحسن، أو قُرِىء عليه وأنا حاضر عن أحمد بن يحيى، وحدثنا به عن أبي العباس محمد بن يزيد المبردِ محمدُ بن سَلَمة[1]:

ألا يا سَنا برقٍ على قُلَلِ الحِمى لَهِنَّكَ من برقٍ عليّ كريمُ

(١) أنشده غلام من بني كلاب كما في اللسان (لهن) وأمالي القالي (١/ ٢٢٠)، والخصائص (١/ ٣١٥).

والدليل الثان: أنّ «إنّ» وما عملت فيه جميعًا فى رفع اسم مرفوع بالابتداء بدلالة قوله عز وجل: ﴿**أنّ اللهَ بريءٌ من المشركين ورسوله**﴾[١] وعلى هذا قالوا[٢]:

. . . . **فإنى وقيّارٌ بها لَغَريبُ**

وإذا كانت إنّ وما نصبته فى تقدير اسم مرفوع وجب أن تكون اللام داخلة عليهما كليهما لأنهما فى موضع اسم مبتدأ كما تدخل على الاسم المبتدأ، وهذا أيضًا واضح.

والدليل الثالث: أنّ «إنّ» عاملة للنصب، وهى تقتضى الأسماء لتنصبها، فلا يجوز أن تكون مرتبة اللام بعدها وأن يكون التقدير: إنّ لزيدًا قائم، لأنّ «إنّ» لا تلى الحروف لا سيما إذا كان ذلك الحرف مما يُحصّن الاسمَ من العوامل ويصرفه إلى الابتداء.

فإن قيل: فقد ثبت أن اللام كان سبيلها أن تكون فى أول الكلام، وصحّ بما قدّمته، فهلا جُمع بينها وبين إنّ، فكان ذلك يكون أوكد، ولِمَ فُصل بينهما؟

فالجواب: أنه ليس فى الكلام حرفان لمعنى واحد مجتمعان والعلة فى ذلك أن الغرض فى هذه الحروف الدوالّ على المعانى إنما هو التخفيف والاختصار؛ ألا ترى أن «هَلْ» تنوب عن أستفهمُ، و«ما» تنوب عن أنفى، وقد تقدم نحو هذا فى أول هذا الكتاب، فإذا كان الغرض فيها إنما هو الاختصار والاستغناء بالقليل عن الكثير، فلا وجه للجمع بين حرفين لمعنىً واحد، إذ فى الواحد كافية من الآخر

---

(٢) سورة التوبة الآية: (٣).

(٢) أنشده الضابئ بن الحارث البرجمى: كما فى النوادر (ص ١٨٢)، والشعر والشعراء، (ص ٣٥١).

وغَناء عنه، ولو جُمع معه لانتقض الغرض بتكريره والإكثار بإعادته، فإذا تباعد عنه لم يجتمع في اللفظ معه استُجيز اجتماعهما في الجملة الواحدة كما جاز الجمع بين حرف النداء والإضافة لتباعدهما في نحو يا عبدَالله وما أشبهه ذلك.

فإن قيل: فإذا كان كذلك فَلِمَ أُخِّرت اللام إلى الخبر، وأُقرّت إنّ في أول الكلام، وهلا عُكس الأمر في ذلك؟.

فالجواب: أنه إنما أُخّرت اللام إلى الخبر، وجُعلت إنّ مع المبتدأ من قبل أنّ «إنّ» عاملة، والمبتدأ لا يكون إلا اسمًا، فجُعل ما يعمل في الأسماء معها، واللام ليست عاملة، والخبر لا يلزم أن يكون اسمًا، فقد يجوز أن يكون جملة وظرفًا، فلما لم يلزم أن يكون الخبر اسمًا مفردًا، وجاز أن يكون مبتدأ وخبرًا، وفعلاً وفاعلاً، وظرفًا، جُعلت اللام التي هي غير عاملة في ما قد لا يكون مفردًا، وجُعلت إنّ العاملةُ تلي الاسم الذي سبيله أن يكون مفردًا، فالضرورة التي أُخّرت لها اللام إلى الخبر، وموضعها في الأصل المبتدأ، هو ما ذكرناه من دخول إنّ في الكلام وكراهيتهم اجتماعها مع اللام، فاعرف ذلك إن شاء الله.

* واعلم أنه إذا ثبت أن اللام داخله على خبر إنّ، وكان خبر إنّ هو خبر المبتدأ في الأصل، وكان خبر المبتدأ على المعروف المتعالَم من حاله اسمًا مفردًا، وجملة مركبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركبة من فعل وفاعل، وظرفًا، فسبيل هذه اللام أن تدخل كل ضرب من هذه الأخبار، تقول: إنّ زيدًا لقائم، وإنّ زيدًا لأبوه منطلق، وإنّ زيدًا ليقوم أخوه، وإنّ زيدًا لفي الدار، فإن كان الخبر فعلاً ماضيًا لم تدخل اللام عليه؛ لأنه ليس بمضارع للاسم كما ضارعه الفعل المضارع، فلا تقول إذًا: إنّ زيدًا لَقامَ، ولا: إنّ بكرًا لَقَعدَ، ولا تدخل هذه اللام على فَعَلَ ولا على

غيره من أمثلة الفعل إلا الفعل المضارع للاسم. فأما قول امرىء القيس(١):

حَلَفتُ لها بالله حَلفةَ فاجِرٍ لَناموا فما إنْ من حديثٍ ولا صالي

فليست هذه اللام بلام الابتداء، وإنما هى اللام التى يُتلقّى بها القسم نحو: والله لَقامَ زيدٌ، أى: لقد قام زيد، وسنذكرها فى موضعها إن شاء الله.

فإن كانت الخبر إنّ فضلة تتعلق به من ظرف أو مفعول أو مصدر أو حرف جر، فتقدمت تلك الفضلة فى اللفظ على الخبر، جاز دخول اللام عليها قبل الخبر، ثم يأتى الخبر فى ما بعد، وذلك قولك: إنّ زيدًا لَفى الدار قائم، وإنّ بكرًا لطعامَكَ آكل، وإن محمدًا لَقيامًا حسنًا قائم، وإنّ أخاك لَبِكَ مأخوذ، وإنّ الأمير لَعليكَ واجدٌ، قال أبو زبيد:

إنّ امرءًا خَصَّنى عمدًا مودّته على التنائى لَعندى غيرُ مكفُورِ

أى: لَغيرُ مكفور عندى، وربما كُررت اللام فى الخبر إذا تقدمت فضلته عليه، فقالوا: إنّ زيدًا لَبِكَ لمأخوذٌ، وإنّ محمدًا لَفيكَ لراغبٌ. وحكى قطرب عن يونس: إنّ زيدًا لَبِكَ لواثقٌ.

فإن تأخرت الفضلة دخلت اللام فى الخبر الذى قبلها، ولم تدخل فيها، وذلك قولك: إنّ زيدًا لقائمٌ عندك، وَلا يجوز: إنّ زيدًا قائمٌ لَعندك. والفرق بين: إنّ زيدًا لَعندك قادم، و: إنّ زيدًا قائم لعندك فى جواز المسألة الأولى وفساد الثانية، أنك إذا قدمتَ الفضلة على الخبر، وأدخلتَ اللام عليها فإنما قصدُك بها الخبرُ دون فضلته، وجاز دخول اللام على الفضلة التى قبل الخبر لأن موضع الخبر

(١) انظر: ديوانه (ص ٣٢).

أن يكون قبل فـضلته عَقِـيبَ الاسم، فلما تقدمت الفـضلة، فوقعت موقع الخـبر دخلتها اللام كما تدخل الخبر، فأما إذا تأخـرت الفضلة وتقدم الخبر فقد وقع الخبر موقعه، فدخلت اللامُ عليه لأنه أحق بها.

فإن قيل: ولِمَ دخلت اللام على خبر إنّ المكسورة دون سائر أخواتها؟

فالجواب: أنها إنما اختصت بخبـر المكسورة من قبل أن كل واحدة من اللام ومن «إنّ» يجاب بهـا القسم، وذلك قولك: واللهِ إنّ زيدًا قـائم، واللهِ لَزيدٌ قائم، فلما اشتركتا فى هذا الوجه، وكـانت كل واحدة منهما حرف توكيد أُدخلت اللام على خبر إنّ للمـبالغة في التوكـيد، وفرّق بينهما لما ذكـرنا من كراهيتهم اجـتماع حرفين لمعنى واحد، ولما لم يكن فى أخوات إنّ شيء يجـاب به القسم كما يجاب بها لم تدخل اللام خبره كما دخلت خبرها.

* واعلم أن هذه اللام لا تدخل على اسم إنّ كما ذكرنا، إلا أن يُفْصَلَ بينها وبينه فتَبـاعد منه، وذلك نحو قوله عـز اسمه: ﴿**إنّ فى ذلك لآيةً**﴾[1] و﴿**إنّ فى ذلك لآيات**﴾[2] و﴿**وإنّ فى هذا لَبلاغًا**﴾[3].

فهـذا دخول اللام على خـبر إنّ وذكـرُ الضرورة التى دعت إلى تـأخرها. ولست أعنى بهذه الضرورة أنها جارية مجـرى ضرورة الشعر، كيف ذلك والقرآنُ وفصيحُ الكلام قد جاءا بذلك، ولكن هـذا يجرى مجرى الضرورة التى دعت إلى إعلال فاء يَعِدُ ويَزِنُ، وعين باع وقام، ولام غزا ورمى، وغير ذلك من العلل التى

---

(١) سورة البقرة: آية (٢٤٨).
(٢) سورة الأنعام: آية (٩٩).
(٣) سورة الأنبياء: آية (١٠٦).

تلحق فتؤثر، وهى مع ذلك مطردة فى الاستعمال مُتَقبَّلة فى القياس.

وإذا كانت إنّ مشددة فأنت فى إدخال اللام فى الخبر وتركها مُخيّر، تقول: إنّ زيدًا قائم، وإنّ زيدًا لقائم، فإن خُفِّفت إنّ لزمت اللام، وذلك قولك: إنْ زيدٌ لقائم، و﴿إنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عليها حافظٌ﴾[1] فعلوا ذلك لئلا تلتبس «إنِ» المؤكدة (بإنِ) النافية فى قوله عز وجل: ﴿إنِ الكافرونَ إلا فى غُرُورٍ﴾[2] فهذه بمعنى ما. وأما قول أبى حزام العكلى[3]:

وأعلمُ أنّ تسليمًا وتركًا لَلا متشابهان ولا سَوَاءُ

فإنما أدخل اللام وهى للإيجاب على لا وهى للنفى من قبل أنه شبهها بغَيْر، فكأنه قال: لَغيرُ متشابهين، كما شبّه الآخر «ما» التى للنفى بـ«ما» التى فى معنى الذى، فقال[4]:

لَما أغفلتُ شُكرَكَ فاصْطَنِعْنى وكيف ومن عطائك جُل مالى

ولم يكن سبيل اللام الموجبة أن تدخل على ما النافية لولا ما ذكرتُ لك من الشَّبَه اللفظى، كما قال الآخر[5]:

ورَجِّ الفتى للخير ما إنْ رأيْته على السنّ خيرًا لا يزالُ يزيدُ

فزاد إنْ مع ما، وليست للنفى، فاعرفه إن شاء الله.

---

(١) سورة الطارق: الآية (٤).

(٢) سورة الملك: الآية رقم (٢٠).

(٣) الخزانة (٤/ ٣٣١).

(٤) قائل هو: النابغة الذبيانى، كما فى ديوانه (ص ٢٠٥).

(٥) هو المعلوط بن القريعى، انظر: الخصائص للمصنف (١/ ١١٠)، واللسان [أنن].

وأما الضرورة التى تدخل لها اللام فى خبر غير إنّ فمن ضرورات الشعر، ولا يقاس عليها، قرأت على أبى على بإسناده إلى يعقوب(١):

أُمُّ الحُلَيْس لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ ترضى من الشاة بعظم الرَّقَبهْ

والوجه أن يقال: لأُمُّ الحُلَيْس عجوز شَهْرَبَة، كما تقول: لَزيدٌ قائم، ولا تقول: زيدٌ لقائم. وقال الآخر(٢):

خالى لأنت، ومَنْ جريرٌ خالُهُ يَنَلِ العلاءَ ويكْرُمِ الأخوالا

فهذا يحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون أراد: لَخالى أنت، فأخّر اللام إلى الخبر ضرورة. والآخر أن يكون أراد: لأنت خالى، فقدّم الخبر على المبتدأ وإن كانت فيه اللام ضرورة. وأخبرنى أبو على أن أبا الحسن حكى «إن زيدًا وجهُهُ لَحسنٌ» فهذه أيضًا ضرورة.

وربما أدخلوها فى خبر أنّ المفتوحة، أخبرنا على بن محمد يرفعه بإسناده إلى قطرب:

ألم تكنْ حَلفتَ بالله العَلِىْ أنّ مطاياك لَمِنْ خيرِ المَطِىْ

والوجهُ الصحيح هنا كسرُ إنّ لتزول الضرورة، إلا أنّا سمعناها مفتوحة الهمزة.

وقد أُدخلت فى خبر أمسى، قرأت على أبى بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى، وأنشدَناه أبو على:

(١) انظر: اللسان [شهرب]. وشرح المفصل (٣/ ١٣٠ (٧/ ٥٧).
(٢) انظر: اللسان [شهرب]

مروا عجالاً وقالوا: كيف صاحبُكم؟ قال الذى سألوا: أمسى لَمَجْهُودا

ورَوينا عن قطرب بإسناده أن بعـضهم قـال: فإذا أنّى لَبـه، قال: وسمـعنا بعض العرب يقـول: أراك لَشاتمى، وإنى رأيته لَسَـمْحًا، قـال: وقال يونس: زيدٌ -والله- لواثقٌ بك، وقال كثير[1]:

ومازِلتُ مِنْ ليلى لَدُنْ أن عرفتُها لَكالهائم المُقْصَى بكل سَبِيلِ

وهذا كله شاذ. ومثله:

.... ولكننى من حبها لَكَمِيدُ

وأخـبـرنا أبـو على أن أبا إسـحـاق ذهب فى قـــوله تعـالى: ﴿إنّ هـذانِ لَساحِرانِ﴾ إلى أنّ «إنّ» بمعنـى نَعَمْ، وهذان مـرفـــوع بالابتـــداء، وأن اللام فى لَساحـران داخلة فى موضـعها على غـير ضــرورة، وأن تقديره: نَعَمْ هذان لهـما ساحـران. وحكى عن أبى إسـحاق أنه قـال: هذا الذى عندى فيـه، والله أعلم، وكنت عرضتُه على عـالمنا محمد بن يزيد، وعلى إسماعيل بن إسـحاق، فقبلاه، وذكرا أنه أجود ما سمعاه.

* واعلم أن هذا الذى رواه أبو إسـحـاق فى هذه المسـألة مـدخـول غـيـر صحيح، وأنا أذكره لتقف منه على ما فى قـوله. ووجه الخطأ فيه أن هما المحذوفة التى قدّرها مرفوعة بالابتداء لم تحذف إلا بعد العلم بها والمعرفة موضعها، وكذلك كل محـذوف لا يحذف إلا مع العلم به، ولـولا ذلك لكان فى حذفـه مع الجهل

---

(١) انظر: ديوانه (ص ١١٥)، (ص ٤٤٣).

بمكانه ضرب من تكليف علم الغيب للمخاطب، وإذا كان معروفًا فقد استُغنى بمعرفته عن تأكيده باللام؛ ألا ترى أنه يقبُح أن تأتى بالمؤكِّد وتترك المؤكَّد فلا تأتى به؛ ألا ترى أن التوكيد من مواضع الإطناب والإسهاب، والحذف من مواضع الاكتفاء والاختصار، فهما إذن كما ذكرت لك ضدان لا يجوز أن يشتمل عليهما عقد كلام. ويزيد ذلك وضوحًا امتناع أصحابنا من تأكيد المضمر المحذوف العائد على المبتدأ فى نحو «زيدٌ ضربتُ» فى من أجازه، فلا يجيزون «زيدٌ ضربتُ نفسَه» على أن تجعل النفسَ توكيدًا للهاء المرادة فى ضربته؛ لأن الحذف لا يكون إلا بعد التحقيق والعلم، وإذا كان ذلك كذلك فقد استغنى عن تأكيده. ويؤكد عندك ما ذكرت لك أن أبا عثمان وغيره من النحويين حملوا قول الشاعر:

أمُّ الحُلَيْس لَعَجوزٌ شَهْرَبَهْ

على أن الشاعر أدخل اللام على الخبر ضرورة. ولو كان ما ذهب إليه أبو إسحاق وجهًا جائزًا لَمـا عدل عنه النحويون ولا حملوا الكلام على الاضطرار إذا وجدوا له وجهًا ظاهرًا قويًا، وحذفُ المبتدأ وإن كان شائعًا فى مواضع كثيرة من كلامهم فإنه إذا نُقل عن أول الكلام قُبح حذفُه ألا ترى إلى ضعف قراءة من قرأ: ﴿تمامًا على الذى أحْسَنُ﴾(١) قالوا: وقبحه أنه أراد: على الذى هو أحسن، فحذف المبتدأ فى موضع الإيضاح والبيان؛ لأن الصلة لذلك وقعت فى الكلام، وإذا كان ذلك موضع إكثار وإيضاح فغيرُ لائق به الحذف والاختصار.

---

(١) سورة الأنعام: آية (١٥٤)، وقرأها الحسن، والأعمش، انظر: إتحاف الفضلاء (١/ ٢٢٠).

فإن قلت: فقد حكى سيبويه فى الكتاب: «لَحَقٌّ أنه ذاهب»، فيضيفون، كأنه قال: لَيقينُ ذلك أمرك، وليست فى كلام كل العرب» فأمرك هو خبرُ يقين؛ لأنه قد أضاف إلى ذلك، وإذا أضافه إليه لم يجز أن يكون خبرًا عنه، قال سيبويه: «سمعنا فصحاء العرب يقولونه» فكيف جاز أن يحذف الخبر واللام فى أول الكلام، وقد شرطت على نفسك أن الحذف لا يليق بالتوكيد؟. فالجواب أن هذه الكلمة ليس كل العرب يقولها كما قال سيبويه وقال أيضًا أبو الحسن: «لم أسمع هذا من العرب، وإنما وجدته فى الكتاب ووجه جوازه على قلته طول الكلام بما أضيف هذا المبتدأ إليه، وإذا طال الكلام جاز فيه من الحذف ما لا يجوز فيه إذا قصُر؛ ألا ترى إلى ما حكاه الخليل عنهم من قولهم: «ما أنا بالذى قائل لك شيئًا» ولو قلت: ما أنا بالذى قائم لَقَبُحَ، فأما قول الشاعر(١):

لم أر مثلَ الفتيان فى غِيَرِ الـ أيام ينسون ما عواقبُها

فالوجه أن تكون «ما» استفهامًا، و«عواقبها» الخبر، كقوله تعالى ذكره: **﴿وما أدْراكَ ما الحُطَمَةُ﴾**(٢) أى: ما أدراك أىُّ شىء الحُطمةُ، فكأنه قال: أىُّ شىء عواقبُها، على مذهب التعجب منها والاستعظام لها. فهذا أوْجَهُ من أن يُحمل الكلام على أنه: ينسون الذى هو عواقبها، لقلة **﴿تمامًا على الذى أحْسَنُ﴾** وقال أبو الحسن فى هذا الفصل: «لو قلت: لَعبدُ الله، وأضمرتَ الخبر لم يحسُن» وإنما لم يحسن عنده لأن الكلام لم يطل ههنا كما طال فى لَحَقٌّ أنه ذاهب. انقضى دخول اللام على الخبر.

* واعلم أن لام الابتداء أحد الحرفين الموجبين اللذين يُتلقى بهما القسم،

---

(١) أنشده عدى بن زيد، كما فى «الأغانى» (٢/ ١٢١) ونسب فى «الحماسة البصرية» (٢/ ٤٢١) إلى الحيحة بن الجلاح.

(٢) سورة الهمزة: آية (٥).

وهما: اللام، وإنّ، وذلك قولك: واللهِ لَـزيدٌ عاقل، و: واللهِ إنّ زيدًا عاقل، إلا أن هذه اللام قد تَتَعـرّى من معنى الجواب، وتخلص للابتـداء، فهو لذلك أخص معنييها بها، وذلك قولك: لَعمرُكَ لأقومنّ، و:

. . . . **لَيَمُنُ اللهِ ما ندرى**

فهذه اللام لام الابتداء مُعراة من مـعنى الجواب، وذلك أنّ قولك «لعمرك» قَسَم، ومـحال أن يجاب القَسَم بالقَـسَم، فلا يجوز إذن أن يكون التـقدير: والله لعمـرُك لأقومنّ، كـما يجـوز إذا قلت: لَزيدٌ قائم، أن يكون تقـديره: واللهِ لزيدٌ قائم، فاعرف ذلك إن شاء الله.

* * *

باب لحاق اللام الأفعال

وتلحقها على ضربين: عاملة وغير عاملة:

فالعاملة: لام الأمـر، وهى مكسـورة جازمـة، وذلك قـولك: لِيـقُمْ زيدٌ، وليقعدْ عمروٌ. وزعم الفراء أن من العـرب من يفتح هذه اللام لفتحة الياء بعدها، وهذا كلام يستفاد منه أنه إن انكسر حرف المضارعة أو انضم أن لا تكون هذه اللام مفتوحة، نحو: لِيُكْرِمْ زيدٌ عمرًا، و: لِتَعْلَمْ ذلك.

ومتى اتصل بهـذه اللام من قبلها واو العطف أو فـاؤه فإسكانها للتخـفيف جائز، وذلك قـولك: ولْيقمْ زيدٌ، فلْيـقعدْ جـعفر. وإنما جـاز إسكانها لأن الواو والفاء كل واحـد منهما حرف منفـرد ضعيف لا يمكن الوقـوف عليه دون اللام، فأشبهت اللامُ لاتصـالها بما قبله واحتياجه إليهـا الخاءَ من فَخِذ، واللامَ من عَلِمَ، فكما تقول: فَخْـذٌ، وعلْمَ اللهُ ذلك. كذلك جاز أن تقول: فَلْيَقُمْ، وَلْيـقعُدْ، وقد فعلوا هذا أيضًـا فى غير هذا المـوضع، فقالوا: أراك مُنْتَـفْخًا، فـأسكنوا الفاء لأن

تَفخًا من مُنْتَفِخ ضارع بالوزن فَخذًا وكَبِدًا. فأما قراءة الكسائى وغيره(١) ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾(٢) و﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾(٣) فمردودة عند أصحابنا، وذلك أن «ثُمَّ» حرف على ثلاثة أحرف يمكن الوقوف عليه، وإذا أمكن الوقوف لزمك الابتداء بالساكن، وهذا غير جائز بإجماع، فمن هنا دفعه أصحابنا واستنكروه، فلم يجيزوه. وسألت أبا على يومًا عن هذا، فقلت له: هلا جازت قراءة الكسائى هذه على تشبيه ثُمَّ بالواو والفاء إذ كانت حرف عطف كما كانا حرفى عطف، فهلا جاز حَمْلُ ثُمَّ على الواو والفاء كما حملوا بعض حروف المضارعة على بعض فى نحو قولك: أَعِدُ، ونَعِدُ، وتَعِدُ؛ ألا ترى أن هذه الأحرف الثلاثة محمولة على الياء فى قولك: يَعِدُ؛ لأن الواو من يَعِدُ لوقوعها بين ياء وكسرة، وحملت الهمزة والنون والتاء فى هذا على الياء فحذفت الواو معهن كما حُذفت مع الياء لئلا يختلف الباب، وكما حُذفت الهمزة من مضارع أَكْرَمَ إذا قلت: أُكْرِمُ، وأصله أُؤَكْرِمُ، لاجتماع الهمزتين، ثم حُملت النون فى نُكرِمُ، والتاء فى تُكرِمُ، والياء فى يُكرِمُ على الهمزة فى أُكْرِمُ، فحذفت الهمزة معهن كما حذفت معها ليتفق الباب ولا تختلف أحوال حروف المضارعة.

فقال: الفرق بين الموضعين أن حروف المضارعة أشد اشتباهٍ بعض ببعض من حروف العطف، وذلك أنها تجرى مجري الحرف الواحد؛ ألا ترى أن سيبويه قال: إنهم امتنعوا من إمالة فتحة تاء تَحْسِبُ لكسرة سينها، من حيث كانت الياء فى يَحْسِبُ لا تجوز إمالتها استنكارًا للإمالة فى الياء كما تُستنكر الكسرة فى الياء؛ أفلا ترى أنهم أجروا التاء فى تَحْسِبُ مجرى الياء فى يَحْسِبُ، فدل ذلك على أن

(١) هى قراءة عاصم والكسائى وحمزة، ونافع أيضًا كما فى «القراءات السبعة» (ص٤٣٤)، ومعانى القراءات للأزهرى (٢/ ١٧٦، ١٧٧)، والحجة فى القراءات (ص ٢٥٢).

(٢) سورة الحج: آية (٢٩).

(٣) سورة الحج: آية (١٥).

حروف المضارعة بعضها قوىّ الشبه ببعض أشدّ من قوة شبه حروف العطف بعضها ببعض. ويؤكد عندك قوة اشتباه حروف المضارعة أن كل واحد منها على حرف واحد، وحروف العطف تجدها مختلفة أعداد الحروف، منها ما هو على حرف واحد، وهو الواو والفاء. ومنها ما هو على حرفين، وهى: أوْ، ولا، وأمْ، وبل. ومنها ما هو على ثلاثة أحرف، وهو ثُمَّ. ومنها ما هو على أربعة أحرف، وهو لكنْ، وإمّا، وحتى. وليس كذلك حروف المضارعة، بل جميعها على حرف حرف.

وشىء آخر، وهو أنّا نجد بعض حروف العطف يدخل على بعض، وذلك نحو: ما قام زيدٌ ولكنْ عمروٌ، وقام إمّا زيد وإمّا عمرو، ولأضربنّه حتى يتقينى بحقى، وحتى لا يبقى لى عنده شىء منه. ونسخت من خط أبى بكر محمد بن السرى، وقرأته على أبى على، قال: قال أبو العباس: إذا اضطر الشاعر أدخل الواو من حروف العطف على سائر حروف العطف، وأنشد للأعشى[1]:

وثُمّتَ لا تَجْزُوننى بعد ذاكُمُ ... ولكن سيجزينى الإله فيُعقبا

قال: واستعمله أبو نواس، فقال[2]:

البدرُ أشبهُ ما رأيتُ بها ... حين استوى وبدا من الحُجُبِ

وبَلِ الرَّشا لم يُخْطِها شَبَهًا ... فى الجيد والعينين واللَّبَبِ

وأنشد أبو الحسن بيتًا فيه «فثُمّ»[3] فأدخل الفاء على ثُمّ. فهذا كله يؤكد عندك اختلافَ حروف العطف لجواز دخول بعضها على بعض إذ كان حرفان لمعنى واحد لا يتواليان، ولما كانت حروف المضارعة كلها كالحرف الواحد لم يجز أن يُدخلوا بعضها على بعض، كما لا يجمعون بين حرفى استفهام ولا حرفى نفى، فلذلك جاز حمل بعض حروف المضارعة على بعض، ولم يجز حمل بعض حروف العطف على بعض، فاعرف ذلك إن شاء الله.

---

(١) انظر: ديوانه (ص ١٦٧).

(٢) انظر: ديوانه (ص ٧١٠).

(٣) القائل هو زهير: كما فى شرح ديوان زهير لثعلب (ص ٢٨٥)، وشرح المفصل (٨/ ٩٦)، واللسان لعمر.

* واعلم أن هذه اللام الجازمة أيضًا حرف مفرد جاء لمعنىً كواو العطف، وفائه، وهمزة الاستفهام، ولام الابتداء، وقد كان ينبغي أن تفتح كما فُتحن، إلا أن العلة في كسرها أنها في الأفعال نظيرة حرف الجر في الأسماء؛ ألا ترى أن كل واحدة منهما مختصة من العمل بما يخُصّ القبيل الذي هي فيه، فلا يتعداه إلى ما سواه، فمن حيث وجب كسر لام الجر في نحو: لِزيدٍ مالٌ ولجعفر، للفرق بينها وبين لام الابتداء، كذلك أيضًا وجب كسر هذه اللام؛ لأنها في الأفعال نظيرة تلك في الأسماء.

ولو قال قائل: إنما كُسرت لام الأمر للفرق بينها وبين لام الابتداء التي تدخل على الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين لكان قولاً قويًا؛ ألا ترى أنك تقول: إنّ زيدًا لَيَضربُ، أي: لَضاربٌ، فكرهوا أن يقولوا في الأمر: إنّ زيدًا لَيضربْ، فيلتبس بقولك: إنّ زيدًا لَضاربٌ.

فإن قيل: فهل يجوز أن تقول: إنّ زيدًا لِيضربْ، فتجعل خبر إنّ، أمرًا حتى تخاف التباسه بالخبر في قولك: إنّ زيدًا لَيضربُ فالجواب: أن ذلك جائز، وقد جاء به الشاعر، فجعل خبر إنّ وخبر المبتدأ، وخبر كان، ونحو ذلك أمرًا لا يحتمل الصدق والكذب، قال الجُمَيْح[1].

ولو أصابتْ لَقالتْ وهي صادقة ... إنّ الرياضةَ لا تُنْصِبكَ للشِّيَبِ

والنهي كالأمر في هذا. وعلى هذا قال سيبويه: «وقد يكون في الأمر والنهي أن يُبنى الفعلُ على الاسم، وذلك قولك: عبدُالله اضربْه، ابتدأت عبدالله، فرفعته بالابتداء، ونبهت المخاطب له لتعرفه باسمه، ثم بنيت الفعلَ عليه، كما فعلت ذلك في الخبر» فهذا نص من سيبويه بجواز كون خبر المبتدأ أمرًا ونهيًا، وعلى هذا يجوز: زيدٌ لا يَقُمْ أخوه. وقرأت على أبي علي في نوادر أبي زيد، وسمعت أبا علي ينشده أيضًا غير مرة[2]:

---

(١) انظر: شرح اختيارات المفضل (ص ١٥٣).

(٢) البيتان في النوادر لأبي زيد (ص ٢٠٦).

ألا يا أمَّ فــارع لا تلــومى على شىء رَفعتُ به سَمـاعى
وكــونى بالمكــارم ذَكِّرينــى ودلِّى دَلَّ مـاجـدةٍ صَنَـــاعِ

أى: وكونى بالمكارم مُذَكِّرة. وغيرُ منكر أن يقع لفظ الأمر موقع الخبر؛ ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كانَ فى الضَّلالة فَلْيَـمْدُدْ لَهُ الرَّحمنُ مَدًا﴾(١) أى: فَلَيَمُدَّنَّ له، وعلى هذا قول الآخر(٢):

بئسَ مَقامُ الشيخ أَمْرِسْ أَمرِسْ إمّـا على قَعْـوٍ وإمّـا اقْعَنْسِسِ

أى: مقام يُقال لـه فيه: أَمْرِسْ أَمْرِسْ. وقرأت على محمد بن الحسن عن أحمد بن سليمان عن ابن أخت أبى الوزير عن ابن الأعرابى(٣):

فإنما أنتَ أخٌ لا نَعْدَمُهْ

أى: لا نَعْدَمُهُ، فنقل ضمة الهاء إلى الميم، كما قال الآخر:

عَـجِبتُ والدهرُ كـثيرٌ عَـجَبُهْ من عَنَزِىّ سَبَّنى لم أَضْـرِبُهْ

أى: لم أَضْرِبْهُ، وهذا واسع عنهم كثير.

وكمـا أن لام الجر قـد تُفتح مع المظهـر فى ما حكيناه من قـراءة سعيد بن جُبَيْر: ﴿وإنْ كان مكرُهم لَتزولَ منه الجبال﴾(٤) وغير ذلك، فكذلك قد فُتحت لام الأمر فى ما حكيناه عن القراء من قولهم: لَيَقُمْ زيدٌ. والعلة فى فتح هاتين اللامين فى هذه المواضع القليلة أن أصل حركتهما الفتح، فربما خَرَجتا على أصلهما.

---

(١) سورة مريم: ٧٥.

(٢) انظر: المنصف لابن جنى (٣/ ١٤)، واللسان [مرس] بغير نسبة، والأمالى الشجرية (٢/ ١٤٩).

(٣) هو لأبى محمد الحذلمى كما فى مجالس ثعلب (ص ١٩٥).

(٤) سورة إبراهيم: ٤٦.

* واعلم أن هذه اللام الجازمة لا تُضمر إلا في ضرورة الشعر، كما أن حرف الجر لا يُحذف إلا في الضرورة. قرأت على أبي علي، قال: أنشد أبو زيد:

فتُضحي صريعًا ما تُجيب لِدعوةٍ ... ولا تُسْمعُ الداعي ويُسْمِعْك مَنْ دَعا

أي: ولْيُسْمِعْك. وقال الآخر:

فلا تَسْتَطِلْ مني بقائي ومدّتي ... ولكن يَكُنْ للخير منك نصيبُ

أي: لِيَكُنْ. وأنشد سيبويه(١):

على مثلِ أصحاب البَعُوضة فاخْمُشي ... لكِ الويلُ حُرَّ الوجهِ أو يبكِ من بكى

قال: أراد أو لِيَبْكِ وحَسَّن ذلك له قليلاً أن قبله أمرًا، وإن لم يكن مجزومًا فإنه في معنى المجزوم؛ ألا ترى أن معنى اخْمُشي: لِتَخْمُشي. ومن أبياته أيضًا(٢):

محمدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ ... إذا ما خِفْتَ من شيء تَبالا

أراد: لِتَفْدِ نفسَك، فحذف اللام، وهذا أقبح من الأول؛ لأن قبل ذاك شيئًا فيه معنى السلام وهو اخمُشي، لأن معناه لِتَخْمُشي، وهذا ليس قبله شيء معناه معنى اللام. ومثل البيت الأول ما أنشدنيه أبو علي(٣):

فقلت: ادْعي وأدْعُ فإنَّ أنْدَى ... لِصوت أن يُنادِيَ داعيانِ

أي: ولأدْعُ؛ لأن معنى ادْعي: لِتَدْعي. وأنشد البغداذيون:

مَنْ كان لا يزعم أني شاعرُ ... فَيَدْنُ مني تَنْهَهُ المزاجرُ

---

(١) أنشده متمم بن نويرة: كما ذكر المبرد في «المقتضب» (٢/ ١٣٠)، والشجري في «أماليه» (١/ ٣٧٥).

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي (٢/ ٤٩) فقد نسبه لحسان، وليس في ديوانه ونسبه ابن هشام في شذور الذهب ص ٢١١ لأبي طالب.

(٣) نسبه سيبويه في «الكتاب» للأعشى (١/ ٤٢٦)، ونُسب للفرزدق. انظر: أمالي ابن القالي (٢/ ٩٠). ولربيعة بن جشم عند الزمخشري في «شرح المفصل» (٧/ ٣٣).

و: البصائرُ أيضًا، أراد: فَلْيَدْنُ وكل هذا شاذ لا يحسُن القياس عليه. فهذه اللام العاملة فى الأفعال.

وأما اللام غير العاملة فلام القَسَم، وتدخل من الأفعال فى موضعين: أحدهما الماضى، والآخر المستقبل:

فأما الماضى فكقولك: والله لقد قمتُ، وقوله تعالى: ﴿تالله لقد آثَرَكَ اللهُ علَيْنا﴾ وربما حُذفت اللام، قال الله تعالى: ﴿قَدْ أفْلَحَ مَنْ زَكّاها. وقد خابَ مَنْ دَسّاها﴾ أى: لقد أفلح من زكاها، ولقد خاب مَنْ دسّاها. وربما حُذفت قَدْ، قال امرؤ القيس:

حلفتُ لها بالله حَلْفَة فاجرٍ لَناموا، فما إن من حديث ولا صالى

أى: لقد ناموا. وكذلك قولهم: والله لو قمتَ لقمتُ، ولو قعدتَ لقعدتُ، قال:

واللهِ لو كنتَ لهذا خالصا لكنتُ عبدًا آكلَ الأبارِصا

وأما قول الآخر:

فلو أنّ قومى لم يكونوا أعِزّةً لَبَعْدُ لقد لاقيتُ لا بُدَّ مَصْرَعا

فاللام الأولى فى لَبَعْدُ زائدة مؤكدة، والتى فى لَقَدْ هى الجواب، ولا يبْعد أن يكون هذا الكلام على معنى القسم، كأنه قال: واللهِ لو أنّ قومى.

وقد تُحذف هذه اللام مِنْ بعدِ لَوْ إذا لم يكن القَسم ظاهرًا، قال:

فلو أنّ قومى أنطقتْنى رماحُهُمْ نَطقتُ، ولكنّ الرماح أجَرَّتِ

أى: لَنطقْتُ. ومثل هذه اللام اللامُ التى فى جواب لولا، نحو قوله عز وجل: ﴿ولولا رَهْطُكَ لَرَجَمْناك﴾(١) و﴿لولا أنتم لَكُنَّا مؤمنين﴾(٢) وقال الشاعر(٣):

فواللهِ لولا اللهُ لا شيءَ غيرُه   لزُعْزِعَ من هذا السرير جوانِبُهْ

فهذه اللام التى فى جواب لولا إنما هى جواب القسم.

وربما حذفت إذا لم يظهر القسم إلى اللفظ، قال يزيد بن الحكم(٤):

وكم موطنٍ لولاى طِحْتَ كما هَوَى   بأجْرامه من قُلَّة النِّيق مُنْهَوِى

أى: لَطِحْتَ.

ولا تدخل اللام فى جواب لو، ولولا إلا على الماضى دون المستقبل، وكان أبو على قد قال لى قديمًا: إن اللام فى جواب لولا زائدة مؤكِّدة، واستدل على ذلك بجواز سقوطها. وكذلك مذهبه فى لو على هذا القياس لجواز خلوّ جوابها من اللام، أنشد ابن الأعرابى(٥):

فلو أنَّا على حجرٍ ذُبِحْنا   جرى الدَّميانِ بالخبرِ اليقينِ

أى: لَجَرى الدميان. وأما ما أنشدناه أبو على من قول الشاعر:

لَمَا أغفلتَ شكرَكَ فاصطنعنى   وكيف ومن عطائك جُلُّ مالى

فإنما أدخل اللام وهى موجبة على ما وهى نافية، وهذان أمران ضدان من قبل أنه شبه ما فى اللفظ بـ«ما» الموصولة التى فى معنى الذى، وقد تقدم ذكرنا لهذا الشبه اللفظى.

---

(١) هود: ٩١. (٢) سبأ: ٣١. (٣) فى «التاج» [زعزع].
(٤) فى «الكتاب» (٢/ ٣٧٤). (٥) فى الخزانة (٣/ ٣٤٩)

وأما اللام الداخلة على المستقبل فتلزمها النون للتوكيد ولإعلام السامع أن هذا فعل مستقبل وليس للحال كالذى فى قول الله عز وجل: ﴿وإنّ ربَّك لَيحكُمُ بينَهُمْ﴾[١] أي: لحاكم. فإن زال الشك بغير النون استُغنى عنها، قال الله تعالى: ﴿فَلَسَوْفَ تعلمون﴾[٢] لأن سوف تخصّ الاستقبال، وذلك قولك: والله لأقومَنَّ ولأقعدنّ.

* واعلم أن هذه اللام إذا وليت المستقبل فلحقته النون لم تأت إلا على نية القسم، قال سيبويه: «سألت الخليل عن لَيفعلَنَّ إذا جاءت مبتدأة، فقال: هى على نية القسم» فكأنك إذا قلت على هذا: لأضربنَّك، فكأنك قلت: والله لأضربنّك، وإذا قلت: لَينطلقنّ زيدٌ، فكأنك قلت: والله لَينطلقنّ زيدٌ، وكذلك قوله عز اسمه: ﴿ولَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حين﴾[٣] أى: والله لتعلمُنّ. وإذا كان ذلك كذلك فقوله تعالى: ﴿ولَئِنْ شِئْنا لَنَذْهَبَنَّ بالذى أوْحَيْنا إليك﴾[٤] ليست اللام فى لئنْ بجواب القسم، إنما الجواب لنذهبنّ، وعليه وقع الحَلِف، واللام فى لئن إنما هى زائدة مؤكدة، يدلك على أن اللام الأولى زائدة وأن اللام الثانية هى التى تلقّت القسم جوازُ سقوط الأولى فى نحو قول الشاعر، قرأته على أبى على فى نوادر أبى زيد لقيس بن جِرْوة الطائى الجاهلى[٥]:

فأقسمتُ لا أحتلُّ إلا بصهوةٍ ... حرامٌ علىّ رَمْلُهُ وشقائقُهْ

فإنْ لم تُغَيِّرْ بعضَ ما قد صنعتُمُ ... لأنْتَحِيَنْ للعظم ذو أنا عارِقُهْ

ولم يقل: فلئن لم تُغيّر، فهذ نظير قوله عز اسمه: ﴿وإنْ لم يَنْتَهُوا عَمّا يقولون لَيَمَسَّنَّ الذين كفروا﴾[٦] أى: والله إن لم ينتهوا لَيَمَسَّنّ. وقد شبّه بعضهم

---

(١) النحل: ١٢٤. (٢) الشعراء: ٤٩. (٣) ص: ٨٨. (٤) الإسراء: ٨٦.
(٥) البيتان فى: اللسان (عرق). (٦) المائدة: ٧٣.

«إذ» بـ«إنّ» فأولاها اللام، فقال[١]:

غَضبتْ عليّ وقد شـربتُ بجزّة فَلإذْ غَضبـتِ لأشربَنْ بخَروفِ

ويدل أيضًا على أنك إذا قلت: والله لئن قمتَ لأقومَنّ فـاعتماد القسم على اللام في لأقومَنّ، وأن اللام في لئن قمتَ زائدة منها بُدٌّ قول كُثَيّر[٢]:

لئن عاد لى عبدُ العزيز بمثلهـا وأمكنَنى منهـــا إذن لا أُقيلُهـــا

فرفـعه أُقيـلُها يدل على أن اعتـماد القسم عليه كقـوله عز اسـمه: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾[٣] أي: والله لا يخرجـون معهم إن أخـرجوا، ولو كانت اللام التى فى «لئن عاد لى عبد العزيز» جواب القسم لانجزم لا أُقيلُها، كما تقـول: إنْ تَقَمْ إذن لا أقُمْ، وأما قـوله تعالى ذكـره: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا﴾[٤] فقـال الخليل: «معناها لَيَظَلُّنّ» فـأوقع الماضى موقع المستـقبل. ومثله مما وضع فيه الماضى موضع المستقبل قوله الحطيئة[٥]:

شَهِد الحطيئةُ حين يلقى ربَّهُ أنّ الوليـــدَ أحـــقُّ العُذْرِ

أى: يشهد. وأنشدنا أبو على:

وإنى لآتيكـــم تَشكُّـــرَ ما مضَى من الأمر واستِجابَ ما كان فى الغَدِ

أى: ما يكون. وأما قوله تعالى ذكره: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَراهُ ما لَهُ فِى الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ﴾[٦] فاللام فى ﴿لقد علموا﴾ لام قسم محذوف مقدر، ومعناه: والله لقد علموا، واللام فى «لمن اشتـراه» لام الابتداء، ومَنْ بمنزلة الذى، وتقديره

---

(١) البيت الأعرابي: أمالي القالي (١/ ١٥٠). (٢) في ديوانه (ص ٣٠٥).
(٣) الحشر: ١٢. (٤) الروم: ٥١. (٥) فى «ديوانه» (ص ٢٣٣). (٦) البقرة: ١٠٢.

-والله أعلم- والله لقد علموا لَلَّذى اشتراه ما له فى الآخرة من خلاق، والذى فى موضع رفع بالابتداء، وصلته اشتراه، وقوله عز وجل: **﴿ما له فى الآخرة من خلاق﴾** خبر الذى، والجملة التى هى مبتدأ وخبر فى موضع نصب بعلموا، كما تقول: قد علمتُ لَزيدٌ أفضلُ منك، ولقد علمت أزيدٌ عندك أم عمرو، فلام الابتداء فى هذا وهمزة الاستفهام فى اقتطاعهما الاسم من العامل الذى قبله، وحَوْلِهما بينه وبينه سواءٌ. فهذا هو الوجه أن تجعل مَنْ بمنزلة الذى، واللام فيه لام الابتداء، وهو مذهب سيبويه.

وفيه وجه ثانٍ ذهب إليه غيره، وهو أن تجعل مَنْ شرطًا، وتجعل اللامَ فيه كالتى تعترض زائدة بين القسم والمقسم عليه نحو قوله عز وجل: **﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا﴾**(١) فيصير التقدير «والله لقد علموا لئن أحد اشتراه ما له فى الآخرة من خلاق» فيجرى هذا مجرى قوله تعالى: **﴿وإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثاقَ النَّبِيِّين لَمَا آتيتُكُمْ من كِتاب وحِكمة﴾**(٢) أى: لئن آتيتكم شيئًا من كتاب وحكمة. على أن مذهب سيبويه والخليل أن ما ههنا بمنزلة الذى، واللام فيها لام الابتداء. وفى اعتقاد مَنْ جَعَلَ مَنْ فى قوله عز اسمه: **﴿ولقد علموا لمن اشتراه﴾** شرطًا بعضُ الضعف، وذلك أن **﴿علموا﴾** تقتضى مفعوليها، فإذا أوقعتَ القسم بعدها حتى يصير كأنه قال: ولقد علموا والله لئن اشتراه أحد ما له فى الآخرة من خلاق، وأصلُ والله -كما علمتَ- أحلفُ بالله، فقد صار التقدير -والله اعلم- ولقد علموا أحلف بالله لئن اشتراه أحد ليكوننّ كذا وكذا، وإذا تأدّى الأمر إلى هذا قَبُح أن يلى علمتُ فعلُ القسم؛ لأن علمتُ وأخواتها إنما تدخل على المبتدأ وخبره لا على الفعل وفاعله.

(١) سورة الروم: آية ٥١.	(٢) آل عمران: ٨١.

فإن قلت: فعلامَ تجيز كون مَنْ شرطًا وقد قدّمتَ قُبح ذلك؟

فالجواب: أن جواز ذلك على أن تجعل ﴿علموا﴾ نفسها قسمًا، وقد استعملتها العرب بمعنى القسم، ومن أبيات الكتاب(١):

ولقد علمتُ لتأتينَّ مَنيّتي إنّ المنايا لا تطيش سِهامُها

فكأنه قال: واللهِ لتأتينّ منيّتي.

فإن قلت: فإذا جعلت علموا جاريًا مجرى القسم بما ذكرته، وعندك أن اللام في لقد دالة على القسم المحذوف، فكأنه عندك: والله لقد علموا، وقوله: ﴿ولقد علموا﴾ جارٍ مجرى القسم، فكيف يجوز على هذا دخول القسم على القسم؛ أولا ترى أن سيبويه والخليل ذهبا في قوله تعالى ذكره ﴿والشَّمْسِ وضُحاها. والقمر إذا تَلاها﴾ أن جميع ما بعد الواو الأولى من الواوات إنما هو واو عطف، وليس بواو قسم لئلا يدخل قسم على قسم، فيبقى الأول منهما غير مُجاب؟

فالجواب: أن ذلك إنما جاز في علموا من حيث كان إنما هو في معنى القسم، وليس قسمًا صريحًا، وإنما هو بمنزلة أشهدُ لقد كان كذا، وما جرى مجرى هذا مما ليس بقسم محض، فلأجل هذا جاز أن تكون مَنْ في قوله سبحانه: ﴿لَمَن اشْتَراهُ﴾ شرطًا، واللام في أولها مؤكدة للشرط، فاعرف ذلك إن شاء الله.

وذهب أبو إسحاق في قوله جل ثناؤه: ﴿يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أقربُ مِنْ نَفْعِه﴾(٢) إلى أن التقدير: يدعو مَنْ لَضَرُّه أقرب من نفعه، قال: فقدمت اللام عن موضعها، وحكى هذا القول عن البصريين والكوفيين جميعًا. وهذا عندنا على إجماع الكافة عليه في ما حكاه أبو إسحاق غير جائز ولا مرضي، وقد أنكره أبو علي، وذهب في فساده إلى أن اللام على هذا التقدير مِنْ صلة مَنْ، ومحال أن تتقدم الصلة أو شيء منها على الموصول.

---

(١) قائله: لبيد كما في «ديوانه» (ص ٣٠٨).

(٢) الحج: ١٣.

فإن قلت: فما تقول فى هذه اللام، وكيف موقع الكلام؟

فالجواب: أن فيه أربعة أوجه غير ما حكاه أبو إسحاق:

أحدها: أن تجعل يدعو تكرارًا لـ﴿يدعو﴾ الأولى، وتُرك إعمالها لأنها قد أُعملت متقدمة، فاستُغنى فيها عن إعادة العمل، كما تقول: ضربتُ زيدًا ضربتُ، حكى ذلك سيبويه، أعنى قولهم: ضربت زيدًا ضربتُ، وتكون اللام فى «لَمَنْ» لام الابتداء و«مَنْ» مرفوعة بالابتداء، وقوله عز وجل: ﴿لَبِئْسَ الْمَوْلَى﴾ خبر «مَنْ» كأنه قال: لَلّذى ضرُّه أقرب من نفعه لبئس المولى، واللام التى فى «لبئس» هى اللام التى يُتلقى بها القسم فى نحو[1]:

.... لَناموا فما إنْ من حديثٍ ولا صالى

وهى تدل على يمين محذوفة، فكأنه -والله أعلم- لَلّذى ضَرُّه أقرب من نفعه واللهِ لبئس المولى، كما تقول: زيدٌ واللهِ لقد قام. فهذا وجه.

والثانى: أن تكون هناك هاء محذوفة منصوبة بيَدْعُو، وتكون الجملة فى موضع نصب على الحال من «ذلك» فى قوله عز وجل: ﴿ذَلِكَ هُوَ الضَّلالُ الْبَعِيدُ﴾ التقدير: ذلك هو الضلال البعيد مدعوًا، وغير منكر حذف الهاء من الحال لأنها تضارع الصفة، والصفة قد يجوز فيها حذف الهاء جوازًا حسنًا، وذلك نحو قولك: الناس رجلان فرجلٌ أكرمتُ ورجل أهنتُ، والقوم مختلفون فواحد ضربتى وآخر ضربت، قال، وهو من أبيات الكتاب[2]:

أبحتَ حمى تِهامةَ بعدَ نَجْدٍ وما شىءٌ حَميتَ بمُسْتباحِ

أى: حميته، فعلى هذا تقول: نظرت إلى زيد تضرب هندٌ، أى: تضربه هند، فتحذف الهاء من الحال لمضارعتها الصفة.

(١) تقدم. (٢) هو لجرير كما فى «ديوانه» (ص ٨٩).

والوجه الثالث: أن تجعل «ذلك» بمنزلة «الذى» وتجعل الجملة التى هى قوله تعالى: ﴿**هو الضلال البعيد**﴾ صلة له، وتنصب «ذلك» الذى بمعنى «الذى» بِيَدعُو فيصير التقدير: يدعو الذى هو الضلال البعيد، ثم يُقَدَّم المفعول الذى هو «الذى» فيصير التقدير: الذى هو الضلال البعيد يدعو، كما تقول: زيدًا يضربُ، و«ذا» قد استعملت بمعنى الذى، نحو قوله تعالى: ﴿**وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ**﴾ فى مَنْ رَفَعَ الجواب، فقال: ﴿**قُلِ العَفْوُ**﴾[1] أى: ما الذى ينفقون؟ فرفعُ «العفو» يدل على أن ما مرفوعة بالابتداء، وذا خبرها، وينفقون صلة ذا، وأنه ليس «ماذا» جميعًا كالشىء الواحد، هذا هو الوجه عند سيبويه، وإن كان قد أجاز الوجه الآخر مع الرفع.

والوجه الرابع: أن يكون «يدعو» بمنزلة يقول، أى: يقول لَمن ضرُّه أقرب من نفعه إلهٌ أو رَبٌّ، فتكون مَنْ مرفوعة بالابتداء، وخبرها محذوف مقدر كما أريتك. ويدلك على أن «يدعو» بمنزلة يقول قولُ عنترة:

يدعون عنترُ والرماحُ كأنها أشطانُ بئرٍ فى لَبانِ الأدْهَمِ

أى: يقولون: يا عنترُ، فدلّت «يدعون» عليها. وقد ذهب أيضًا أبو إسحاق فى هذه الآية إلى أن «يدعو» بمنزلة يقول، وهو صحيح.

فإن قلت: فَلِمَ جعلتَ خبر مَنْ محذوفًا دون أن يكون قوله: ﴿**لبئس المولى**﴾ كما أجزتَ أنت ذلك فى ما تقدم من كلامك؟

فالجواب: أن الكفّار ليسوا يقولون لِمَنْ يدعونه إلهًا ﴿**لبئس المولى ولبئس العشير**﴾[2] لأنهم لو قالوا ذلك لكان سوء ثناءمنهم عليه، والكافر لا يسىء الثناءعلى معبوده؛ لأنه لو ساء ثناؤه عليه لما عَبَده أصلاً، ونحن فى أول الأمر لم نحك ذلك عنهم، وإنما أخبرنا أن مَنْ ضرُّه أقربُ من نفعه فإنه بئس المولى، وكذلك هو عندنا، وليس هو كذلك عند مَنْ يكفر بالله تبارك وتعالى.

---

(١) البقرة: ٢١٩. (٢) الحج: ١٣.

فإن قلت: فإذا كان الأمر كذلك فكيف جاز أن يقول: يدعو لَمن ضرُّه أقرب من نفعه إله، والكافر لا يقول: لمن ضره أقرب من نفعه إله؛ لأن ذلك أيضًا سوء ثناء منه عليه، كما أن قوله: ﴿لبئس المولى﴾[1] سوء ثناء عليه، فما الفرق بين الموضعين؟ ولِمَ جاز أحدهما دون الآخر؟

فالجواب: أن ذلك إنما جاز على حكاية قولنا نحن فيه. ونظير هذا قولك لمن تريد أن تردعه عن الشيء وتثنيه إلى غيره: انْتَهِ عن كذا وكذا فإنه باطل، فيقول المزجور مجيبًا: ما هو إلا الحق، فتقول أنت منكرًا عليه ومتعجبًا منه: هذا يقول: الباطل حق، ويقول: الغَيُّ رُشْد، وهو لم يقل إنه باطل، ولا إنه غيّ، بل هو يعتقد فيه ضدّ البطلان والغَواية، ولكن صار تقديره: هذا يقول: إن ما يفعله -وهو باطل عندى- حقٌّ عنده، فسمّيتَه باطلاً على طريق الحكاية لا على أنه على الحقيقة عنده باطل، وكيف يجوز أن يعتقد فيه أنه باطل، ثم يعتقد مع ذلك أنه حق، هذا ظاهر التناقض، فكذلك قوله عز اسمه: ﴿يدعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أقْرَبُ من نفعه﴾[2] معناه: يقول: أن معبوده الذى ضرُّه أقرب من نفعه عندى إلهٌ عنده. وقد جاءت هذه الحكاية عنهم مجيئًا متسعًا، أنشدنى أبو على لرجل يهجو جريرًا:

أَبْلغْ كُلَيْبًا، وأبلغ عنك شاعرَها ... أنى الأغرُّ وأنى زُهرةُ اليَمَنِ

فقال جرير مجيبًا[3]:

ألم تكن فى وُسُومٍ قد وَسَمْتُ بها ... من حانَ موعظةٌ يا زُهْرَةَ اليَمَنِ

فسماه زُهْرة اليمن على مذهب الحكاية لقوله، أى: يامن قال إنى زهرة اليمن ولست عندى كذلك. وكذلك قوله عز وجل: ﴿ذُقْ إنّكَ أنتَ العزيزُ الكريمُ﴾[4] وإنما هو فى الحقيقة عنده الذليل المهان، ولكن تقديره -والله أعلم-

(١) ، (٢) الحج: ١٣.
(٣) فى «ديوانه» (ص ٧٤٦)
(٤) الدخان: ٤٩.

إنك أنت الذى كان يقول له رهطه وعشيرته: أنت عزيز كريم. وكذلك قوله تعالى أيضًا: **﴿وقالوا يا أيُّها الساحرُ ادْعُ لنا ربَّك﴾**(١) وإنما قالوا هذا بعد إيمانهم به، ولكن تقديره -والله أعلم- يا أيها الساحر عند أولئك القومُ الذين يدعونك ساحرًا، فأما نحن فنعلم أنك لست ساحرًا. وعلى هذا تأول أهل النظر قوله تعالى: **﴿وأَرْسلناه إلى مائة ألف أو يَزِيدُون﴾**(٢) قالوا: معناه وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموهم لقلتم أنتم فيهم: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون. فهذا الشك إنما دخل الكلام على الحكاية لقول المخلوقين؛ لأن الخالق جَلّ جلاله وتقدست أسماؤه لا يعترضه الشك فى شىء من خبره. وهذا ألطف وأوضح معنى من قول قطرب: إن أو بمعنى الواو، ومن قول الفراء: إن أو بمعنى بَلْ. فهذا ما احتملته هذه الآية من القول.

* واعلم أن اللام قد لحقت من الحروف موضعين، جاءت فى أحدهما للتوكيد، وفى الآخر للتوصل إلى النطق بالساكن.

الأول نحو قولك: لعلّ زيدًا قائم، إنما هو عَلّ، واللام زائدة مؤكدة، قال الشاعر(٣):

يا أَبَتا عَلَّكَ أو عَساكا

أى: لَعَلَّك. وقال الآخر(٤):

عَلَّ صُروف الدهر أَوْدُولاتها يُدلْنَنا اللَّمَّةَ مِنْ لَمّاتها

فتستريحَ النفسُ من زَفْراتها

وقرأت على محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى:

عَلَّ فى ما أبتغى أَبْغِيشِ

---

(١) الزخرف: ٤٩.

(٢) الصافات: ١٤٧.

(٣) قائله: رؤبة كما فى «شرح المفصل» (٣/ ١٢٠).

(٤) الرجز فى: اللسان (لمم).

أى: لَعَلّى. وحكى أبو زيد أن لغة عقيل لَعَلَّ زيدٍ منطلقٌ بكسر اللام الآخرة من لَعَلِّ، وجرّ زيد، وقال كعب بن سعد الغنوىّ:

فقلت: ادْعُ أُخرى وارفع الصوتَ ثانيًا　　لَعَلِ أبى المغــوار منـــك قريـــبُ

وقال أبو الحسن: «ذكر أبو عبيدة أنه سمع لام لعلّ مفتوحة فى لغة مَنْ يجر فى قول الشاعر:

لعلَّ اللهِ يُمكنّنـــى عليهـــا　　جهـــارًا من زُهيـــرٍ أو أسِيدِ»

وقال الراجز:

فَبادَ حتـــى لَكَأَنْ لم يُسْكَنِ　　فاليوم أبكى، ومتى لم يُبْكنى

فأكّد الحرف باللام. وقال الآخر:

لَلَوْلا حُصَيْنٌ عينُه أن أَسُرَّه　　وأن بنى سعد صـــديق ووالدُ

وقال الآخر:

لَلَوْلا قاســــمٌ ويدا بَسِيلٍ　　لقـــد جَرَّت عليك يدٌ غَشُومُ

وأما قولنا: إن زيدًا لفى الدار، وإنّ زيدًا لَبِكَ واثق، فـاللام داخلةٌ فيه على خبـر إنّ لا على الحرف. وكـذلك ما أشـبهـه، وكذلك قوله تـعالى: ﴿فَلَسَوْفَ تَعْلَمُون﴾[٥]، ﴿ولَسَوْفَ يُعطيك ربُّكَ فتَرْضَى﴾[٦] إنما اللام داخلة فيه على الفعل لا على الحرف.

---

(١) البيت فى «النوادر» لأبى زيد (ص ٢١٨).

(٢) البيت قائله: خالد بن جعفر كما فى «الخزانة» (٤/ ٣٧٥).

(٣) البيت قائله: خالد بن جعفر كما فى «الخزانة» (٤/ ٣٧٥).

(٤) البيت فى «الخزانة» للبغدادى (٤/ ٣٣٢).

(٥) الشعراء: ٤٩.　　(٦) الضحى: ٥.

الثاني منهما: قولنا في حروف المعجم ﴿هـ وَ لا يَ﴾ ولا يقال هنا: لامَ ألف كما يقول المعلمون، إنما يقال: ﴿لا يَ﴾ ووجه ذلك أن ألف «لا» إنما هي المدة الساكنة في نحو قـامَ، وحِمار، وكتاب، ولا يمكن الابتداء بهذه الألف؛ لأنها لا تكون إلا مدة ساكنة، وأرادوا النطق بها كما أرادوا النطق بسائر حروف المعجم غيرها، فدعَمها واضعُ الهجاء بحرف يقع الابتداء به، وهو اللام، توصلاً إلى النطق بها ساكنة بحالها، فقال: (لا).

فإن قال قائل: ما أنكرت أن يكون إنما أراد واضع الحروف أن يرينا كيف تركب اللام والألف، فشكَّل هذا الشَّكْل الذى هو (لا) دون ما ذهبتَ إليه من أنه أدخل اللام لسكون الألف؟

فالجواب: أنه لو كان غرض واضع حروف المعجم أن يرينا في هذا الموضع كيف تتركب اللام والألف، لأرانا أيضًا كيف تتركب الجيمُ والطاء، وكيف تتركب السين والياء، وكيف تتركب القاف والدال، وغير ذلك، ومعلوم أنه ليس ذلك غرضه، وإنما غرضه تصوير هذه الحروف متفردة غير مركبة، وأن يُنطق بها ليُذاق جرسُها، وأول كل حرف من اسم كل واحد من هذه الحروف الحرفُ المقصود؛ ألا ترى أن أول قولنا «قاف» قاف، وأول قولنا «طاء» طاء، وأول قولنا «جيم» جيم، فلما كانت الألف التى هي مدة ساكنة لا يُمكن الابتداء بها، وأرادوا مع ذلك ذوق جرسها قدّموا أمامها اللام ليقع الابتداء بها، وتُذاق الألف ساكنة على جنسها، فقالوا: (وَ لاَ يَ) فقولنا «لا» كقولنا «ما» و«ها» في التنبيه، و«يا» في النداء، و«وا» في الندبة.

فإن قال قائل: فإذا كان الأمر كذلك فَلِمَ خُصصت اللام بالابتداء في هذا الموضع دون غيرها من سائر الحروف؟

فالجواب: أن واضع حروف المعجم أجرى هنا الخط على مذهب اللفظ، وقفا فى ذلك سُنّة العرب، وذلك أنه رأى العرب لما أرادت النطق بلام المعرفة وهى ساكنة مبتدأة توصلتْ إلى ذلك بأن ألحقتها الألفَ المتحركة ليقع الابتداء بها، وذلك قولهم: الغلام، والجارية، فكما أدخلوا الألف المتحركة فى هذا ونحوه ليقع الابتداء بها، كذلك أدخل واضعُ الحروف اللام المتحركة على الألف الساكنة لمّا لم يمكنْ الابتداء بها، فقال «لا» فهذا هنا كذلك ثَمّة.

فإن قال قائل: فإن أصل حركة الحرف المُدخل للابتداء به إنما هو الكسر، نحو اذْهَبْ، انْطَلِقْ، امْشِ، اسْتَخْرِجْ، اقْتَطِعْ، ولا تُضمّ هذه الهمزة إلا إذا كان ثالثها مضمومًا، نحو اُقْتُلْ، اُنْقُطِعَ بزيد، فهلا إذا كان الأمر كذلك ادخلت اللام على الألف مكسورة كما كُسرت الهمزة فى الأمر الشائع المطرد على ما ذكرناه آنفًا؟

فالجواب عن ذلك من وجهين:

أحدهما: أن اللام فى قولنا «لا» إنما هى مُشبهة بالهمزة اللاحقة للام المعرفة، نحو الغلام والجارية، وتلك الهمزة أبدًا مفتوحة، فكذلك فتحت لام «لا».

والوجه الآخر: أنهم لو جاءوا باللام مكسورة كالعادة فى ما أُدخل للابتداء به فى غالب الأمر، لَوجب قلب الألف ياء لانكسار اللام قبلها، فكان يلزم أن يقال «لِى» فيُصار إلى لفظ الياء، وليس إلى هذا قَصَدَ الواضع للحروف. وكذلك لو ضم اللام لوجب أن تنقلب الألف واوًا لانضمام اللام قبلها، فيقال «لُو» وهذا

فى الامتناع كالذى قـبله، فمن هنا وجب أيضًا أن تكون لام «لا» مفتـوحة لتصح الألف المقصودة بعدها إذ كانت الألف لا يكون ما قـبلها أبدًا إلا مفتوحًا. قد أتينا بحمـد الله ومنه على ما فى اللام من الأحكام بأبلغ مـا يمكن، والله تعالى الموفق للصواب.

* * *

حَـرْفُ المِيمْ

* اعلم أن الميم حرف مجهور يكون أصلاً، وبدلاً، وزائدًا، فإذا كانت أصلاً وقعت، فاء وعينًا ولامًا، فالفاء نحو مَسَدٍ، ومَرِسَ. والعين نحو سَمُرٍ، وعَمِرَ. واللام نحو قَلَمٍ، وعَلِمَ.

وأما البدل فقد أبدلت الميم من أربعة أحرف، وهى: الواو، والنون، واللام، والباء.

أما إبدالها من الواو فقولهم فَمٌ، وأصله فَوْهٌ بوزن سَوْط، فحذفت الهاء تخفيفًا كما حذفت من سنة فى من قال[1]:

ليست بِسَنْهاءَ ....

وعملت معه مُسانهةٌ، ومن شاةٍ، ومن شَفَةٍ، ومن عِضَةٍ فى من قال: بعير عاضهٌ، ومن استٍ، فصار التقدير فَوْ فلما بقى الاسم على حرفين الثانى منهما حرف لين كرهوا حذفه للتنوين، فيجحفوا به، فأبدلوا من الواو ميمًا لقرب الميم من الواو؛ لأنهما شفهيتان، وفى الميم هُوِىٌّ فى الفم يضارع امتداد الواو.

---

(١) القائل: هو سويد بن الصامت الأنصارى، وتمام البيت: ليست بسنهاء ولا رجبية.

ولكن عرايا فى السنين الجوائح

انظر: اللسان (قرح)، و(سنة)، و(رجب)، و(عر).

ويدل على أن فَمًا مفتوح الفاء وجودُك إياها مفتوحة فى اللفظ، هذا هو المشهور فى هذه اللفظة، فأمّا ما حكاه فيها أبو زيد وغيره من كسر الفاء وضمّها فضربٌ من التغيير لحق الكلمة لإعلالها بحذف لامها وإبدال عينها، وأما قول الراجز(١):

يا ليتها قد خَرَجتْ من فُمِّهِ   حتى يعود المُلْكُ فى أُصْطُمِّهْ

يروى بضم الفاء من فُمِّه وفتحها، فالقول فى تشديد الميم عندى أنه ليس ذلك فى هذه الكلمة؛ ألا ترى أنك لا تجد لهذه المشدّدة الميم تصرفًا، إنما التصرف كله على (ف و ه) ومن ذلك قوله تعالى:

﴿يقولون بأفواهم ما ليس فى قلوبهم﴾(٢) وقال الشاعر (٣):

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها   وما فاهوا به أبدًا مقيمُ

وقالوا: رجل مُفَوَّهٌ إذا أجاد القول؛ لأنه يخرج من فيه. ومنه الأفْوَهُ الأوْدىّ. وقالوا: ما تَفَوَّهتُ به، وهو تَفَعَّلْتُ منه، كما قالوا: تَلَغَّمْتُ بكذا وكذا أى: حرّكتُ به مَلاغمى، وهى ما حول الشفتين. وقالوا فى جمع أَفْوَه -وهو الكبير الفم- فُوْهٌ، قرأت على أبى على للشنفرى:

مُهَرَّتةٌ فُوهٌ كأن شُدوقَها   شُقوقُ العِصِىّ كالحاتٌ وبُسَّلُ

ولم نسمعهم قالوا أفْمام، ولا تَفَمَّمْتُ، ولا رجلٌ أَفَمُّ، كما قالوا: أَصَمّ،

(١) البيتان من أرجوزة العجاج كما فى ملحقات ديوانه (٢/ ٣٢٧) والخزانة (٢/ ٢٨٢).
(٢) سورة آل عمران : آية (١٦٧).
(٣) هو أمية بن أبى الصلت ، وهو فى ديوانه (٤٧٥).

ولا شيئًا من هذا النحو مما لم نذكره، فدل اجتماعهم على تصريف الكلمة بالفاء والواو والهاء على أن التشديد في «فَمّ» لا أصل له في نفس المثال، وإنما هو عارض لحق الكلمة.

فإن قال قائل: فإذا ثبت بما ذكرتَه أن التشديد في «فم» عارض ليس من أصل الكلمة، فمن أين أتاها هذا التشديد؟ وكيف وجه دخوله إياها؟

فالجواب: أن أصل ذلك أنهم ثَقَّلوا الميم في الوقف، فقالوا: هذا فَمّ، كما يقولون: هذا خالدّ، وهو يجعلّ، ثم إنهم أجروا الوصل مجرى الوقف، فقالوا: هذا فمٌّ، ورأيت فَمًّا، كما أجروا الوصل مجرى الوقف في ما حكاه سيبويه عنهم من قولهم ثَلاثَةَ ارْبَعَهْ، وكما أنشده من قول الراجز[1]:

ضخمًا يُحبّ الخُلُق الأضْخَمّا

وكما أنشدَناه أبو على:

ببــازِلٍ وَجْنــاءَ أو عَيْهَلّ ... كأنّ مَهْواها على الكَلْكَلّ

يريد: العَيْهَلَ والكَلْكَلَ، وقد مضى نظير هذا. فهذا حكم تشديد الميم عندى، وهو أقوى من أن تُجعل الكلمة من ذوات التضعيف بمنزلة هَمٍّ، وجَمٍّ.

فإن قلت: فإذا كان أصل فمٍ عندك فَوْه فما تقول في قول الفرزدق أنشدناه أبو على:

هُما نَفَثا فِيَّ من فَمَوَيْهِما ... على النابح العاوى أشدَّ رِجامِ

(١) نسبه فى اللسان (ضخم) إلى رؤبة.

وإذا كانت الميم بدلاً من الواو التى هى عين فكيف جاز له الجمع بينهما؟

الجواب: أن أبا على حكى لنا عن أبى بكر وأبى إسحاق أنهما ذهبا إلى أن الشاعر جمع بين العوض والمعوض منه؛ لأن الكلمة مجهودة منقوصة. وأجاز أبو على أيضًا فيه وجهًا آخر، وهو أن تكون الواو فى «فَمَوَيْهما» لامًا فى موضع الهاء من أفْواه، وتكون الكلمة تعتقب عليها لامان هاء مرة وواو أخرى، فيُجرى هذا مُجرى سَنَة، وعِضة؛ ألا تراهما فى قول من قال سنوات، وأسْنَتُوا، ومُسَاناة، و:

وعِضوات تَقْطعُ اللَّهازما

واوين وتجدهما فى قول من قال[1]:

ليست بِسَنْهاءَ ....

وبعير عاضِهٌ هاءين. وكذلك من قال[2]:

.... **تَأوَّهَ آهةَ الرجُلِ الحزينِ**

فاللام عنده هاء. ومن قال:

فأوِّ لذكراها إذا ما ذكرتُها ....

فاللامُ عنده واو؛ لأن «أوِّ» بمنزلة قَوِّ زيدًا. فهذا وجه كما تراه.

ونظير ما حكاه عن أبى بكر وأبى إسحاق من الجمع بين العوض والمعوض منه ما أنشده البغداديون وأبو زيد[3]:

إنى إذا ما حَدَثٌ ألَمّا أقول يا اللهُمَّ يا اللهُمّا

(١) القائل هو: سويد بن الصامت الأنصارى كما فى اللسان [قرح]، و[سنة]، و[رجب]، و[عرا].

(٢) نسبه فى «شرح اختيارات المفضل» (ص ١٢٦٢). للمثقب العبدى.

(٣) انظر: اللسان [أله] ، [ألم]، والنوادر (ص ٤٥٨)، والقائل هو: أبو خراش الهذلى.

ألا تراه جمع بين «يا» والميم المشددة، وهي عند الخليل بدل من «يا». وكذلك ما أنشدوه أيضًا من قول الجارية لأمها[١].

يا أُمّتا أبْصَرَنى راكبٌ   فى بلد مُسْحَنْفِرٍ لاحِبِ

ألا ترى أن التاء فى «يا أُمّتَ» إنما هي بدل من ياء أُمّى، والألف فى «يا أُمّتا» التى بعد التاء هي ياء أُمّى، وإنما أبدلها ألفًا للتخفيف، أفلا تراه كيف جمع بين العوض والمعوض منه. فهذا يؤكد مذهب أبى بكر وأبى إسحاق فى فَمَوَيْهما. وما ذكرنا فيه من هذين الجوابين أحسن من أن تُحمل الكلمة على الغلَط منهم، كهمز مصائب، وحَلأتُ السويق، وغير ذلك. وقرأت على محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى: قال بلال بن جرير[٢]:

إذا ضِفْتَهُمْ أو سْـآيَلْتَهُمْ   وجدْتَ بهم عِلّةً حاضرَهْ

فإنّ أحمد كأنه لم يعرفه، فلما فَهِم قال: هذا جمعٌ بين اللغتين. فالهمزة فى هذا هي الأصل، وهي التى فى قولك: ساءلت زيدًا، والياء هي العوض والفرع، وهي التى فى قولك: سايَلْتُ زيدًا، فقد تراه كيف جمع بينهما فى قوله: «سآيَلْتَهُمْ» فوزنه على هذا: فعاعَلْتَهُم، وهذا مثال لا يعرف له فى اللغة نظير.

فإذا ثبت بما قدّمناه أن عين «فَم» فى الأصل واو، فينبغى أن يقضى بسكونها؛ لأن السكون هو الأصل حتى تقوم الدلالة على الحركة الزائدة.

فإن قلت: فهلا قضيت بحركة العين لجمعك إياه على أفْواه؛ ألا ترى أن

---

(١) البيت فى «اللسان» (حوز)، و(أيا).

(٢) انظر: الخصائص لابن جنى (٣/ ١٤٦).

أفعالاً إنما هو فى الأمر العام جمع فَعَلٍ نحو بَطَل وأبْطال، وقَدَم وأقْدام، ورَسَن وأرسان؟

فالجواب: أن فَعْلاً مما عينه واو بابُه أيضًا أفْعال، وذلك نحو سَوْط وأسْواط، وحَوْض وأحْواض، وطَوْق وأطْواق، فـ«قَوْم» لأن عينه واو أشبه بسوط منه بقَدَم ورَسَن، فاعرف ذلك.

وأما إبدال الميم من النون فإ كل نون ساكنة وقعت قبل باء قُلِبت فى اللفظ ميمًا، وذلك نحو عَنْبَر، وامرأة شَنْباء، وقَنْبَر، ومِنْبَر، وقُنْب وقَنْبَلة، ونساء شُنْب، فإن تحركتْ أظهرت، وذلك نحو قولك: شَنَبٌ، وعَنابِر، وقَنابِر، ومَنابِر، وقَنابِل. وإنما قُلبت لما وقعتْ ساكنة قبل الباء من قبل أن الباء أخت الميم، وقد أدغمت النون مع الميم فى نحو: مَنْ مَّعك، ومِنْ مُّحمدٍ، فلما كانت تدغم النون مع الميم التى هى أخت الباء أرادوا إعلالها أيضًا مع الباء إذ قد أدغموها فى أختها الميم، ولما كانت الميم التى هى أقرب إلى الباء من النون لم تدغم فى الباء فى نحو أقِمْ بكْرًا، لا تقول: أقِبَّكْرًا، ولا فى نَمْ بالله نَبَّالله، كانت النون التى هى من الباء أبعد منها من الميم أجدر بأن لا يجوز فيها إدغامها فى الباء، فلما لم يصلوا إلى إدغام النون فى الباء أعلوها دون إعلال الإدغام، فقربوها من الباء بأن قلبوها إلى لفظ أقرب الحروف من الباء، وهو الميم، فقالوا: عَمْبَر، وقَمْبَلة، فاعرف ذلك.

وأما قول رؤبة:

يا هالَ ذاتَ المَنْطِقِ التَّمْتامِ　　　وكَفِّكِ المُخَضَّبِ البَنامِ

فإنه أراد: البنان، فأبدل النون ميمًا. وإنما جاز ذلك لما فيها من الغُنّة

والهُوِيّ، وعلى هذا جمعوا بينهما في القوافي، فقالوا[١]:

يا رُبَّ جَعْدٍ فيهم لو تَدْرِينْ يضربُ ضَرْبَ السُّبْطِ المَقادِيمْ

وقال الآخر:

يَطْعَنُها بخَنْجَرٍ مِـــــن لَحْمِ دُونَ الذُّنابى في مكانٍ سُخْنِ

وهو كثير.

وأما إبدالها من اللام فيُروى أن النمر بن تولب حكى، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليس من امبرِّ امصيامُ في امسفرِ»[٢] يريد: ليس من البر الصيام في السفر، فأبدل لام المعرفة ميمًا. ويقال: إن النمر لم يرو عن النبي ﷺ غير هذا الحديث، إلا أنه شاذ لا يسوغ القياس عليه، ونحوه في الشذوذ ما قرأته على أبي على بإسناده إلى الأصمعي، قال: «يقال: بنات مَخْرٍ، وبنات بَخْرٍ، وهن سحائب يأتين قُبُلَ الصيف بيض منتصبات في السماء، قال طرفة[٢].

كبناتِ المَخْرِ يمأدْنَ كما أنبتَ الصيفُ عَساليجَ الخَضِرْ

(١) البيتان في «اللسان» [جعد]، وتهذيب اللغة [جعد].

(٢) حديث صحيح:

رواه البخاري في الصوم (١٩٤٦)، ومسلم في الصيام (١١١٥)، وأبو داود في الصوم (٢٤٠٧) والنسائي في الصوم (٤/ ١٧٦ : ١٧٧)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٣١٩، ٣٩٩) والدارمي في «سننه» (٢/ ٩) والطيالسي في «مسنده» (١٧٢١) وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ١٤)، والطحاوي في شرح معاني الآثار» (٢/ ٦٢)، وابن الجارود في «المنتقى» (٣٩٩)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٠١٧)، والبيهقي في «السنن» (٤/ ٢٤٢، ٢٤٣)، والبغوي في «شرح السنة» (١٧٦٤)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» بتحقيقنا.

(٣) انظر: ديوانه (ص ٥٩).

قال أبو علي: كان أبو بكر محمد بن السري يشتق هذه الأسماء من البخار. فهـذا يدلك من مـذهب أبي بكر وأبي علي -لأنه تقـبله عن أبي بكر ولم يدفعه- على أن الميم في مَخْرٍ بدل من الباء في بَخْرٍ.

ولو ذهب ذاهب إلى أن الميم في مخـر أصل غير مبـدلة على أن يجعله من قوله عـز اسمه: ﴿وترى الفُلْكَ فيـه مواخِرَ﴾(١) وذلك أن السحـاب كأنها تَمْـخر البحـر؛ لأنها في ما يُذهـب إليه عنه تنشأ، ومنه تبـدأ، لكان عندي مصـيبًا غـير مُبْعِدٍ؛ ألا ترى إلى قول أبي ذؤيب في وصف السحاب(٢):

شَرِبْنَ بماء البحر ثم تَرَفَّعَتْ ... متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهن نئيجُ

وأخبرنا أبو علي أيضًا يرفعه بإسناده إلى أبي عمرو الشيباني قال: «يقال: ما زلت راتمًا على هذا وراتبًا، أي مقيمًا» فالظاهر من أمر هذه الميم أن تكون بدلاً من باء راتب؛ لأنا لم نسـمع في هذا الموضع رَتَمَ مـثل رَتَبَ. وتحـتـمل الميم في هذا عندي أن تكون أصلاً غـير بدل، من الرَّتِيمة، وهي شيء كان أهل الجـاهلية يرونه بينهم، وذلك أن الرجل منهم كـان إذا أراد سفرًا عَـمد إلى غصنين من شـجرتين تقرُب إحـداهما من الأخرى، فعـقد أحدهما بصـاحبه، فإذا عـاد ورأى الغصنين معقودين بحالهما قال: إن امرأته لم تخنه بعده، وإن رأى الغصنين قد انحلا قال: امرأته قد خانته، قال الراجز(٣):

هل ينفعَنْكَ اليومَ إن هَمَّتْ بِهَمّ ... كثـرةُ ما تُوصـي وتَعْقادُ الرَّتَمْ

(١) سورة فاطر: آية (١٢).

(٢) انظر: شرح أشعار الهذليين (ص ١٢٩).

(٣) هو في «اللسان» [رتم].

والرَّتَمة أيضًا خيط يُشدّ فى الإصبع ليذكر الرجل به حاجته، وكلا هذين المعنيين تأويله الإقامة والثبوت، فيجوز أن يكون راتم من هذا المعنى. وإذا أمكن أن تُتأول اللفظة على ظاهرها لم يسُغ العدول عنه إلى الباطل إلا بدليل، والدليل هنا إنما يؤكد الظاهر لا الباطن، فينبغى أن يكون العمل عليه دون غيره.

وقرأت على أبى على بإسناده إلى يعقوب، قال: «يقال: رأيته من كَثَبٍ ومن كَثَمٍ» ثم إنا رأيناهم يقولون: قد أكْثَبَ لك الأمر إذا قرُب، ولم نرهم يقولون قد أكثمَ، فالباء على هذا أعم تصرفًا من الميم، فالوجه لذلك أن تكون الباء هى الأصل للميم. وقد يجوز أن تكون الميم أصلاً أيضًا لقولهم: أخذْنا على الطريق الأكثم، أى الواسع. والسعة قريبة المعنى من القرب؛ ألا ترى أنهما يجتمعان فى تسهُّلِ سُلوكهما، وأنه لا يتسع الطريق، ولا تكثر سابلته إلا لأنه أقْصَدُ من غيره، والقصد كما تراه هو القرب، فقد آلا إذن إلى معنى واحد.

وقرأت على أبى على بإسناده إلى يعقوب، قال: قال الأحمر:

يقال: طانه الله على الخير، وطامه، أى: جَبَله، وهو يطينه، وأنشد:

.... ألا تلك نفسٌ طِينَ منها حياؤها

والقول فيه: إن الميم فى طامَه بدل من النون فى طانَه؛ لأنا لم نسمع لـ«طامَ» تصرفًا فى غير هذا الموضع، فأما قول الآخر[1]:

فبادَرَتْ شِربَها عَجْلَى مُثابرةً حتى استقتْ دونَ مَحْنَى جيدها نُغَمها

فذكر ابن الأعرابى أنه أراد نُغَبا، وهو عندى كما قال.

---

(١) هو فى «اللسان» [نغب].

وأما زيادة الميم فموضعها أول الكلمة، وحال الميم في ذلك حال الهمزة، فمتى اجتمع معك ثلاثة أحرف أصول وفي أولها ميم، فاقض بزيادة الميم حتى تقوم الدلالة على كونها أصلاً، وذلك نحو مَشْهَدٍ، ومَضْرَبٍ، ومقياس؛ لأن الألف زائدة.

فإن كانت معك أربعة أحرف أصول وقبلهن ميم، فاقض بكونها من الأصل، كفعلك بالهمزة، وقد ذكرناها في بابها، وذلك نحو: مَرْزَجُوش، ميمه فاء، ووزنه فَعْلَلُول بوزن عَضْرَفُوط، وقَرْطَبُوس.

فأما ميم مَهْدَد فأصل، ومثاله فَعْلَل كجَعْفَر، وحَبْتَر. ويدل على ذلك أنه لو كان مَفْعَلاً لوجب أن تدغمه، فتقول مَهَدّ، كما قالوا مَسَدّ، ومَرَدّ.

وأما مَحْبَب فمَفْعَل، وإنما لم يدغم لأنه علم، والأعلام قد تأتي كثيراً مخالفة للأصول الأجناس، وذلك نحو تَهْلَل، ومَوْرَق، ومَوْظَب، ومَزْيَد، وحَيْوة، ومَعْدِي كَرِب.

فإن قلت: فهلا قلتَ في مَهْدَد إنه مَفْعَل كما قلتَ في مَحْبَب؟

فالجواب: أن محببًا لو وجدنا له أصلاً نصرفه به إلى أنه فَعْلَل لفعلنا، ولكانَ ذلك آثر عندنا من أن نحمله على ضرورة العلم، ولكنا لم نجد في كلام العرب «م ح ب» متصرفًا، ووجدنا فيه «ح ب ب» فعدلنا إلى « ح ب ب» ضرورة. وأما مَهْدَد – وإن كان علمًا بدلالة قول الأعشى:

وما ذاكَ من عِشْق النساء وإنما   تناسيتُ قبل اليوم خُلّةَ مَهْدَدا

– فإنّا إنما حملناه على أنه فَعْلَل، ولم نحمله على أنه مَفْعَل مُظهر التضعيف لضرورة العلم؛ لأنا قد وجدنا في كلامهم «م هـ د» متصرفًا، فحملناه على هذا دون أن نحمله على أنه «هـ د د» لما فيه من الضرورة، فاعرف ذلك.

* واعلم أن الأعلام إنما جازت فيها هذه المخالفة للجمهور من قبل أنها كثر استعمالهـا، فجاز فيها من الاتساع ما لم يجز فى مـا قل استعماله من الأجناس، وكما غُيِّرت فى أنفسها وذواتها، فكذلك غُـيِّر إعرابها أيضًا عمَّا عليه حكم إعراب النكرات؛ ألا تراهم يقولون لمن قال مررت بزيد: مَنْ زيد؟ ولمن قال ضربت بكرًا: مَنْ بكرًا؟ ولا يقولون لمن قـال رأيت رجلاً: مَنْ رجلاً؟ ولا: مَنْ غـلامٍ؟ لمن قال نظرت إلى غلام.

* واعلم أنك إذا حـصَّلت حرفين أصلين فى أولهـما ميـم أو همزة، وفى آخرهما ألف فـاقض بزيادة الميم والهمزة؛ وذلك أنا اعتـبرنا اللغة فوجـدنا أكثرها على ذلك، إلا أن تجد ثَبَتـاً تترك هذه القضية إليـه، وذلك نحو مُوسَى، وأَرْوَى، وأَفْعَى، ومـثالهما مُـفْعَل، وأَفْعَل، وذلك أن مُـفْعَلاً فى الكلام أكثـر من فُعْلَى، وأَفْعَل أكثر من فَعْلَى؛ ألا ترى أن زيادة الميم أولاً أكثر من زيادة الألف رابعة.

وأما مِعْزَىً ففِعْلَىً، لقولهم مَعْزٌ، ومَعَز، ومَعِيز.

وأما أَرْطَىً ففَعْلَىً، لقـولهم: أديم مَأْروط وحكى لنا أبو على أن أبا الحسن حكى: أديم مَرْطِى، فأَرْطَىً على هذا: أَفْعَل.

وقد زيدت الميم حـشوًا فى دُلامِص فى قول الخليل، ووزنه فُـعامِل لأنه من الدِّلاص، وهو البَرَّاق، قال الأعشى:

إذا جُرِّدَتْ يومًا حسبْتَ خَمِيصةً   عليها وجِرْيال النَّضِير الدُّلامِصا

وقد قلبوه، فقالوا: دُمالص، ووزنه على هذا فُماعِل. وحذفوا أيضًا ألفهما تخفيـفًا، فقالوا: دُلَمِـص، ودُمَلِص، ووزنهما فُعَـمِل، وفُمَعِل. وأما أبو عـثمان فأجاز فى دُلامِص أن يكون رباعـيًا قريبًا من لفظ دِلاص، كـما قالوا لؤلؤ ولأآل،

وسَبِط وسبَطْر، ودَمِث ودِمَثْر. وقد احكمتُ هذا، وتقصَّيته فى كتابى فى شرح تصريف أبى عثمان رحمه الله.

ونظيرُ دُمالِص ما حدثنا به أبو على قال: يقال: لَبَنٌ قُمارِص، يعنى القارص، فالميم إذن هنا زائدة، ومثاله فُماعِل.

وحدثنا أبو على أيضًا، قال: قال الأصمعى: قالوا للأسد هِرْماس، وهو من الهَرْس، فمثاله على هذا فِعْمال.

ويجوز على قياس قول الخليل أن يكون حُلْقُوم: فُعْلُوم؛ لأنه من الحَلْق. وبُلْعُوم: فُعْلُوم أيضًا؛ لأنه من البَلْع. وسَرْطَم: فَعْلَم؛ لأنه من الاستراط. ورأس صُلادِم: فُعالِم؛ لأنه من الصَّلْد. وأسد ضُبارِم: فُعالِم؛ لأنه من الضَّبْر والتَّضْبير. وأن يكون أيضًا ضماريط من قول القضيم بن مسلم البكائى:

وبَيَّتَ أمَّه فاساغَ نَهْسًا ضماريط استها فى غير نارِ

وزنه: فَماعيل؛ لأنه من الضَّرط.

وقد زيدت الميم آخرًا أيضًا، وذلك قولهم: اللهُمَّ، فالميم مشددة عوض فى آخره من يا فى أوله، ولا يجمع بينهما إلا فى ضرورة الشعر، قال:

إنى إذا ما حدثٌ ألمّا أقول: يا اللهُمَّ يا اللهُمَّا

وخففها الأعشى، فقال(١):

كحَلْفةٍ من أبى رِياحٍ يسمعها لا هُمَ الكُبارُ

---

(١) انظر: ديوانه (ص ٣٣٣)، واللسان [أله].

ولحقت أيضًا في آخر المتمكن، وذلك نحو شَدْقَم؛ لأنه العظيم الشِّدْق. وشَجْعَم، لقولهم[١]:

الأُقْعُوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَمَا

إنما هو توكيده ومن لفظه. ودِرْدِم من الأدْرَد، ودِلْقِم من الدَّلْق وسيف دَلُوق. ودِقْعِم من الدَّقْعاء. وزُرْقُم، وفُسْحُم، وسُتْهُم؛ لأنها من الزُّرْقة، والفُسْحة، والأسْتَه. ويجوز أن يكون قِرْطِم من ذلك لأنه يُقْرَط. وقالوا: امرأة خَدْلَم للخَدْلة، وشيخ كَهْكَم، وهو الذى يُكَهْكِهُ في يده، قال الأغلب[١]:

يا ربَّ شيخ من لُكَيْزٍ كَهْكَمِ قَلَّص عن ذات شباب خَدْلَمِ

وقال آخر:

ليست بَرْسحاءَ ولكن سُتْهُمِ ولا بِكَرْواءَ ولكن خَدْلَمِ

وقال ابن دريد: دَخْشَم اسم رجل من دَخَشَ يَدْخَشُ دَخْشًا إذا امتلأ لحمًا. والصَّلْقَم: الشديد الصُّراخ، من الصَّلْق.

* واعلم أن الميم في أنتما، وأنتم وقمتما، وقمتمو، وضربتكما، وضربتكمو، ومررت بهما وبهمو، إنما زيدت لعلامة تجاوز الواحد، وأن الألف بعدها لإخلاص التثنية، والواو بعدها لإخلاص الجمع.

* واعلم أن الميم من خواص زيادة الأسماء، ولا تزاد في الأفعال إلا شاذًا، وذلك نحو: تَمَسْكَنَ الرجلُ، من المسكنة، وتَمَدْرَعَ من المِدْرَعة، وتَمَنْدَلَ من المنديل، وتَمَنْطَقَ من المِنْطَقة، وتَمَسْلَمَ الرجل إذا كان يُدعى زيدًا أو غيره ثم صار

(١) انظر: الخصائص لابن جنى (٢/ ٤٣٠)، وكذا المنصف (٣/ ٦٩).

يدعى مُسْلِمًا. وحكى ابن الأعرابي عن أبي زياد: فلان يَتَمَوْلَى علينا. فهذا كله تَمَفْعَلَ. وقالوا مَرْحَبَكَ الله ومَسْهَلَكَ. وقالوا مَخْرَقَ الرجل، وضَعَّفَها ابن كيسان، وهذا كله مَفْعَلَ. ولا يقاس على هذا إلا أن يشذ الحرف فتضمّه إليه.

* * *

نجزالجزء الأول من الكتاب الموسوم بسرّ صناعة الإعراب تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني. والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً والصلاة على نبيّه محمد وآله وصحبه والسلام.

يتلوه في أول الجزء الثاني حرف النون إن شاء الله تعالى.

فهرس الموضوعات
(الجـــزء الأول)